



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement supérieur
Et de la recherche Scientifique
جامعة مصطفى إسمطبولي معسكر
Université Mustapha Stambouli Mascara
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية

أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر.

L'impact de L'accumulation du capital sur la croissance Économique en Algérie

إشراف:

الأستاذ الدكتور: تشيكوفوزي

إعداد الطالب:

حجوج عبد الله

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مختاري فيصل
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. تشيكوفوزي
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. قنوني الحبيب
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن حميدة محمد

السنة الجامعية: 2021-2022

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى روح
ابي رحمه الله، الى والدي الكريمة
أطال الله عمرها والى ابنائي واخوتي
واصدقائي جميعا.

التشكرات

أتوجه بالشكر الجزيل الى:

مؤطري البروفيسور تشيكوفوزي

الذي وافق على تأدية هذا العمل

بهذه الطريقة

البروفيسور مختاري فيصل والى كل

من ساهم باي شكل من الاشكال في

انجاز هذه الاطروحة.

فهرس الأطروحة

العنوان	الصفحة
الفهرس	I.....
قائمة الجداول	XIII.....
قائمة الاشكال	XVI.....
المقدمة العامة	XX.....
الفصل الأول: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي	- 1.....
مقدمة الفصل الأول:	- 1.....
المبحث الأول: مفهوم وقياس وخصائص النمو الاقتصادي.	- 2.....
1-تعريف النمو الاقتصادي:	- 2.....
2-قياس النمو الاقتصادي.	- 3.....
1-2 المعدلات النقدية للنمو:	- 3.....
1-1-2معدلات النمو بالأسعار الجارية:	- 4.....
2-1-2معدلات النمو بالأسعار الثابتة:	- 4.....
3-1-2معدلات النمو بالأسعار الدولية:	- 4.....
3-محددات النمو الاقتصادي.	- 4.....
1-3تكوين رأس المال Accumulation du capital	- 5.....
2-3الموارد البشرية:	- 5.....
3-3الموارد الطبيعية	- 6.....
4-3التقدم التكنولوجي:	- 7.....
4-العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:	- 7.....
1-4تأثير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي:	- 7.....
2-4تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:	- 7.....
3-4تأثير الابتكار على النمو الاقتصادي:	- 8.....
4-4تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي:	- 9.....
5-4تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:	- 10.....
6-4تأثير عدم المساواة على النمو الاقتصادي:	- 11.....
5-اشكال النمو الاقتصادي:	- 12.....
1-5النمو الموسع (Croissance extensive):	- 12.....
2-5النمو المكثف (Croissance intensive):	- 12.....

- 13 -: (Croissance potentielle) النمو المحتمل
- 13 -: خصائص النمو الاقتصادي
- 14 -: المبحث الثاني: المقاربة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
- 14 -: 1- النمو الاقتصادي حسب ADAM SMITH (1790-1723):
- 15 -: 1-1 المحددات الأساسية للنمو حسب A. Smith:
- 15 -: 1-1-1 تقسيم العمل:
- 15 -: 2-1-1 اتساع حجم السوق:
- 15 -: 3-1-1 تراكم رأس المال:
- 16 -: 2-1 الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي حسب Adam Smith:
- 16 -: 2- نظرية النمو لدى ريكاردو 1817
- 16 -: 1-2 أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي:
- 17 -: 2-2 القراءة الحديثة لنموذج تراكم رأس المال لدى ريكاردو:
- 17 -: 1-2-2 نموذج (Hollander , 1990):
- 18 -: 2-2-2 نموذج (Peach 1993)
- 18 -: 3- النمو الاقتصادي حسب THOMAS MALTHUS (1834-1766):
- 19 -: 4- النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي (1883-1818):
- 19 -: 1-4 آلية تراكم رأس المال:
- 19 -: 1-1-4 التركيب العضوي لرأس المال
- 20 -: 2-1-4 معدل القيمة المضافة
- 20 -: 3-1-4 معدل التوزيع ومعدل البطالة
- 21 -: 2-4 تراكم رأس المال وديناميكية معدل التشغيل:
- 22 -: 5- انتقادات النظرية الكلاسيكية للنمو:
- 23 -: 6- النمو الاقتصادي حسب المنهج الكنزي:
- 23 -: 1-6 النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي:
- 25 -: 2-6 نموذج Harrod (1939) و Dommar (1947):
- 25 -: 1-2-6 نموذج Harrod (1939)
- 28 -: 2-2-6 نموذج DOMAR و الدور المزدوج للاستثمار:
- 28 -: 3-6 نموذج HARROD- DOMAR للنمو الاقتصادي:
- 30 -: 7- علاقة توزيع الدخل بالنمو نقد KALDOR (1986-1908):
- 32 -: المبحث الثالث: المفهوم النيوكلاسيكي للنمو:
- 32 -: 1- نموذج (SOLOW, 1956)
- 32 -: 1-1 النموذج القاعدي:
- 32 -: 1-1-1 فرضيات النموذج:
- 35 -: 2-1-1 ديناميكية تراكم رأس المال:

- 35 -	3-1-1 التمثيل البياني لنموذج Solow:
- 36 -	4-1-1 التوازن المقارن: Statistique Comparatif:
- 39 -	2- الانتقادات الموجهة لنموذج SOLOW:
- 39 -	3- التقدم التقني في نموذج SOLOW:
- 39 -	1-3 القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال
- 40 -	2-3 أمثليه فيليبس Phelps للحالة المنتظمة:
- 41 -	المبحث الرابع: نظريات النمو الداخلي.
- 41 -	1- نموذج SOLOW مع رأس المال البشري: (MANKIW – ROMER – WEIL, 1992)
- 41 -	1-1 فرضيات النموذج:
- 42 -	2-1 ديناميكية الاقتصاد:
- 43 -	2- نموذج ROMER تراكم رأس المال المادي 1986 ، رأس المال التكنولوجي 1990.
- 43 -	1-2 النموذج الأول: تراكم رأس المال المادي 1986:
- 44 -	2-2 النموذج الثاني: رأس المال والتقدم التكنولوجي 1990:
- 44 -	3- نماذج من نوع AK:
- 44 -	1-3 نموذج Fränkel (1962):
- 46 -	2-3 نموذج REBELO (1991)
- 46 -	1-2-3 الخصائص الأساسية لدالة الإنتاج:
- 47 -	2-2-3 الوفورات الخارجية في نموذج AK:
- 47 -	4- نموذج BARRO (1990): تراكم رأس المال العام.
- 48 -	1-4 النسخة الأولى لنموذج Barro:
- 49 -	2-4 النسخة الثانية لنموذج Barro:
- 49 -	5- النمو الاقتصادي وفق مدرسة التنظيم. ECOLE DE REGULATION.
- 49 -	1-5 مفاهيم متعلقة بنظرية التنظيم:
- 49 -	1-1-5 نظرية التنظيم: Théorie de Régulation
- 50 -	2-1-5 مفهوم أسلوب التنظيم: Mode de régulation
- 50 -	2-5 نظام التراكم ونمط التنظيم: Régime d'accumulation et mode de production
- 51 -	1-2-5 مفاهيم متعلقة بنظام التراكم وأسلوب التنظيم.
- 52 -	3-5 نماذج التنظيمية: Les Modèles de Régulation
- 53 -	1-3-5 نموذج قطاعي: Un Modèle Sectorielle (BERTRAND, 1983)
- 55 -	2-3-5 النموذج الفوردي Le model Fordiste:
- 56 -	4-5 الاستهلاك الكلي والسياسة الاقتصادية: Ecole de regulation
- 56 -	5-5 التراكم المبني على الربح ونمط الضبط: Accumulation tire par la rente et mode de régulation
- 57 -	خلاصة الفصل الأول:
- 58 -	الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار

- 58 -	مقدمة الفصل الثاني:
- 59 -	المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بالاستثمار.
- 59 -	1- مفهوم وأهمية وخصائص الاستثمار:
- 59 -	1-1 مفهوم الاستثمار:
- 59 -	1-1-1 المفهوم المحاسبي للاستثمار:
- 59 -	2-1-1 المفهوم الاقتصادي للاستثمار:
- 59 -	3-1-1 الاستثمار في نظر القانون الجزائري:
- 60 -	2-1 أهمية الاستثمار:
- 61 -	3-1 خصائص الاستثمار:
- 61 -	1-3-1 المدة الزمنية للاستثمار:
- 61 -	2-3-1 مدة الحياة الاقتصادية للاستثمار:
- 62 -	2- تصنيف الاستثمار:
- 62 -	1-2 وفقا للغرض من القيام به:
- 62 -	1- الاستثمار الصافي $investissement\ net$:
- 62 -	2- استثمار التعويض $Investissement\ de\ remplacement$:
- 62 -	2-2 حسب إمكانية قياس العائد على الاستثمار:
- 62 -	1-2-2 الاستثمارات الملموسة (الاستثمار المنتج):
- 63 -	2-2-2 الاستثمارات غير الملموسة (الاستثمار غير المنتج):
- 63 -	3-2 تصنيف الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية:
- 63 -	3- المؤشرات الخاصة بالاستثمار:
- 63 -	1-3 المخزون الصافي لرأس المال الثابت:
- 63 -	2-3 الاستثمار الإجمالي:
- 64 -	3-3 معدل الاستثمار:
- 64 -	4-3 معدل التراكم:
- 64 -	5-3 معدل استعمال الطاقة الإنتاجية:
- 64 -	6-3 معدل الربح:
- 65 -	4- محددات الاستثمار:
- 65 -	1-4 المحددات التقليدية للاستثمار:
- 65 -	1-1-4 الطلب المتوقع:
- 65 -	2-1-4 تكلفة عوامل الانتاج (المدخلات):
- 65 -	3-1-4 تكلفة استعمال رأس المال المستخدم:
- 66 -	4-1-4 المردودية الاقتصادية والمالية للمشاريع:
- 67 -	5-1-4 التغيرات في الدخل القومي:
- 67 -	6-1-4 التكنولوجيا:
- 67 -	7-1-4 العمل والنمو السكاني:

- 68- 8-1-4 مناخ الاستثمار:
- 68- 2-4 المحددات الحديثة للاستثمار
- 68- 1-2-4 المديونية الخارجية:
- 69- 2-2-4 الائتمان المقدم للقطاع الخاص:
- 69- 3-2-4 المحددات المؤسسية للاستثمار الخاص:
- 70- المبحث الثاني: نظريات ونماذج الاستثمار
- 70- 1- النظريات المتعلقة بالاستثمار:
- 70- 1-1 النظرية الكينزية
- 70- 1-1-1 العوامل المحددة للاستثمار لدى كينز:
- 71- 2-1-1 نموذج دومار حيث K: معامل رأسمال
- 72- 3-1-1 حدود فرضيات نظرية الاستثمار لدى كينز:
- 72- 4-1-1 نظرية المضاعف البسيط:
- 73- 5-1-1 المضاعف الديناميكي:
- 73- 2-1 نظرية عدم اليقين:
- 73- 3-1 نظرية الكبح والعمق المالي:
- 74- 4-1 نظرية الأرصدة الداخلية الأرباح للاستثمار:
- 74- 5-1 مقارنة المعجل المالي:
- 75- 2- النماذج الرئيسية لمحددات الاستثمار:
- 75- 1-2 النماذج التقليدية للاستثمار:
- 75- 1-1-2 نموذج المعجل - الريح:
- 76- 2-1-2 نموذج المعجل البسيط: (CLARK)
- 78- 3-1-2 نموذج المعجل المرن KOYCK (1954):
- 79- 2-2 النماذج النيوكلاسيكية للاستثمار:
- 79- 1-2-2 نموذج المعجل المعمم JORGENSEN (1963):
- 81- 2-2-2 نموذج Q TOBIN (1969):
- 84- المبحث الثالث: العوامل المساهمة في تراكم راس المال
- 84- 1- الاستثمار بمختلف اصنافه
- 84- 1-1 استثمار القطاع العام:
- 85- 1-1-1 القطاع العام المنتج:
- 85- 2-1-1 محددات فعالية الاستثمار العمومي:
- 86- 2-1 دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي:
- 86- 1-2-1 الاستثمار الخاص:
- 87- 3-1 أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص:
- 88- 4-1 حدود تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي:
- 88- 2- العوامل المؤثرة في تراكم راس المال

- 89 -الموارد الطبيعية: 1-2
- 89 -تأثير رأس المال المؤسساتي على رأس المال المادي: 2-2
- 90 -اثر تراكم رأس المال البشري: 3-2
- 91 -أثر تقلبات التضخم على تراكم رأس المال المادي: 4-2
- 92 -ديناميكية معدل التشغيل ودور النقابات: 5-2
- 93 -أثر التطوير المالي على تراكم رأس المال: 6-2
- 94 -علاقة تراكم رأس المال بالنمو الاقتصادي: 7-2
- 94 -1-7-2 مراحل النمو: Rostow
- 95 -2-7-2 أنماط التراكم:
- 97 -3-7-2 الخصائص الأساسية لأسلوب التراكم المكثف
- 100 -المبحث الرابع: الدراسات السابقة:
- 101 -1- أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي
- 101 -1-1 الاستثمار في البنية التحتية وإشكالية الانطلاق الاقتصادي:
- 101 -1-1-1 خصائص البنية التحتية:
- 102 -2-1-1 علاقة الاستثمار في البنية التحتية بالنمو الاقتصادي:
- 103 -2- دراسات تتعلق بتأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي:
- 105 -3- دراسات متعلقة بتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:
- 106 -4- دراسات متعلقة باقتصاديات دول أجنبية:
- 108 -5- دراسات متعلقة بالاقتصاد الجزائري:
- 110 -6- دراسات متعلقة بتأثير الاستثمار الصناعي على النمو الاقتصادي
- 112 -خلاصة الفصل الثاني:
- 113 -الفصل الثالث: التحليل النظري للاقتصاد الجزائري.
- 113 -مقدمة الفصل الثالث
- 114 -المبحث الأول: السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر: 1970-2019:
- 114 -1- السياسة الاقتصادية المنتهجة لفترة ما قبل 1970:
- 114 -1-1 اختيار نموذج التنمية:
- 114 -1-1-1 برنامج طرابلس سنة 1962:
- 114 -2-1 قانون الاستثمار الخاص الصادر في 26 يوليو 1963:
- 115 -3-1 ميثاق الجزائر لعام 1964:
- 115 -4-1 قانون الاستثمار الخاص سنة 1966:
- 115 -2- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-1979)
- 116 -1-2 المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

- 117 - 2-2 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
- 118 - 3-مخططات التنمية خلال الفترة (1980-1989)
- 118 - 1-3 المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
- 118 - 2-3 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
- 118 - 4-برنامج التصحيح الهيكلي (1989-2000):
- 119 - 1-4 اهداف التصحيح الهيكلي:
- 119 - 2-4 أثر التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي:
- 120 - 5-مختلف البرامج التنموية ودعم النشاط الاقتصادي (2000-2019)
- 120 - 1-5 برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004).
- 121 - 2-5 برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول (2005-2009)
- 123 - 3-5 برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014) برنامج الاستثمارات العمومية الكبرى:
- 124 - 4-5 برنامج توطيد النمو (2015-2019):
- 125 - المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة:
- 125 - 1-السياسة المالية:
- 126 - 1-1 اسعاربرميل النفط الخام:
- 127 - 2-1صندوق ضبط الإيرادات:
- 127 - 2-ميزانية الدولة:
- 128 - 1-2 إيرادات الميزانية (2000-2018)
- 129 - 1-1-2 الجباية العادية:
- 131 - 3-1-2 الحقوق الجمركية:
- 131 - 4-1-2 الجباية البترولية:
- 132 - 2-2 نفقات الميزانية:
- 133 - 1-2-2 نفقات التسيير:
- 134 - 2-2-2 نفقات التجهيز خلال الفترة 1970-2018:
- 136 - 3-2 رصيد الميزانية:
- 137 - 1-3-2 العجز الرئيسي:
- 137 - 2-3-2 الدين العام:
- 138 - 3-السياسة النقدية في الجزائر:
- 140 - 1-3 صافي الأصول الأجنبية:
- 140 - 2-3 الائتمان المحلي
- 141 - 1-2-3 الاعتماد الموجه للاقتصاد:
- 143 - 2-2-3 تطور الكتلة النقدية:
- 143 - 4-سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:
- 145 - المبحث الثالث: تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1970-2018)

- 145 -1-النمو الاقتصادي في الجزائر:
 - 146 -1-1 فترة النمو الايجابي (1986-1974):
 - 146 -2-1 فترة الركود (1997-1987):
 - 147 -3-1 انتعاش النمو (2006-1998):
 - 147 -4-1 ثبات النمو (2019-2007):
 - 148 -2-الاستثمار في الجزائر:
 - 148 -1-1محة تاريخية عن وضع التراكم في الجزائر:
 - 149 -2-2 مقارنة معدل تراكم راس المال الثابت بين الجزائر وبعض الدول
 - 150 -3-2 تطور الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية:
 - 151 -1-3-2 الاستثمار في قطاع البناء والاشغال العمومية:
 - 151 -2-3-2 الاستثمار في قطاع الخدمات:
 - 152 -3-3-2 الاستثمار في الآلات والسلع التجهيزية:
 - 153 -4-3-2 الاستثمار في القطاع الفلاحي:
 - 153 -4-2 توزيع الاستثمار حسب الطبيعة القانونية:
 - 154 -1-4-2 الاستثمار العام
 - 156 -2-4-2 استثمار القطاع الخاص:
 - 157 -5-2 تطور واردات السلع الرأسمالية (2017-1992)
 - 158 -6-2 تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (2018-1983):
 - 159 -3-معدل نمو الكتلة النقدية:
 - 160 -4-تطور أسعار الفائدة:
 - 161 -5-معدل التضخم:
 - 162 -1-5 تطور معدل التضخم في الجزائر وأسبابه:
 - 164 -6-النمو السكاني وتطور الفئة النشطة:
 - 164 -1-6 النمو السكاني:
 - 165 -2-6 معدل التشغيل:
 - 165 -3-6 معدل البطالة:
 - 166 -المبحث الرابع: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر:
 - 167 -1-مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو:
 - 167 -1-1 القطاعات الرئيسية للاقتصاد
 - 168 -2-1 مختلف القطاعات خارج المحروقات:
 - 169 -1-2-1 قطاع الفلاحة:
 - 170 -2-2-1 قطاع الصناعة:
 - 173 -3-2-1 قطاع الخدمات:
 - 173 -3-1 قطاع المحروقات:
 - 175 -2-تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني:

- 175 - 1-2 مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:
- 176 - 2-2 مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة:
- 177 - خلاصة الفصل الثالث:
- 179 - الفصل الرابع: نجاعة تراكم رأس المال وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- 179 - مقدمة الفصل الرابع:
- 179 - المبحث الأول: إشكالية نجاعة النظام الإنتاجي في الجزائر:
- 180 - 1-تطور انتاجية العمل (1990-2019):
- 181 - 2-فعالية تراكم رأس المال.
- 181 - 1-تطور إنتاجية رأس المال في الجزائر (1990-2019):
- 182 - 2-2 الإنتاجية الحدية لرأس المال:
- 183 - 3-2 الإنتاجية المتوسطة لرأس المال PMK:
- 183 - 4-2 كثافة رأس المال (التركيب العضوي لرأس المال) (1990-2019):
- 184 - 3-تطور معدل الاستغلال (1990-2019)
- 185 - 4-تطور معدل الربح (1990-2019)
- 186 - 5-انخفاض معدل تراكم رأس المال الثابت المنتج:
- 186 - 6-تدهور مؤشر الإنتاج الصناعي ومعدل استعمال قدرات الإنتاج
- 186 - 1-6 مؤشر الانتاج الصناعي:
- 188 - 2-6 معدل استعمال قدرات الانتاج:
- 190 - 3-6 تحليل النتائج المستخلصة من مؤشر الانتاج الصناعي ومعدل استعمال قدرات الانتاج:
- 191 - 7-إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار:
- 193 - المبحث الثاني: أثر إجمالي تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2019.
- 194 - 1-تقديم لنماذج ARDL:
- 195 - 1-1 اختبار جذر الوحدة:
- 195 - 2-1 تحديد فترة الابطاء المثلى:
- 195 - 3-1 اختبارات ما بعد تقدير النموذج:
- 195 - 1-3-1 اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد ARDL Bounds Test
- 196 - 1-2-3-1 الاختبارات التشخيصية:
- 196 - 1-2-3-1 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)
- 196 - 2-2-3-1 اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)
- 196 - 3-2-3-1 اختبار توزيع البواقي (Normality Test)
- 197 - 4-2-3-1 اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)
- 197 - 3-3-1 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:
- 197 - 2-مواصفات النموذج وبياناته:

- 198 -	3-دراسة استقراريه المتغيرات:
- 198 -	4-تحديد فترة الابطاء المثلى:
- 199 -	5-اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:
- 199 -	1-تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:
- 200 -	2-نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:
- 200 -	3-الاختبارات التشخيصية
- 201 -	4-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير والأجل الطويل:
- 201 -	6-مناقشة وتحليل النتائج:
- 201 -	التقييم الاقتصادي للنموذج:
المبحث الثالث: أثر مخزون راس المال للقطاع العام والخاص على النمو الاقتصادي للفترة 1970-	
- 203 -	2019
- 203 -	1-مواصفات النموذج وبياناته:
- 204 -	2-استقرارية المتغيرات
- 205 -	3-تحديد فترة الابطاء المثلى:
- 205 -	4-اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:
- 206 -	1-تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:
- 206 -	2-نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:
- 207 -	5-الاختبارات التشخيصية
- 207 -	1-5اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم
- 208 -	2-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:
- 208 -	6-مناقشة وتحليل النتائج:
المبحث الرابع: أثر الاستثمار في الآلات والتجهيزات وواردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	
- 209 -	1-مصادر البيانات والقياس
- 210 -	1-1التعريف بمتغيرات الدراسة:
- 210 -	2-1مواصفات النموذج:
- 211 -	2-اختبار جذر الوحدة
- 211 -	3-اختبار فترة الإبطاء المثلى
- 212 -	4-اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:
- 212 -	1-4تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:
- 213 -	2-نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:
- 213 -	5-الاختبارات التشخيصية

- 213 - 1-5 اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم
- 214 - 2-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:
- 215 - 6- مناقشة وتحليل النتائج:
- 216 - المبحث الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019 ...
- 216 - 1- مواصفات النموذج وبياناته:
- 217 - 2- استقرارية المتغيرات
- 218 - 3- تحديد فترة الابطاء المثلى:
- 218 - 4- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:
- 219 - 1-4 تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:
- 219 - 2-4 نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:
- 220 - 5- الاختبارات التشخيصية
- 220 - 1-5 اختبارات مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم
- 220 - 2-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:
- 221 - 6- مناقشة وتحليل النتائج:
- 221 - خلاصة الفصل الرابع:
- 224 - خاتمة عامة
- 227 - قائمة المراجع
- 244 - الملحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار		
الجدول (1-2)	جدول تلخيصي لمحددات الاستثمار الخاص	70 -
الفصل الثالث: التحليل النظري للاقتصاد الجزائري		
الجدول (1-3)	طبيعة الاستثمارات المنجزة (1967-1980)	117 -
الجدول (2-3)	تخصيصات برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	121 -
الجدول (3-3)	توزيع الاغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب (2005-2009)	122 -
الجدول (4-3)	الاعتمادات المخصصة في إطار برنامج التجهيزات العمومية (2005-2009)	122 -
الجدول (5-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	124 -
الجدول (6-3)	المبالغ المخصصة في إطار برنامج توطيد النمو (2015-2019)	124 -
الجدول (7-3)	المتوسط السنوي لمعدل الاستثمارات الممتدة من 1970-2014 لمجموعة من الدول	149 -
الجدول (8-3)	التراكم الخام لرأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية (1970-2019)	150 -
الجدول (9-3)	حجم الاستثمار الاجنبي (1983-2018) مليون دولار	159 -
الجدول (10-3)	تطور معدل التضخم 1970-2019	162 -
الجدول (11-3)	نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة (2000-2019)	167 -
الجدول (12-3)	مقارنة نسبة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية بالقيمة المضافة المحققة 2000-2019	168 -
الفصل الرابع: نجاعة تراكم رأس المال وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر		
الجدول (1-4)	معدل نمو انتاجية العمل في الجزائر (2010-2017)	181 -
الجدول (2-4)	تطور مؤشر الانتاج الصناعي حسب قطاع النشاط (1990-2000)	187 -
الجدول (3-4)	التطور السنوي لمؤشر الانتاج الصناعي (القطاع العام الوطني) (2000-2018)	187 -
الجدول (4-4)	معدل استعمال قدرات الانتاج حسب قطاع النشاط (1989-2000)	188 -
الجدول (5-4)	معدل استعمال قدرات الانتاج (2005-2019)	189 -
الجدول (6-4)	نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	198 -
الجدول (7-4)	نتائج معايير اختيار فترة الابطاء	198 -
الجدول (8-4)	نتائج اختبارات التكامل المشترك (BOUND TESTS)	199 -
الجدول (9-4)	نتائج اختبارات التكامل المشترك (تقدير نموذج تصحيح الخطأ)	199 -
الجدول (10-4)	تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)	200 -
الجدول (11-4)	اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم	200 -

- الجدول (4-12) مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الجزائر -202-
- الجدول (4-13) اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF -204-
- الجدول (4-14) تحديد عدد فترات الابطاء المثلى -205-
- الجدول (4-15) اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الامد (BOUND TESTS) -205-
- الجدول (4-16) تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير -206-
- الجدول (4-17) :تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)..... -207-
- الجدول (4-18) اختبار ات مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم: -207-
- الجدول (4-19) : نتائج اختبار ADF لاستقراريه السلاسل الزمنية -211-
- الجدول (4-20). نتائج معايير اختيار فترة الابطاء. -211-
- الجدول (4-22) : نتائج اختبارات التكامل المشترك (BOUND TESTS)..... -212-
- الجدول (4-23) : تقديرات الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM) -212-
- الجدول (4-24) : تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)..... -213-
- الجدول (4-25) اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم..... -214-
- الجدول (4-26) اختبار جذر الوحدة باستخدام (KPSS) -217-
- الجدول (4-27) تحديد عدد فترات الابطاء المثلى. -218-
- الجدول (4-28) اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الامد (BOUND TESTS) -218-
- الجدول (4-29) تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير -219-
- الجدول (4-30) : تقدير معلمات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)..... -219-
- الجدول (4-31) اختبار ات مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم: -220-

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
الفصل الأول: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي		
24-	الشكل (1-1) محددات الطلب الكلي لدى كينز.	
30-	الشكل (2-1) الاثر المزدوج للاستثمار على النمو الاقتصادي.	
34-	الشكل (3-1) دالة الانتاج الفردية ذات غلة الحجم الثابتة.	
36-	الشكل (4-1) التمثيل البياني لنموذج SOLOW	
37-	الشكل (5-1) أثر الارتفاع في معدل الاستثمار على النمو الاقتصادي	
37-	الشكل (6-1) صدمة الاستثمار على K و Y	
38-	الشكل (7-1) صدمة النمو السكاني على K و Y	
40-	الشكل (8-1) القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.	
47-	الشكل (9-1) التمثيل البياني لنموذج AK	
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار		
67-	الشكل (1-2) علاقة الآلات و التجهيزات بالنمو الاقتصادي	
الفصل الثالث: التحليل النظري للاقتصاد الجزائري		
126-	الشكل (1-3) تطور سعر برميل النفط (1990-2019)	
128-	الشكل (2-3) حجم الإيرادات ومعدل نموها (2000-2018)	
129-	الشكل (3-3) تطور الجباية العادية (2000-2018)	
132-	الشكل (4-3) تطور معدل نمو الجباية البترولية (2000-2018)	
133-	الشكل (5-3) حجم نفقات التسيير و التجهيز (1990-2018)	
134-	الشكل (6-3) معدل نمو نفقات التسيير (2000-2018)	
134-	الشكل (7-3) معدل نمو نفقات التجهيز (1970-2018)	
135-	الشكل (8-3) تطور نفقات التجهيز (1991-1999)	
136-	الشكل (9-3) تطور نفقات التجهيز (2000-2018)	
141-	الشكل (10-3) الاعتمادات الموجه للاقتصاد (1980-2019)	
145-	الشكل (11-3): تطور معدل النمو الاسمي والحقيقي للنتاج المحلي الاجمالي (1975-2017)	
146-	الشكل (12-3) نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1974-2016)	
150-	الشكل (13-3) حجم الاستثمار بالمليار دولار الجاري	
151-	الشكل (14-3) حجم FBCF (قطاع البناء والاشغال العمومية) ونسبته الى اجمالي التراكم (1975-2019)	

- الشكل (3-15) حجم FBCF (قطاع الخدمات) ونسبته الى اجمالي التراكم (1975-2019) - 151
- الشكل (3-16) الاستثمار في مجال الآلات والسلع التجهيزية (1975-2019) - 152
- الشكل (3-17) حجم FBCF (قطاع الفلاحي) ونسبته الى اجمالي التراكم (1975-2019) - 153
- الشكل (3-18) حجم الاستثمار العام ومعدل نموه (1975-2019) - 154
- الشكل (3-19) حجم استثمار القطاع الخاص ومعدل نموه (1975-2019) - 156
- الشكل (3-20) نسبة استيراد مختلف السلع من اجمالي الواردات (1992-2017) - 157
- الشكل (3-21) تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (1996-2018) - 159
- الشكل (3-22) مقارنة معدل تغير الكتلة النقدية بمعدل تغير الناتج الداخلي الخام والتضخم (1970-2018) - 160
- الشكل (3-23) تطور سعر الفائدة على القروض (1994-2019) - 161
- الشكل (3-24) تطور معدل التضخم (1970-2018) 100=1989 - 163
- الشكل (3-25) تطور معدل نمو السكان (1970-2019) - 164
- الشكل (3-26): تطور حجم العمل (1990-2016) - 165
- الشكل (3-27) تطور معدل البطالة (1990-2018) - 165
- الشكل (3-28) نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة (2000-2019) - 167
- الشكل (3-29) نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي القيمة المضافة (1990-2019) - 169
- الشكل (3-30) مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة (1990-2018) - 172
- الشكل (3-31) مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة 1990-2018 - 174
- الشكل (3-32) نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2000-2018) - 175
- الشكل (3-33) نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية للقطاع العام في القيمة المضافة (2000-2018) - 176

الفصل الرابع: نجاعة تراكم راس المال وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

- الشكل (4-1) تطور انتاجية العمل في الجزائر (1990-2019) - 181
- الشكل (4-2) تطور انتاجية راس المال في الجزائر (1990-2019) - 182
- الشكل (4-3) كثافة راس المال (1990-2019) - 184
- الشكل (4-4) تطور معدل الاستغلال في الجزائر (1990-2019) - 184
- الشكل (4-5) تطور معدل الربح في الجزائر (1990-2019) - 185
- الشكل (4-6) الرسوم البيانية الرئيسية لمؤشر الانتاج الصناعي (2000-2018) - 188
- الشكل (4-7) معدل استعمال قدرات الانتاج (2005-2019) - 190
- الشكل (4-8) تطور معدل الاستثمار والادخار بالنسبة ل PIB - 192
- الشكل (4-9) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج أثر اجمالي مخزون راس المال على النمو الاقتصادي - 201
- الشكل (4-10) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج أثر مخزون راس المال العام والخاص على النمو الاقتصادي - 208
- الشكل (4-11) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج أثر استثمار القطاعات الاقتصادية على النمو - 214

الشكل (4-12) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر -220-

مقدمة عامة

المقدمة العامة

تسعى جميع الدول دون استثناء الى تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي لمواطنيها ، ولهذا تعمل على الرفع من معدلات نموها الاقتصادي، وبالموازاة مع هذا الجدل في حل اشكالية النمو ومحدداته عالجت مختلف النظريات الاقتصادية أسباب النمو و في اغلب الحالات ترجعه الى معدل تراكم رأس المال المادي أي المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق النمو وهذا عن طريق الرفع من الإنفاق الاستثماري، ولهذا تلجأ معظم الدول الى تعبئة الادخار المحلي و استثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية و هذا لكسر حاجز التخلف و الالتحاق بركب الدول المتقدمة. كما أكد خبراء الأمم المتحدة في أواخر الأربعينات والخمسينات بأن التراكم الرأسمالي هو لب النمو الاقتصادي. ولهذا يعتبر الاستثمار لدى معظم النظريات الاقتصادية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (Villieu, 2007). وقد أكد (Rostow, 1960) في نظريته مراحل النمو إلى أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لا بد وأن ترفع معدل تراكم رأس المال حتى ترتفع نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومي. كما أكد (Lewis, 1954) أن نجاح عملية التنمية يتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي وقد تحمس أيضا الاقتصاديون الماركسيون على الأهمية لرأس المال في عملية النمو الاقتصادي وان اختلفوا مع الاقتصاديين التقليديين في الجهة التي تقوم بهذا الاستثمار .

وعلى هذا الأساس يعتبر تراكم رأس المال عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي. حيث لوحظ هذا التأكيد في الأدب النظري والتجريبي. في الواقع منذ تحليل (SOLOW, 1956) للنمو الاقتصادي، الذي أبرز أهمية تراكم رأس المال المادي في زيادة مستوى الإنتاج. كما أعادت النظر نظريات النمو الداخلي التي طورها (ROMER, 1986)، (BARRO, 1990) في هذا التأكيد بإضافة عوامل أخرى (رأس المال البشري، البنية التحتية، البحث والتطوير) التي تسرع تكوين رأس المال الإجمالي. حيث لم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلب عملية النمو الاقتصادي، حيث تولي نظريات النمو الداخلي أهمية بالغة لرأس المال البشري والمؤسسية، حيث يشكلان الحصة الكبرى من الثروة في جميع الدول المتقدمة تقريبا ومما يلفت النظر أن رأس المال الطبيعي يشكل ربع إجمالي الثروة في الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن حصته في تحديد النمو أكبر من حصة رأس المال المنتج. ويدلُّ هذا على أن توفير إدارة مثلى للموارد الطبيعية سيكون عاملاً رئيسياً لضمان استمرارية عملية النمو (World.Bank, 2005) ، في الوقت الذي تعمل فيه هذه الدول على تأسيس بنائها

التحتية وبناء رأس مالها البشري ورأس مالها المؤسساتي. ومن المعروف أن رأس المال الطبيعي يمكن تحويله إلى أشكال أخرى لرأس المال، شرط استثمار ريع الموارد استثمارا على درجة عالية من الكفاءة.

و في نفس السياق حاولت العديد من النظريات تفسير النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال البعد الاستثماري المادي كمحدد رئيسي للنمو بمعزل عن العديد من العوامل الأخرى التي تساهم في تراكم رأس المال المادي وهو ما يعرف في العرف الاقتصادي بنظريات النمو الداخلي، حيث حاولت الفصل بين رأس المال المادي وباقي اصناف رأس المال من رأس المال البشري، الفكري، الاجتماعي، التقني في تفسير النمو الاقتصادي على حسب طبيعة اقتصاديات الدول واستطاعت هذه النظريات حل اشكالية النمو الاقتصادي بناء على معطيات اقتصاد معين و لا يمكن تعميمها على جميع اقتصاديات الدول و لهذا لا يوجد لحد الان نظرية اقتصادية تصلح للتطبيق على جميع الدول و هذا يرجع للعديد من الاسباب الداخلية و الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد، كما ان اقتصاد اي دولة يعتبر مركب متجانس و لعل القلب النابض في الاقتصاد هو الاستثمار و لهذا وجب توفير العوامل المساعدة في بناء قاعدة استثمارية قوية و من بين هذه العوامل نجد العوامل السياسية و الاقتصادية.

و على هذا الأساس تكتسي معالجة موضوع اثر تراكم رأس المال المادي على النمو الاقتصادي العديد من الإشكالات نظرا لطبيعة القائم بالاستثمارات، وبالتالي التراكم الرأسمالي يختلف على حسب الطبيعة القانونية للاستثمارات (القطاع العام و القطاع الخاص بالإضافة الى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يختلف من قطاع اقتصادي الى قطاع اخر وعليه فان دراسة اثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي بشكله العام لا يعكس بالضرورة أهمية التراكم في تفسير النمو الاقتصادي مما يستلزم تفكيك رأس المال المادي الى مختلف اصنافه لمعرفة مدى فعالية كل صنف من الاستثمار في تفسير النمو.

وبتسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري، فقد حاولت الجزائر في العديد من الفترات تحقيق قفزة نوعية في جانب النمو اعتمادا على عوائد النفط وهذا بتطبيق مختلف نماذج النمو بداية من مخططات التنمية إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي واخيرا بمرحلة الانعاش ودعم النمو الاقتصادي. ومن الملاحظ ان الجزائر استطاعت تكوين رأس مال مادي معتبر يسمح بنمو اقتصادي مرتفع. حيث شهدت الجزائر زيادة كبيرة في حجم استثماراتها التي ارتفعت من 1349.8 مليون دولار أمريكي

إلى 5004.8 مليون دولار أمريكي. خلال نفس الفترة، أصبح المعدل السلبي للنمو الاقتصادي في عام 1980 (-1.96٪) إيجابياً وكان 4.2٪ في عام 2011 وقد دعم هذا النمو من خلال المشاريع الاستثمارية في الصناعات الاستخراجية والبناء والأشغال العامة.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الطرح تفسير النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الاستثمار كمحرك رئيسي للنمو. غير أن الاستثمار في حد ذاته تحكمه قوى عديدة وقد أثرت النظرية الاقتصادية وعالجت إشكالية الاستثمار من جوانب عديدة ولعل أهمها من الناحية القانونية مدى مساهمة الاستثمار العام والاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي، كما ركزت أيضاً من ناحية التمويل للاستثمارات الادخار المحلي أو الادخار الخارجي، وأيضاً على مدى ربحية ومردودية الاستثمار والذي يتعلق بحجم الطلب وأسعار الفائدة بالإضافة إلى محددات أخرى لها انعكاسات إما إيجابية أو سلبية على الاستثمار كحجم السكان والتقدم التقني ومعدل التضخم.

إشكالية الدراسة:

تتجلى إشكالية الدراسة في أن العديد من الدول تتوفر على كل مقومات النمو للنهوض باقتصاداتها إلا أنها رهينة حلقة معينة من النمو مرتبط بموارد معينة ومحدودة تخضع لقوانين العرض والطلب العالمي، مما يطرح الإشكالية التالية:

" ما مدى نجاعة تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه في الجزائر؟ "

وهذا يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. الأسئلة الفرعية:

- 1 ما هي أهمية تراكم رأس المال في تفسير النمو الاقتصادي؟ وهذا ما تجيب عليه مختلف النظريات المفسرة للنمو.
- 2 ما هي العوامل المؤثرة في تراكم رأس المال؟
- 3 هل السياسات الاقتصادية المنتهجة كانت مثبطة أم دافعة للنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- 4 أي صنف من أصناف الاستثمار الذي يجب التركيز عليه للرفع من النمو الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الأسئلة المطروحة في الدراسة وبغرض معرفة أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر تم صياغة

فرضية رئيسية بالإضافة إلى بعض الفرضيات الفرعية على الشكل التالي:

الفرضية الرئيسية:

تراكم راس المال يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وهذا يدفعنا الى اختبار بعض الفرضيات الاضافية بالموازاة مع ذلك وهي كالتالي:

1. تراكم راس المال العام أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الاجل القصير وأثر ايجابي على المدى الطويل.
 2. تراكم راس المال القطاع الخاص أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 3. الاستثمار في الآلات والتجهيزات وواردات السلع الرأسمالية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 4. للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
3. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة ابراز اهمية تراكم راس المال المادي في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل النظري والقياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتراكم راس المال.

كما نهدف الى تحقيق جملة من الاهداف الفرعية التالية:

1. عرض اهم النماذج النظرية المفسرة للنمو الاقتصادي.
 2. اظهار اهمية تراكم راس المال ومكانته في النظرية الاقتصادية.
 3. التحليل النظري للنمو الاقتصادي وتراكم راس المال في الجزائر.
 4. التفسير القياسي لتأثير تراكم راس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر.
4. حدود الدراسة:

يتحدد الإطار الزمني للدراسة بالفترة (1970-2019) بهدف التحليل النظري والقياسي لعلاقة تراكم راس المال المادي بالنمو الاقتصادي كما تركز الدراسة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي منها الناتج الداخلي الخام وتراكم راس المال والاستثمار والعمل، كما تتعدد البيانات الإحصائية المستخدمة الديوان الوطني للإحصاء والبنك المركزي الجزائري والبنك الدولي الى جانب صندوق النقد الدولي.

5. خطة وهيكـل البحث:

في ظل فرضيات والاهداف الاساسية للبحث، قمنا بتقديم هذا العمل في إطار اربعة فصول يحتوي كل فصل على اربعة مباحث. تظهر على النحو التالي:

الفصل الاول: يتناول الفصل الاول للأطروحة مختلف النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي مع التركيز على تراكم راس المال المادي كأحد اهم محددات النمو الاقتصادي. بإبراز اهم محدداته ومختلف النماذج المفسرة للنمو، حيث يتم التطرق الى عرض بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو والنماذج المفسرة له وكيفية معالجتها لتراكم راس المال كمحدد رئيسي للنمو.

الفصل الثاني: تم تخصيص الفصل الثاني لتوضيح العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي مع ابراز النظريات المفسرة للاستثمار والدراسات المتعلقة بعلاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي. سيتم التطرق إلى التحليل النظري للاستثمار وتوضيح العلاقة بين الاستثمار العام والخاص مع عرض الدراسات السابقة التي ساهمت في توضيح هذه العلاقة.

الفصل الثالث: خصص في الفصل الثالث الدراسة النظرية للاقتصاد الجزائري. حيث يتم التطرق فيه الى مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر للفترة 1970-2019، وتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بهدف استخدامها في الدراسة القياسية وهذا بتحليل بعض المؤشرات التي تم التطرق إليها في الفصل الأول والثاني.

الفصل الرابع: تم تخصيص الفصل الرابع من الأطروحة في الإجابة عن اشكالية مدى نجاعة تراكم راس المال في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر والقيام بدراسة قياسية لأثر تراكم راس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا باختبار صحة فرضيات الدراسة من عدمها. وكذلك الكشف عن مدى تطابق التحليل النظري للنمو الاقتصادي في الجزائر مع التحليل القياسي بالاعتماد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

وفي الخاتمة تم القيام بعرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول
النظريات والنماذج
المفسرة للنمو
الاقتصادي

الفصل الأول: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول:

إن العديد من النظريات تطرقت إلى النمو الاقتصادي ومن زوايا مختلفة بهدف حصر أهم المتغيرات التي تدفع النمو إلى الأمام ولقد أعطت النظريات الأولى للنمو أهمية بالغة لتراكم رأس المال المادي في تفسير النمو الاقتصادي للدول. وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل حصر أربع مقاربات نظرية للنمو الاقتصادي تندرج في إطارها مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو وهي كالتالي:

1. المقاربة الكلاسيكية: تندرج في إطارها مختلف الآراء والنظريات التي جاء بها الاقتصاديون الأوائل في بناء رأس المال على غرار آدم سميث، دافيد ريكاردو و كارل ماركس حيث يعتبر تراكم رأس المال وآلية التراكم الرأسمالي المحدد الأساسي لمسار النمو الاقتصادي.

2. المقاربة النيو كلاسيكية: وتخص إسهامات Solow في معالجة النمو أو ما يعرف بالنمو الخارجي.

3. المقاربة الحديثة: للنمو الاقتصادي وتخص نماذج النمو الداخلي، حيث حاولت تجاوز عدم كفاية نموذج Solow في تفسير النمو الاقتصادي كما أنها تندرج في إطار النماذج النيوكلاسيكية.

4. مقاربة التنظيم: **Approche de Régulation**. تعتبر كبديل لفرضية التوازن العام التي لا تسمح بعدم الاختلال إلا في المدى القصير. حيث تعتبر مرونة الأسعار كقيلة بإعادة التوازن على المدى الطويل. وهي نظرة معاكسة للنظرية النيوكلاسيكية من خلال رفضها للمنهجية الجزئية في ارتباطها بالتاريخ، وفي العلاقة التي تضعها على محاور التغير الهيكلي، وبالأخص التكنولوجي والمؤسسي. حسب مقاربة التنظيم هذه الاختلالات تعبر عن الأزمة بفترة التحول التي تظهر خلالها آلية جديدة للتنظيم تحل محل الآلية القديمة.

المبحث الأول: مفهوم وقياس وخصائص النمو الاقتصادي.

1-تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف الاقتصادي الأمريكي (Kuznets, 1973, pp. 247-258) «النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري (فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية) من المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة عن طريق التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج. كما يعرفه أيضاً بالزيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة تزيد عن الزيادة في عدد السكان». كما يعرف (perroux, 1990) «النمو الاقتصادي على انه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي للدولة». وحسب (Silem, 1991, p. 290) «النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة الحقيقية لمؤشر النجاعة الاقتصادية». أيضاً يعرف (Bourdanove & Martos, 1992, p. 34) «النمو الاقتصادي هو عملية معقدة ومتواصلة للتطور الذاتي على المدى الطويل التي تترجم بتحول خصائص الاقتصاد وبنية المجتمع. يتم قياسه عن طريق التغير في مؤشر الإنتاج المعبر عنه بحجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي».

كما يعرف (Arrous.Jean, 1999, p. 266) «النمو الاقتصادي على انه الزيادة على المدى الطويل في القدرة على عرض متزايد لأصناف مختلفة من السلع، هذه القدرة المتزايدة مبنية على التقدم التقني، التكنولوجيا والتعديل المؤسساتي والفكري الذي يتطلب ذلك». أيضاً تعرف نظرية (التنظيم) (Boyer R. , 2004, p. 20) «النمو الاقتصادي بصفة عامة هو التعبير عن التناسق لمجموعة من الأشكال المؤسساتية. ينجم عن الأزمات الهيكلية متى حدثت الأزمات، هي ترجمة لخصائص أسلوب التنظيم ونظام التراكم". كما أن مفهوم الأزمة مرتبط بنمط التنظيم ونظام التراكم ولهذا يميز بين نوعين من الأزمات الهيكلية، على حسب منشئها في الأسلوب المستخدم أو في نظام التراكم ومن جهة أخرى الشكل المؤسساتي الذي يحكم نظام التراكم».

2- قياس النمو الاقتصادي.

يتم قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية عن طريق الناتج الداخلي الخام وعليه يمكن تمييز ثلاث طرق لحساب النمو

الاقتصادي (Blanchard & Daniel, 2006, pp. 17-20).

1 من جهة الإنتاج: الناتج الداخلي الخام هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة.

2 من جهة الإنتاج: الناتج الداخلي الخام هو مجموع القيم المضافة المحققة في الاقتصاد خلال فترة معينة وتنجم عن طرح

الاستهلاك الوسيط من القيمة الكلية للإنتاج.

3 من وجهة المداخيل: الناتج الداخلي الخام هو مجموع المداخيل الموزعة في الاقتصاد خلال فترة معينة، التي يتم توزيعها

بعد تسديد النفقات المتعلقة بالاستهلاك الوسيط كما يلي:

• جزء من هذه المداخيل يتم اقتطاعها من طرف الدولة في شكل ضرائب على المبيعات (ضرائب غير مباشرة).

• جزء آخر يوجه لتسديد أجور العمال (العائد على العمل).

• الرصيد المتبقي يذهب إلى صندوق المؤسسة (العائد على رأس المال).

يعتبر الناتج المحلي من اهم المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي، حيث يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه

القيمة الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة يتم خلالها استخدام

الموارد الاقتصادية للبلد والقابلة للتبادل في الأسواق حسب القوانين المعتمدة.

وعلى هذا الأساس التغير في حجم نشاط الاقتصاد الوطني يعتبر مقياس حقيقي للنمو، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير

يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس

البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1-2 المعدلات النقدية للنمو :

يستخدم هذا الأسلوب في قياس النمو الاقتصادي لأنه من اسهل الاساليب المتاحة حيث يستند على التقديرات النقدية

لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، الا

ان هذا الأسلوب واجه العديد من التحفظات التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب

التحويل فيما بين مختلف العملات، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك

الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين

بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي :

1-1-2 معدلات النمو بالأسعار الجارية :

يتم اللجوء إلى استعمال هذا المؤشر من معدلات النمو في الدراسات المحلية ولفترات زمنية قصيرة باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات.

2-1-2 معدلات النمو بالأسعار الثابتة :

هي المعدلات الحقيقية التي تعكس الحجم الحقيقي للإنتاج، وهذا بعد ازالة اثار التضخم وهذا بالاعتماد على سنة مرجعية (سنة الاساس) في حساب هذه المعدلات. كما يتم تقدير معدل النمو كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}}$$

3-1-2 معدلات النمو بالأسعار الدولية :

في حالة الدراسات التي تتطلب مقارنة معدلات النمو بين العديد من الدول لا يمكن استخدام العملات المحلية ولهذا يتم اللجوء إلى تحويل العملات المحلية إلى عملة واحدة لقياس حجم الإنتاج أو الدخل وهذا بعد ازالة أثر التضخم، ليتم حساب معدلات النمو بالأسعار الدولية.

3- محددات النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة نظرا لكثرة محددات النمو والتداخل فيما بينها إلا انه يمكن إيجازها في أربعة عوامل اقتصادية مهمة ويندرج في إطارها مختلف عوامل الإنتاج وهي الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال والتكنولوجيا وهي بهذا تربط وسائل الإنتاج بعلاقات الإنتاج. حيث يعتبر (Mankiw R. , 2004) أن رأس المال المادي، الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى العامل التكنولوجي من أهم العوامل الاقتصادية المحددة للنمو إذ تساهم في التراكم الأولي لرأس المال.

3-1 تكوين رأس المال Accumulation du capital

يعتبر تراكم رأس المال من العوامل الرئيسية في النمو الاقتصادي، يمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة (Jain, Khanna, & Sen, p. 17). كما ان تراكم رأس المال " Accumulation du capital " و تكوين رأس المال، " formation du capital " يعبران عن نفس المعنى ، حيث يعتبر مخزون رأس المال المقياس الحقيقي و يعتبر عملية تراكمية ذاتية (Ne. Thi. Somashekar, 2003 , p. 10). و يتمثل رأس المال المادي في مخزون الهياكل والتجهيزات التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات، و عليه يعتبر رأس المال من المدخلات في العملية الإنتاجية الذي كان في السابق من المخرجات العملية الإنتاجية. و وفقاً ل (Singer, 1950) يشمل تكوين رأس المال كل من السلع الملموسة مثل المصانع والأدوات والآلات والسلع غير الملموسة مثل المعايير العالية للتعليم والصحة والمعرفة العلمية وما إلى ذلك. أما بالنسبة الى (Kuznets, 1957) لا يقتصر تكوين رأس المال المحلي فقط على الإضافات إلى الإنشاءات، المعدات والمخزونات داخل البلاد ولكن يتضمن أيضا النفقات الرأسمالية الأخرى.

وعليه فان التراكم الرأس مالي هو الزيادة في رأس المال الحقيقي لبلد ما، وهذا يعني أن التكوين الرأس مالي يتضمن صنع المزيد من السلع الرأسمالية مثل الماكينات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل وكذلك الأبنية المخصصة للإنتاج والتي تستخدم جميعا للإنتاج المستقبلي للسلع. فالتكوين الرأسمالي يعكس الطاقة الإنتاجية للدولة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يعرف (Gill, 1980, p. 2) تراكم رأس المال على انه عملية تحويل الأرباح إلى رأس مال جديد (إعادة استثمار الأرباح المحققة) مما يسمح باقتناء وسائل جديدة للإنتاج واستخدام عمال جدد (خلق مناصب عمل) مما يسمح بتوسيع حجم الإنتاج بهدف الحصول على أرباح أكثر في المستقبل . من جهة أخرى نظريات التراكم (Lall, 1990) تعتبر التراكم أو اقتناء الأصول المادية والغير مادية كافية لانطلاق حلقة خصبة للنمو الاقتصادي؛ الفرضية الرئيسية لدى هذه النظريات لتعظيم الإنتاج يكفي استعمال المدخلات بأحسن الطرق والتكنولوجيا المتاحة بدون تكلفة او جهد .

3-2 الموارد البشرية:

يعتبر رأس المال البشري المحدد الثاني للإنتاجية وهو المصطلح الاقتصادي للمعرفة والمهارات التي يحصل عليها العامل عن طريق التعليم والتمرين والخبرة، وعليه تعتبر عاملا حاسم في عملية التنمية. وترتبط تنمية الموارد البشرية بتراكم رأس المال البشري، أي الاستثمار في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم أو التدريب، الصحة، التغذية، وغيرها من البرامج والمخططات الاجتماعية الأخرى، والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى استغلال كفاء

للموارد الاقتصادية. ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطاً للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. ويعتمد الأمر قبل كل شيء على الأفراد الذين يشكلون حجم السكان، وبشكل أكثر تحديداً السكان النشطين، أي السكان في سن العمل الذين يمارسون أو يبحثون عن وظيفة. وعليه السكان النشطون اقتصادياً عامل محدد لكمية مدخلات العمل، وهو يعتمد بدوره على عدة عوامل: النمو الديموغرافي، والتنقل القطاعي والجغرافي للعمال، وهجرة السكان. المحدد الثاني لكمية مدخلات العمل هو مدة العمل، ويعتمد حجم مدخلات العمل على متوسط عمر العمال ورأس المال البشري (المعرفة والمهارات) أو التدريب وكثافة العمل. وعلى العموم تنقسم الموارد البشرية الى مجموعتين:

- **العمل المادي:** يرتبط هذا المورد بالجهد العضلي للعامل وحجم العمال وتقاس درجة مساهمته في النمو بالمستوى الصحي للعامل ومن جهة أخرى فان التعليم والتدريب واكتساب المهارات ورأس المال والتكنولوجيا تعمل على الحد من عدد العمال.

- **القدرات الإدارية:** تعمل على تنظيم العمل، ويتكفل بذلك المدراء والمنظمون، فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، وقد منح (Schumpeter, 1947) في نظريته للنمو الاقتصادي دوراً رئيسياً ومتميزاً للمنظم (وهو دور الابتكار والتجديد)، وذلك لكي يخلق الفرص لتحقيق وسائل وطرق جديدة للإنتاج، وكذا إنتاج منتجات جديدة، وفي جميع النشاطات يتحمل المنظم كل المخاطر. إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، وفي المراحل الأولية للنمو الاقتصادي فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج المواد من الطبيعة، ومع تراكم الفوائض فإن المسير أو المنظم يلعب دور هام في عملية النمو الاقتصادي.

3-3 الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية المحدد الثالث للعملية الإنتاجية ويتم الحصول عليها من الطبيعة وتتخذ شكلين موارد متجددة وأخرى ناضبة (World.Bank, 2005). وتمثل الموارد الطبيعية سلعا اقتصادية خاصة، لأنه لم يتم إنتاجها أصلا ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه الموارد سيصدر أرباحا اقتصادية، إن أديرت على النحو المناسب. ويمكن هذه الأرباح الربعية أن تكون مصدرا مهما من مصادر تمويل عملية التنمية. كما أن الثروات الطبيعية تلعب دورين رئيسيين في عملية التنمية:

الدور الأول: تعتبر الموارد الطبيعية المحلية أساسا للعيش والرزق، وهو الأكثر ملائمة للدول والمجتمعات الأكثر فقرا. أما الدور الثاني: تعتبر مصدرا لتمويل العملية التنموية، إضافة إلى ذلك، يمكن للموارد الطبيعية التجارية أن تحول إلى مصدر

مهم للربح والعملات الأجنبية. كما يمكن توظيف العائدات الربعية المتأتية سواء من الموارد القابلة للنضوب، والموارد المتجددة، والموارد المستدامة المحتملة لتمويل الاستثمارات في أنماط أخرى لخلق المزيد من الثروة. وفي حال الموارد القابلة للنضوب (النفط) يغدو من المحتم استثمار هذه العائدات إذا كان يراد تفادي تناقص إجمالي الثروة.

4-3 التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي هو المحدد الرابع للنمو الاقتصادي وهو يبحث في الطرق الأفضل لإنتاج السلع والخدمات كما تكتسي التغيرات التكنولوجية أهمية بالغة في تفسير النمو الاقتصادي لمعظم المدارس الاقتصادية حيث يعتبرها آدم سميث أحد مستلزمات الإنتاج، كما يشير دافيد ريكاردو إلى الأهمية الكبيرة للتقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية كما يعتبر الاقتصاديات الرأسمالية سباق بين التقدم التكنولوجي ونمو السكان.

4-4 العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:

1-4 تأثير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي:

نظريا التراكم الخام لرأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي إما بزيادة رأس المال الثابت في الاقتصاد المحلي مباشرة (Plossner, 1992) أو ترقية التكنولوجيا بصورة غير مباشرة (Levine & Renelt, 1992, pp. 942-963) كما سيرد شرح مفصل لهذا العامل المهم في الفصل الثاني.

2-4 تأثير التضخم على النمو الاقتصادي :

اثارت اراء الاقتصاديين جدل كبير فيما اذا كان للتضخم اثار ايجابية او سلبية على النمو الاقتصادي، حيث هناك من يساند فكرة الثار السلبية للتضخم على النمو الاقتصادي من خلال تبني الأفكار التالية: التضخم يؤدي إلى نشوء حالة من عدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية المستقبلية التي تعمل على انخفاض حجم الاستثمار كما تتأثر قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون الزيادة المستمرة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لمذخراتهم وتتأثر أيضا قرارات أصحاب الدخل المتمثلة في الرواتب والأجور فيقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم مع الارتفاع المستمر في الأسعار. ويرى آخرون أن التضخم ربما يشكل دافعا للنمو الاقتصادي، لأن تراجع معدل الأجور عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج الوطني خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

3-4 تأثير الابتكار على النمو الاقتصادي:

يعتبر **Schumpeter** من أوائل الاقتصاديين الذين تطرقوا الى ابراز أهمية التقدم التقني في تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وأصبحت الفكرة القائلة بأن الابتكار هو محرك للنمو واسعة الانتشار ومقبولة لدى معظم الاقتصاديين في العصر الحالي. ويعتبر مفهوم **Schumpeter** للابتكار واسع جداً، فهو يلعب دوراً مركزياً في تسريع التنمية الرأس مالية، فهو ينقل حدود الإنتاج، ويطور منتجات وعمليات جديدة، ويغير هيكل السوق (**Schumpeter, 1947**). في منشور عام 2007 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE, 2007**): تعرف الابتكار على انه عامل حاسم في نمو وأداء الاقتصاد العالمي. ينتج عنه تكنولوجيات ومنتجات جديدة تساعد في معالجة القضايا العالمية مثل الصحة أو البيئة من خلال تحويل الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات، التي تعمل على زيادة الإنتاجية وخلق وظائف وتساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين. «كما ان الابتكار بمعناه الواسع يشمل تطوير عمليات جديدة أو منتجات جديدة أو تحسينات تنظيمية جديدة للصناعة. حيث يهدف إلى خفض تكاليف الوحدة و/أو يساعد على توسيع الطلب في السوق. كما ان للابتكار مفهوم أوسع من التكنولوجيا. ويشمل كل من التكنولوجيا ورأس المال المعرفي. في حين تعتمد التكنولوجيا على تراكم رأس المال المادي، فان رأس المال المعرفي يعتمد على تراكم رأس المال البشري. كما يمكن أن يتخذ رأس المال البشري عدة أشكال، على سبيل المثال، الاستثمار في البحث والتطوير والتعلم عن طريق العمل والتعلم التنظيمي. واعتبر **Schumpeter** أن إنشاء الشركات لديناميكية للكفاءة هو أمر أساسي في الابتكار، وأكد على "عملية التدمير الخلاق" و "الانتشار" كعملتين متلازمتين مرتبطتين بالابتكار. من جانب شركات التدمير الخلاق تتنازل عن التكنولوجيا القديمة لصالح تقنيات جديدة. ومن خلال انتشار الإبداع، تساعد الشركات على نشر المعرفة والمهارة الإبداعية عبر عدة قنوات من خلال التحالفات والمشروعات التعاونية في مجال البحث والتطوير. وبالنظر في المصطلحات الحديثة لنظرية النمو الذاتي، فإن معظم الانتشار هو نتيجة للأثار غير المباشرة للابتكار والعوامل الخارجية لاستثمار في البحث والتطوير على مستوى القطاع الصناعي. كما تلعب العوامل الخارجية دوراً حيوياً يؤدي من خلاله ابتكار واحد إلى دور آخر تصبح فيه عملية الانتشار مستوطنة. كما ناقش (**Baumol, 2002**) أهم الشروط المسبقة لشرح أداء النمو غير المسبوق للاقتصادات الرأس مالية المتقدمة. وقد شكلت هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتايواند معجزة النمو في هذه الدول. في الأونة الأخيرة انضمت الصين والهند إلى قائمة الاقتصادات الآسيوية ذات الأداء العالي، وقام مؤخراً بتحليل مصادر الابتكار في هذه البلدان. وتشمل خمسة تأثيرات مفسرة لمعجزة نمو الاقتصاد الحر التي ناقشها **Baumol** كما يلي:

1. المنافسة الاحتكارية بين شركات الأعمال الكبيرة ذات التقنية العالية مع الابتكار كسلاح تنافسي رئيسي.
2. تسارع لأنشطة المبتكرة والتقليل من عدم اليقين من العملية المبتكرة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 70٪ من الاستثمار في البحث والتطوير في الولايات المتحدة يتم الآن عن طريق الصناعة في القطاع الخاص، والأنشطة اليومية.
- 3 زيادة الأعمال الإنتاجية من قبل رواد الأعمال لتكريس أنفسهم للابتكار الإنتاجي بدلاً من السعي غير المنتج لتحقيق أرباح اقتصادية قصيرة الأجل.
4. سيادة القانون، والتي تشمل استراتيجيات لحصانة ملكية المصادرة التعسفية.
5. بيع التكنولوجيا وتداولها لتأمين الفرص لنشر الابتكارات المربحة.

4-4 تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

في سياق دراسات النمو، يتم فحص ثلاثة عوامل بشكل عام فيما يتعلق بإطار سياسة الاقتصاد الكلي: فوائد إنشاء والحفاظ على مستوى منخفض من التضخم، وتأثير عجز الميزانية العامة على استثمار القطاع الخاص والانعكاسات السلبية على النمو الناتج عن قطاع كبير من الحكومة العامة (بسبب العبء الضريبي المرتفع اللازم لتمويل الإنفاق العام المرتفع) (Bassanini & Scarpetta, 2001). ونتيجة لهذا يمكن أن تؤثر السياسة المالية على الإنتاج والنمو على المدى المتوسط بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤثر أيضا على الدورة الاقتصادية وبشكل أكثر تحديداً، عندما يتم استخدام العجز العام لتمويل الاستهلاك أو التحويلات، فإن الحجة التي تقدم عادة بهدف اتخاذ إجراءات حذرة من جانب السلطات العامة تكمن في الرغبة في الحد من آثار مزاحمة استثمارات القطاع الخاص. علاوة على ذلك، إذا كانت السياسة المالية متعارضة مع السياسة النقدية، فقد تتعرض مصداقية السياسة النقدية للخطر، مما يؤدي إلى توزيع أقساط المخاطر على أسعار الفائدة وضغوط سعر الصرف، مع تأثير على تراكم رأس المال ويمكن التأكيد بأن الضرائب اللازمة لتمويل النفقات العامة يمكن أن تشوه الحوافز على الاستثمار أيضا، مع تداعيات سلبية على كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي تشويه مستوى الإنتاج أو نموه. كما ان هناك تأثير "الحجم" للتدخل الحكومي بالإضافة إلى تأثيرات خاصة مستمدة من التمويل وتركيبية النفقات العمومية. عندما تكون منخفضة من المرجح أن يكون للإنفاق العام آثار إنتاجية تتجاوز التكلفة الاجتماعية لتعبئة الأموال. ومع ذلك، يمكن أن تصل النفقات العامة والضرائب المقابلة إلى مستوى تبدأ فيه التأثيرات السلبية على الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي على النمو. قد تكون هذه الآثار السلبية أكثر وضوحًا في الحالات التي يعتمد فيها التمويل على الضرائب المشوهة للغاية (مثل الضرائب المباشرة) وحيث يتركز الإنفاق العام على الأنشطة "غير الإنتاجية".

5-4 تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:

تشغل السياسة النقدية موضع اهتمام الاقتصاديين وصانعي السياسات في معظم الدول وهذا لتأثيرها على الأداء الاقتصادي. كما يبدو أن هناك إجماعاً متزايداً بين الاقتصاديين على أن السياسة النقدية لها تأثيرات على المجال الحقيقي للاقتصاد، على الأقل في المدى القصير. ويعتبر سعر الفائدة من المكونات الرئيسية لتكلفة الاستثمار ومن المصادر المهمة لتمويل الاستثمارات وارتفاع سعر الفائدة يعمل على الإحجام عن الاستثمار.

كما انه توجد سياسات استثمارية مباشرة التي تعمل على توفير الجو الملائم للاستثمار وفقاً ل (TAYLOR, 1995) إذا طبق البنك المركزي، على سبيل المثال، سياسة نقدية انكماشية، ترتفع تكاليف الاقتراض، يصبح المستهلك أقل ميلاً إلى شراء سلع قد اعتاد عليها مثل المنازل أو السيارات وعليه تصبح الشركات أقل ميلاً للاستثمار. هذا الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي سيكون متوافقاً مع انخفاض التضخم لأن هذا الأخير يعني عادة انخفاض الأسعار. ومع ذلك فقد انتقد باحثون آخرون مثل (BERNANKE & GERTLER, 1995) وجهة النظر هذه وأكدوا أن الدراسات العملية وجدت صعوبة في إثبات وجود تأثير كبير لأسعار الفائدة من خلال تكلفة رأس المال على الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، مما دفعهم إلى البحث عن قنوات أخرى مثل قناة الائتمان وقناة سعر الصرف. كما تبين الأدبيات أن السياسة النقدية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على النمو القطاعي وبالتالي على النمو الكلي وهكذا؛ تتفاعل القطاعات المختلفة للاقتصاد بشكل مختلف مع صدمات السياسة النقدية (Serju, 2003). لذلك من الضروري معرفة القطاعات التي تستجيب لصدمة السياسة النقدية أولاً وما إذا كانت الآثار قد تكون أكبر في بعض القطاعات منها في القطاعات الأخرى. وهذا يمكن أن يعطي معلومات ناجعة لأغراض السياسة الاقتصادية (Ganley & Salmon, 1997). كما تعتبر آلية التحويل النقدي على أنها القناة التي تؤثر بها التغييرات في عرض النقود على قرارات الشركات والأسر والوسطاء الماليين والمستثمرين وتغيير مستوى النشاط الاقتصادي والأسعار في النهاية (Mishkin & Frederic, 1996, pp. 29-62) و (Kuttner, 2001, pp. 523-544) حيث تحدد ادبيات الاقتصاد طرقاً مختلفة لفهم آليات التحويل النقدي، وهي تختلف وفقاً للأهمية المعطاة لأسعار الفائدة والائتمان وأسعار الصرف وأسعار الأصول والمؤسسات المالية الأخرى في آلية النقل. وفقاً ل (Mishkin F. , 1995) تؤدي السياسة النقدية التوسعية، من خلال قناة سعر الفائدة، إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال، مما يدفع هذا التراجع الوكلاء الاقتصاديين إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري، وهذا قد يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي وبالتالي الرفع من مستوى الإنتاج الكلي.

كما ان الدليل العملي على كيفية استجابة القطاعات لصدمات السياسة النقدية يرتبط بكيفية تحفيز النمو. حيث تشير الدراسات المتعلقة بتحليل القطاعي لقنوات نقل السياسة النقدية في البلدان النامية على وجه الخصوص، إلى أن السياسة النقدية التقييدية تؤثر سلبًا على الزراعة والصناعة التحويلية، والتي تعتبر قطاعات حيوية للاقتصاد في الدول النامية (Serju, 2003) حيث تسمح القدرات المالية المتراكمة في شكل أرباح بالتمويل الذاتي للاستثمارات. كما قدم (Malinvaud, 1987, pp. 1-36) الريح كمتغير محفز للاستثمار، حيث حاول إظهار كيف يؤثر عدم التأكد من الطلب على قرار الاستثمار وهو أحد محددات الاستثمار. كما ركز في تحليله على مفاهيم عدم اليقين وعدم رجعة الاستثمارات، لتسليط الضوء على أهمية حسابات الربحية في قرارات الاستثمار. "لا يمكن أن تتكيف الطاقات الإنتاجية على الفور مع التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية (لا رجعة فيها) ومكلفة لشركة لديها طاقة فائضة أو غير كافية ثم يتكون قرار الاستثمار في تحديد معدل استخدام متوسط الطاقة الإنتاجية على أساس الطلب (Kergueris, 2003). ووفقًا ل (KALECKI, 1976, p. 246) فإن زيادة الإنتاجية الزراعية هي مع ذلك أحد أسس التنمية الصناعية المستدامة إذا لم تستطع دولة ما توفير احتياجات سكانها من الغذاء، فلن يكون لقطاع الصناعات التحويلية أي أساس، وعليه الاستقلال الغذائي يخلق فرصًا للإنتاج الصناعي في المناطق الريفية المسؤولة عن تزويد المدن بفضل هذه المنافذ.

6-4 تأثير عدم المساواة على النمو الاقتصادي:

تطرت العديد من الدراسات إلى تأثير عدم المساواة على النمو الاقتصادي حيث تعتبر قناة الادخار والاستثمار أهم مصادر النمو الاقتصادي، حسب كالدور وبناء على فرضية التوظيف الكامل، فإن الأفراد ذوي الدخل المرتفع لديهم ميل أكبر نحو الادخار، الذي ينجم عنه زيادة في عدم المساواة، وبالتالي ترتفع حصة ذوي الدخل المرتفع في الدخل القومي، وكل الأمور متساوية بعد ذلك، الادخار وبالتالي الاستثمار والنمو (Kaldor N. , 1957, p. 268) ولكن لكي تعمل هذه القناة، من الضروري أن الزيادة في دخل الميسرين لا ينبغي أن يصاحبه بهبوط معادل في مدخراتها، وأن الزيادة في المدخرات ينبغي أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي، كما أن زيادة الاستثمار يترجم إلى نمو أعلى (وليس فقط زيادة في نمو رأس المال). ولذلك لا تعمل هذه القناة إلا في ظل ظروف اقتصادية كلية معينة (نظام اقل تراكمي)؛ و / أو عندما يتم دمج التقدم التقني في الاستثمار (كثافة رأسمالية عالية له تأثير على زيادة الابتكار والتقدم التقني).

وبالعكس، في حالة وفرة المدخرات، فإن الزيادة في عدم المساواة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. حيث يرى (Summers, 2014) بان الزيادة في عدم المساواة هي عامل خطير يؤدي الى الركود العتيق (Stagnation)

(Séculaire)، وهو مفهوم تطرق اليه (Hansen, 1939, pp. 1-15) حيث يعرف الركود الدوري من خلال حقيقة أن السياسة النقدية لا يمكن ان تحقق توازن التشغيل التام: معدل الفائدة الطبيعي، والذي عليه الرغبة في الادخار والرغبة في الاستثمار تساوي القدرة الكاملة لعوامل الإنتاج (العمالة الكاملة، الاستخدام الكامل للمعدات) هي سلبية. في ظل هذه الظروف، يكون معدل الفائدة الحقيقي أعلى من المعدل الطبيعي والاستهلاك منخفض للغاية للسماح باستخدام الكامل لعوامل الإنتاج. وبالتالي النمو المحقق أضعف من إمكاناتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لعدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج تقليل إمكانات النمو من خلال تأثيرات التخلف. وفي حالة الركود فإن الانخفاض في عدم المساواة، إذا نتج عنه انخفاض في الادخار، عندها يكون له تأثير إيجابي على النمو. ولكنها أيضًا حالة زيادة في استهلاك الأغنياء.

5- اشكال النمو الاقتصادي:

يتميز الاقتصاديون بين نوعين من النمو الاقتصادي، النمو الموسع والنمو المكثف.

1-5 النمو الموسع (Croissance extensive):

يرتكز النمو الموسع على الزيادة في كمية عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) وهو بهذا يعتمد على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وهذا يعني الزيادة في مدخلات الإنتاج، أي انه يمكن الرفع من الانتاج عن طريق الزيادة في اليد العاملة، الزيادة في الآلات والمواد الأولية (Belattaf, 2017, p. 248) والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حجم القوى العاملة الكفؤة والمتخصصة.
- معدل العائد على الاستثمار المرغوب فيه.
- كفاءة القطاع العام والسياسة الاقتصادية المنتهجة.

2-5 النمو المكثف (Croissance intensive):

يرجع النمو المكثف الى الاستعمال الفعال لقوى الانتاج كما يركز على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يلعب التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه، فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي (Belattaf, 2017, p. 249)، و يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

3-5 النمو المحتمل (Croissance potentielle):

يعرف النمو المحتمل بالنمو الناجم عن الاستعمال الفعال لمجموع عوامل الإنتاج الموجودة (Beitone & all, 2013, p. 120) والذي يرجع لاستعمال الطاقة القصوى للمؤشرات الاقتصادية ويتعلق بالاستعمال الأقصى لجميع التجهيزات والانتاجية المثلى، يمكن ارجاع الفارق بين النمو الاقتصادي الفعلي والنمو الاقتصادي المحتمل الى احتمالين: حيث عندما يكون النمو الاقتصادي الفعلي اقل من النمو الاقتصادي المحتمل، فان معدل استعمال قدرات الإنتاج يصبح غير كاف وبالتالي ترتفع البطالة. وعندما يكون النمو الاقتصادي الفعلي أكبر من النمو المحتمل تصبح معدل استعمال قدرات الإنتاج بطاقة قصوى (ضغوط تضخمية).

6- خصائص النمو الاقتصادي:

تطرق الاقتصادي (Nicholas Kaldor (1908-1986)، للحقائق المثبتة للنمو الاقتصادي، حيث اهتم خاصة بظاهرة النمو وتوزيع الدخل، كما تبني نظرة ناقدة اتجاه النظرية النيوكلاسيكية، كما يعتقد مثل كينز ان الرأسمالية لا تؤدي في الغالب الى التشغيل التام او الى نمو منتظم وهو بهذا يستخدم التعبير عن الحقائق المثبتة (faits stylisés) التي تعتمد على الاقتصاد الكلي حيث توصل الى ستة حقائق مثبتة للنمو (Kaldor N. , 1957) تتمثل فيما يلي:

- النمو المتواصل لحجم الانتاج الكلي وإنتاجية العمل بمعدل ثابت.
- النمو المتواصل لرأس المال الفردي (K/L) كثافة رأس المال.
- معدل ربح منتظم. استقرار معدل الأرباح على رأس المال
- استقرار معامل رأس المال (K/Y): استقرار إنتاجية رأس المال.
- ثبات حصص توزيع الانتاج بين راس المال والعمل (بين الاجور والأرباح).
- لا وجود للتقارب بين معدلات نمو PIB بين مختلف الدول، الفارق بينها من 2 الى 5 نقاط.
- كما قام الاقتصادي (Romer P. M., 1989) بتبني هذه الحقائق واطاف اليها خمس حقائق اخرى:
- متوسط معدل النمو يعتبر دالة للدخل الفردي (يرفض نموذج Solow)
- نمو السكان مرتبط سلبيا مع مستوى الدخل الفردي.
- نمو التجارة الخارجية مرتبط ايجابيا مع الانتاج.
- نمو راس المال غير كاف في شرح ارتفاع الانتاج لوجود جزء غير مفسر.

– ميل العمال المهرة للهجرة نحو الاقتصاديات الأكثر ثراء (حيث علاوة العمل كبيرة جدا).

المبحث الثاني: المقاربة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

تتمثل نظرية النمو عند الاقتصاديين الكلاسيك في آراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى روبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية: المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تراكم رأس المال مفتاح التقدم. حيث تعتبر الربح هو الحافز على الاستثمار وكلما ارتفع معدل الأرباح ارتفع معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي.
- ميل الأرباح نحو التراجع وذلك نظرًا لتزايد شدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- خلاصة مركزية عند الكلاسيك الادخار يعني رأس المال، كل الدخل المدخر يتم تحويله في أليا وكميا إلى رأس مال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال النظام البنكي أو المالي، كما ان الاكتمال ليس له معني اقتصادي.
- كما يميز الكلاسيك بين ثلاث طبقات اجتماعية تتمثل في الأجراء الذين يتقاضون الأجور حسبهم إذا قاموا بالادخار يصبحون رأسماليين.

حسب الاقتصاديين الكلاسيكيين (A.Smith, D.Ricardo) زيادة الإنتاج ترجع للزيادة في كمية ونوعية العوامل الموضوعية بحوزة العمال، مما يدفع إلى رفع الأرباح، وعليه تراكم عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل) يسمح بزيادة الإنتاج، و بناء على فرضية المردودية المتناقصة لعوامل الإنتاج فان الاقتصاد يتجه نحو الحالة المستقرة على المدى الطويل و اختفاء النمو. هذه الظاهرة تجد جذورها في تطور توزيع الدخل المدرجة من خلال تراكم عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، ورأس المال)، ديناميكية النظام تتركز على تراكم رأس المال، تحدث ارتفاع في الطلب على اليد العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور أكثر من مستواها العادي إلى غاية التوازن.

1- النمو الاقتصادي حسب Adam Smith (1723-1790):

يعتبر المفكر الاقتصادي آدم سميث من أوائل من تطرق لمفهوم الإنتاجية، في كتابه (ثروة الأمم) (SMITH, 1776) إذ افترض أنه يمكن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته عن طريق تحسين وسائله، وتنظيم العمل، وتنظيم التبادل التجاري. كما يركز على تراكم رأس المال الذي يعد من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي. ثم جاء عدد من الاقتصاديين وأضافوا

إلى نظرية سميث أن زيادة الإنتاج وخفض التكاليف مرهونان بحسن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات وزيادة الطلب عليها، ومن ثم زيادة الدخل القومي.

1-1 المحددات الأساسية للنمو حسب A. Smith:

1-1-1 تقسيم العمل:

ركز A. Smith على مبدأ تقسيم العمل في زيادة القدرة الإنتاجية وتطوير الكفاءة من أجل زيادة الأرباح. وحسبه الزيادة في إنتاجية العمال تشمل ثلاث عناصر أساسية تتمثل في زيادة مهارة كل عامل بتخفيض نشاطه واقتصاره على عملية إنتاجية بسيطة وموحدة تهدف إلى الاقتصاد في الوقت الضائع نتيجة التنقل من نشاط إلى آخر، أما العنصر الثاني فهو ابتكار عدد كبير من الآلات تسهل العمل أما العنصر الثالث فيتجسد في التمييز الضمني بين التقسيم التقني (التقسيم الأفقي) للعمل المتعلقة بكيفية استخدام العمال والتقسيم الاجتماعي (التقسيم العمودي) للعمل الذي يتعلق بتنظيم الإنتاج والابتكار.

2-1-1 اتساع حجم السوق:

يعتبر سميث حجم السوق من المحددات الرئيسة للنمو وهو بذلك يركز على حجم الأسواق بهدف ترويج المنتجات من أجل تحقيق أرباح أكثر وبالتالي التخصص وتقسيم العمل وزيادة إنتاجية العمل وهذا يؤدي إلى تسويق أكبر للمنتجات وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح (عجايمية وآخرون، 2007، صفحة 71).

3-1-1 تراكم رأس المال:

يعتبر تراكم رأس المال محور نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي، فزيادة تراكم رأس المال تعني زيادة القدرة الإنتاجية، و التي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج (الدخل الوطني)، وهذا ما يعني النمو الاقتصادي المنهج الوحيد لزيادة الثروة والرفع من الإنتاج ولهذا الغرض يجب تكوين المزيد من رأس المال، والذي يتحقق من خلال المزيد من الادخار الذي يتغذى من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي والزراعي، ومن التخصص في العمل، وبالتالي تتحقق الزيادة في الإنتاج للفترات المقبلة، لذلك أكد A. Smith على دور الادخار باعتباره عامل حاسم في تراكم رأس المال، و افترض أن كل الادخار يتم استثماره. ولهذا يركز على أهمية الادخار في تراكم رأس المال بغرض استثماره في إنتاج سلع جديدة كشرط أساسي للنمو الاقتصادي. بصورة دقيقة يرى سميث أن النمو الاقتصادي يمكن تحقيقه بتعبئة الأفراد ورأس المال المادي في حيز مكاني (دولة) يشمل هبة الموارد الطبيعية في قالب معد للاستعمال ومحدود بالقوانين والمؤسسات (Arrighi, 2007, p. 418)

2-1 الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي حسب Adam Smith:

يرجع توقف النمو حسب **A. Smith** إلى انخفاض الأرباح الناجم عن إشباع الحاجيات ومشكل محدودية السوق ومن جهة أخرى نزوب الموارد وثبات عوامل الإنتاج بالإضافة إلى المنافسة بين الرأسماليين، الذي يدفع الأسعار إلى الانخفاض وعلى هذا الأساس يميل الاقتصاد إلى حالة الثبات أو الركود وحدثت أزمات فائض الإنتاج وعليه التجارة الخارجية تعمل فقط على تأجيل الأزمات.

2-2 نظرية النمو لدى ريكاردو 1817

قام ريكاردو بتحليل النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات على حسب وظائفهم الرئيسية وهي الرأسماليون، الفلاحين وملاك الأراضي. وتتجلى دراسة نظرية النمو لدى ريكاردو في التفرقة بين الإيراد الكلي والإيراد الصافي للمجتمع حيث أن الإيراد الكلي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة أما إيراد المجتمع فهو قيمة السلع اللازمة لإعالة القوة العاملة ورأس المال العامل أثناء العملية الإنتاجية والفرق بين القيمتين يحدد المفهوم العام للفائض الاقتصادي الذي يلعب دوراً هاماً في زيادة الناتج القومي وخلق النمو الاقتصادي (نامق، 1978).

2-1 أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي:

في محاولته (Ricardo, 1815) توصل إلى أن "كل تراكم لرأس المال يتبع بانخفاض مطلق للأرباح في حين أن الربح يحافظ على معدل ارتفاع منتظم. للوصول إلى هذه النتيجة التي تهدف إلى توضيح التعارض بين مصالح الرأسماليين وملاك الأراضي، يتخلى عن فكرة سميث التي تتعلق بالربح المطلق لصالح مفهوم الربح التفاضلي. حيث يعتبر رأس المال المحرك الأساسي لعملية النمو وهو بهذا يركز على مبدأ تجميع رأس المال كشرط أساسي للنمو ويبين أن ثمة وسيلتين لهذا التجميع:

الوسيلة الأولى: تنوع الادخار الذي يقوم به مختلف طبقات المجتمع والوسيلة الثانية: عن طريق التقليل من الاستهلاك فكل ما يدخر يجب أن يستثمر ومن هنا فهو يعارض فكرة الاكتناز ويعتبرها عائق أمام التقدم الاقتصادي، يتوقف معدل التجميع الرأسمالي على عاملين هما الإمكانيات المتاحة أمام الأفراد للادخار والرغبة في الادخار.

حسب **Ricardo** الحالة المستقرة للاقتصاد تتعلق بالسكان حيث أن ارتفاع الثروة لدى الأمم يصاحبه ارتفاع سريع للسكان قانون العائد المتناقص في الفلاحة المرتبط بالتدرج في استغلال الأراضي من الأكثر خصوبة إلى الأقل خصوبة الذي يؤدي إلى تناقص الإنتاجية ويدفع أسعار الحبوب إلى الارتفاع مما يدفع الأجور إلى الارتفاع لأن الأجر الطبيعي محدد بالسعر الطبيعي للحبوب.

2-2 القراءة الحديثة لنموذج تراكم رأس المال لدى ريكاردو:

تم التطرق إلى نموذج تراكم رأس المال لدى ريكاردو من طرف (Depoortère, 2008, pp. 141-154) من خلال تمييزه بين السبب الطبيعي والسبب العرضي للتراكم، المرتبطين على التوالي بظواهر مستمرة وأنية، انصب اهتمام ريكاردو بالمتغير الطبيعي والآثار الدائمة الطويلة الأجل. جميع إسهامات ريكاردو توضح بان انخفاض معدل الأرباح هي نتيجة لنظرية تراكم رأس المال والتي تتعلق بتوزيع عائد المنتج الصناعي على مختلف القطاعات المساهمة في تكوينه وهذا ما يوضحه كل من (Samuel Hollander) و (Terry Peach) ، حيث تعتبر قوانين التوزيع هي جزء داخلي في نظرية تراكم رأس المال وتسجل في إطار ديناميكي حركي. وعليه يمكن تقسيم المحاولات المختلفة لإعادة بناء نظرية تراكم رأس المال لريكاردو إلى نموذجين:

2-2-1 نموذج (Hollander , 1990):

نموذج تراكم رأس المال الذي يرجعه (Hollander S. , 1995, pp. 241-265) لريكاردو يتميز بتزامن انخفاض معدل الأرباح ومعدل الأجر الحقيقي حيث ينجم النمو عن مطابقة معدل تراكم رأس المال ذاته المرتبط بمعدل الأرباح، مع معدل نمو السكان المرتبط من جهته بمستوى الأجر الحقيقي.

2-2-1-1 تحليل النموذج:

وجود عائد متناقص في الزراعة يؤدي مع تراكم رأس المال ونمو السكان إلى ارتفاع أسعار الحبوب والأجور الاسمية. وفي غياب ارتفاع العرض النقدي، هذا الارتفاع للأجور لا يؤثر على مستوى العام للأسعار، لكن يؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح. إضافة إلى ذلك خلال عملية التراكم، الأجر الحقيقي يتواجد فوق مستواه الطبيعي بسبب الارتفاع المستمر لرأس المال الذي يحفز على طلب العمل أكبر من العرض. كما أن انخفاض معدل الأرباح يؤدي إلى انخفاض معدل تراكم رأس المال، وعليه معدل نمو الطلب على العمل، يدفع أيضا إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي. وفي هذا الشأن، انخفاض معدل نمو السكان الناجم عن انخفاض الأجر الحقيقي لا يسمح حسب Hollander إلى إرجاع الأجر الحقيقي إلى مستواه الأصلي، نظرا لان الظروف المسماة طبيعية، حيث يفترض نمو السكان أكبر من تراكم رأس المال. عملية ارتفاع الأجر النقدي وانخفاض الأجر الحقيقي يتواصل إلى غاية الوصول إلى الحالة المستقرة، أي إلى أن تصبح الأرباح غير محفزة على التراكم الصافي لرأس المال. وعليه الطلب على العمل ونمو السكان يصبح ثابت ويتوقف الأجر الحقيقي عن الانخفاض ليستقر عند مستواه الطبيعي.

2-2-2 نموذج (Peach 1993)

بالعكس في نموذج التراكم لريكاردو من وجهة نظر (Peach, 1993, p. 130) يبدأ من الوضعية التي من خلالها كل المتغيرات بما فيها الأجور، تتواجد في مستواها الطبيعي مع فرضية تراكم رأس المال. يصحب هذا التراكم ارتفاع في الطلب على العمل وزيادة في الأجر الحقيقي فوق مستواه الطبيعي. والفارق بين الأجر الحقيقي والأجر الطبيعي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، مما يرجع الأجر الحقيقي إلى مستواه الطبيعي. يتبع هذا التراجع ارتفاع الأجر النقدي بفعل المردود المتناقص في الزراعة، وبالتالي ترتفع أسعار سلع المعيشة. هذا الارتفاع في الأجر النقدي يؤدي في النهاية إلى انخفاض معدل الأرباح.

3- النمو الاقتصادي حسب Thomas Malthus (1766-1834):

حسب Malthus، يحدث النمو نتيجة استغلال الموارد المحيطة بالإنسان لتحقيق رغباته اللامتناهية كما يعتبر النمو الاقتصادي عملية متداخلة ومتشابكة يختلط فيها الاقتصاد مع السياسة والأخلاق، فهو لا يعتبر النمو الاقتصادي عملية اقتصادية بحتة بل يتعداها إلى النواحي الأخلاقية كما أكد على ضرورة توافرها بين المواطنين أولاً والمسئولين ثانياً (Malthus, p. 50) كما يركز على الإنتاج والتوزيع كعاملين أساسيين لو تم دمجهما بالنسب الصحيحة سيؤدي ذلك إلى زيادة النمو. وفيما يخص الإنتاج يشترط Malthus توافر ثلاث عوامل أساسية لزيادة الكميات المنتجة.

1. زيادة التجميع الرأسمالي في يد الرأسماليين المنتجين.

2. خصوبة الأراضي الزراعية.

3. الاختراعات العلمية والتقنية.

مع الزيادة في عدد العمال يرتفع الإنتاج الا انه باستعمال أراضي اقل خصوبة وبالتالي اقل إنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب وبيع الأراضي المعرف بالفارق بين تكلفة الإنتاج في ارض معينة وسعر السوق المحدد بتكلفة إنتاج الأرض الأقل إنتاجية. وبما أن الأجور محددة بالحد الأدنى للمستوى المعيشي، ترتفع أيضا نتيجة لذلك على حساب الأرباح التي تنخفض إلى غاية توقف الاستثمار (تراكم رأس المال). في هذا الشأن الأرباح معرفة بالدخل المتبقي، أي الدخل الغير موزع على العمال وعلى ملاك الأراضي هو الدافع للتراكم، يجب أن يكون مهم كفاية من اجل أن يستثمر الرأسمالي. إذا توقف تراكم رأس المال، تقل الحاجة للعمال، كما تقل أيضا استغلال الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وميل الاقتصاد نحو الحالة المستقرة (Guellec & Ralle, 1995, p. 123). كما ينادي بالتصنيع إلى ابعد الحدود، مع

التمسك بالقيم الصناعية والتجارية ويؤكد على أهمية النمو المتوازن للصناعة والزراعة جنباً إلى جنب وهو في هذا أقرب الاقتصاديين الكلاسيكيون القدماء من النظرية الحديثة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

4- النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي (1818-1883) :

يركز **Karl Marx** في تحليله للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية على نظرية فائض القيمة حيث قام بتقسيم الناتج القومي الإجمالي إلى ثلاثة مدخلات وهي: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة الذي يقصد به الربح والربح والفوائد التي يحصل عليها الرأسماليون دون وجه حق، ويقوم التفسير الماركسي للنمو الاقتصادي أساساً على التفسير المادي للتاريخ وهو العامل المهم والحاسم في صنع التاريخ وتطوره يعتبر عامل اقتصادي بطبيعته. قامت هذه النظرية على أساس مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع وبنوع الابتكار والإبداع السائدين وبطريقة تجميع رأس المال حيث تتصرف الطبقة الرأسمالية تصرفاً واحداً في العملية الإنتاجية فهي تعمل على زيادة استخدام العمال وزيادة استخدام رأس المال والمواد الأولية لزيادة الناتج الكلي فهي تعلم أن زيادة أرباحها يتطلب زيادة التجميع الرأسمالي عن طريق إعادة استثمار هذه الأرباح.

4-1 آلية تراكم رأس المال:

اقترح (Dupont, 2014, pp. 173-198) نموذج ديناميكي لدورة تراكم رأس المال مستوحى من أعمال ماركس ويتمثل في ثلاث مركبات مهمة تساهم في آلية التراكم.

4-1-1 التركيب العضوي لرأس المال.

يتم التعبير عن التركيب العضوي لرأس المال (كثافة رأس المال) بالعلاقة بين رأس المال الثابت والمتغير والمستخدم في

عملية الإنتاج (Ingrid, 2009, p. 243).

ويمكن صياغته وفق المعادلة التالية:

$$Q = \frac{C}{C+V} \quad (1-1)$$

حيث Q تمثل التركيب العضوي لرأس المال.

كما يعبر بعض الاقتصاديين على التركيب العضوي لرأس المال على أنه يمثل النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال

المتغير $Q=C/V$.

2-1-4 معدل القيمة المضافة.

معدل فائض القيمة هو عبارة عن نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير أو العمل الضروري، ويسمى كذلك معدل الاستغلال «Taux d'exploitation»، ويتم التعبير عنه بنسبة مئوية (Morishima, 1973, p. 47).

$$S' = \frac{S}{V} \times 100 \quad (1-2)$$

حيث: S' : معدل فائض القيمة.

S : فائض القيمة.

V : رأس المال المتغير.

يشير معدل فائض القيمة إلى درجة استغلال العمال من قبل الرأسماليين (Jain & Ohri, 2006-07, p. 96)

3-1-4 معدل التوزيع ومعدل البطالة.

حسب Marx يعمل التقدم التكنولوجي وتطبيق التقنيات التي توفر العمالة على إحلال الآلة محل العمل اليدوي وهذا يؤدي إلى تسريح العمال، مما يحتم على العمال القبول بأجر الكفاف (Jain & Ohri, 2006-07, p. 95). نظراً لوجود جيش احتياطي من العمال يسعى الرأسماليون إلى تحقيق أقصى قدر من فائض القيمة، وذلك إما عن طريق الحفاظ على الأجور عند مستوى الكفاف أو عن طريق زيادة الإنتاجية. حيث اعتبر Marx التقدم التكنولوجي على أنه هدر لرأس المال ولكن في المقابل توفير للعمالة. ومع زيادة التقدم التكنولوجي، ترتفع نسبة الجيش الاحتياطي مما يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور، وفي ظل المنافسة بين أفراد الجيش الاحتياطي لتأمين فرص العمل ينخفض معدل الأجر، هذا الانخفاض في معدل الأجور يعزز فائض القيمة ويشجع على استخدام الأجهزة التقنية (Ne. Thi. Somashekar, 2003, pp. 70-71). العلاقة بين هذه المركبات والمتمثلة في التركيب العضوي لرأس المال، معدل فائض القيمة، معدل التوزيع ومعدل البطالة تشرح دورة تراكم رأس المال الذي يؤدي إلى تطور ظاهري لتذبذب معدل (الفائدة؛ التشغيل؛ الإنتاج؛ الدخل)، ويرتكز هذا النموذج على الفرضيات النموذج:

1. جميع السلع المنتجة تجد لها منفذ في السوق لا يوجد أزمات ظرفية لفائض الإنتاج.

2. نفس معدل الأرباح يطبق على جميع القطاعات المنتجة.

يعبر عن القيمة المضافة بالزمن المتواصل في العمل.

• قيمة رأس المال الثابت المستعمل في عملية الإنتاج K هي زمن العمل السابق أو المبيت.

- القيمة الصافية الناتجة تتعلق بالعمل الحى L الذي يوزع بين الأجور والقيمة المضافة

$$l = w + pv \quad (1-3)$$

- الزمن المحتمل للعمل أو المتاح اجتماعيا هو عدد الأفراد القادرين على العمل N

حل النموذج:

- معدل التشغيل هو نسبة العمل الحى على العمل المتاح؛ $\varepsilon = \frac{L}{N}$
- معدل القيمة المضافة (معدل الاستغلال) هو نسبة القيمة المضافة على الأجور $\tau = \frac{PL}{W}$
- التركيب التقني لرأس المال هو نسبة العمل السابق على العمل الحى إلا أن ماركس يعرفه بالعلاقة التالية:

$$k = K/L \text{ أي نسبة العمل المبيت على الأجور؛}$$

بناء عليه يمكن إيجاد العلاقة بين التعريفين كما يلي:

$$\frac{K}{W} = \frac{K}{L} * \frac{L}{W} = \frac{K}{L} * \frac{W+PL}{W} = \frac{K}{L} * (1 + \tau) \quad (1-4)$$

2-4 تراكم رأس المال وديناميكية معدل التشغيل:

تعتبر عملية تراكم رأس المال في قلب تجديد الإنتاج في نظام الاقتصاد الرأس مالي، تراكم رأس المال الثابت يتغذى من خلال انتزاع وتحقيق وتوجيه القيمة المضافة بين فترتين، مخزون رأس المال الأصلي يرتفع بتحويل كل او جزء من القيمة المضافة باقتناء سلع للاستثمار. لكن ماركس يشير الى طرق توزيعه بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير أي اقتناء وسائل الإنتاج او استخدامه في شكل رواتب الموظفين في بعض الأحيان، تمويل فقط تراكم رأس المال الثابت وفقاً لمبدأ مكافأة العمال في نهاية دورة الإنتاج، مما يعني ضمناً إنشاء ذاتي دائم للدخل من الأجر. نتيجة لذلك، يتم إعطاء تطور مخزون رأس المال من خلال المعادلة المحاسبية التالية:

$$\dot{k} = pl$$

كما يتطلب تراكم رأس المال الثابت أيضاً فائضاً من العمالة الحية بنسبة تحددها الظروف الفنية الحالية، أي من خلال التكوين الفني لرأس المال. أيضاً معدل نمو الطلب على العمالة يحدد بالفرق بين معدل نمو رأس المال الثابت ومعدل كثافة رأس المال، أي التغيرات في الطلب على العمالة تتركز على تكوين رأس المال وعلى المستوى الحالي لمعدل الاستغلال.

5- انتقادات النظرية الكلاسيكية للنمو:

تركز المقاربة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي على تراكم راس المال كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي و ان اختلفت في كيفية حدوث هذا التراكم ، حيث اشارت الى ان الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، كما أن اتساع حجم السوق هو عامل مهم في ترويج فائض الانتاج و توسيع الاقتصاد، و من جهة أخرى اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن النظام الرأسمالي محكوم بالركود، كما أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو، إلا أن هذا النموذج واجه العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين لاعتباره نموذج ظرفي مبني على فرضيات مستوحاة من الواقع الاقتصادي السائد خلال هذه الفترة، و لعل من أهم هذه الانتقادات في ما يلي:

- اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للدخار، وأن الطبقة الرأسمالية فقط هي التي تقوم بالدخار في الاقتصاد الحر، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالدخار، ولكن في الوقت الحاضر، أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للدخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

- التركيز على توجيه الادخار نحو الاستثمار المادي الا انه يمكن الاستثمار في الجانب المالي ، فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

- قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود للسكان Malthus ، وقد قللوا من أهمية التطور استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية Malthus ، كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

- إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة توفير مناخ استثمار ملائم للقطاع الخاص وهي بهذا تلعب دور وكيل للتنمية في هذه الدول.

- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بأن المعرفة التقنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية.

- الأجور ليست مرنة: تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، التي تحد من عملية النمو.

6- النمو الاقتصادي حسب المنهج الكينزي:

1-6 النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي :

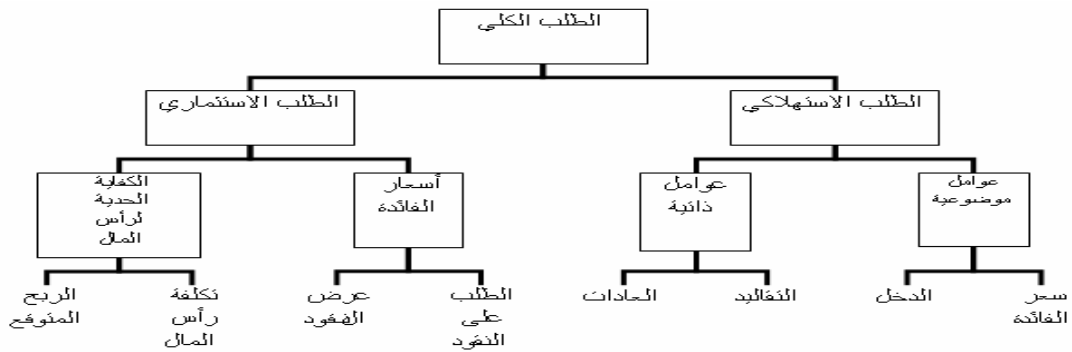
ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي j.M.Keynes (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، ويعتبر النمو المتوازن غير محتمل و إذا حدث فهو غير مستقر ، حسبه التشغيل التام نادر الحدوث، لا توجد الية تؤدي الى التشغيل التام حيث انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات وتوقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي، ارتفاع مستويات البطالة، انخفاض مستويات الأسعار.

فرضيات النموذج:

1. يمكن أن يتوازن الاقتصاد في حالة التشغيل الغير التام، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
 2. لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وان حدث فسيكون ذلك على المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية كبيرة.
 3. حتمية تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه.
 4. الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.
- وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة، حيث يرى أن الدخل الكلي يعد دالة لمستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، ومن ضمن الأدوات الكينزية المستخدمة:
- 1-الطلب الفعال: الرفع من الإنفاق الاستهلاكي او الاستثماري لتجنب البطالة التي تنشئ بسبب انخفاض الطلب الفعلي.
 - 2-الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
 - 3- يعتبر سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.
 - 4-المضاعف الكينزي يقوم على فرضيات وجود بطالة لا إرادية، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، وتوفير السلع الرأس مالية اللازمة لزيادة الإنتاج.

كما ركزت نظرية كينز للنمو الاقتصادي أساسا على كيفية تحديد مستوى الدخل التوازني في الأجل القصير (التحليل الساكن المقارن)، إلا أنها اهتمت فقط بالتركيز على الطلب الكلي، واعتبرت أن الإنفاق الاستثماري يمكنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، أي أن عملية النمو الاقتصادي تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، ولم تتعرض هذه النظرية لحقيقة أن الاستثمار تنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني (جانب العرض الكلي) لأن اهتمامه الأساسي تركز على تحليل مشكلة الاستخدام التام للموارد. وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري،

الشكل (1-1) محددات الطلب الكلي لدى كينز.



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 36:

حسب الشكل (1-1) يتفاعل الطلب الكلي مع الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري وهذا عن طريق قناة سعر الفائدة حيث يتم رفع الطلب الاستهلاكي عن طريق رفع الدخل وتحفيز الاستثمار عن طريق خفض من معدلات الفائدة مما يطرح التساؤل عن إمكانية تفعيل القناتين معا في حالة الكساد أو انعدام الكفاية الحدية لرأس المال وهذا ما شهدته أزمة الكساد سنة 1929. و على هذا الأساس اقترح كينز الية حل هذا المشكل و التي تتمثل في تدخل الدولة بالرفع من النفقات الحكومية لتفعيل الطلب الكلي ، حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام ، ولقد وضع كينز شرط لهذا الإنفاق بحيث يجب أن يخصص إما للاستهلاك العام زيادة أجور العمال، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين... ، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة للطرق والموانئ، المستشفيات، المدارس... وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد. وبذلك تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

2-6 نموذج Harrod(1939) و Dommar(1947):

1-2-6 نموذج Harrod (1939)

في النموذج الأول للنمو الذي عرضه (Harrod, 1939, pp. 14-33) استعمل دالة إنتاج بعوامل متكاملة مرتبطة بمعامل رأس المال الثابت، و هو بهذا يميز بين ثلاث معدلات للنمو (Beitone & all, 2013, p. 116):

1- معدل النمو الفعلي هو معدل النمو الحقيقي الملاحظ وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.

2- معدل النمو المضمون هو معدل النمو الذي يتلاءم مع التوازن في سوق السلع (المساواة بين الادخار والاستثمار)

3- معدل النمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل لجميع القوى العاملة النشطة المتاحة.

النمو المتوازن: يتحقق النمو المتوازن نتيجة المساواة بين الثلاث معدلات للنمو لكن هذه المساواة قليلة الاحتمال لان معايير النمو المرتبطة بالاستخدام التام لرأس المال واليد العاملة لا يمكن تحقيقها في ان واحد. حد التوازن المعرف في النموذج هو بالتالي غير مستقر، النمو المضمون يسمى في هذه الحالة توازن على حافة السكين.

عرض النموذج:

في بحثه سنة 1936، انطلق هارود من التساؤل حول التناقض بين النظرية النيوكلاسيكية للمؤسسة والنموذج الكنزي، ويستند في ذلك على نظرية المؤسسة، حيث ينعدم الاستثمار في الاجل الطويل (على المدى الطويل، المؤسسة تصل إلى حدود التكنولوجيا وبدون تقدم تقني، لا يصبح لديها الحافز على التوسع وبالتالي الحافز على الاستثمار). كما ان الاقتصاد الكلي بالمفهوم الكنزي يوضح وجود استثمار صافي من جهة الشركات أو الحكومات متى تواجد ادخار صافي في الاقتصاد (الاستثمار يتساوى، بعديا (Ex-poste)، مع هذا الادخار كما يوضحه نموذج المضاعف). وعليه نموذج هارود يتجاوز هذا التناقض، عن طريق تحديد معدل نمو مضمون للاقتصاد (gw). الذي يسمح للاقتصاد بمتابعة مسار التوازن. على مسار هذا التوازن الشركات تضع دائما كمية من الاستثمارات التي ترجع بالتحديد الى الجزء من الدخل الوطني الذي تم ادخاره. لتحديد قيمة gw، قام هارود بربط آلية المضاعف (اثر الطلب) و مبدأ المعجل (اثر العرض).

• s: هو الميل الحدي للادخار للتشغيل التام يؤثر على المضاعف.

• v: معامل رأس المال المطلوب للمقاول بهدف تعظيم الأرباح الذي يدخل في تحديد المعجل.

يضع y_0 الناتج للفترة (0)، و y_1 الناتج للفترة (1). في الفترة (Y)، حجم الادخار المحقق مسبقا هو sY_0 .

يعتبر مبدأ المعجل ان المستثمر يؤسس مشاريعه الاستثمارية على سرعة تطور الدخل وليس على مستوى الدخل. حيث يفترض أن الاستثمار المرغوب هو نسبة ثابتة "v" من تغير الدخل بين الفترة (0) والفترة (1) ، و يكتب الاستثمار المرغوب على الشكل التالي :

$$sy_0 = v(y_1 - y_0) \quad (1- 5)$$

كما يمكن صياغة هذه المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{y_1 - y_0}{y_0} = s/v \quad (1- 6)$$

و هذا يعني انه يوجد معدل نمو للناتج الكلي يساوي (s/v) الذي يحقق رغبة المستثمر، وهو معدل النمو المضمون لهارود 1939 الذي يكتب على الشكل. $gW = s/v$ ، غير أن هذا المعدل المضمون بعيد عن التحقيق في الاقتصاد. حيث يشترط تجسيده تجريبيا المساواة بين ثلاث أنواع من معدلات النمو:

- ge : معدل النمو الفعلي (معدل النمو الملاحظ خلال فترة ما)
- gw : معدل النمو المضمون الذي يتعلق بمسار النمو المتوازن.
- gn : معدل النمو الطبيعي الذي يسمح بزيادة الإنتاج مع ضمان التشغيل التام مع الأخذ بالاعتبار معدل نمو القوة العاملة.

وهو بهذا يعتمد على النمو الديموغرافي لان معامل العمل (L/Y) ثابت بناء على فرضية دالة الإنتاج بعوامل متكاملة، بعبارة أخرى، ينمو الإنتاج بنفس وتيرة نمو السكان للحفاظ على التشغيل التام. كما اظهر هارود معامل اخر المسى "a" الذي يتعلق بمعدل انتاجية العمل (النموذج يدمج ايضا فرضية أثر كفيي لعامل العمل. لدينا إذا في هذه النسخة الثانية

$$gn = n + a \quad \text{للمنموذج}$$

وفي الختام يشترط النمو المتوازن المساواة بين الثلاث معدلات للنمو. $ge = gw = gn$. كما يشير الى ان هذه المتغيرات الثلاث هي مستقلة عن بعضها البعض لأنها تنجم عن قرارات العائلات (من اجل الادخار)، المؤسسات (v)، السلوكيات الديموغرافية، ومحددات إنتاجية العمل (n + a). يضيف هارود أن النمو أساسا غير مستقر، أي انه لا يوجد آلية ظرفية تسمح بتقارب النمو الفعلي مع النمو المضمون. ويستعمل هارود في هذا الشأن التعبير التالي عن النمو (النمو على حافة السكين) «**croissance au fil de rasoir**»

نظرا لان توقعات الأعوان لها ميل حاد اتجاه عدم التوازن أكثر من التقليل منه. ويعتبر Harrod ان النمو الاقتصادي غير مستقر طبيعيا لطرحه الإشكاليتين التاليتين:

1 استقراره النمو المتوازن.

2 إمكانية الحفاظ على الاستخدام التام.

1-1-2-6 استقرار النمو المتوازن:

بإدخال توقعات النمو في تحديد الاستثمار، توصل هارود إلى نتيجة أن العلاقة السابقة المحددة لمعدل النمو من خلال نسبة معدل الادخار إلى معامل رأس المال (معدل مضمون) هو أساسيا غير مستقر. هذه الإشكالية تم التطرق إليها من طرف العديد من الاقتصاديين، حيث تم توضيح عدم الاستقرار لدى هارود هو أساسا نفسه ذلك المتعلق بالمضاعف – المعجل لنظرية الدورة: التعديل الآني لمضاعف الاستثمار يؤدي إلى تقلبات في الطلب بدون حسابات مشتركة مع قدرات الإنتاج. إلا أن أثر المضاعف مرتفع جدا، من جهة لأن النموذج يهمل المكونات الخارجية للطلب (النفقات العمومية، الصادرات، الاستثمار في المباني واستثمار التجديد) من زاوية أخرى لأنه يهمل التفاصيل التي تعمل على استقرار المضاعف- المعجل.

1-1-2-6 النمو والتشغيل التام:

الإشكالية الثانية التي سطرها هارود تتعلق بالعلاقة بين النمو والتشغيل التام. بمقارنة معدل النمو المضمون "croissance garanti" الذي يوازن العرض والطلب في سوق السلع والخدمات بمعدل النمو الطبيعي الذي يسمح بالحفاظ على توازن سوق العمل، ويصل هارود إلى تناقض «الذي يؤدي إلى قلب التعارض بين النظرية الكثرية والنظرية الكلاسيكية». إذا كان معدل النمو المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي، النسق المرتفع للنمو يمكن أن يسمح بخفض البطالة $g = gw > gn$ لكن عندما يتجه الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام، معدل النمو الفعلي g يصبح محدود بالمعدل الطبيعي. ويصبح النمو الحقيقي اقل من المعدل المرغوب فيه. يستنتج هارود من خلال عدم الاستقرار المتطرق إليه أن الاقتصاد يتجه بالتدرج إلى التدهور بفعل عدم كفاية الطلب. وبناء عليه فان ميل الاقتصاد للتقلب يرجع إلى التوظيف الزائد أو البطالة الناجم عن الجمود المفترض في معامل رأس المال وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي.

ليختم هارود بان معدل ادخار مرتفع لا يخدم التشغيل التام، وبالمثل معدل ادخار متدني. ويعتبر الادخار ميزة إذا كان معدل النمو المرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي، وهو بالعكس عامل تدهور إذا كان فائض بالمقارنة مع إمكانية النمو الناجمة عن السكان والتقدم التقني.

2-2-6 نموذج DOMAR و الدور المزدوج للاستثمار:

تم عرض النموذج سنة 1947، كامتداد لنموذج هارود، حيث يعتبر ان للاستثمار دور مزدوج ويحدث اثرين أثر الدخل ويعني ارتفاع الدخل الناجم عن المضاعف الكنزي وأثر القدرة **effet capacité** أي الزيادة في قدرات الإنتاج والإنتاجية (DOMAR, 1947, pp. 3-26)، يحدث النمو المتوازن إذا تحققت المساواة بين الطرفين (الفائض في الدخل يسمح

بامتصاص الفائض في الإنتاج لكن لا توجد آلية داخلية تؤدي إلى هذه المساواة و القاعدة هي عدم استقرار النمو.

ويرى DOMAR انه إذا كان استثمار اليوم ذو أهمية مما ينبغي، ويساوي على الأقل استثمار الأمس، فان الدخل الوطني الحالي يماثل الدخل الوطني بالأمس وهو بهذا غير كافي حسب التعبير الكنزي، ادخار الأمس يستثمر اليوم، استثمار اليوم يجب دائما أن يفوق ادخار الأمس، غياب الاكتناز لا يكفي. زيادة العرض النقدي او الاكتناز حتمية مطلقة دائما (Beitone & all, 2013).

3-6 نموذج HARROD- DOMAR للنمو الاقتصادي:

يظهر نموذج HARROD- DOMAR والذي يتعلق بالنمو وزمن تجديد إنتاج رأس المال العلاقة بين معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو المرغوب وهو يعبر عن العلاقة بين إعادة إنتاج رأس المال ومنهج النمو الاقتصادي ويعد من أهم النماذج، تم تطويره في الأربعينيات، حيث يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، ويفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، فـنموذج HARROD- DOMAR يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج (أي معامل رأس المال) فيعتبره مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال. وتم صياغة هذا النموذج بناء

على الأفكار الكنزية، الذي يتبنى شروط حدوث التنمية الاقتصادية بالعلاقة الرياضية التي تظهر على الشكل التالي:

$$DY/Y = s / k \quad (1-7)$$

حيث معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي / معامل رأس المال.

وبإدخال معدل نمو السكان الى المعادلة تم إعادة صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$DY/Y = s / (k - n) \quad (1-8)$$

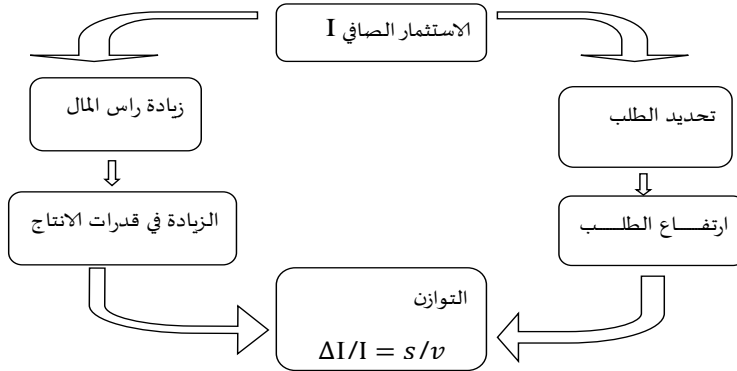
و بالتالي معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو السكان - (معامل رأس المال / معدل الادخار القومي)

وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار. وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدل النمو السكاني.

المبادئ الأساسية لنموذج HARROD- DOMAR:

الحالة الأصلية هي حالة التوازن مع التشغيل التام لعوامل الإنتاج. في بداية التحليل لدينا توازن مسبق للادخار والاستثمار. يهدف نموذج HARROD-DOMAR إلى تحديد معدل النمو الضروري للحفاظ على التشغيل التام، معاملات الإنتاج، وخاصة معامل رأس المال هي ثابتة. يعرض النموذج على شكل نموذج كنزي بسيط، يحتوي على دالة للاستثمار ودالة للادخار. لكن نموذج HARROD-DOMAR وسع التحليل الكنزي. الاستثمار لا يعتبر فقط مولد للدخل (أثر المضاعف الكنزي) لكن أيضا قادر على خلق قدرات إنتاج جديدة. بسبب هذا الدور الجديد للاستثمار، النمو ينتج عن تعديل قدرات الإنتاج والطلب. ويرتكز النموذج على جمود معامل رأس المال $v = k/y$ ، يجب رفع بنفس النسبة كمية رأس المال والعمل (دالة إنتاج بعوامل متكاملة) نجد هنا الفرضية الكنزية غياب التعديل عن طريق الأسعار. لزيادة الإنتاج، الرفع من الاستثمار ضروري، لكن له اثرين مستقلين: أثر الدخل **effet revenue** على الطلب (المضاعف الكنزي) وأثر القدرة **effet de capacité**، ويعني زيادة العرض بنسبة ثابتة عن طريق معامل رأس المال. يوضح النموذج انه لا شيء يضمن أن الرفع من العرض أو الطلب يتم تعويضه (لان معدل الادخار ومعامل رأس المال متغيرات مستقلة. الأكثر احتمالا هو ان النمو غير متوازن. التشغيل التام لا يمكن توقعه لأنه يرتكز على متغير ثالث يتمثل في الزيادة في القوة العاملة.

الشكل (1-2) الاثر المزدوج للاستثمار على النمو الاقتصادي.



Source: Pierre Alain Muet « les théories contemporaines de la croissance » 1993 p15

حيث تمثل "v" معامل رأس المال (K/Y)، ويوضح النموذج معدل النمو الذي من اجله يتوازن الأثرين (العرض والطلب) على الاستثمار، وهكذا زيادة العرض وأيضا الطلب يتلاءمان،

وعليه يستخرج شرط التوازن المحدد بالعلاقات التالية $\Delta Y = I/v$ و $\Delta Y = \Delta I/s$

و منه يستخرج إذا $\Delta I/I = s/v$ ،

أي معدل نمو الاستثمار يجب أن يوافق نسبة (s/v) مما يعني النسبة بين الميل الحدي للاادخار ومعامل رأس المال لكي يكون النمو متوازن:

$$\Delta Y = \frac{I}{v} = \frac{\Delta I}{s} \quad (1-9)$$

7- علاقة توزيع الدخل بالنمو نقد Kaldor (1986-1908):

يركز كالدور في تحليله للنمو على توزيع الدخل كما يعطي لتراكم رأس المال و الميل للاادخار و علاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية كبيرة في تفسير النمو ويشير الى ان معدل النمو يتوقف على معدل التراكم كما ان معدل التراكم يتوقف على الادخار و هو بهذا يركز على الارتباط الوثيق بين النمو و التراكم من جهة و توزيع الدخل القومي من جهة أخرى و هو بهذا يبتعد عن تحليل المدرسة الحدية للنمو التي تشير الى ان دخل اي عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجه الحدية كما يخلو من أفكار النيوكلاسيك التي تولي الاهتمام بوفرة الموارد و سرعة التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي . لمحاولة احتواء عدم كفاية نموذج HARROD-DOMAR التي لا تأخذ بالاعتبار توزيع الدخل اقترح (Kaldor, 1957) التمييز بين الكتلة الكلية لحجم الأرباح الموزعة وكتلة الأجور.

حسب كالدور (Beitone & all, 2013, p. 116) ، توزيع المداخيل محددة بطريقة خارجية ومرتبطة بقوى اجتماعية، و يفترض ميل الرأسماليين للادخار أكبر من ميل الأجراء والتغيير في توزيع الدخل قابل لتغيير نسبة الادخار الإجمالي للاقتصاد، أيضا التغيير في التوزيع لصالح الاجراء في حالة النمو الضعيف يخلق أثر الدفع من خلال الارتفاع في الاستهلاك. ويستند في ذلك على الفرضيات التالية:

انطلق Kaldor من فرضية اختلاف معدل الادخار بين الأجراء والرأسماليين، حيث SW : معدل ادخار الأجراء، و SII : معدل ادخار الرأسماليين وكفرضية يضع $SW > SII$ حسب هذا النموذج، يوجد آليات التي من خلالها النمو يصبح متوازن.

يفترض أيضا أن الادخار الكلي يرتكز على حصة كل نوع من الدخل المدخر وعليه لدينا ايضا:

$$S = s_{\pi} \cdot \Pi + s_w \cdot W \quad (1- 10)$$

معدل ادخار الاقتصاد الكلي يمكن اختزاله بقسمة المساواة السابقة على الناتج الوطني ليصل الى المعادلة التالية:

$$s = \frac{S}{Y} = s_{\pi} \cdot \Pi/Y + s_w \cdot W/Y \quad (1- 11)$$

حيث Π/Y معدل الهامش على الربح و W/Y حصة الاجور من القيمة المضافة.

كما يشير مسبقا الى ان الدخل هو مجموع الأرباح المحققة والأجور الموزعة على العمال $Y = \Pi + W$ يمكن كتابة إذا:

$$S = s_{\pi} \cdot \pi + s_w \cdot (Y - \Pi) \quad (1- 12)$$

$$S = (s_{\pi} - s_w) \cdot \Pi + s_w \cdot Y \quad (1- 13)$$

ويكتب معدل الادخار الكلي S على الشكل التالي:

$$s = \frac{S}{Y} = [(s_{\pi} - s_w) \cdot \Pi]/Y + s_w \quad (1- 14)$$

ويهدف من خلال هذه المعادلة الى إظهار معدل الادخار الوطني بدلالة معدل ادخار كل صنف من الأعوان الاقتصاديين.

إذا ارتفع معدل الهامش (على حساب الأجور) إذا معدل الادخار الإجمالي يرتفع S أيضا نظرا لان $s_{\pi} > s_w$

ارتفاع s يرفع أيضا معامل رأس المال المعرف في نموذج هارود دومار ($g_w = S/V$)

للاستثمار تأثير مزدوج على الاقتصاد، فمن حيث الطلب ونتيجة لأثر المضاعف يحدد الدخل والطلب الكلي، لكن أيضا من خلال العرض يرفع قدرة الإنتاج مما دفع **Dommar** إلى طرح مشكل ملائمة زيادة قدرة الإنتاج الناجمة عن الاستثمار مع الشروط الضرورية للرفع من الطلب، الاستثمار الصافي يمكن تعريفه بالتغير في مخزون رأس المال، إذا افترضنا معامل رأس المال ثابت. من جهة الطلب، الاستثمار يحدد مستوى الدخل من خلال المضاعف الكنزوي، من جهة أخرى زيادة الطلب

يرتكز على التغير في الاستثمار، من جهة العرض حجم الاستثمار يحدد النمو إلا ان من جهة الطلب الزيادة في حجم الاستثمار هو الذي يحدد النمو. للمحافظة على التوازن بين الزيادة في العرض وأيضا الطلب يستلزم الاستثمار وكتيجة رأس المال والإنتاج يرتفع بمعدل ثابت يساوي نسبة معدل الادخار إلى معامل رأس المال. متى كان هناك استثمار صافي، أي زيادة في قدرات الإنتاج، التوازن بين العرض والطلب لا يمكن أن يكون إلا ديناميكي: لا يوجد توازن خارج النمو المتوازن.

المبحث الثالث: المفهوم النيوكلاسيكي للنمو:

يعتبر هذا المذهب رأس المال جوهر عملية النمو، والذي ينجم عن التفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يعمل على الرفع من الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، وهذا بتعبئة الادخار الكافي لتمويل الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم.

1- نموذج (Solow, 1956)

يهدف محاولة تجاوز مشكل النمو على حافة السكين «Croissance au fil du rasoir» المقترح من طرف Harrod Domar- خلال سنوات الأربعينات، او بعبارة أخرى إمكانية تحقيق نمو متوازن ومنتظم مع التشغيل التام، اقترح (SOLOW, 1956, pp. 65-94) نموذج يرتكز على تقنية الانتاج و بتبني فرضيات اكثر قوة والتي من بينها خاصية المنافسة التامة .

1-1 النموذج القاعدي:

1-1-1 فرضيات النموذج:

اقترح Solow عدة فرضيات نوجزها فيما يلي:

1. المنافسة التامة: الإنتاج يتم في ظل التنافسية التامة.
2. تنتج الدول وتستهلك سلعة وحيدة متجانسة (المنتج Y) سلعة وحيدة القمح الاقتصاد له خيارين اما الاستهلاك أو الادخار وتخصيصه للاستثمار الكمية المنتجة هي الكمية المستهلكة والكمية المخصصة للاستثمار $y = c + I$
3. توازن في سوق رأس المال $I = S$
4. معدل الادخار خارجي $S = sY$ من الخصائص الكثرية .

5. عاملين للإنتاج يتم الإحلال بينهما رأس المال والعمل.

$$I \Rightarrow DK = dK/dt \quad \text{6. الاستثمار ينمو مع الزمن:}$$

• على المدى الطويل مخزون رأس المال يتآكل بمعدل (δ) وعليه:

$$\Delta K = I - \delta K \quad \text{النمو الصافي لمخزون رأس المال يكتب على الشكل:}$$

$$n = DL/L. \quad \text{7. النمو الديمغرافي ينمو بمعدل خارجي ثابت:}$$

$$L^s = I^d \quad \text{8. توازن في سوق العمل:}$$

$$Y = F(K, L, t) \quad \text{9. دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي:}$$

• الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج موجبة ومتناقصة.

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) \quad \text{• عوائد الغلة (الحجم) ثابتة:}$$

$$\frac{DA}{A} = X' \quad \text{10. حيادية التقدم التقني نمو بمعدل خارجي حسب (harrod) مما يرفع من فعالية العمل}$$

يأخذ الاستهلاك الكلي شكل دالة كثرية:

$$C_t = cY_t \Rightarrow S_t = (1 - c)Y_t = sY_t \quad (1-15)$$

معدل مساهمة عدد السكان في العمل ثابت؛ إذا ارتفع عدد السكان بمعدل (n)؛ يرتفع أيضا عرض العمل (L) بمعدل (n) :

$$\frac{\log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \quad (1-16)$$

تفترض أيضا دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس:

$$Y_t = F(K_t, L_t) = K_t^\alpha L_t^{1-\alpha}, \quad \alpha \in [0, 1] \quad (1-17)$$

وبالتالي عوائد الحجم ثابتة ($\alpha + (1 - \alpha) = 1$) في ظل المنافسة التامة الشركات مقيدة بالأسعار وعليه تعظيم الربح

يأخذ الشكل التالي:

$$\text{Max}_{K_t, L_t} F(K_t, L_t) - rK_t - wL_t$$

حيث r : معدل الفائدة الحقيقي و w : الأجر الحقيقي: تعظيم الربح يشترط:

$$wL_t = (1 - \alpha)Y_t \implies w = \frac{\partial F_t}{\partial L_t} = (1 - \alpha) \frac{Y_t}{L_t} \quad w = \frac{\partial F_t}{\partial L_t} = (1 - \alpha) \frac{Y_t}{L_t}$$

$$rK_t = \alpha Y_t \quad rK_t = \alpha Y_t$$

$$r = \frac{\partial F_t}{\partial K_t} = \alpha \frac{Y_t}{K_t}$$

أيضا:

$$Y_t = rK_t + wL_t \quad (1-18)$$

- نتيجة لثبات وتجانس عائد الحجم (خاصية d'Euler) هذه التقنية مع إنتاجية حدية متناقصة تعتبر الفارق الرئيسي لهذا النموذج بالمقارنة مع نموذج هارود.

التحليل الرياضي:

ولهذا تم استخدام قالب من هذا النموذج بالقيم الفردية:

$$k_t = \frac{K_t}{L_t} \quad \frac{L_t}{L_t} = 1.$$

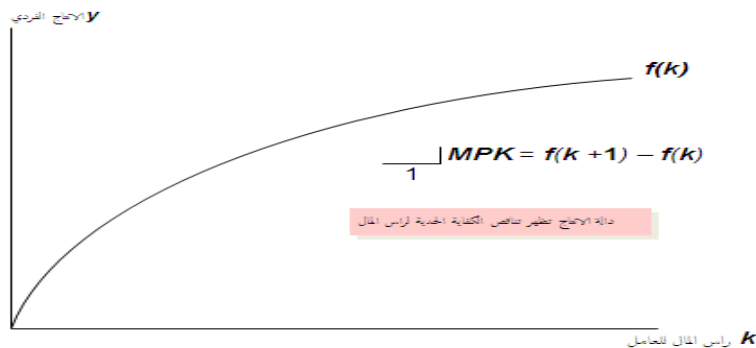
$$y_t = \frac{Y_t}{L_t} = f(k_t) = \frac{K_t^\alpha L_t^{(1-\alpha)}}{L_t} = \left(\frac{K_t}{L_t}\right)^\alpha = k^\alpha \quad (1-19)$$

$$y_t = \frac{Y_t}{L_t} = f(k_t) = \frac{K_t^\alpha L_t^{(1-\alpha)}}{L_t} = \left(\frac{K_t}{L_t}\right)^\alpha = k^\alpha \quad y_t = \frac{Y_t}{L_t} = f(k_t) = \frac{K_t^\alpha L_t^{(1-\alpha)}}{L_t} =$$

$$\left(\frac{K_t}{L_t}\right)^\alpha = k^\alpha \quad (1-20)$$

$$y_t = k^\alpha$$

الشكل (3-1) دالة الانتاج الفردية ذات غلة الحجم الثابتة.



Source : Gregory N. Mankiw 2010 Macroéconomie, traduction par Jihad C.El Naboulsi, Groupe de De Boeck s.a p 236

يظهر هذا الشكل جليا تناقص مردودية رأس المال الفردي.

2-1-1 ديناميكية تراكم رأس المال:

الدالة الأساسية الثانية لنموذج Solow تخص تراكم رأس المال وبالتالي ديناميكية تراكم رأس المال.

$$\dot{K} \equiv \frac{dK}{dt} = I - \delta K \quad (1-21)$$

تغير رأس المال هو الفارق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال (بمعدل ثابت δ)

وبما أننا في اقتصاد مغلق من الضروري إن الاستثمار يساوي الادخار (التوازن في سوق السلع)

$$I = S = sY \quad (1-22)$$

$$\dot{K} = sY - \delta K \quad (1-23)$$

من جهة أخرى لدينا: التوازن في سوق العمل

$$k_t = \frac{K_t}{L_t} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow \frac{d \log(k)}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \quad (1-24)$$

مما يعطينا الدالة الديناميكية لتراكم رأس المال:

$$\dot{k} = s \cdot f(k) - (\delta + n)k \quad (1-25)$$

$$\dot{k} = s \cdot f(k) - (\delta + n)k \Rightarrow \frac{d \log(L)}{dt} = n \Rightarrow \log(L) = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0}. \quad L(0) = e^{C_0} = L_0$$

$$L_t = L_0 e^{nt} \frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{k} - \delta - n \quad (1-26)$$

3-1-1 التمثيل البياني لنموذج Solow:

من خلال المعادلتين الأساسيتين لنموذج Solow:

$$\dot{k} = s \cdot f(k) - (\delta + n)k \quad (1-27)$$

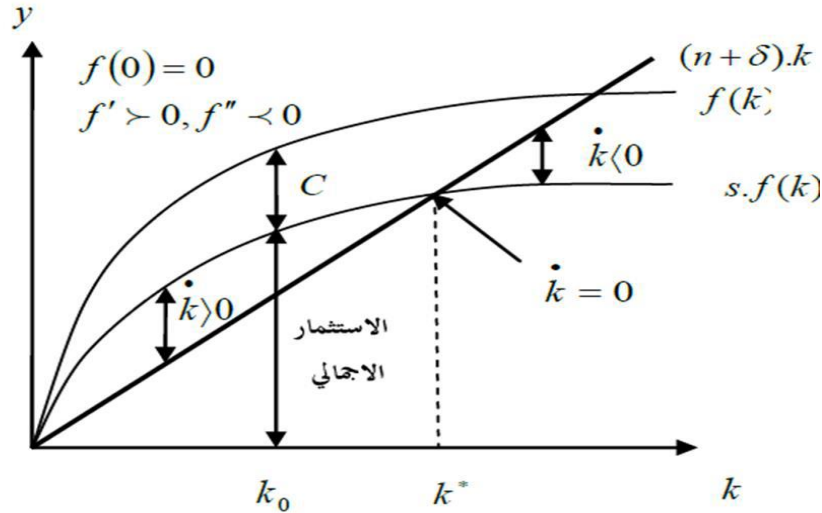
$$y = f(k_t) = k^\alpha \quad (1-28)$$

إذا بدأ الاقتصاد بوضعية أصلية $k_0 = \frac{K_0}{L_0}$ ؛

المعادلة الأولى تعطينا لكل مرحلة كمية الإنتاج وبالتالي الادخار والاستثمار أما الثانية فهي الطريقة التي بإمكان هذه

العناصر تحديد آلية تراكم رأس المال (Perkins, Radelet, & Lindauer, 2008, p. 155).

الشكل (1-4) التمثيل البياني لنموذج Solow



Source : H.Perkins, Dwight ; Radelet, Steven; .Lindauer, David L2008 Economie du développement, Groupe De Boeck s.a, 3éme édition

وعليه يمكن تحديد تطور الاقتصاد عبر الزمن باستخدام هاتين المعادلتين، لكن هل يمكن هذا النموذج من شرح الاختلاف بين اقتصاديات الدول. ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال عرض ديناميكي لهذه الآلية.

يلخص هذا العرض جميع معطيات الاقتصاد بمعادلة رأس المال الفردي خاصة معدل تغير رأس المال k نحصل عليه من

خلال الفارق بين المنحنين $(\delta + n)k$ و $s.f(k)$ ومن خلال تقاطع المنحنين نحصل على $\dot{k} = 0, k = k^*$ ، $\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0, k = k^*$

في هذه الحالة المستقرة رأس المال الفردي لا يتغير انطلاقاً من هذه النقطة؛ خارج الحالة المنتظمة لدينا

$$k_0 < k^* \Leftrightarrow \dot{k} > 0$$

$$k_0 > k^* \Leftrightarrow \dot{k} < 0$$

في الحالة الأولى؛ رأس المال للفرد للاقتصاد يرتفع ويصبح لدينا تكثيف رأس المال في الاقتصاد.

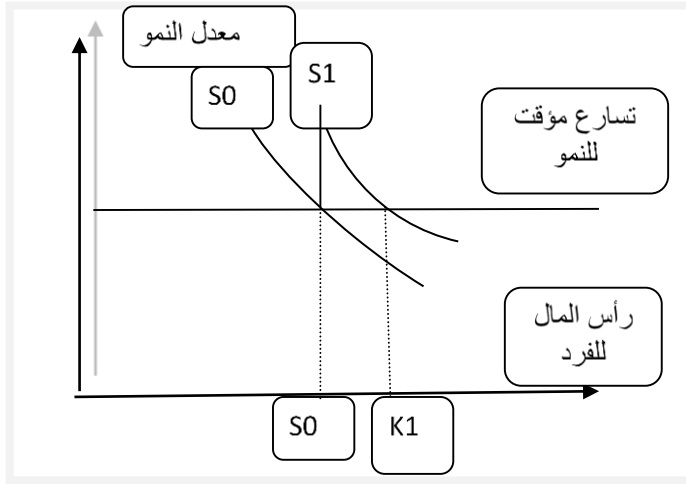
في الحالة الثانية؛ انخفاض رأس المال الفردي مع توسيع لرأس المال في الاقتصاد.

Statistique Comparatif:التوازن المقارن: 4-1-1

الإحصاء المقارن يسمح بدراسة تطور نصيب الفرد من رأس المال للحالة المستقرة ونتيجة لصدمة ناجمة عن التغير في المحيط الاقتصادي.

1-4-1-1 أثر الارتفاع في معدل الاستثمار:

الشكل (1-5) أثر الارتفاع في معدل الاستثمار على النمو الاقتصادي



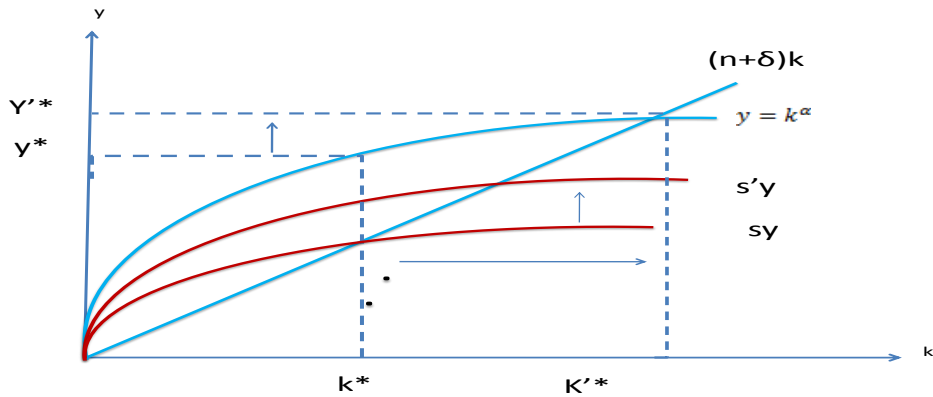
Source : Gregory N. Mankiw 2010 Macroéconomie, traduction par Jihad C.El Naboulsi, Groupe de De Boeck s.a p 265

إذا قرر المستهلك الرفع من معدل الادخار بداية من الحالة المنتظمة $s \rightarrow s' > 0$

وهذا يترجم بالتأكيد إلى الارتفاع في معدل الاستثمار في الاقتصاد (Mankiw G. , 2010, p. 265).

ما هو اثر اي صدمة على y و k يمكن الإجابة على ذلك بالاستعانة بالشكل التالي :

الشكل (1-6) صدمة الاستثمار على y و k



Source : Gregory N. Mankiw 2010 Macroéconomie, traduction par Jihad C.El Naboulsi, Groupe de De Boeck s.a p 265

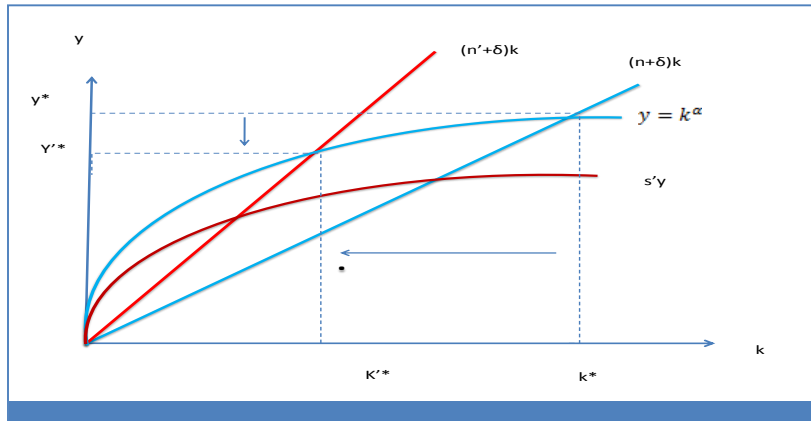
1-4-1-2 أثر نمو ديموغرافي قوي:

إذا كان النمو الاقتصادي أكبر من نمو عدد السكان ($s/v > n$)، يؤدي إلى ندرة في اليد العاملة، وبالتالي ارتفاع الأجور

و عليه يقوم أرباب العمل بإحلال رأس المال بدل العمل، معامل رأس المال ($v = K/Y$) يرتفع مما يخفض النسبة (s/v)

(حيث تتجه نحو n . (Mankiw G. , 2010, p. 280). وفي الحالة العكسية، $(s/v < n)$ حيث النمو الاقتصادي اقل من نمو عدد السكان ، توجد بطالة وعليه تؤدي إلى انخفاض الأجور ، يقوم أرباب العمل بإحلال العمل بدل رأس المال ، ينخفض معامل رأس المال $(v = K/Y)$ مما يؤدي إلى ارتفاع النسبة s/v متجهة نحو n . زيادة في معدل نمو السكان $(s/v > n)$ يضع ضغط قوي على تراكم رأس المال كما يمكن تحليل الأثر على الحالة المنتظمة للاقتصاد من خلال الشكل التالي :

الشكل (7-1) صدمة النمو السكاني على k و y



Source: MANKIW, N. GREGORY 2012 MACROECONOMICS United States of America Harvard University p211

خصائص الحالة المستقرة:

الحالة المستقرة محددة بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (n + \delta)k = \dot{k} = sk^\alpha - (n + \delta)k = 0$$

الإنتاج الفردي في الحالة المستقرة معطى بالعلاقة التالية: (MANKIW, 2012, p. 112)

$$y^* = f(k^*) = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{1/(1-\alpha)} \quad (1-29).$$

وهذا يمنحنا الإجابة عن السؤال حول أن بعض الدول فقيرة والبعض أغنياء؟

الاقتراح الأول: الدول التي لديها معدل ادخار الاستثمار مرتفع جدا لديها ميل أن تصبح غنية جدا؛ والاقتراح الثاني الدول التي لديها معدل نمو ديموغرافي مرتفع جدا لديها ميل أن تصبح أكثر فقرا.

2- الانتقادات الموجهة لنموذج Solow:

تبين النسخة البسيطة من نموذج سولو [1956] ان الاستثمار ليس "محرِّكًا" مستدامًا للنمو. النمو موجود فقط في ديناميكيات انتقالية. هناك حالة ثابتة لتطور علاوة عوامل الإنتاج خلال الديناميكية الانتقالية. هناك حوافز قوية لنقل عوامل الإنتاج بين دول لا تتمتع بنفس المستوى من التنمية.

لم تحقق النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي ذات التوجه الخارجي (نموذج روبرت سولو) فكرة التقارب التي تقتضي بأن الاقتصاديات الفقيرة ستتمتع بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاديات الغنية في الأجل القصير مما يؤدي إلى ميل متوسط الدخل الفردي إلى التقارب في الأجل الطويل، كما أنها لم تعتمد كثيرا على السياسات الحكومية في ابراز محددات النمو الاقتصادي، أي أنها لم يعط تفسيراً واضحاً فيما يخص كيفية وطريقة تحقيق التقدم التقني الذي يتحدد نموه خارج النموذج بشكل تلقائي وبمعدل ثابت.

3- التقدم التقني في نموذج Solow:

في النموذج القاعدي لدى Solow لا يوجد النمو إذا أخذنا المتغيرات بالنسبة للفرد على المدى الطويل حيث يتجه الاقتصاد إلى الحالة المستقرة؛ وعليه وجود التقدم التقني يمكن أن يغير هذه النتائج. ولتكن دالة الإنتاج التالية:

$$Y = F(K, AL) = K^\alpha \cdot AL^{(1-\alpha)} \quad (1-30)$$

A تمثل التطور التقني حيث :

- بمفهوم هارود يدعم انتاجية العمل فقط. $Y = F(K, AL)$

- بمفهوم سولو يدعم انتاجية رأس المال. $Y = F(AK, L)$

- بمفهوم هيكس يدعم الانتاجية الكلية. $Y = AF(K, L)$

التقدم التقني حيادي في نموذج سولو يتعلق بنمو A بمعدل ثابت.

1-3 القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تعطينا قيم δ و n كل قيمة ل (s) تتعلق بقيمة وحيدة $k > 0$:

$$k^*(s), \frac{dk^*(s)}{ds} > 0$$

وبالتالي:

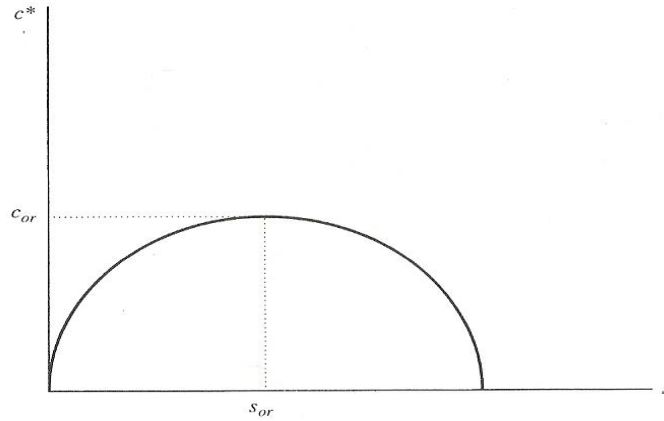
$$s \cdot f(k^*(s)) = (n + \delta)k^*(s)$$

$$c^*(s) = (1 - s) f(k^*(s))$$

$$c^*(s) = f(k^*(s)) - (n + \delta)k^*(s) \quad (1-31)$$

هذه الدالة يمكن عرضها على الشكل التالي: $c^*(s) = f(k^*(s)) - (n + \delta)k^*(s)$

الشكل (8-1) القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.



Source : Murat Yildizoglu Croissance économique Université Montesquieu Bordeaux IV – France p.57

على المحور الأفقي يوجد مستوى الحالة المنتظمة للاستهلاك الفردي المرتبط بكل معدل ادخار. معدل الادخار الذي يعظم الاستهلاك الفردي في الحالة المنتظمة يسمى «معدل الادخار للحالة المنتظمة» قيمة النمو المتوازن للاستهلاك (C^*) هي في الاول متزايدة مع s لأن s تسمح بتمويل الاستثمار وبالتالي الطلب ومتناقصة مع s أيضا لان s تخفض الطلب بالتخفيض المباشر للاستهلاك. اذا توجد قيمة أمثلية ل (s) التي تعظم الاستهلاك (C^*).

2-3 أمثليه فيلبس Phelps للحالة المنتظمة:

نموذج سولو للحالة المنتظمة، يهتم بآثار معدل الادخار على الرفاهية الاجتماعية، في الحالة المنتظمة معدل الادخار s لا يوضح النمو لكن يحدد مستوى رأس المال التوازني K^* ، ومستوى الدخل التوازني Y^* مستوى الاستهلاك C^* ، معدل الفائدة r^* ، الاجور W^* .

القاعدة الذهبية للتراكم: La Règle D'OR

يبلغ الاستهلاك الفردي للحالة المنتظمة ذروته عندما رأس المال للفرد في الحالة المنتظمة يعكس الإنتاجية الحدية لرأس المال، باعتبار الإنتاجية الحدية لرأس المال تساوي $(x + n + \delta)$ ، نظر لان الرأسمالي يتحصل على عائد الإنتاجية رأس

المال الصافي لإهلاك $(PmK - \delta)$ ونظراً لأنه يوجد تحكيم بين شكلين من الأصول، رأس المال والقروض $(r = PmK - \delta)$ نحصل على التساوي بين معدل الفائدة والنمو الاقتصادي $r_{or} = (X+n)$ يمكن حساب معدل الادخار الأمثل عندما نحدد دالة الإنتاج و لتكن على سبيل المثال من نوع Cobb-Douglas $(\hat{y} = \hat{k}^\alpha)$.

المبحث الرابع: نظريات النمو الداخلي.

تركز نظريات النمو الداخلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ونظراً لاتساع فارق النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، ولعل من أبرز نماذجها: نموذج **ROMER** تراكم رأس المال المادي **1986** ، ورأس المال التكنولوجي **1990** التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الاقتصاديون **(Mankiw – Romer – Weil)** **(1992)** و نموذج **Barro** **(1990)**: تراكم رأس المال العام نموذج **REBELO** **(1991)** فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوياً للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري.

1- نموذج solow مع رأس المال البشري: **(Mankiw – Romer – Weil, 1992)**

قام كل منهم باقتراح إدخال في نموذج solow تطور نوعية اليد العاملة بهدف تحسين النمو الاقتصادي حيث يمكن الرفع من الرأس مال البشري بالاستثمار في المنظومة التربوية والمنظومة الصحية، حسيهم تراكم رأس المال المادي (نموذج Solow) لا يكفي لتفسير الاختلاف في النمو الاقتصادي **(Mankiw, Romer, & Weil, 1992, pp. 407-437)**

1-1 فرضيات النموذج:

1 دالة الإنتاج للاقتصاد من نوع كوب دوغلاس تكتب على الشكل التالي:

$$Y = K^\alpha H^\beta (AL)^{1-\alpha-\beta}, \quad \alpha > 0, \beta > 0, \alpha + \beta < 1 \quad (1-32)$$

حيث: H مخزون رأس المال البشري، L : عدد العمال، K : مخزون رأس المال المادي.

2 يخصص الأفراد جزء من الدخل S_K لاقتناء السلع التجهيزية وجزء S_H لتراكم رأس المال البشري وعليه

نحصل على:

$$\Delta K = s_K Y - \delta K \quad (1-33)$$

$$\Delta H = s_H Y - \delta H \quad (1-34)$$

$$\Delta A = gAg \quad \text{3 يفترض النموذج أيضا أن التقدم التقني ينمو بمعدل خارجي ثابت}$$

2-1 ديناميكية الاقتصاد:

دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y = k^\alpha h^\beta y = k^\alpha h^\beta$$

$$y = Y/AL \quad h = H/AL \quad k = K/AL: \text{حيث}$$

بالأخذ بالاعتبار هذه التعريفات يمكن أن نصل إلى عرض تطور رأس المال المادي والبشري للعامل الفعال عبر الزمن وفق

العلاقة التالية:

$$S_K y = (n + g + \delta)k \quad (1-35)$$

$$S_H y = (n + g + \delta) + h \quad (1-36)$$

النسبة بين هاتين العلاقتين تعطينا.

$$\frac{S_K}{S_H} = \frac{k S_K}{h S_H} = \frac{k}{h} \quad (1-37)$$

باستعمال هذه النتيجة مع دالة الإنتاج المكثف نصل إلى (Mankiw, Romer, & Weil, 1992, pp. 407-437):

$$h^* = \left[\frac{(S_K^\alpha) S_H^{1-\alpha}}{n+g+\delta} \right]^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \quad h^* = \left[\frac{(S_K^\alpha) S_H^{1-\alpha}}{n+g+\delta} \right]^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \quad (1-38)$$

$$k^* = \left[\frac{(S_K^{1-\beta}) S_H^\beta}{n+g+\delta} \right]^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \quad k^* = \left[\frac{(S_K^{1-\beta}) S_H^\beta}{n+g+\delta} \right]^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \quad k^* = \left[\frac{(S_K^{1-\beta}) S_H^\beta}{n+g+\delta} \right]^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \quad (1-39)$$

كنتيجة على المدى الطويل، الناتج من أجل كل عامل فعال يمكن صياغته كالتالي:

$$y^* = \left[\frac{(1)}{n+g+\delta} \right]^{\frac{\alpha+\beta}{1-\alpha-\beta}} S_K^{\frac{\alpha}{1-\alpha-\beta}} S_H^{\frac{\beta}{1-\alpha-\beta}} \quad (1-40)$$

وعليه الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي تشرح بالمثل مستوى الدخل الفردي هذه النتيجة تختلف نوعا ما

عن تلك لنموذج solow التي لا تأخذ بعين الاعتبار إلا رأس المال المادي كمحدد لمستوى الدخل الفردي.

2- نموذج ROMER تراكم رأس المال المادي 1986 ، رأس المال التكنولوجي. 1990

نماذج النمو مثل التي تم تطويرها من طرف ROMER 1986 تتنبأ بان الزيادة في تراكم رأس المال يمكن أن تحدث زيادة مستمرة في معدل النمو. يقترح (ROMER, 1986, pp. 1002-1037) تعريف للنمو بزيادة تنوع المنتج باعتبار الموارد محدودة لكن قدرة المنتج غير متناهية في مزج هذه الموارد لرفع الإنتاج والاستهلاك. كما يعتبر عملية تكوين رأس المال هي تراكمية تشمل ثلاث شروط مترابطة داخليا:

1 وجود ادخار حقيقي وزيادته.

2 وجود ائتمان (قروض) ومؤسسات مالية لتعبئة الادخار وتوجيهه الى القطاعات المرغوب فيها.

3 استعمال هذا الادخار للاستثمار في السلع الرأسمالية.

إن دراسة نموذج ROMER للنمو الاقتصادي تقودنا إلى التطرق ل نموذجين رئيسيين، والمتمثلين في النموذج الأول تراكم رأس المال المادي (والذي يولد) المعرفة (1986) "، والنموذج الثاني المتعلق برأس المال التكنولوجي (1990).

1-2 النموذج الاول: تراكم رأس المال المادي 1986 :

نموذج (ROMER, 1986) يقترح اقتصاد بثلاثة قطاعات هي قطاع منتج للسلع النهائية في ظل المنافسة التامة. وقطاع منتج لمختلف السلع الرأسمالية في جو المنافسة الاحتكارية، وقطاع البحث حيث الباحثين في وضعية الاحتكار. قطاع السلع النهائية: ينتج السلع النهائية بكمية Y بثلاث عوامل للإنتاج: العمل، راس المال البشري ورأس المال المادي.

حيث: رأس المال المادي غير متجانس، يوجد عدة أنواع A ، تستعمل بكميات $x(i)$

دالة الإنتاج وفق Dixit-Stiglitz هي كما يلي:

$$Y = H^\alpha L^\alpha \int_0^A [X(i)]^{1-\alpha-\beta} d_i \quad (1-41)$$

حيث: Y : تمثل الانتاج، H : تمثل راس المال البشري، L : تمثل العمل، $\int_0^A [X(i)]$: تمثل راس المال المادي، $X(i)$: تمثل الاستثمار باستخدام التكنولوجيا i .

وبافتراض $\bar{X} = X(i)$ $\bar{X} = X(i)$ (ثابت) فان النموذج يتخذ الشكل التالي:

$$Y = H^\alpha L^\alpha [A\bar{X}]^{1-\alpha-\beta} \quad (1-42)$$

حيث A : تمثل مخزون المعرفة الذي يساهم في تحقيق النمو الداخلي، وعليه تراكم المعرفة لا ينتج فقط من الاستثمار بل ينتج كذلك عن طريق نشاطات البحث والتطوير.

2-2 النموذج الثاني: رأس المال والتقدم التكنولوجي 1990:

في النموذج الثاني (Romer, 1990) يعتبر معدل نمو رأس المال المطلوب لاستيعاب تكنولوجيا جديدة في البلدان التي تتصف بتأخر المستوى التكنولوجي يكون أكبر مما هو عليه في البلدان المتطورة. لأن البلدان المتأخرة تكنولوجيا غير قادرة على إنتاج التكنولوجيا. وفي اقتصاد فائض العمل ومعامل منخفض لرأس المال/ العمل فإن تعميق رأس المال أي إعطاء كل عامل رأس مال أكثر ليعمل به قد يخلق فارقا كبيرا في مستوى الإنتاج، أكبر من بلدان فيها تعميق رأس المال مستمر لوقت طويل. كما أن التطور في فن الإنتاج الذي يعد التفسير الأكثر وضوحا للتقدم التكنولوجي هو حصيلة مجموعة عمليات البحوث والابتكار فهي أنشطة تخلق المعرفة الجديدة، أما عمليات التنمية والتطوير فهي عمليات تطبيق المعرفة الجديدة في الفعاليات الإنتاجية وجميع هذه العمليات هي عبارة عن فعاليات اقتصادية، كما أن الأهمية النسبية للفعاليات للعوامل المختلفة التي تساهم في عملية التقدم وسرعة التقدم نفسه تتغير من بلد إلى آخر طبقا لمرحلة التنمية التي تمر بها.

3- نماذج من نوع AK:

1-3 نموذج Fränkel (1962):

المتغير الأول في نموذج النمو الداخلي، المسمى نظرية AK تم عرضه من طرف (Frankel, 1962, pp. 995-1022) في الأساس نموذج AK يعتبر المعرفة صنف خاص من رأس المال: خلق المعرفة ينجم مباشرة من تراكم رأس المال في مختلف المؤسسات، الفكرة الرئيسية هي ان تراكم رأس المال يساهم في خلق جماعي لمعارف تكنولوجية و تنظيمية جديدة عن طريق التمرين و التقليد، هذه المعرفة الجديدة تعوض بصورة مستمرة الانخفاض في الإنتاجية الحدية لرأس المال كما تسمح للاقتصاد بالحفاظ على معدل نمو ايجابي على المدى الطويل (Aghion P. , 2002, pp. 459-486).

كما تم تقديم هذا النموذج (1962) لإصلاح فرضية المردودية المتناقصة للتراكم الفردي لرأس المال مع امكانية نمو ايجابي على المدى الطويل كما هو الحال في نموذج هارود دومار، نموذج AK يفترض اقتصاد تنافسي ب N مؤسسة.

كل مؤسسة (1 ≤ j ≤ N) تنتج مخرجاتها النهائية حسب دالة الإنتاج Cobb-Douglas:

$$Y_j = AK_j^\alpha L_j^{1-\alpha} \quad (1-43)$$

حيث:

(1) α اقل من 1 الذي يحقق المردودية المتناقصة بالنسبة للتراكم الفردي لراس المال.

(2) A معلمة الانتاجية، التي تعكس الوضعية الحالية للمعرفة، بينما التطور الديناميكي لـ A ، اي خلق المعرفة الذي

يعتبر من المعطيات في النموذج النيو كلاسيكي أصبح داخلي في نموذج AK لأنه نتيجة جماعية لتراكم رأس المال لمختلف

المؤسسات على مستوى الاقتصاد، أكثر من ذلك يقترح في النموذج:

$$A = A_0 \left[\frac{1}{N} \sum_j K_j \right]^\eta \quad (1-44)$$

حيث η : تقدر كمية وفرات الخارجية للتمرين والتدريب لكل مؤسسة.

للتبسيط يضع $L_j \equiv 1$

لكل المؤسسات j ، في حالة توازن متمائل حيث $K_j = \frac{K}{N} K_j = \frac{K}{N}$ لجميع المؤسسات، الدخل الاجمالي لكل فرد Y يعطى

حسب الدالة:

$$Y = A_0 N^{1-\alpha-\eta} K^{\alpha+\eta} \quad (1-45)$$

هذه الدالة هي دالة التراكم، وهي محققة دائما تحت فرضية معدل ادخار ثابت، معدل النمو على المدى الطويل g يصبح

ايجابي ونهائي في حالة $\alpha + \eta = 1$ ويساوي:

$$g = sA_0 - \delta \quad (1-46)$$

والذي يقود الى نفس معدل النمو لنموذج **Harrod-Domar**.

المتغير الثاني لنظرية النمو الداخلي هي مقاربة Schumpeter التي تركز على الأفكار التالية:

1. المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي هو الاختراعات التي تسمح بإدخال طرق انتاج جديدة ومنتجات جديدة،

وطرق جديدة للتسيير وكذا تنظيم جديد للنشاط الانتاجي هي من نتائج المؤسسة والمقاول والباحث، حيث يهدف

كل طرف الى تحقيق أرباح إذا عرفت هذه الاختراعات النجاح.

2. على العموم، يتلاشى ربح الارباح المحققة بمجرد ظهور اختراعات جديدة تحل محل الاختراع القديم وهذا ما

يصطلح عليه بالتحطيم الخلاق. «Destruction créatrice» حسب Schumpeter.

حسب هذا المنهج طرح **Aghion** ثلاث افكار اساسية تتعلق بالنظريات الجديدة للنمو

1. انتعاش النمو يتم عن طريق معدل الاختراع التكنولوجي تحت شكل منتج جديد طرق جديدة لتسيير عملية الانتاج.

2. معظم الاختراعات تنجم عن نشاط المؤسسة والمقاول او الاستثمار (الاستثمار في البحث والتطوير) التي تحتمل

المخاطر نتيجة التجارب والتدريب

3. الحافز على الاستثمار في الاختراع يتأثر بالمحيط الاقتصادي.

2-3 نموذج REBELO (1991)

تعتبر غياب المردودية المتناقصة لرأس المال من اهم خصائص نماذج النمو الداخلي والتي تتميز بخاصية التراكم التلقائي.

حيث قام (Rebelo, 1991, pp. 500-521) بصياغة هذا النموذج وفق الفرضيات التالية:

إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي. $(\alpha=1)$ التي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي: (Mankiw G. N., 2003,

p. 264)

$$Y(t) = AK(t)$$

حيث:

✓ (A) ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

✓ بينما (K): تعبر عن رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)

1-2-3 الخصائص الأساسية لدالة الإنتاج:

1 عوائد الحجم ثابتة (توازن المنافسة) مما يجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي

2 مردودية عوامل الإنتاج المتراكمة ثابتة إلى حد (انعدام وجود تناقص للإنتاجية الحدية).

3 الادخار عامل خارجي، كما إن اهتلاك رأس المال يكون بمعدل δ .

المساواة بين الادخار والاستثمار معرفة كما يلي:

$$DK + \delta K = sY \quad (1- 47)$$

وعلى اعتبار حجم السكان ثابت يتم استخراج المعادلة الديناميكية الأساسية لتراكم راس المال للفرد:

$$Dk = sY - \delta k \quad (1- 48)$$

كما يتم استخراج معدل نمو رأس المال كما يلي:

$$Dk/k = sA - \delta \quad (1- 49)$$

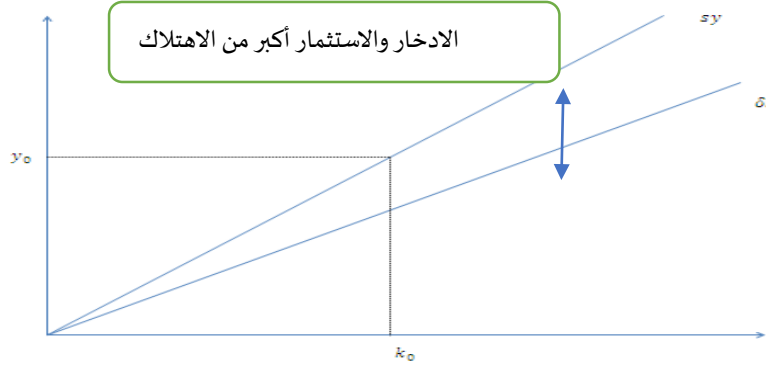
$$c_t = (1 - s)y_t \text{ و } y_t = Ak_t \quad \text{لأن:}$$

ومنه يتم استنتاج:

$$\gamma = \frac{Dk}{k} = \frac{Dy}{y} = \frac{Dc}{c} = \frac{DK}{K} = \frac{DY}{Y} = \frac{DC}{C} = sA - \delta \quad (1- 50)$$

أي أن معدل النمو هو دالة متزايدة للإنتاجية الحدية لرأس المال التقني (A) ومعدل الادخار (s) وعليه كل سياسة اقتصادية التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال أو الرفع من معدل الادخار تزيد من النمو للحالة المنتظمة. وعليه يمكن إعطاء شكل توضيحي لنموذج AK كما يلي:

الشكل (1-9) التمثيل البياني لنموذج AK



Source : Michael Burd, Charles Wyplosz, « macroéconomie une perspective européenne » 3ème édition, traditiak de la 3ème par Jean Haroud Deboek, p58

يمثل الخط δk الاستثمار الضروري لتعويض راس المال المهتك وفيما يتعلق بالخط sy فهو يمثل الدالة الخطية للاستثمار الجاري حيث يجمع بين الاستثمار لتعويض راس المال المهتك والاستثمار الصافي.

2-2-3 الوفورات الخارجية في نموذج AK:

وجود الأفكار أو التكنولوجيا في دالة الإنتاج يفترض عوائد حجم متزايدة وعليه المنافسة الغير التامة تعتبر ضرورة حتمية لصحة هذا الافتراض، إذا كانت علاوة رأس المال والعمل حسب الإنتاجية الحدية كما هو الحال في عالم المنافسة التامة، لا يتبقى منتج لتعويض تراكم المعرفة.

لكن توجد وسيلة لإدخال عوائد حجم متزايدة مع المحافظة الكلية على المنافسة التامة في النموذج العرض السابق يظهر أن الأفراد لا يمكن تعويضهم عن الأبحاث التي قاموا بها لكن إذا كان تراكم المعرفة ناجم عن فعل غير إرادي لنشاطات أخرى في الاقتصاد أيضا يمكن تراكم المعرفة من خلال الوفورات الخارجية.

4- نموذج Barro (1990): تراكم رأس المال العام.

تشكل النفقات الحكومية مصدر النمو الاقتصادي حيث يشير Barro في نموده إلى أنّ النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، إذ يفترض أنّ الحكومة تقتني جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا ومن غير مقابل على المنتجين الخواص، كما يفترض أيضا أنّ المشتريات المتعلقة بالسلع G ليس

لها منافسين وليست وحيدة، والمؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تعتمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد (BARRO, 1990) على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي :

$$y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \quad 0 < \alpha < 1 \quad (1-51)$$

حيث: y_i و L_i و K_i هي على التوالي حجم الإنتاج، واليد العاملة ومخزون رأس المال للمؤسسة (i) و G هي النفقة الكلية للدولة بالنسبة للبياكل القاعدية.

فرضيات النموذج:

افتراض وجود علاقة تكاملية بين رأس المال العام والخاص وهذا لاستبعاد أثر المزاخمة effet d'évection مما يشجع على تحسين إنتاجية القطاع الخاص (Dessus & Herrera, 1999, p. 114).

1. G : تمثل النفقات العمومية للمنشآت القاعدية و ليس خزين المنشآت القاعدية العمومية.
2. تعتبر النفقات العمومية استثمار عمومي صافي لا يؤثر على المنافسة أو الإقصاء.
3. عوائد عوامل الإنتاج ثابتة، كما ان رأس المال العام والخاص قابلة للتراكم الشيء الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي الذاتي على المدى الطويل.

وعلى المستوى الكلي تأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$y_i = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot G^{1-\alpha} \quad (1-52)$$

حيث المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة. غير أن الغلة المشتركة للقطاع الخاص والنفقات العمومية هي ثابتة ($AL^{1-\alpha}$) إذا كان L ثابت وهذا ما افترضه Barro.

وقد اقترح نسختين لنموذج يحتوي البنية التحتية مستوحى من نموذج (Rebelo, 1991). في هذا النموذج، الاختلاف في العائد الاجتماعي والخاص لرأس المال يبرر تدخل الدولة، علاوة على ذلك يشبه Barro البنية التحتية بالنفقات العامة.

1-4 النسخة الأولى لنموذج Barro:

تعتبر الخدمات العمومية سلع للعامة كافة غير تنافسية. المؤسسات تستفيد خلال كل مرحلة من جميع الاستثمارات العمومية. دالة الإنتاج ذات عائد حجم ثابت على عاملي الإنتاج المتراكمة رأس المال العام ورأس المال الخاص مما يسمح بنمو غير محدود. يبقى مردودية عاملي الإنتاج متناقصة للمؤسسات، مع اعتبار كل عامل يفسر النفقات العمومية متغير خارجي وبدون تكلفة. وبالتالي تعتبر البنية التحتية هي مصدر النمو الغير المحدود للنمو الاقتصادي. النفقات العمومية يتم

تمويلها عن طريق الضرائب على رأس المال والعمل، كل زيادة في الاستثمار الخاص تتحول ألياً إلى زيادة في الاستثمار العام الذي يمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص من التناقص. هذا المعدل للضرائب يلعب دور متناقض، يخفض في نفس الوقت ربحية رأس المال الخاص ويثبط الاستثمار. هذه الوضعية تؤدي إلى معدل نمو غير أمثل للاقتصاد، مرتبط بواقع الاستثمار العام كمتغير خارجي. لا يحصل على الوفورات المفيدة التي تكون استثماراته المبنية على الدولة وبالتالي ربحية رأس المال. الأمثلة الاجتماعية والتوازن غير المراكز يمكن تعديل عن طريق دعم الاستثمار الخاص الممول بالضرائب الجزافية. هذا النموذج يتمحور حول الحجم الأمثل للبنية التحتية التي تعظم النمو. وهذا يتحقق عندما في دالة إنتاج من نوع كوب دوغلاس. نسبة الموارد المسخرة للاستثمار العام تساوي مساهمتها النسبية في الإنتاج.

2-4-2 النسخة الثانية لنموذج Barro:

البنية التحتية هي غير مقصاة Non-Excludables، لكن في هذه الحالة قابلة للمنافسة. هذه الوضعية تصف ظاهرة الاحتقان في الدول السائرة في طريق النمو. في هذه الحالة كل منتج يوفر من خلال نشاطه وفرات سلبية، حيث الارتفاع في الإنتاج الكلي يخفض الكمية المتاحة من البنية التحتية. الزيادة في الاستثمار الخاص يؤدي إلى انخفاض مردودية رأس المال العام، العائد الخاص يصبح أكبر من العائد الاجتماعي. التوافق بين معدلي النمو للاقتصاد يمكن أن يتحقق بوضع حيز التنفيذ لضريبة غير جزافية لكن نسبية إلى الإنتاج الذي يسمح باحتواء آثار الاحتقان، تخفيض العائد الخاص إلى مستوى العائد الاجتماعي.

5-النمو الاقتصادي وفق مدرسة التنظيم. Ecole de régulation.

1-5 مفاهيم متعلقة بنظرية التنظيم:

1-1-5 نظرية التنظيم: Théorie de Régulation

تندرج نظرية التنظيم في الإطار العام ضمن المقاربة المؤسساتية (AGLIETTA, 1976) حيث تركز على الدور المحوري الذي تلعبه خمس هياكل مؤسساتية أساسية، التي تشكل العديد من آليات الربط المتدخلة في اقتصاد السوق، والمتمثلة في نسبة الأجور، النقود، أسلوب الاندماج الدولي، نظام المنافسة، ودور الدولة، وبالرجوع إلى مصطلح التنظيم يفترض الأخذ بعين الاعتبار في التحليل إشكالية أسلوب التنظيم والشكل المؤسساتي.

2-1-5 مفهوم أسلوب التنظيم: Mode de régulation

يعرف (BOYER, 2004b, p. 54) أسلوب التنظيم على انه «مجموع الطرق و السلوكيات، التي لديها خاصية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأساسية من خلال اتصال الشكل المؤسساتي المحدد تاريخيا، و التي تسمح أيضا بدعم و قيادة نظام التراكم المعمول به » أي ان نمط التنظيم يعني مجموع الإجراءات ، النماذج المؤسساتية والمعايير التي تسمح بإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأساسية التي تضمن تلاؤم التوقعات والسلوكيات الفردية والجماعية مع مبادئ التسوية للنظام بأكمله . كما تعرف نظرية التنظيم (Boyer R. , 2004) «النمو الاقتصادي بصفة عامة، هو التعبير عن التناسق لمجموعة من الأشكال المؤسساتية. وينجم عن الأزمات الهيكلية لحظة حدوثها، هي ترجمة لخصائص أسلوب الضبط ونظام التراكم.» كما أن مفهوم الأزمة مرتبط بنمط التنظيم ونظام التراكم ولهذا يميز بين نوعين من الأزمات الهيكلية، على حسب منشأها في الأسلوب المتبع أو في نظام التراكم ومن جهة أخرى الشكل المؤسساتي الذي يحكم نظام التراكم. هذا التمييز يبدو غامضا، لكن بإسقاطه على نظام معين وعلى سبيل المثال نظام ريعي يمكن أن نحدد نوعين من الأزمات التي يمكن عرضها. المصدر الأول: يرجع الى تذبذب السوق الدولي للمحروقات حيث يؤثر كقوة خارجية قادرة على كبح أو دفع على حسب امتداد التراكم.

- كعامل انسداد يمكن أن تنجم عن طريق ندرة رأس المال، نتيجة لانخفاض القدرة على الاستيراد، تصبح غير كافية أو انسداد حركية الطلب الداخلي نتيجة لانخفاض دخل الربع.

- كما يمكن أن يتزامن كلا العاملين كما شهدته أزمة أسعار البترول سنة 1986.

أما المصدر الثاني: يمكن أن ينجم عن ضعف في خلق أسواق داخلية نتيجة ضعف القدرة على استيراد (السلع التجهيزية) نظرا لانخفاض الموارد.

2-5 نظام التراكم ونمط التنظيم: Régime d'accumulation et mode de production

نظام التراكم يعني مجموع النظم التي تضمن تطور عام منتظم نسبيا لتراكم رأس المال، يعني احتواء أو تطوير الآليات التي تحد عبر الزمن الاختلالات و عدم التوازن التي تنشأ بالتزامن للعملية نفسها (Boyer R. , 2004, p. 20) نظام التراكم مرتبط بنمط تنظيم ، والذي يمكن أن يعرف بمجموع الطرق و السلوكيات الفردية و الجماعية التي تنتج العلاقات الاجتماعية الأساسية، التي تقود نظام التراكم الراهن وتضمن تلاءم العديد من القرارات الغير ممركرة ، بدون ضرورة و عي

الأعوان بمبادئ التعديل للنظام ككل (Boyer, 2002). كما يختلف نظام التراكم تبعاً لأسلوب الإنتاج المتبع و القواعد المؤسسية التي تعمل على صناعة آلية معينة لحركية الاقتصاد.

1-2-5 مفاهيم متعلقة بنظام التراكم وأسلوب التنظيم.

يتم تقديم المنهج التنظيمي على أنه "بديل لفرضية التوازن العام" التي يجب أن تذكر من حيث المبدأ أنه لا يعترف باختلال التوازن إلا على المدى القصير. حيث مرونة جميع الأسعار هي المسؤولة عن إعادة التوازن على المدى الطويل، ويقال إن الاقتصاد يتمتع بأليات ذاتية التنظيم. بالنسبة لمقاربة التنظيم فإن هذه الاختلالات طويلة إلى حد ما. ثم نتحدث عن أزمة" باعتبارها "لحظة تحول" (MAZIER, BASEL, & VIDAL, 1993, p. 226) يظهر خلالها نظام تنظيمي جديد، يحل محل النظام السابق، الذي أصبح غير كافٍ لنظام التراكم. وعليه يجب تحديد مفهوم نظام التراكم والنظام التنظيمي. ويعرف Boyer نظام التراكم بأنه "مجموعة من القواعد التي تضمن النمو الشامل وتكون متسقة نسبياً مع تراكم رأس المال، أي للحد من انتشار التشوهات والاختلالات لكن في نفس الوقت تكمن المشكلة في التساؤل عن الآليات التي تسمح بالحفاظ على "القواعد" التي نتحدث عنها وإعادة إنتاجها. هذا ممكن فقط إذا كان نظام التراكم لديه القدرة على تصحيح التشوهات والاختلالات التي هي خاصة بها. ويتم تحديد هذه القدرة من خلال طريقة التنظيم التي يعرفها المؤلف بأنها "مجموعة من الإجراءات والسلوكيات الفردية والجماعية التي لها ثلاث خصائص أساسية:

1. استنساخ العلاقات الاجتماعية الأساسية من خلال الربط بين الأشكال المؤسسية المحددة تاريخياً.
2. ضمان التوافق الديناميكي لمجموعة من القرارات اللامركزية، دون الحاجة إلى استيعاب العوامل الاقتصادية الفاعلة لمبادئ تعديل النظام بأكمله (BOYER, 2004b, p. 54) «ويعني تعريف المؤلف أن كل نظام تجميع يجب أن يتوافق مع طريقة تنظيم معينة. ومن خلال الترابط يتم إنشاء عملية تراكم رأس المال وتكرارها، والتي تتميز "بمجموعة من السلع الإنتاجية التي يتعين تنفيذها، مثل العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والقيمة النقدية التي يتعين تقييمها.»
3. يعتمد إعادة إنتاج هذه العملية على الإجراءات التنظيمية التي يجب أن تضمن الاتساق والاستقرار. ثم نتحدث عن "الأزمة" باعتبارها لحظة "طفرة" للتعبير عن نشأة الإجراءات الجديدة، وهكذا، فإن نظام التراكم ينطوي على فكرة وجود دورية تتألف من البحث عن الشكل والطبيعة لكل مرحلة رئيسية من العلاقة بين الأجور، والمنافسة، والدولة.

عند تطبيق هذا المخطط على الرأسمالية، يجب أن ننظر إلى كل فترة من إجراءات التنظيم التي تسمح لها بتحقيق الشروط الأساسية لإعادة إنتاجها بغض النظر عن طريقة التراكم. يتم اختصار هذه الشروط في معدل الربح، وهو معيار اصطناعي

حيث أنه كل من النتيجة والمحدد للتراكم (MAZIER, BASEL, & VIDAL, 1993, p. 16).

وفي الواقع لكي يستمر التراكم في نفس الوضع، من الضروري أن يتم استيفاء الشرطين التاليين في وقت واحد:

- معدل الربح الذي حصل عليه الرأسماليون متوافق مع استمرار التراكم.
- هيكل الإنتاج يتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية.

وفق المنهج الماركسي، يتعلق الشرط الأول بالحاجة إلى الحد من الاتجاه التنازلي في معدل الربح بتجديد وتوسيع مصادر القيمة. والثاني يتعلق بتخصيص رأس المال عبر القطاعات والذي لا يمكن أن يتم إلا وفق نسب أنماط إعادة الإنتاج الموسعة ل- K. MARX إذا كان هناك اتجاه لمساواة معدل الربح. هذا القانون الثاني للربح يجعل من الممكن "تقليل / سد النقص / الوفرة في الأسواق المختلفة".

إن معادلة معدل الربح الذي يجعل الرأسمالية تستمر، وبالتالي يحصل كل رأسمالي على أجر يناسب مساهمته الرأسمالية لا يتم المحافظة عليها إلا إذا تم الحفاظ على معدل الربح على مستوى يتفق مع المزيد من التراكم. وضمان عملية مستقرة لطريقة التراكم ممكن فقط إذا كانت النزعات التنازلية لمعدل الربح تفوق تراجعها. وخلاف ذلك، ستظهر اختلالات بين القطاعات وتكسر مبدأ الملائمة بين هيكل الإنتاج ومدى الطلب الاجتماعي. والمشاكل التي يطرحها المنهج التنظيمي هي المشاكل التي ينبغي تنفيذها من أجل الحد من هذه الاختلالات التي ترتبط بشكل دائم بتراكم رأس المال. يتطلب الاستنفاد الدوري لكفاءة هذه الإجراءات أن يبحث الرأسمالي عن إجراءات جديدة.

3-5 النماذج التنظيمية: Les Models de Regulation

اكتشاف المردود المتزايد لعوامل الإنتاج يشكل بعد النمو الدوري المبحث الثاني الأساسي لهذا التطور الحديث لنظرية النمو. نجد حول هذا الموضوع للمردودية المتزايدة مذهبين حيث لكل منهجية اقتراح نظري يفصل بين نظرية التنظيم ونظرية النمو الداخلي (Lordon, juillet 1991). تهتم نظرية التنظيم بإشكالية مستقبل الاقتصاديات الرأسمالية، وهي نظرة معاكسة للنظرية النيوكلاسيكية من خلال رفضها للمنهجية الجزئية، في ارتباطها بالتاريخ، و في العلاقة التي تضعها على محاور التغيير الهيكلي، و بالأخص التكنولوجي، والمؤسسي. فرضية نمو عائد الغلة يظهر عامة في النماذج

التي تأخذ شكل قوانين Kaldor-Verdoorn, كما تعتبر نماذج (Bertrand, 1983 ; Boyer, 1988) من اهم النماذج التنظيمية .

1-3-5 نموذج قطاعي: (BERTRAND, 1983) Un Modèle Sectionnelle

نموذج (BERTRAND, 1983) مستوحى من الإسهامات الماركسية والكنزية حيث تتجلى الأفكار الماركسية من خلال الإطار القطاعي الذي يميز تقليديا بين القطاع S1 لسلع التجهيزية والقطاع S2 السلع الاستهلاكية. ويعرف في إطار فرضية تساوي معدلات الارباح بين القطاعات. اما الإسهامات الكنزية تظهر من خلال معادلة الاستثمار (كنية المعجل) وعمليات التسوية للإنتاج بفعل الطلب. ويرتكز النموذج على خمس فرضيات:

1. إنتاجية كل قطاع تتطور حسب قانون Kaldor-Verdoorn الذي يربط معدل نموه بمعدل نمو إنتاج القطاع.
2. معادلات الاستثمار تظهر بصيغتين. الأولى تعبر عن فكرة امتداد دورة الإنتاج. عملية الاستثمار في هذا الشأن تحمل التحول الإنتاجي الذي يرفع عبر الزمن حصة العمل غير المباشر (العمل المنتج للتجهيزات المستعملة من مختلف القطاعات N_1^1, N_1^2 ، وبالنسبة لحصة العمل المباشر، العمل الذي يستعمل التجهيزات في كل قطاع N_1 استثمار كل قطاع يرتكز على مركبات مستقلة ومعجل صوري. علاوة على ذلك استثمار S2 يعتمد على الفارق في الإنتاجية بين S1، S2: زيادة نسبية في إنتاجية القطاع S1 تنعش الاستثمار عن طريق أثر انخفاض الأسعار النسبية، التقادم المتزايد.
3. الاجور ترتفع لتصل كليا او جزئيا إلى أسعار S2 وحسب مكونات مستقلة δ ، هذه الأخيرة تلعب دور مهم في النموذج، تلتقط بطريقة منهجية التأثير الكمي لمختلف القوانين المؤسساتية لعلاقة الأجور التي تعبر عن الاتجاه المتزايد للقدرة الشرائية

4. التوزيع، وبالتالي تشكل الأسعار ينشأ على أساس معدل أرباح متشابه لكلا القطاعين.
5. تشكل الطلب ينشأ على أساس الإنفاق الكلي للدخل من طرف الأجراء وعلى الاستثمار الكلي للأرباح من طرف المؤسسات. نفقات الأجراء للقطاع 1 تشكل إذا أرباح لمنتجات القطاع 2، ومعدل الأرباح يساوي معدل التراكم. يخضع النموذج لقيود الموارد العمل، هذا القيد تم معالجته بطريقة خاصة نوعا ما، بدلا من التعبير عنه عن طريق التأثير استنفاد الجيش الاحتياطي الذي يرفع الأجور بالتزامن مع التشغيل التام، هذا القيد يغير طريقة الحل على حسب تشبع السوق، النموذج في هذا الشأن لا يمكن حله إلا في حالة التشغيل الغير التام.

تشبع السوق، أي توزيع حصص الطلب على سوق العمل، تؤدي إلى علاقة إضافية (كمية العمل تتزايد مثل قوة العمل)، وعليه الحل يفرض إما إدخال معلمة وعليه خيارين ممكنين. الأول يعتبر أن المؤسسات هي المسيطرة ويمكن أن تضع برامجها الاستثمارية: النموذج يتوقف على التصاعد المستقل للقدرة الشرائية δ . الخيار المعاكس يعتبر أن الأجراء يمكنهم توجيه الأجور والعمل على زيادتها، وبالتالي تعدل المؤسسات على إثرها استثماراتها.

حل النموذج:

حالة التشغيل الغير التام: يظهر أن إنتاج القطاعين يتزايد بمعدلات مختلفة. نجد هنا الفكرة المشار إليها أعلاه حيث النمو المتوازن يمكن أن تكون له خاصية تطور قطاعي لا متماثل وهنا اقتراحين يمكن عرضهما:

1. التغيير في الشروط التقنية (معدل التغيير في الإنتاجية) لا تعطي نفس النتائج حسب القطاعات التي ترجع لها. زيادة في فعالية الإنتاجية حيادية في القطاع الأول ومحطمة للعمل في القطاع الثاني.

2. التحسين التقني (تحسين الإنتاجية) في القطاع الثاني تحتاج دوماً إلى آليات التعديل التي تسمح بتحييد النزعة التلقائية المحطمة للعمل عن طريق دعم طلب الأجراء.

نموذج حالة التشغيل التام مع المؤسسات مسيطرة «Entreprises dominants» حل النموذج تظهر إذا أن تحسين فعالية الإنتاج في القطاع الثاني تسمح برفع الأجور الحقيقية لكن ليس لها أثر على نمو القطاع الأول إذا على معدل الأرباح الإجمالي. استثمار في القطاع الأول يرفع من معدل التراكم ومعدل الأرباح لكن لا يؤثر على δ .

مناقشة النموذج للتشغيل التام مع المؤسسات تابعة «Entreprises dominés» تظهر تناقض بين حل «ساكن متوسط المدى» و حل «ديناميكي طويل المدى». حيث يتعلق الحل الأول بوضع وشرح المعدلات التي تربط المتغيرات الرئيسية (معدل نمو القطاعات، معدل الأرباح) ببعض المجاميع للفترة السابقة (بالأخص التشغيل في القطاعات).

أما الحل الثاني يخص الدراسة الفعلية للديناميكية الموضوعية من الأول.

- حالة السكون على المدى المتوسط يظهر، على عكس نموذج التشغيل الغير تام على سبيل المثال، الأناية بين الأجور والأرباح، وتأثير إيجابي في التحسين التقني في القطاع الثاني على تراكم رأس المال.

- في حالة المؤسسات تابعة نمو الأجور الحقيقية يحدد خارجياً من طرف الأجراء. وعليه كل ما يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، رفع الإنتاجية على سبيل المثال يتجاوب مع الأرباح وتراكم رأس المال. إذا كانت المقومة المستقلة للأجور الحقيقية ضعيفة، معدل الأرباح على المدى المتوسط هو مرتفع وفقاً للأناية المتطرق لها سابقاً، لكن لها

ميل للتناقص في ديناميكية المدى الطويل. وبالعكس عندما تكون مقومة الأجور مرتفعة، معدل الأرباح هو منخفض على المدى المتوسط، يمكن ان يكون سلبي لكن ليس له تأثير بالتناقص على المدى الطويل.

2-3-5 النموذج الفوردي Le model Fordiste:

يتميز النموذج الفوردي بنمط تنظيم يرتكز على نوع مؤسساتي وحيد يتعلق بالأجور **Le rapport salarial**.

1-2-3-5 الاعتبارات العامة للنموذج:

يتكون المجتمع من العديد من الأعوان أفراد وجماعات، التفاعل الديناميكي بين هذه الاعوان في أطار نظام اقل أو أكثر حيوية من حيث المعايير والقواعد والمؤسسات وأصل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ينتج عنه تصادم وتعارض الأهداف بين هؤلاء الأعوان وعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة التناقض على مستوى الطبقة الرأسمالية بين استخراج وتحقيق فائض القيمة او الصراع بين بعض الأعوان حول تقسيم الفائض الاقتصادي بين الأجور والأرباح والربح ولبقاء المجتمعات يجب تحديد الطرق التي من خلالها يتم التوافق بين مختلف الأهداف المسطرة من طرف الأعوان وهذا ما يصطلح عليه بنمط التنظيم (Boismenu, Loranger, & Gravel, 1995, pp. 1121-1143).

2-2-3-5 خصائص نظام التراكم ونمط التنظيم الفوردي:

يرتكز النموذج الفوردي على بعض خصائص من نمط التنظيم ونظام التراكم التي ساهمت في تأطير التطور الديناميكي للمجتمعات الغربية خلال العقود الثلاثة التي عقبته الحرب العالمية الثانية. هذا النموذج للنمو يحتوي العديد من الخطوط التي أسهمت في إثراء أدبيات النمو والتي يمكن أن نستخرج منها العناصر التالية:

- 1 نموذج تصنيع يتسم بامتداد التنظيم التaylorي للعمل، الذي ساهم في تحقيق معدلات مرتفعة في إنتاجية العمل.
- 2 صيغ نسب الأجور التي تسمح بتقسيم مكاسب الإنتاجية لصالح العمال.
- 3 تدخل قوي للدولة كأداة لضمان التوافق النموذج الفوردي وتلعب دور مهم من جهة رفع الأجور الغير مباشرة أو من جهة استقرار وتيرة تراكم المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة.
- 4 تعميم القروض التي تضمن سيولة متصاعدة للقيد المالي والنقدي حيث تصبح أحيانا كداعم للاستهلاك والاستثمار في أن واحد، وأحيانا مصدر للتضخم إذا كان الاقتصاد يتميز بمعدل مرتفع من عدم الاستخدام التام

للموارد (LORANGER, 1991, pp. 71-92).

4-5 الاستهلاك الكلي والسياسة الاقتصادية: Ecole de regulation

تركز هذه المدرسة على نموذج الاستهلاك الذي دعم نمو الاقتصاد الرأسمالي خلال فترة الرخاء سنوات الثلاثينات الذهبية، في النموذج الفوردي، التراكم المكثف (الانتاج الكلي) استطاع في الأخير صناعة اشكال مؤسساتية تضمن استهلاك كلي مبني على سلعتين أساسيتين سكنات اجتماعية متوسطة (والسلع المعمرة التي تحتويها) والسيارات. من جهة أخرى اقتناء هاتين السلعتين يفوق القدرة الشرائية للأجور الجارية. وجود ضمانات للمداخيل (أجور غير مباشرة، تشريعات العمل، الأجر الأدنى) دعمت ديناميكية الاستهلاك والإنتاج. حيث ساهم الاستهلاك الاجتماعي في التحول الرأسمالي (Beitone & all, 2013).

5-5 التراكم المبني على الربح ونمط الضبط: Accumulation tire par la rente et mode de régulation

يعتبر أسلوب التنظيم في النظام ريعي اهم من الصراع الملازم لطبيعة الربح (Boyer R. , 2003) ، فهو لا يرتبط فقط بطرق التوزيع بين من يطمح لملكيته لكن بالأخص توزيعه بين الاستهلاك والاستثمار، من وجهة نظرية التنظيم التعارض بين أولويات التوزيع والإنتاج لا يمكن بناءه إلا من خلال التوفيق الذي يزيل الصراع وبناء على تأسيس هذا التوافق من خلال الفعل الجماعي ودفعه للاستقرار لفترة معينة. حسب (GOUMEZIANE S. , 1994) في الدول ذات الطبيعة الريعية، الجدل الحقيقي يكمن في المفاضلة بين الاستثمار في القطاع المنتج والقطاع الغير منتج، حيث يجب أن يحدد الشروط المؤسساتية التي تسمح بتوجيه الربح نحو النشاط المنتج. وهذا يرتكز على درجة تأهيل السوق، و على اعتبار هيكل السوق مبني على المؤسسات، فان إشكالية المؤسساتية لا تحكم فقط التسوية القصيرة أو المتوسطة المدى بل تأثر أيضا على شروط التراكم و كنتيجة على نظام النمو الطويل الأجل. كما تقترح قاعدة (La Règle d'Hartwick, 1977) المتعلقة بمسألة النمو بأن على الدول أن تستثمر عائدات الربح المحققة من مواردها الطبيعية في أصول أخرى منتجة إذا ما أرادت تحقيق معدل نمو مرتفع ، كما يحتاج تطبيق قاعدة Hartwick إلى سياسة مالية كفنة وتسيير جيد للاستثمارات العمومية مما يطرح اشكالية نجاعة و مردودية الاستثمارات العمومية (HARTWICK, 1977, pp. 972-974). وعلى هذا الأساس فان نمط التنظيم يلعب دور هام في عملية تحويل الربح المستخرج من الطبيعة الى قطاعات منتجة للثروة.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر النظرية الكلاسيكية ان تراكم راس المال هو مفتاح النمو الاقتصادي، الا ان التراكم الرأسمالي يتوقف على الارباح المحققة من الاستثمار وعلى اعتبار تراجع الارباح على المدى الطويل يؤدي الى تراجع النمو. حيث اهتم رواد المدرسة الكنتزية HARROD-DOMAR بفكرة الاحلال بين راس المال والعمل في تفسير النمو الاقتصادي حيث اعتبروا انه لا يوجد احلال بين راس المال والعمل. كما ان معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار. وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدل النمو السكاني. أما نموذج Solow يفسر تراجع النمو الاقتصادي لتناقص الكفاية الحدية لعوامل الإنتاج بالتزامن مع تراكمها وينظر الى النمو الاقتصادي على انه خارجي المنشأ حيث يركز على التقدم التكنولوجي في عملية النمو. وفيما يتعلق نظرية النمو الداخلي حاولت تجاوز نموذج سولو. المنهج الاول يبرر اجتناب ان العائد متزايد نتيجة للوفورات الخارجية على مخزون رأس المال والمعرفة. منهج ثاني يضع ضمناً قطاع البحث وأثره في تعميق تقسيم العمل والإبداع التكنولوجي، لكن هذا التجاوز يرتب في التخلي عن بعض النقاط التي تتمثل في الإقرار بالمنافسة الاحتكارية، وعدم أمثلية التوازن تعلق تدخل الدولة، ونظرة جديدة للبعد الاجتماعي والمؤسسيات لعمليات النمو يمكن ان تسلك عودة للاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي. وهناك من تبني فكرة النمو الداخلي والتي ترجع النمو الى عناصر داخلية في النموذج كراس المال البشري والمعارف والنفقات العامة. نظرية التنظيم تعتبر النمو الاقتصادي ترجمة لخصائص أسلوب الضبط ونظام التراكم. وهي بهذا تركز على دور المؤسسات في تحديد نظام التراكم.

الفصل الثاني:
الإطار النظري للاستثمار

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار

مقدمة الفصل الثاني:

يشغل تراكم رأس المال أهمية كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي وقد استطاعت النظرية النيوكلاسيكية في تحديد أهميته البالغة إلى حد ما لكن عجزها في تفسير المتبقي من النمو حال دون تحمل الريادة في تفسير النمو وارجع المحللون الاقتصاديون في تفسير ذلك الى رأس المال البشري والفكري ورأس المال الاجتماعي ودور المؤسساتية في النمو الاقتصادي. سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الاستثمار المادي كمنشأ للثروة و المخرج الوحيد للقيمة المضافة على اعتبار المتغيرات الأخرى تفسر الاستثمار باعتباره المحدد الرئيسي للنمو و على هذا الأساس لا نكتفي بالمحددات التقليدية للاستثمار و إنما هناك عوامل أخرى مؤثرة على الاستثمار والقرارات والخطط والبرامج الاستثمارية ونجاح المشاريع و لعل من أهم هذه المحددات الكفاءة في التخطيط والتسيير و التنبؤ بالمشاريع المربحة وأساليب الإنتاج المتبعة على اعتبار أنها تؤثر على العملية الاستثمارية او المشروع الاستثماري و بالتالي على مخرجات تراكم رأس المال وعليه رأس المال البشري يؤثر على الاستثمار المادي بالدرجة الأولى و النمو دالة تابعة للاستثمار كما ان تراكم رأس المال المادي يحتاج إلى التجديد و التحديث لضمان إنتاجية عالية و هذا لا يتأتى إلا من خلال البحث العلمي و اختراع آلات و معدات جديدة تعزز إنتاجية رأس المال و بناء عليه رأس المال الفكري له دور هام في تراكم رأس المال المادي.

كما سيتم التعرض الى بعض الدراسات والبحوث التجريبية في علاقة تراكم رأس المال بالنمو الاقتصادي، والتي تجسد العلاقة بين تراكم رأس المال بصفة عامة على النمو الاقتصادي بالإضافة الى أثر كل من الاستثمار العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و الى أثر الاستثمار الصناعي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بالاستثمار.

1- مفهوم وأهمية وخصائص الاستثمار:

1-1 مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو: تكوين رأس المال الحقيقي بنوعيه: المادي والبشري. (ويشمل المباني والآلات والمعدات والأجهزة والجامعات والمدارس ومراكز التدريب والمستشفيات والمسكن والطرق والسكك الحديدية ومهارة الأيدي العاملة ومخزون المعرفة والتقدم التكنولوجي ...) هذا النوع من الاستثمار هو الذي يؤدي الى تراكم مخزون رأس المال الحقيقي الذي - بدوره - يؤدي الى انتاج السلع والخدمات (أي: إنتاج الناتج القومي) ولذا فإذا كان تكوين رأس المال (أي: الاستثمار) اكبر من استهلاك رأس المال فان هذا يؤدي الى نمو الناتج القومي في السنة القادمة أما اذا كان الاستثمار أقل من استهلاك رأس المال (أي: استهلاك المباني والطرق وموت العمال والعلماء) فان هذا يؤدي الى انخفاض الناتج القومي في السنة الموالية.

كما يعرف (Dastroub & guoitines, 1998, p. 189) الاستثمار بأنه تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل على زيادة المقدرة على إنتاج المزيد من المنتجات وإلى خلق منافع جديدة للمستهلك في المستقبل.

1-1-1 المفهوم المحاسبي للاستثمار:

يشمل الاستثمار كل الوسائل المادية والقيم الغير مادية ذات المبالغ الضخمة التي يتم شراؤها من طرف المؤسسة او انتاجها بغرض استعمالها في مدة زمنية طويلة تتعدى السنة (بوتين، 1991، صفحة 96)

1-1-2 المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يعرف (هيكل فهيبي عبدالعزيز، 1980، صفحة 444) الاستثمار على انه الانفاق على الأصول الراسمالية خلال مدة زمنية معينة أي هو إضافة الى مخزون الأصول الراسمالية ويشمل الآلات و المباني و وسائل النقل والمواصلات والإصلاحات الدورية التي تعمل على إطالة عمر الآلات ومختلف الأصول والرفع من انتاجيتها والتي تعبر عن الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي للمجتمع . كما يعرفه (Guerrien, 2002) على انه العملية التي تهدف من خلالها المؤسسة او الدولة الى رفع مخزون وسائل الانتاج (الآلات، مختلف اصناف التجهيزات، البنية التحتية، مختلف اشكال السلع، لكن ايضا اقتناء المعرفة وتكوين الأفراد) من اجل الحصول على انتاج أكبر في المستقبل.

1-1-3 الاستثمار في نظر القانون الجزائري:

حسب القانون (09-16) (الجريدة.الرسمية.للجمهورية.الجزائرية، 2016) يقصد بالاستثمار ما يلي:

1 اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج واو إعادة التأهيل.

2 المساهمات في رأسمال شركة.

كما يعرف الاستثمار على انه عملية تحويل الموارد المالية الى راس مال ثابت للإنتاج، هي جزء من الثروة المحققة، والمدرجة في عملية الإنتاج والتي يمكن ان تستثمر من طرف المؤسسات، الدولة والخواص أو المؤسسات الاجنبية. وبالتالي الاستثمار هو اضافة جديدة الى راس المال الثابت والتغير في المخزون من طرف المستثمر سواء كان محلي او اجنبي وهذا من خلال اقتناء وسائل وتجهيزات جديدة او تحديث الوسائل القديمة او استعمال تكنولوجيا جديدة. ويشمل السلع المادية (المباني، الآلات، المنقولات...) او السلع الغير مادية (البحث والتطوير، التكوين، براءات الاختراع، رخص الإنتاج...).

الاستثمار (Kabaka, 2016) هو اقتناء السلع والخدمات المعمرة بهدف استعمالها كوسائل للإنتاج هي بمثابة رهان على المستقبل وعليه زيادة مخزون وسائل الإنتاج ينجم عن القرارات الاستثمارية. وهذا ما يصطلح عليه التكوين الخام لرأس المال الثابت. وحسب كارل ماركس راس المال ليس شيئاً معيناً بل هو علاقة اجتماعية معينة. ان المال لا يصبح راس مال إلا عند زيادة قيمته اي متى عاد بفائض قيمة فراس المال هو قيمة تأتي بفائض قيمة وهذا من خلال اتحاد راس المال بالعمل عن طريق استغلال العمال الاجراء. أما دافيد ريكاردو: يعرف «رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة المعد والمستخدم بغرض الإنتاج والذي يتكون من الطعام والملابس والأدوات والمواد الأولية والآلات وغيرها، الضرورية من أجل العمل"، وحسب ج م كينز: الاستثمار هو الزيادة في التجهيزات (رأس المال الثابت أو المتداول). فالاستثمار يقوم على أساس التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. ويمكن القول إنه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة تم شراؤها أو انتاجها لغرض البيع أو التحويل حيث تستمدتها المؤسسة في استعمالها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

2-1 أهمية الاستثمار:

تكمن أهمية الاستثمار في أنه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مباشرة بحكم أنه أحد العناصر المؤثرة على الطلب الكلي. كما أنه يعد العنصر الأكثر تقلباً، وبالتالي فإن الدخل المحلي يتقلب كنتيجة لتقلب الاستثمار. ويساهم الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع عن طريق تكوين رأس المال من خلال:

1. زيادة العرض:

- الزيادة في طاقة الإنتاج التي تزيد في العرض وبالتالي الزيادة في الناتج الداخلي الخام.

- الزيادة في الإنتاجية عن طريق الرفع من إنتاجية العمل بواسطة ادخال تكنولوجيا جديدة تمكن من الحصول على إنتاج أكبر بنفس كمية رأس المال الثابت المستعمل

2. زيادة الطلب:

- الرفع من حجم الاستثمارات ينعش الطلب على السلع الإنتاجية التي تعتبر جزء من الطلب الكلي.
- الرفع من رأس المال المادي يتطلب يد عاملة إضافية التي تمثل مستهلك جديد يطلب سلع استهلاكية.
- التقدم التقني يحسن فعالية الجهاز الإنتاجي مما يساهم في زيادة الطلب الداخلي والخارجي.

1-3 خصائص الاستثمار:

على مستوى الاقتصاد الكلي خصائص الاستثمار متعددة والدراسات لم تتطرق لهذه المسألة من نفس الزاوية فهي تهتم أحيانا بطبيعة الأصول المسخرة والاستراتيجية المتبناة من طرف المستثمرين (المؤسسات الخاصة أو الدولة) وأحيانا بأثر هذه الاستثمارات وأيضاً بعلاقة الاستثمارات الأجنبية بالنمو. وعلى العموم يوجد ثلاث نقاط أساسية تخص الاستثمار:

1-3-1 المدة الزمنية للاستثمار:

تنقسم المدة الزمنية للاستثمار الى ثلاث فترات متعاقبة، حيث تبدأ بفترة التحضير للاستثمار: وهي فترة إعداد والتخطيط للمشروع الاستثماري ورسد الأموال اللازمة لتجسيد المشروع وكذا دراسة جدوى المشروع والسوق المستهدف والأرباح المتوقعة وكذا حصر مختلف المخاطر وبصورة عامة المعرفة التامة بمناخ الاستثمار، الفترة الثانية هي القيام بالاستثمار: وهي مرحلة البناء الاستثماري مثل بناء مصنع واقتناء السلع الإنتاجية وهو يتعلق بتدفق الأموال نحو الخارج؛ وهي تمثل مجمل النفقات المسخرة لتجسيد المشروع الاستثماري. وأخيراً فترة الاستغلال: او مدة الحياة الاقتصادية او مدة الحياة الفعالة للاستثمار.

1-3-2 مدة الحياة الاقتصادية للاستثمار

وهي مبنية على ثلاث أفكار مختلفة:

1 الحياة المادية للاستثمار هي تمس مختلف مكونات الاستثمار وهي تخضع لنسب معينة من الاهتلاك كالمباني 40 سنة والآلات 20 سنة وهي بذلك تقتضي تجديد دورة حياة الاستثمار.

2 الحياة التقنية للاستثمار: تقترن هذه الأخيرة بمستوى التكنولوجيا المستعملة في الاستثمار ومع ظهور تقنيات وآلات حديثة تصبح الآلات القديمة عديمة الجدوى مقارنة بما هو حديث مما يحد من تنافسيتها ويدفع إلى تحديث الآلات رغم عدم اهتلاكها بالكامل.

3 مدة حياة المنتج: ترتبط مدة حياة المنتج بالطلب عليه كما ان انعدام الطلب على المنتجات او قلة الطلب عليها يؤدي حتما الى تراجع الاستثمار في هذا المجال.

2- تصنيف الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمار على حسب الغرض من القيام به كما يمكن تصنيف الاستثمار وفقا لإمكانية قياس العائد او على حسب القوائم بعملية الاستثمار وهنا نميز بين استثمار القطاع الخاص والقطاع العام او الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2 وفقا للغرض من القيام به:

1- الاستثمار الصافي **investissement net** :

يقصد بالاستثمار الصافي بالزيادة الصافية في مخزون راس المال للبلد وهذا يهدف الرفع من القدرات الإنتاجية لتلبية حاجيات السوق نتيجة لارتفاع الطلب على منتج معين خلال فترة زمنية معينة (خليل، 1994، صفحة 1152) فكل تدفق يرفع من مخزون راس المال يعتبر استثمار بغض النظر عن طبيعته المادية او غير المادية.

2- استثمار التعويض **Investissement de remplacement** :

هو الاستثمار المتعلق بإحلال الآلات إنتاجية جديدة محل الآلات القديمة وهذا اما لتقدمها نظرا لظهور الآلات أحدث منها او لاهتلاك جزء من هذه الآلات، وهذا يهدف ضمان المحافظة على الطاقة الإنتاجية.

2-2 حسب إمكانية قياس العائد على الاستثمار:

يمكن تقسيم الاستثمار الى استثمار منتج واستثمار غير منتج وهذا من حيث العائد على الاستثمار

1-2-2 الاستثمارات الملموسة (الاستثمار المنتج):

هي كل الاستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مباشرة كاستثمار في مجال الصناعة والفلاحة والبناء. هو ذلك النوع من الاستثمار الذي تنصب آثاره على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، ويعتبر أهم وسيلة للتطور الاقتصادي.

2-2-2 الاستثمارات غير الملموسة (الاستثمار غير المنتج):

تندرج في إطار الاستثمارات الغير ملموسة كل الاستثمارات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بصورة غير مباشرة مثل الاستثمار في التعليم والصحة، حيث يرى " (Pradel, 1961, pp. 28-34) أن الاستثمار الغير منتج هو ذلك الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع في شيء مثل البناءات والتجهيزات والأسلحة العسكرية."

3-2 تصنيف الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

يصنف الأعوان الاقتصاديون الذين يقومون بعملية الاستثمار إلى ثلاثة أصناف:

- استثمار القطاع العام.

- استثمار القطاع الخاص المؤسسات الإنتاجية.

- استثمار القطاع العائلي.

3- المؤشرات الخاصة بالاستثمار:

إن زيادة حجم الاستثمار من فترة إلى أخرى لا يعكس بالضرورة نمو مستواه الحقيقي ولهذا يلجأ الاقتصاديين إلى بعض المؤشرات لتحديد مستوى الاستثمار.

3-1-1- المخزون الصافي لرأس المال الثابت:

يتم قياس الاستثمار من خلال مؤشر المخزون الصافي لرأس المال الثابت مقسم حسب أصناف الأصول المكونة لهذا المخزون كما أن رأس المال المادي المتراكم يعطي صورة كلية لحالة التجهيزات والبنية التحتية والأصول الغير معنوية لاقتصاد ما وفي وقت معين وهذا المخزون يتأتى من تراكم الاستثمارات المحققة من طرف المؤسسات، الأهالي، الدولة. والذي يعكس القدرات المستقبلية للإنتاج.

3-2-2- الاستثمار الإجمالي:

هو صافي الاستثمار يضاف إليه اهتلاك رأس المال. ويمكن تعريف إجمالي الاستثمار أيضاً على أنه حاصل جمع تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون. وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى استثمار سكاني (التشييد السكني) واستثمار غير السكاني (مثل الآلات والمعدات).

3-3-3 معدل الاستثمار:

يتم قياس معدل الاستثمار لاي دولة والذي نجده في معظم السلاسل الاقتصادية على غرار الجزائر تحت مسمى التراكم الإجمالي للأصول الثابتة (ABFF) أو (FBCF) التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، حيث يعتبر معدل الاستثمار الجزء من الثروة الوطنية المنتجة في سنة معينة والتي يتم تحويلها إلى رأس مال منتج (بناء، تجهيز، ..) وهو عبارة عن نسبة التراكم الإجمالي إلى القيمة المضافة التي يولدها رأس المال. أي حصة القيمة المضافة الموجهة للتراكم وهو يعكس مدى قدرة الجهاز الإنتاجي للمؤسسات في تطوير طاقته الإنتاجية ولهذا النمو المطرد يعبر بالفعل على ان الاستثمار ينمو بوتيرة أسرع.

3-4-3 معدل التراكم:

يعبر عن نسبة الاستثمارات الجديدة بالنسبة للاستثمارات القديمة يعكس تطور الاستثمارات هو عبارة عن نسبة الاستثمار الإجمالي إلى التراكم الإجمالي أو ما يسمى بمخزون رأس المال.

3-5-3 معدل استعمال الطاقة الإنتاجية

يستخدم مفهوم القدرة الإنتاجية، ويسمى أيضاً الإنتاج المحتمل، مفهومين رئيسيين. الأول يشير إلى الحد الأقصى للإنتاج الذي يمكن تحقيقه على المدى القصير بالنظر إلى عوامل الإنتاج المتغيرة والثابتة. والثاني هو الإنتاج الأمثل بالمعنى الاقتصادي للمصطلح الذي يزيد من الأرباح أو يقلل التكاليف. ومن بين مؤشرات أداء الجهاز الإنتاجي معدل استخدام الطاقة الإنتاجية "TUCP"، كما يعرف معدل استعمال الطاقة الإنتاجية (الألات والمعدات) بالفارق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج المحتمل وهو مؤشر جيد لقياس التوازن بين العرض والطلب في سوق السلع (Bourlange.Danielle, 1990) (pp. 49-70). أي يساوي النسبة بين القدرات الإنتاجية المعبئة بالفعل للإنتاج وإجمالي الطاقة الإنتاجية المحتملة المتاحة في تاريخ معين.

3-6-3 معدل الربح:

حسب النظرية النيو كلاسيكية معدل الربح التوازني في الاقتصاد الرأسمالي يساوي المعدل الاجتماعي للعائد على الادخار او يساوي الإنتاج الحدي لرأس المال. (Harcourt, 1972).

4- محددات الاستثمار:

1-4 المحددات التقليدية للاستثمار:

1-1-4 الطلب المتوقع:

يعتبر الطلب المتوقع المحدد الرئيسي للاستثمار (Muet, 1979, pp. 244-280) في فترات النمو الضعيفة، تتبنى المؤسسات استراتيجية حذرة، فهي لا تبحث عن الرفع في القدرة الإنتاجية وأحياناً لا تقوم بتجديد التجهيزات المتهلكة أو التي لم يعد لها جدوى تنافسية. وعكس فترات النمو المؤسسات تقوم بزيادة الاستثمار والرفع من القدرة الإنتاجية للاستفادة من ارتفاع الطلب، حيث أكدت صحة هذا التوجه النظري البحوث التي أجرتها (INSEE, 1999) على مستوى مجموعة من المؤسسات من خلال استجواب رؤساء المؤسسات.

2-1-4 تكلفة عوامل الإنتاج (المدخلات)

إن انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، أما ارتفاع التكاليف تؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار بسبب انخفاض العائد. وفي إطار تحليل الاقتصاد الجزئي، تعظيم الإنتاج من طرف الشركات يربط مستوى رأس المال المرغوب فيه بتكلفة كل من رأس المال والعمل، وعليه المستثمر لديه الخيار بين العديد من توليفات الإنتاج الممكنة ويختار أفضل توليفة التي تضمن أقل تكلفة وتعظم الربح. حيث في الأجل القصير وبما أن مستوى الإنتاج مرتبط بالأسواق فإن الاستثمار يتعلق بالتكلفة النسبية لعوامل الإنتاج، أيضاً ارتفاع تكلفة رأس المال مقارنة بأعباء الأجور تتوجه المؤسسة إلى إحلال العمل محل رأس المال. أما في الأجل الطويل حيث برنامج الإنتاج غير مقيد بالسوق تظهر التكلفة الحقيقية لكل عامل من الإنتاج في اتخاذ القرارات الاستثمارية وقد توصل كل من (Crépon & Gianella, 2001, pp. 107-127) إثبات فرضية وجود أثر معنوي لتكلفة استعمال رأس المال على الاستثمار.

3-1-4 تكلفة استعمال رأس المال المستخدم:

يشمل العديد من العناصر: معدل الفائدة البنكي الخالص لكل مؤسسة، الضرائب، الاهتلاك، التضخم، ويسمح هذا المؤشر بتقييم جيد للتكلفة الحقيقية لرأس المال.

1-3-1-4 سعر الفائدة:

توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يعني زيادة تكلفة الاقتراض، وذلك لأن سعر الفائدة يعتبر جزء من التكلفة الكلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار بارتفاع سعر الفائدة، ويحدث العكس بانخفاض سعر الفائدة. ومنه نستنتج ان الطلب الكلي على الاستثمار I_t يعتبر دالة متناقصة في معدل الفائدة (i)

$$I_t = f(i)$$

$$\frac{\partial I}{\partial i} < 0$$

2-3-1-4 الضرائب:

إن هيكل الضرائب التي تفرض على دخل قطاع الأعمال لها تأثير مباشر وغير مباشر على الاستثمار، إذ أن الضرائب التي تفرض على الأرباح تؤدي إلى تخفيض الأرباح، ويؤدي توقع رجال الأعمال زيادة الضرائب في المستقبل إلى تقليل الإنفاق الاستثماري بينما يؤدي التوقع بتخفيض الضرائب إلى زيادة الإنفاق الاستثماري في المستقبل. كما أن الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد تؤدي إلى تقليل الطلب الاستهلاكي وبالتالي يؤثر ذلك على الإيرادات السنوية للمشروعات، وعلى ذلك إذا توقعت المشروعات زيادة الضرائب على دخل الأفراد تقلل المشروعات من الاستثمار ويحدث العكس إذا توقعت انخفاض الضرائب في المستقبل على دخل الأفراد، فإنها تتوسع في إنفاقها الاستثماري.

4-1-4 المردودية الاقتصادية والمالية للمشاريع:

1-4-1-4 الربحية: La profitabilité

إن الاستثمار له علاقة مباشرة بالربحية فكلما ارتفع العائد على الاستثمار مقارنة بسعر الفائدة الحقيقي اتجه رأس المال إلى المجال الإنتاجي وكلما انخفض اتجه إلى المجال المالي أو المضاربة. ولكي يقرر رجل الأعمال توجيه رأس ماله للاستثمار لا بد أن يكون الفرق كافياً بين العائد على رأس المال الموجه للاستثمار والعائد الموجه للودائع أو للمضاربة. إن المردودية تنقسم إلى مردودية رأس المال ومردودية مناصب الشغل والأولى تصنف بدورها إلى مردودية اقتصادية ومردودية مالية.

يهدف المستثمر إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح ولهذا يعتمد على التحكيم والمفاضلة بين نوعين من الاستثمارات أما الاستثمار في المشاريع الإنتاجية أو توظيف الأوراق المالية الاستثمار المالي. فإذا كانت المردودية الاقتصادية أكبر من سعر الفائدة الحقيقي يلجأ المستثمر إلى الاقتراض من أجل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية كما أن للاستثمار علاقة مباشرة بالربحية فكلما ارتفعت الأرباح المتوقعة للاستثمار أي العائد على رأس المال الموجه للاستثمار عن العائد الموجه للودائع

توجه المستثمر نحو المجال الإنتاجي. الفارق بين مردود الاستثمار المادي والمالي يجب ان يكون معتبر لكي يتخذ رئيس المؤسسة قرار الاستثمار (Malinvaud, 1987, pp. 1-36) يعتبر ان ربحية 4% محفزة على الاستثمار. كما توصل (Abel & Eberly, 1993) في إطار نموذج نيوكلاسيكي الى انه يوجد عتبة للربحية التي يجب تحقيقها واقل من ذلك ليس من الأفضل الخوض في الاستثمار وتتعلق هذه العتبة بوجود تكلفة ثابتة مع بداية تجسيد رأس المال المادي.

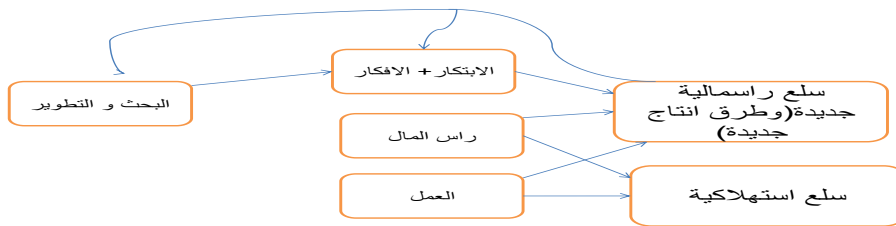
5-1-4 التغيرات في الدخل القومي:

إن زيادة مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، مما يدفع إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوسع في المستقبل، ويحدث العكس عند انخفاض مستوى الدخل الوطني. أيضا حسب نظرية المعجل فان الاستثمار يتأثر بمعدل التغير في الدخل حيث الارتفاع في معدل الدخل يساهم في ارتفاع حجم المبيعات وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع الى زيادة الطاقة الانتاجية والاستثمار في السلع الرأسمالية.

6-1-4 التكنولوجيا:

إن التكنولوجيا الحديثة لها تأثير كبير على تخفيض التكاليف ومن ثم زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح (ab Iorwerth, 2005)، وهي تعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على قرارات الاستثمار وعليه الدول تعمل على تحديث وتطوير واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة، أيضا اختلاف معدلات النمو بين الدول يشرح من خلال الفوارق بين الدول في مستواها التكنولوجي.

الشكل (1-2) علاقة الآلات والتجهيزات بالنمو الاقتصادي



المصدر: Aled ab Iorwerth « Machines and the Economics of Growth working paper 2005-5

7-1-4 العمل والنمو السكاني:

تؤثر الزيادة السكانية على توقعات المشروعات بالنسبة للاستثمار إذ إنه مع زيادة السكان يزيد الطلب على منتجات المشروعات، مما يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري نظرا لتوقع زيادة في الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة في الأرباح كما قد يحدث العكس عند انخفاض معدل الزيادة السكانية مما يؤثر على الإنفاق الاستثماري بالنقص أو الثبات عند حجم

معين. يمثل العمل المحرك الأساسي للنمو ويتمثل في حجم اليد العاملة المتوفرة في الاقتصاد والتي يعد النمو السكاني أحد مصادرها، فزيادة كمية العمل تنتج فقط عن زيادة حجم السكان الإجمالي ولكن يمكن أن تنتج عن زيادة عدد السكان النشطين أي لحجم معين من السكان يمكن أن يدخل سوق الشغل أفراد جدد مثل تخرج الطلبة من المعاهد مراكز التكوين أو ولوج المرأة لسوق الشغل كما يمكن أن تزيد مدة العمل بزيادة ساعات العمل.

8-1-4 مناخ الاستثمار:

يعتبر مناخ الاستثمار من أهم العوامل المحددة لنمو الاستثمار ويعرف مناخ الاستثمار ب «مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وتأثير تلك الظروف والأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاه الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.

2-4 المحددات الحديثة للاستثمار

1-2-4 المديونية الخارجية:

تشير المديونية الخارجية إلى جميع الديون المستحقة على بلد ما، بما في ذلك الدولة والشركات والأفراد، إلى المقرضين الأجانب. من الناحية التقنية تعني الديون الخارجية جميع المساعدات التي تطلبها الحكومة من الشركاء (الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات والأسواق المالية، إلخ) لتمويل إجراءات التنمية التي لا يمكن تنفيذها من ميزانية الدولة. تعتبر العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار في صميم نظرية دورة الديون التي قدمها (Avramovic, 1964) هذه التقسيمات الفرعية تفصل دورة الديون على ثلاث مراحل:

الخطوة 1: تميز هذه المرحلة عن عدم كفاية القدرة التمويلية المحلية (المدخرات الوطنية) لاحتياجات التمويل، ويمكن استخدام الدين الخارجي من تمويل جزء من الاستثمارات ودفع تكاليف خدمات الدين.

الخطوة 2: تستمر المدخرات الوطنية في الزيادة وتسمح بتمويل جزء كبير من الاستثمارات كلما شعرنا بخدمات الدين. ونتيجة لذلك، يستمر الدين في النمو حتى يصل إلى الذروة حيث يتوقف عن النمو.

الخطوة 3: يبدأ الدين في الانخفاض ويصبح الادخار الوطني أكبر من الاستثمار.

وقد تم انتقاد هذا المنهج من قبل العديد من الاقتصاديين. في الواقع، لا يقدم توضيحًا واقعيًا للآثار المحددة للمديونية الخارجية، حيث يبدو أن معظم البلدان النامية وقعت في فخ المديونية في المرحلة الأولى من الدورة مع انفجار الديون واداء اقتصادي ضعيف في الآونة الأخيرة،

4-2-2-2 الائتمان المقدم للقطاع الخاص:

أدت أعمال أخرى ل (Krugman, 1988, pp. 253-268)، (SACHS, 1989) إلى ظهور نظرية الديون المفرط، حيث تنص هذه النظرية على أن الدين الخارجي عندما يصل الى عتبة معينة، يثبط الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يحد من النمو الاقتصادي. وعليه قد تمارس الديون الخارجية الطويلة المدى ضغط كبير على الادخار المحلي وتعيق الاستثمار. وهو بهذا يرسل إشارات سيئة للمستثمرين المحليين والأجانب حول استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. قد يصبح هذا العامل أداة لعدم الكفاءة الاقتصادية وطارد للاستثمار إذا لم يتم التحكم فيه. كما يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص، بما في ذلك القروض والأوراق المالية غير المتعلقة بالأسهم والائتمان التجاري والحسابات المدينة الأخرى. والتي تشكل مطالبات تسدد في بعض البلدان، تشمل هذه المستحقات الاعتمادات الممنوحة للمؤسسات العامة. بطبيعة الحال في الاقتصادات الحديثة، يحتل النظام المالي مكانة مهمة وإذا كان هذا النظام في حالة أزمة، فإنه يعوق التمويل الداخلي للاستثمارات. إن إجماع البنوك عن تقديم الائتمان، حتى للمشاريع ذات القيمة، يعوق تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل. كما اهتم (Goldsmith, 1969) بدور الهيكل المالي في التنمية من خلال تحديد علاقة معنوية بين الوسطاء الماليين والاقتصاد الحقيقي. كما ان قيود التمويل (نسبة الاعتماد الممنوح للاقتصاد) تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الخاص من خلال الائتمان الذي تمنحه المؤسسات المصرفية وغير المصرفية للقطاع الخاص. وبالتالي فإن زيادة الائتمان للاقتصاد سيكون لها تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص.

4-2-3 المحددات المؤسسية للاستثمار الخاص:

ركزت بعض الأعمال على المحددات المؤسسية للاستثمار الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. تؤكد بعض الدراسات على متانة الإطار السياسي والمؤسسي كمحددات مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Stein & Daude, 2001) و (Stevens, 2000, pp. 115-135). من المحتمل أن يكون للعوامل السياسية والمؤسسية آثار متوسطة وطويلة الأجل على قرار الاستثمار، وخاصة من خلال تأثيرها على المحددات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة نمو الإنتاجية. في هذا السياق استخدم (Harris.R.G, 2002) متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية والاقتصاد الجزئي، وهيكل الأسواق المالية، ونظام التعليم، والنظام القانوني لتحليل الإنتاجية. يمكن لإصلاح نظام التعليم أن يغير رصيد رأس المال البشري. كما ركز مؤلفون آخرون على مخاطر البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر عليها مثل الطلب والمدخرات الوطنية والاستثمارات العامة والمديونية والائتمان المصرفي والوضع المالي للشركة وتكلفة العوامل وعمل السلطات السياسات العامة وسياسات الحوافز الخاصة بهم. في حين أن الدراسات

التجريبية توفر المساعدة في تحديدها، فهناك العديد من العوامل العشوائية التي تكون أقل قابلية للقياس الكمي أو يصعب تحديدها، مثل الاستقرار السياسي والنظام القانوني والجودة المؤسسية وجودة الإدارة.

الجدول(2-1) جدول تلخيصي لمحددات الاستثمار الخاص

المحددات	النظرية
تكلفة عوامل الإنتاج، الربح، المعجل المالي	- الكلاسيكية الجديدة
الطلب المتوقع: أثر المسرع، معدل الفائدة	نظرية Keynes
- الطلب والربح: نموذج المعجل-الربح	المدرسة الكينزية
الاستثمار العام	نظريات النمو الداخلي
- الربحية	Malinvaud - Tobin
معدل الفائدة	الكلاسيكية
التمويل: الائتمان للقطاع الخاص	Schumpeter، الكلاسيك
المديونية الخارجية	- نظرية دورة الديون، نظرية الديون المفرطة
الإطار السياسي والمؤسسي	Harris (2002) et Lucas (1993)

Source: Souad dhaoui, 2016 « les déterminants de l'investissement privé » une revue de la littérature théorique et empirique notes et analyses de l'itceq N37-juin 2016 documents de travail

المبحث الثاني: نظريات ونماذج الاستثمار

1-النظريات المتعلقة بالاستثمار:

1-1النظرية الكينزية

1-1-1العوامل المحددة للاستثمار لدى كينز:

يربط كينز مستوى الاستثمار للفترة الحالية لحالة التوقعات طويلة الأجل أي لتوقعات الأرباح التي تتأني طيلة فترة الاستثمار بالمقارنة مع معدل الفائدة المحصل نتيجة الاستثمار في المجال المالي بدون مخاطرة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، الأرباح المقدره متناقصة بالنسبة إلى رأس المال الثابت المستغل وعليه يذهب كينز بعيدا بتحليله أين يضع الفرق بين توقعات المستثمر والتمويل. ومن أهم النقاط الأساسية للنظرية الكينزية هي الاستقلال النسبي للاستثمارات عن الاستهلاك. وعليه إذا كانت النظرية الكلاسيكية تعتبر التشغيل التام محقق دائما فهذا يرجع إلى أن انخفاض الاستهلاك يعوض حتما بارتفاع الاستثمار. أما بالنسبة لكينز، انخفاض الاستهلاك لا يترجم بزيادة الاستثمار، بل بالعكس انخفاض الاستهلاك

يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار. ولهذا يوجد ارتباط قوي بين الاستثمار والنمو لأن أحد أهم المحفزات على الاستثمار هو زيادة الإنتاج، إذا هناك علاقة قوية بين النظرية الكنزوية والنمو. لفهم ذلك تعتمد هذه النظرية على التوازنات الأساسية.

الأولى: المساواة بين الدخل والقيمة المضافة $Y = VA$.

الثانية: المساواة بين الادخار والاستثمار $S = I$

من خلال العلاقتين يمكن صياغة العلاقة التالية: $S/Y = I/VA$

معدل الادخار = معدل الاستثمار هذه المعادلة مشتقة من معادلة محاسبية هي إذا محققة دائما بعيدا عن سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين. بناء عليه تعتبر النظرية معدل الادخار أحد خصائص سلوك الأفراد، كما أن معدل الادخار يحدد معدل الاستثمار وبإدخال العلاقة بين رأس مال المنتج والقيمة المضافة. تفترض رأس المال الثابت نسبي إلى القيمة المضافة يعني لدينا علاقة على الشكل التالي:

$$K = k * VA \quad (2-1)$$

2-1-1 نموذج دومار حيث K: معامل رأسمال

من جهة أخرى تغير رأسمال الثابت يساوي الاستثمار.

$$I = \Delta K = k * \Delta VA \quad (2-2)$$

وبالتالي:

$$\frac{I}{VA} = k * \frac{\Delta VA}{VA} \quad (2-3)$$

أي معدل الاستثمار يساوي معامل رأس المال في معدل نمو الاقتصاد.

كما ان معدل الاستثمار يساوي أيضا معدل الادخار.

من المعادلة رقم (1) والمعادلة رقم (3) نصل إلى:

$$\frac{E}{R} = k * \frac{\Delta VA}{VA} \text{ أي } \frac{\Delta VA}{VA} = \frac{1}{k} * \frac{E}{R} \quad (2-4)$$

معدل النمو يساوي معدل الادخار على معامل رأس المال، نستنتج من هذه المعادلة معدل ادخار مرتفع يسمح بالنمو.

معامل رأس المال: يعرف بالعلاقة بين مخزون رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج والإنتاج المحصل عليه (Rainelli,

1967, pp. 23-36) وهذا يعني ان معامل رأس المال يحدد إذن ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من المنتج، و

يجري حسابه بقسمة رأس المال المستخدم على الإنتاج الجاري، و يتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم

الإنتاج و هي أوضاع تختلف تبعا لطبيعة تقدم الفن الإنتاجي و درجة رأسماليته ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية

معامل رأس المال = (حجم الاستثمار/القيمة المضافة)

المعامل الحدي لرأس المال $PmK = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$: مخزون رأس المال الضروري للإنتاج خلال فترة زمنية معينة, (Rainelli, 1967)

(pp. 23-36). وهو يسمح بتحديد أهمية الاستثمارات الضرورية لتحقيق مستوى معين من الإنتاج،

المعامل المتوسط لرأس المال: الكمية الإضافية لرأس المال الضرورية لزيادة الإنتاج.

إذا كان المعامل المتوسط لرأس المال ثابت، فإن المعامل الحدي لرأس المال أيضا يساوي المعامل المتوسط.

1-1-3 حدود فرضيات نظرية الاستثمار لدى كينز:

من بين تلك الانتقادات التي وجهت لنظرية كينز المتعلقة بالاستثمار تلك التي فصلها مارشال على الشكل التالي:

- تفترض نظرية كينز إنسانا عقلانيا مع انه في الواقع كثيرا من قرارات الاستثمار لاسيما التي يتخذها صغار المستثمرين أو المستثمرين الجدد تركز على الربحية الآنية بصورة عملية، كما أن تجديد التجهيزات لا يحتكم إلى درجة الإهلاك للألة وإنما يكيف المستثمر موقفه حسب موقف منافسهم الذي يقوم بدور القائد. إن نظرية كينز تنطبق على الاستثمارات الممولة من موارد مستمدة من خارج المشروع أكثر منها الممولة من الموارد الذاتية.
- تشير نظرية مضاعف الاستثمار الى ان الرفع في الاستثمار الصافي يعمل على زيادة الدخل بقيمة أكبر من الزيادة في صافي الاستثمار، والعكس صحيح حيث يرمز المضاعف الى المعامل العددي الذي يشير الى مقدار الزيادة في الدخل الناجمة عن الزيادة في الاستثمار .

1-1-4 نظرية المضاعف البسيط:

يتوقف حجم المضاعف على درجة الميل الحدي للاستهلاك، غير أنه يمكن التعبير عن مضاعف الاستثمار بدلالة الميل الحدي للدخار بدلا من الميل الحدي للاستهلاك. (Keynes, 1936) حيث أن التغير في الدخل يساوي مضاعف الاستثمار مضروب في التغير في الاستثمار. وتفترض النظرية وجود اقتصاد بسيط مكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي والقطاع التجاري بمعنى غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي. إذن التغير في الدخل = التغير في الاستثمار × المضاعف

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{(1-b)}$$

وعليه يتم صياغة النظرية على الشكل التالي

وهو بهذا يعبر عن عدد الوحدات التي يزيد بها الناتج أو الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الاستثمار بوحدة واحدة.

1-1-5 المضاعف الديناميكي:

يدخل النظام الديناميكي علاقات بين فترات مختلفة، ولذا فإنه من الواجب أن تكون للمتغيرات فترة معينة. عند حدوث زيادة في الاستثمار فإن هذه الزيادة تأخذ فترة من الزمن حتى تتحقق الزيادة المضاعفة في الدخل القومي. وهذا يعني عند زيادة الاستثمار ترتفع دخول الأفراد فيرتفع بالتالي الاستهلاك وتنتج عن ذلك زيادة في الإنتاج. وكذلك يستغرق فترة زمنية تعرف بـ "فترة الإبطاء" بين الاستهلاك والإنتاج لأن المتغيرات تأخذ فترة زمنية حتى تتمكن من التكيف مع بعضها البعض. ولقد عمد بعض الاقتصاديين إلى مراعاة المدة التي يجب أن تمر بين الإنفاق الاستثماري الإضافي والزيادة التي يحدثها في الدخل والتي يتم فيها إعادة المنتجات الاستهلاكية لعدة مرات.

1-2 نظرية عدم اليقين:

أدخلت الأدبيات الحديثة عنصر عدم اليقين في نظريات الطلب على الاستثمار بفعل عدم قابلية القرار الاستثماري للرجوع فيه وأساس هذه الحجة أن السلع الرأسمالية غالباً ما تمثل قرار الاستثمار وعادة ما تنخفض قيمتها إذا ما تقرر إعادة بيعها فإن التراجع عن القرار الاستثماري بعد تحمل تكاليف بداية المشروع يكون أكثر كلفة من الاستثمار الإيجابي. بتعديل قاعدة صافي القيمة المالية التي توصلت بالاستثمار عندما تكون وحدة رأس المال تساوي على الأقل تكلفتها (في القرار الاستثماري الذي لا يمكن الرجوع فيه وذلك لصعوبة قرار تصفية المشروع بعد إقامته خاصة لو تغيرت شروط السوق بشكل عكسي وعلى ذلك فإن قيمة الوحدة من رأس المال يجب أن تتعدى تكلفة الشراء بمبلغ يتساوى مع تكلفة الاستثمار في الاستثمار. ثم جاء (Rodrik, 1991, pp. 229-242) ليدخل عنصر آخر إلى عدم اليقين وهو عدم اليقين من السياسات المتبعة كمحدد من محددات الاستثمار فعندما يتم انتهاج سياسة الإصلاح يكون من الصعب للقطاع الخاص أن يتنبأ باستمرار هذه السياسة ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب من ضمنها التخوف من أن تؤدي النتائج غير المتوقعة للإصلاح إلى تغيير السياسة الجديدة أو العودة إلى السياسة السابقة، ومن ثم فإن السياسة الرشيدة من قبل المستثمرين في هذا الوقت تتطلب الانتظار. لحين توفر درجة كبيرة من اليقين (عادل.عبدالعظيم، 2002، صفحة 66).

1-3 نظرية الكبح والعمق المالي:

أشار (McKinnon, 1973) و (Shaw, 1973) إلى التأثير السلبي للكبح المالي (تسقيف أسعار الفائدة، وسياسة التخصيص الانتقائي للائتمان) التي تعيق الاستثمار عن طريق الحد من تكوين رأس المال. حيث قدم mckinnon و (1979) (shaw) أسلوب آخر يعتمد على العمق المالي وأسعار الفائدة المرتفعة لتحفيز نمو الاقتصاد. واستند في ذلك على أن الاقتصاديات النامية غالباً ماتعاني من ظاهرة الكبح المالي والتي تعني بوجه عام تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات

منخفضة (النتيجة عن عدم وجود اوعية ادخارية متطورة، وبالتالي فان الاستثمار يتوقف على قدرت الافراد على الادخار الذاتي او الاستثمار . مما يعني ان تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب تحديد أسعار الفائدة مما يؤدي الى زيادة الادخار والائتمان وكذلك التخصيص الكفاء للموارد المالية لدي القطاع المالي بما يسهم حتما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ووفقا لذلك فان الاستثمار يتناسب طرديا مع سعر الفائدة الحقيقي ويمكن تفسير ذلك بزيادة الحافز وراء الادخار في ظل أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين ومن ثم تزداد الموارد المالية المتاحة للاستثمار.

4-1 نظرية الأرصدة الداخلية الأرباح للاستثمار:

تنص نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار على ان المستوى الأمثل لرأس المال وبالتالي الاستثمار يتحدد بناء على مستوى الأرباح المتوقعة فكلما كانت التوقعات تجاه الأرباح المستقبلية كبيرة بناء على الأرباح المحققة حاليا فان ذلك سيؤثر تأثيرا أساسيا على حجم الاستثمار ومنه فان المنشأة تحول استثماراتها باستخدام مصادرها الداخلية (الذاتية) وتتكون من الأرباح غير الموزعة ومن نفقات المبالغ المخصصة للإهلاك او باللجوء الى المصادر الخارجية للتمويل كالاقتراض من البنوك وعلية يمكن القول ان الاستثمار المالي يعتمد على الأرباح المالية.

5-1 مقارنة المعجل المالي:

المقاربة التي طورها (Bernanke, Gertler, & Gilchrist, 1999) تعتمد على الظروف المالية للشركات. يوضح النموذج المطور لـ "المعجل المالي" أن الصحة المالية للشركات حاسمة في تحديد الاستثمار لاسيما في حالات المعلومات غير الكاملة عن المخاطر المالية للشركات. عندما تعتمد الشركات اعتمادًا كبيرًا على التمويل الخارجي، تكون تكلفة التمويل أعلى مما يعوق الاستثمار. إنه في الواقع تأثير مالي يضيف إلى الآثار الحقيقية التقليدية. ومع ذلك، فقد أظهر تطبيق هذا النموذج في المملكة المتحدة أن الآثار المالية تفسر جزئياً فقط انخفاض الاستثمار في أوائل التسعينيات (Hall.S, 2001, pp. 449-458) ومع ذلك، فإنه يؤكد فرضية وجود صلة بين المتغيرات المالية والاستثمار، لاسيما بالنسبة للشركات التي هي ضعيفة ماليا، في أوقات الركود والسياسة النقدية التقييدية (Guariglia.A, 1999, pp. 43-62).

إن إدخال المتغيرات المالية المتوافقة مع مقاربات المعجل المالي وقناة الائتمان في نموذج نيو كلاسيكي يثبت وجود تأثير كبير للتمويل الخارجي للشركات في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا (Ashworth & Davis, 2001) على المدى الطويل، ينخفض مستوى الاستثمار مع زيادة نسبة الدين إلى حقوق الملكية. وبالتالي يمكن أن يؤدي تراكم الديون إلى انخفاض أعمق في الاستثمار عن ذلك الذي تتنبأ به النماذج التقليدية، بناءً على متغيرات الإنتاج وأسهم رأس المال. كل هذه الملاحظات تؤكد أهمية قيود الملائمة المالية.

2-النماذج الرئيسية لمحددات الاستثمار:

1-2 النماذج التقليدية للاستثمار:

تقوم المؤسسات بتعظيم أرباحها الحالية على أساس أسعار الفائدة السائدة في السوق وعليه تعتبر دالة الاستثمار دالة متناقصة لسعر الفائدة ولهذا اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون سعر الفائدة العامل المحدد للاستثمار. حيث تهدف المقاربة النظرية للاستثمار إلى التعظيم الآني للربح لدى المؤسسة (Artus & Pierre-Alain, 1984, pp. 791-832) المقاربات المختلفة للاستثمار مرتبطة بنموذج تعظيم الربح الذي يركز على نموذج المعجل: حيث يعتبر كفكرة رئيسية أن رأس المال يعتبر دعامة ضرورية لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي. الأعمال الأولى لبناء نموذج لسلوك المستثمرين ترجع لسنوات الخمسينات و بداية الستينات من خلال أعمال Klein و Jorgenson (1969).

1-1-2 نموذج المعجل – الربح:

نموذج المعجل الربح (Beitone & all, 2013, p. 302) هو نموذج للاقتصاد الكلي الذي يشرح تغير الاستثمار المنتج للمؤسسات وبأخذ بالاعتبار أثر المسرع (منطق الطلب او المنطق الكنزي) والربح (منطق العرض). من زاوية الطلب إلى غاية نهاية سنوات الثمانينات، أظهرت النتائج التجريبية العلاقة القوية والأكثر استقرارا عبر الزمن بين الاستثمار ونمو الإنتاج (أثر المسرع). كلما كان توقع المستثمر لنمو اقتصادي قوي، كلما استثمر أكثر. من زاوية العرض، على المدى الطويل معدل استثمار المؤسسات مرتبط بمعدل الربح. حيث يلعب دور القيد المالي للاستثمار (مؤشر الربحية)، الربحية المنعدمة او السلبية يمكن ان تؤدي مفاضلة الاستثمار المالي على الاستثمار المنتج. ويرتكز هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- الاستغلال التام لرأس المال المسخر: معدل استعمال قدرات الإنتاج (الطاقة المستعملة/رأس المال الكلي) 100%.
- عندما يرتفع الطلب، تفضل المؤسسات الإنتاج أكثر من ان تقدم على رفع الأسعار للحفاظ على حصتها في السوق.
- إنتاجية رأس المال (رأس المال/الإنتاج) ثابتة في الأجل القصير مما يحيد التقدم التقني وإحلال رأس المال للعمل.
- تحقق توقعات المستثمر أين الطلب المتوقع يتساوى مع الطلب الفعلي.

كما يستند الإصدار الأكثر استخدامًا من المسرع على فرضيتين:

آلية تعديل مخزون رأس المال. لدى الشركات مخزون رأسمالي مرغوب K^* (والذي سيتم شرحه أدناه) والذي ليس بالضرورة هو نفس رصيد رأس المال الذي حصلت عليه بالفعل K . إذا كانت هناك فجوة بين المخزون الرأسمالي المرغوب والمخزون

الرأسمالي الفعلي، فإن الشركات سوف تخطط للتخلص من جزء معين من هذه الفجوة كل فترة. يعطي هذا المعادلة التالية لتحديد التغيير في مخزون رأس المال DK .

$$DK = a(K^* - K) \quad (2-5)$$

نسبة رأس المال إلى الناتج (v). للوصول إلى أي مستوى معين من الإنتاج سيكون هناك مستوى أمثل من رأس المال المطلوب (خفض التكاليف). إن النسبة المثلى لرأس المال إلى الناتج والتي تعني v ، سوف تعتمد بشكل عام على السعر النسبي للعمالة ورأس المال، ولكن للحفاظ على الأشياء البسيطة، غالباً ما يُفترض أنها ثابتة. لدينا إذا:

$$K^* = vY \quad (2-6)$$

بوضع هاتين المعادلتين معاً، نحصل على:

$$DK = avY - aK. \quad (2-7)$$

وهذا ما يعرف بـ المعجل المرن.

وقد يسهم عدد من العوامل الأخرى في تسريع استثمار المؤسسات، خاصة تلك التغيرات في السعر النسبي للسلع الرأسمالية، ومعدل استهلاك مخزون رأس المال، والتكلفة المالية لاقتناء الموارد -في شكل قروض أو حقوق ملكية- فضلاً عن درجة تطور النظم المالية التي تؤثر على تخصيص الموارد لأفضل فرص الاستثمار.

2-1-2 نموذج المعجل البسيط: (CLARK)

يرجع هذا النموذج إلى (Clark J. , 1917, pp. 1141-1163) معدل الاستثمار مرتبط بحجم الأسواق كما يعرف الاستثمار الصافي بمقدار الزيادة في مخزون رأس المال عبر الزمن و هو دالة تابعة للتغيرات في الطلب (Yt)، و معدل الاستثمار الصافي $\{Iint/Yt\}$ هو نسبي إلى معدل نمو الطلب يفترض هذا النموذج ضمناً استعمال كلي لقدرات الإنتاج المتاحة في العملية الإنتاجية. كما يرتكز هذا النموذج على وجود علاقة آلية بين كمية رأس المال الضرورية للإنتاج و الطلب على المنتج و يعتبر هذه العلاقة ثابتة على المدى القصير مما يعني ان معامل رأس المال (علاقة راس المال / الإنتاج) ثابتة. من جهة أخرى يوضح أن جزء من الاستثمار يخصص لتعويض التجهيزات المهتلكة، استثمارات التعويض تتعلق بمعدل الاهتلاك وحجم رأس المال (JORGENSEN, 1963, pp. 247-259). كما أن تدفق الاستثمارات لكل فترة يتكون من صنفين الاستثمار الصافي واستثمار التعويض:

تمت صياغة هذا النموذج من خلال دراسة ظاهرة الدورات الاقتصادية (Duharcourt, 1970, p. 10)، حيث ركز (CLARK) على الطلب على السلع التجهيز في قطاع السكك الحديدية، فهو يفرق بين الاستثمارات الصافية واستثمارات

الإحلال. فالاستثمارات الصافية، حسب CLARK، تتعلق بالتنمية الإنتاجية في فترة زمنية معينة، أما استثمارات الإحلال فهي تتعلق بمخزون رأس المال في بداية الفترة. والاستثمار الصافي لفترة معينة يتناسب مع نمو الإنتاج (الطلب) المطابق، حيث يفترض أن نسبة مخزون رأس المال (K_t) على الطلب Y_t ثابتة، وذلك ناتج عن قيد التكنولوجيا وهي نسبة تمثل معامل رأس المال كما تمثل معامل المعجل البسيط وعليه يضع CLARK لنموذجه الفرضيات التالية:

1. ثبات التكنولوجيا.
2. وجود علاقة ثابتة بين الدخل ورأس المال أي عدم الإحلال بين عوامل الإنتاج
3. عدم وجود مرونة بين التغير في الطلب الاستهلاكي على السلع الرأسمالية.
4. استهلاك مخزون رأس المال يساوي الصفر.
5. تساوي مخزون رأس المال الفعلي والحقيقي خلال نفس الفترة،
6. رغبة المنتج في تحقيق مخزون رأس مال يتناسب مع الإنتاج.

$$V = \frac{K_t}{Y_t} > 1$$

وبمأن:

$$\Delta K = K_t - K_{t-1} I_{N_t}$$

$$\frac{\Delta K_t}{\Delta Y_t} = \frac{I_{N_t}}{\Delta Y_t} = V > 1: \quad \text{و } V \text{ ثابت فان}$$

أي أن الزيادة في كل من K_t و Y_t تجعل V ثابتا ومنه:

$$I_{N_t} = V(\Delta Y_t) \quad \text{أي}$$

$$I_{N_t} = V(Y_t - Y_{t-1}) \quad (2-8)$$

من خلال هذه العلاقة يظهر جليا ان الاستثمار الصافي يرجع إلى التغير في الطلب الاستهلاكي وهو موجب ويرتفع بارتفاع الطلب وينخفض لما يتباطأ الطلب.

اما من ناحية استثمار التعويض (I_{Rt}) فهو أيضا يتناسب مع مخزون رأس المال الثابت K_{t-1} في بداية الفترة أي:

$$I_{Rt} = d K_{t-1} \quad (2-9)$$

ومنه يمكن كتابة دالة الاستثمار الإجمالي على النحو التالي:

$$I_{Gt} = V(Y_t - Y_{t-1}) + d(VY_{t-1}) \quad (2-10)$$

$$I_{Gt} = V(Y_t) - V(1 - d)Y_{t-1} \quad (2-11)$$

وهي دالة تابعة للدخل الحالي ودخل السنة السابقة.

إلا أن المعجل في شكله البسيط غير واقعي ووجهت له العديد من الانتقادات ومن أهمها:

1. توقعات المستثمر غير مؤكدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتي تتعلق بتوقعات الطلب وأسعار المواد الأولية،

كما لا يستجيب لتغيرات الطلب إلا إذا كانت هذه التغيرات دائمة.

2. التشغيل الغير التام لعوامل الإنتاج لا يظهر أثر المعجل.

3. فرضيتي ثبات التكنولوجيا والإحلال بين عوامل الإنتاج غير واقعية.

2-1-3 نموذج المعجل المرن KOYCK (1954):

يرجع نموذج المعجل المرن إلى (Koyck, 1954) حيث يفترض ان المؤسسات تحتفظ بقدرات الإنتاج الفائضة لأنها لا

تعرف تطور حجم الطلب المستقبلي بصفة مؤكدة وعليه يتم تعديل الاستثمار على حسب الطلب الجاري.

ونتيجة لذلك فقد تم في هذا النموذج التخلص من الفرضيتين التاليتين لجعل النموذج أكثر واقعية:

1 الاستثمار الصافي يسمح بالتعديل الفوري لمخزون رأس المال الفعلي $K_t - 1$ إلى مخزون رأس المال المرغوب K_t^*

أي:

$$I_{Nt} = K_t^* - K_{t-1} \quad (2-12)$$

2 مخزون رأس المال المرغوب هو دالة الطلب الجاري (Yt) فقط:

$$K_t^* = VY_t \quad (2-13)$$

وبهذا النموذج يأخذ بالاعتبار عنصري الزمن والأسعار، ويسمى هذا النموذج بنموذج المتأخرات المتتالية حيث أن تعديل

مخزون رأس المال يتم بالطريقة التالية:

$$K_t = V(1 - \lambda)Y_t + V(1 - \lambda)\lambda Y_{t-1} + \dots + V(1 - \lambda)\lambda Y_{t-n} \quad (2-14)$$

$$K_t = V(1 - \lambda)(Y_t + \lambda Y_{t-1} + \dots + \lambda Y_{t-n}) \quad (2-15)$$

حيث:

λ : معامل التعديل $0 < \lambda < 1$

V: معامل رأس المال .

IN: و عليه يمكن حساب الاستثمار الصافي :

$$I_t = K_t - K_{t-1} \quad \text{كما: انه لدينا مسبقا}$$

2-2 النماذج النيوكلاسيكية للاستثمار:

يفسر النموذج النيو كلاسيكي عملية التراكم الأمثل للرأس المال، كما يهتم بعامل التعديل لمخزون رأس المال. وفيما يلي نقدم كل من نموذج (Tobin, 1965, pp. 671–684) ونموذج (JORGENSON, 1963, pp. 247-259) ضمن مجموعة النماذج النيو كلاسيكية التي تفسر الاستثمار.

1-2-2 نموذج المعجل المعمم JORGENSON (1963):

المقاربة الواضحة «l'approche explicite» (JORGENSON, 1963, pp. 247-259) يربط الاستثمار بالمتغيرات التي تحدد أرباحها بإدراج خاصة معالم دالة الإنتاج. حيث أبرز دور تكلفة رأس المال كعامل محدد لاتخاذ القرار الاستثماري. يرتكز هذا النموذج على مخطط نيو كلاسيكي للتراكم الأمثل والذي يعرف عن طريق تعظيم تدفقات الاستهلاك عبر الزمن لمرحلتين مختلفتين.

المرحلة الأولى: تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة وهذا بتعيين القيم المستقبلية لمداخيلها، على حسب إمكانياتها التقنية وبالاعتماد على رأس المال والعمل (دالة الإنتاج) $y_t = f(k_t, L_t)$ وتطور مخزون رأس المال.

$$I_t = K_t + 1 - (1 - d) K_t \quad (2-16)$$

المرحلة الثانية: أمثليه الاستهلاك وهذا بتوزيع الإنتاج عبر الزمن.

ولقد توصل في سنة 1972 إلى معرفة العوامل المحددة للاستثمار حيث أن للسعر تأثير بالغ الأهمية في نمودجه. فالمؤسسة تعظم أرباحها بمستوى غير محدود بعدما تقوم بجمع رؤوس الأموال. كما أن لمعادلة الإنتاج مرونة ثابتة (e) بين راس المال وتغيرات الدخل. وعليه نحصل على علاقة بين كل من مخزون رأس المال، الدخل، والتكاليف.

ويكتب نموذج Jorgenson بالشكل التالي:

$$K_t = aY_t C_t^{-e} \quad (2-17)$$

حيث:

K_t : راس المال.

a : معامل راس المال.

Y_t : الدخل.

C_t^{-e} : هي معادلة لكل من (السعر، معدل الفائدة، الضريبة، ومعدل القروض) معرفة بالصيغة التالية:

$$C_t^{-e} = P_t^I(i_t + \beta)(1 - m_t - z_t)(1 - t_t) \quad (2-18)$$

حيث:

P_t^I : سعر الشراء لراس مال جديد (يعادل سعر المدخلات).

I_t : تكلفة راس المال الصافي (سعر الفائدة)

m_t : معدل قروض الاستثمار.

Z_t : قيمة تخفيض الضريبة.

t_t : معدل الضريبة على مداخيل المؤسسة.

فرضيات النموذج:

يفترض النموذج أن الرصيد الأمثل لرأس المال هو مضاعف ثابت من الناتج، وأن التكلفة المصاحبة لتعديل رأس المال الفعلي ليصل إلى رأس المال الأمثل كبيرة، وأن إحلال رأس مال جديد محل رأس المال المهلك يعتمد على المستوى الحالي والسابق للناتج (عيسى، محمد، الغزالي، 2007، صفحة 9).

✓ الأسعار والتكاليف المتوقعة هي المحدد الوحيد للطلب على الاستثمار من طرف المؤسسات.

✓ ثبات معامل رأس المال على المدى الطويل.

✓ معامل التأخير يلعب دور رئيسي في توقعات الطلب المستقبلي على الاستثمار.

بالأخذ في الاعتبار أن إنتاج معظم السلع الرأسمالية يحتاج إلى مدة زمنية معينة وهي مدة قد تم افتراضها بأنها ثابتة، فعلى المؤسسات أن تطلب سلعها الرأسمالية في وقت سابق وذلك في شكل طلب، بحيث تكون هذه السلع متوفرة عند الحاجة. ونظرا لأنه من الممكن أن تختلف ولفترة التباطؤ الزمنية هذه بالنسبة إلى كل سلعة رأسمالية، فإننا نجد أن الاستثمار الذي يتم تنفيذه فعلا في لحظة زمنية معينة يتوقف على سلسلة من القرارات السابقة، يقوم كل قرار منها على قيم المتغيرات التي ظهرت أثناء تلك المدة. ومن ثم، يتوقف الاستثمار الصافي في أية مؤسسة على قيم المتغيرات كما نراها في شكل سلسلة من الفترات السابقة. ولتشكيل علاقة الاستثمار، نقسم الاستثمار الإجمالي إلى استثمارات صافية واستثمارات الإحلال.

فالاستثمارات الصافية (I_t^n) تحدد عن طريق تأخير المتغيرات الذي يساوي في فترة معينة تغيير مخزون رأس المال:

$$I_t^n = \sum_{j=0}^n L \Delta K_{t-j}^* \quad (2-19)$$

حيث: L يعبر عن معامل التأخير للفترة n ، أيضا راس المال يتناقص هندسيا بمعدل ثابت δ .

أما استثمارات الإحلال (I_t^r) فهي نسبة إلى مخزون رؤوس الأموال والذي يعتبر متاح في بداية الفترة، على العكس من (I_t^n).

$$I_t^r = \delta K_{t-1} \quad (2-20)$$

في الأخير نحصل على الاستثمار الإجمالي:

$$I_t = I_t^n + I_t^r \quad (2-21)$$

بتعويض المعادلات (2-19) و(2-22) في المعادلة (2-21) نحصل على:

$$I_t = a \sum_{j=0}^n L \Delta(Y_t C_t^{-e}) + \varepsilon_t \quad (2-22)$$

من خلال هذه المعادلة، نجد الاستثمار الإجمالي يتوقف على فترة تباطؤ موزعة على التغيرات الحالية والسابقة للمبيعات، بالإضافة إلى الاستثمار الإجمالي الذي يمثل نسبة من رصيد رأس المال الفعلي في الفترة السابقة.

كما كان الهدف من إدخال هذه الفترة في نموذج Jorgenson هو إظهار الوقت اللازم بين إصدار أوامر الاستثمار وبين تنفيذ الاستثمار، بالإضافة إلى إدخال هذه الفترات في النموذج لغرض الاختبار الإحصائي.

(e) في مثل هذه الحالات، تعتبر الضريبة والسياسات النقدية معادلة من خلال (C_t^{-e}) لا يمكن أن يكون لها أثر مباشر على الاستثمارات، بالإضافة إلى أن الاستثمار يتأثر بصفة غير مباشرة بمخزون رأس المال المرغوب فيه المحدد في (Y_t) حسب نظرية المعجل.

فإذا افترضنا أن التغيرات في قوانين الضرائب هي تغيرات تلقائية خارجية، فإن نظرية الاستثمار تبين أن التغيرات الداخلية تظهر كرد فعل على كل من:

- التغيرات الجارية في النسب بين أسعار السلع النهائية وبين أسعار السلع الرأسمالية (p/q).

- والتغيرات في الناتج الكلي (ΔY)

ويمكن أن نستنتج أن **Jorgenson** قد قدم نموذجا ملائما لتفسير السلوك الاستثماري أو لتغير دالة الاستثمار، وذلك بتوضيح أن رصيد رأس المال المرغوب فيه لا يتوقف على مستوى الناتج، وإنما يتوقف كذلك على سعر الفائدة والأسعار النسبية وعلى معدل الضرائب.

2-2-2 نموذج Q TOBIN (1969):

المقاربة الضمنية «L'approche Implicites» تطرق لها (Tobin., 1969, pp. 15-29)، حيث ربط مباشرة الربحية بقيمة الأصول في السوق المالي. الاستثمار يتناسب طرديا مع المعامل Q يندرج في إطار الفكر النيوكلاسيكي ان نسبة

Q هي القوى المحركة وراء الاستثمار ويتم احتسابها بقسمة القيمة السوقية لرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد كلما كان الاستثمار مربحاً.

اقترح جيمس توبين إتباع معدل متوسط Q وهي نسبة القيمة المالية للشركة في السوق المالي الى تكلفة الإحلال وفي هذا الشأن وتحت فرضية نجاعة السوق المالي القيمة السوقية للشركة هي بالتحديد تساوي مجموع القيم الحالية لتدفقات الأرباح المستقبلية ، فإذا كان متوسط Q أكبر من (1) فهذا يدل على ان السوق يتوقع ربحية للاستثمار أكبر من التكلفة أما إذا كانت النسبة اقل من (1) يلجأ المستثمرين الى بيع التجهيزات الموجودة بنفس تكلفة الإحلال و إذا كان هذا غير مجدي ، يستوجب على الأقل عدم الاستثمار و إهلاك رأس المال الموجود.

ويعرف المعامل Q بأنه " النسبة بين القيمة السوقية للرصيد القائم لرأسمال المؤسسة (V_t) على تكلفة إحلال مخزونها الرأسمالي (P_t^IK_t) ويكتب:

$$Q = V_t / P_t^I K_t \quad (2- 23)$$

حيث:

Q : معاملتوبين

V_t: القيمة السوقية لرصيد رأس المال

P_t^I: سعر الفائدة (معدل الاستثمار)

K_t: رأسالمال

كما يتم صياغة معادلة الأرباح للمؤسسة على الشكل التالي:

$$\pi = P_t f(K_t, L_t, t) - w_t L_t - \psi(I_t, K_t) \quad (2- 24)$$

حيث P_t: سعر الانتاج.

f(K_t, L_t, t): المستوى الإنتاجي للمؤسسة. (وهي دالة متزايدة بالنسبة لمخزون رأس المال K_t ومستوى العمالة، ومتجانسة من الدرجة 1 بالنسبة الى K و L).

w_t: معدل الاجر الاسمي.

ψ(I_t, K_t): تعبر عن تكلفة إنشاء استثمارات جديدة للمؤسسة.

(وهي دالة متزايدة بالنسبة للاستثمار ومتناقصة بالنسبة للرأس المال K_t ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يفترض أن تكون ψ(I_t, K_t) متجانسة من الدرجة (1).

تتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

✓ معادلة الإنتاج متجانسة من الدرجة (1).

✓ معادلة تكلفة الإعداد متجانسة أيضا من الدرجة (1).

✓ لا توجد ضريبة.

✓ رأس المال متجانس.

يتمثل برنامج المؤسسة في تعظيم قيمتها تحت قيد تراكم رأس المال، وتكتب معادلة تراكم رأس المال كما يلي:

$$K_t = I_t - \delta K_{t-1} \quad (2-25)$$

حيث: δ هو معدل الاهتلاك:

لإيجاد معادلة الاستثمار تحت فرضية تكلفة إعداد متجانسة من الدرجة (1)، توصل توبين إلى كتابة معادلته من الشكل:

$$\frac{I}{K} = \frac{1}{\beta} q + cte \quad (2-26)$$

وهي معادلة معامل توبين.

حيث: $cte = \delta - \frac{1}{\beta}$ ويرمز له بالرمز α ،

وبتعويض cte في المعادلة (2, 29) يتم صياغة المعادلة النهائية على الشكل التالي:

$$\frac{I}{K} = \alpha + \frac{1}{\beta} q \quad (2-27)$$

ليصل توبين في الأخير إلى إعطاء النموذج الخاص بالاستثمار، وأن كل توقعات الدخل المستقبلية محتواه في المعامل q . يمكن أن نقول أنه وبالرغم من أن باقي النيوكلاسيك أمثال (كالدور) بحثوا في العلاقة بين التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال، كون أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم إلى الاستثمار، إلا أن توبين لم يبحث في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على الإنتاجية الحدية للرأس المال، لأن أنصار النظرية النيوكلاسيكية يرون أنه يمكن تطبيق معادلة التقدم التكنولوجي على اقتصاد متخلف ذو قدرة ضعيفة على استيعاب التغير التكنولوجي بسبب ندرة رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، إذ أنه يمكن لهذه المعادلة أن ترتفع شيئا فشيئا مع الاكتشافات الجديدة والزيادة في هذه المجتمعات على استيعاب التغير التكنولوجي.

المبحث الثالث: العوامل المساهمة في تراكم راس المال.

1- الاستثمار بمختلف اصنافه

تستثمر المؤسسات من خلال اقتناء سلع وخدمات الإنتاج كما تقوم الدولة بتهيئة الأرضية للقطاع الخاص بالاستثمار في البني التحتية (الطرق، المطارات المباني والمستشفيات) وعليه القطاع الخاص يستفيد من وفورات الحجم المأتاة من القطاع العام، ويتوفر المناخ الخصب للاستثمار يعمد هذا الأخير إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على التوقعات المستقبلية و يستعمل الموارد المحصلة من خلال التمويل الذاتي او اللجوء الى الاقتراض من المؤسسات المالية من اجل اقتناء السلع و الخدمات الضرورية للاستثمار. وعليه فان استثمار القطاع العام والخاص يكتسي أهمية بالغة في تحديد حجم النمو الاقتصادي والبحث في طبيعة العلاقة بينهما (تكاملية ام علاقة مزاحمة).

1-1 استثمار القطاع العام:

هو ذلك الاستثمار الذي تقوم به الدولة عن طريق مختلف الدوائر الحكومية والوزارات أو عن طريق المؤسسات العامة التابعة لها وغالبا ما يتحرك بدوافع وأسباب متعددة يكون الربح واحدا منها حيث أنه ينطلق من محور النظرة الشاملة للمنافع الاقتصادية والاجتماعية، كإنشاء الطرق، الجسور، السدود، المدارس، الجامعات والمستشفيات بذلك فهو لا ينحصر بحافز الربح كما هو الأمر في حال الاستثمار الخاص. وبالنظر الى طبيعة الاستثمار العمومي فانه يأخذ أربعة أشكال:

1. الاستثمار في البنية التحتية (النقل، شبكة الاتصالات ...).
2. الاستثمار في المجال البشري التربية والتعليم والتكوين.
3. الاستثمار في التقدم التقني (البحث والتطوير).
4. الاستثمار في المصانع والتجهيزات.

ولقد اقترح (Arrow & Kurz, 1970, p. 253) تمييز بين مخزون راس المال المادي المستخدم في القطاع العام الى جزأين جزا منتج و اخر غير منتج. وبهذا يتم التمييز بين اثار الاستثمارات المتراكمة لراس المال العام على حسب تأثيرها اما على الإنتاج او الاستهلاك. أثر عرض راس المال العام على إنتاجية القطاع الخاص يؤدي الى إدماجه كنفقات منتجة. الأثر الثاني لهذا راس المال الذي يعتبر غير منتج مباشرة يظهر في تغيير دالة المنفعة.

إن الاستثمار الغير منتج يهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع لكن بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمار في ميادين الصحة والتعليم والتكوين، حيث يرى (Pradel, 1961) "أن الاستثمار الغير منتج هو ذلك الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع في شيء مثل البناءات والتجهيزات والأسلحة العسكرية. كما ان الاستثمارات العمومية (في البنية الأساسية) إذا كانت مفرطة أو غير فعالة، تعتبر نفقات تماثل النفقات الخاصة في السلع الرفاهية هي نفقات لا تساهم في الإنتاج المستقبلي (Guaffard, 2015, pp. 57-82)

1-1-1 القطاع العام المنتج:

يعتبر القطاع العام المنتج مجموع المؤسسات العمومية التي لديها نشاط انتاجي والذي تتحكم فيه الدولة. اهمية القطاع العام المنتج تختلف من دولة الى اخرى وعلى حسب النظام الاقتصادي والسياسي السائد وعلى سبيل المثال في الدول الاوروبية يعتبر ذو اهمية نسبية وهي تتناقص تدريجيا بالمقابل في الولايات المتحدة الامريكية ليس له اهمية كبيرة. اما في الدول السائرة في طريق النمو او الدول التي تشهد مرحلة الانتقال حجم الدولة في القطاع المنتج يتفاوت من دولة الى اخرى على حسب وضعية وحالة الاصلاحات المنتهجة من اجل وضع حيز التنفيذ اقتصاد السوق والياتة. كما ان المؤسسات العمومية الوطنية والتي تتميز بالحجم الكبير وسلوك مغاير للمؤسسات الخاصة: لديها معدل استثمار المؤسسات العمومية أكبر من المتوسط الوطني (Belattaf, 2017).

1-1-2 محددات فعالية الاستثمار العمومي:

يصنف صندوق النقد الدولي محددات فعالية الاستثمار العمومي في ثلاث مجموعات تتعلق بثلاث مراحل للسياسة الاستثمارية: مرحلة التخطيط مرحلة تخصيص الموارد، ومرحلة تجسيد الاستثمارات. وتتمثل مرحلة التخطيط في وضع حيز التنفيذ استراتيجية الاستثمار، التي تنحدر من المخططات الوطنية والمحلية وضوابط تعمل على وضع إطار قانوني مستقر وتنافسي. أما مرحلة تخصيص الموارد فتحتوي مجموع القواعد والاليات التي تسمح بالتقييم والانتقاء، ثم التمويل، عن طريق الاخذ بالاعتبار الموافقة على الميزانية. والمرحلة الأخيرة المتعلقة بوضع حيز التنفيذ للاستثمار فتحتوي من جهة مجموع الوسائل التي تضمن الاستقرار وتوفير التمويل، وايضا قواعد تخصيص هذا التمويل ومن جهة اخرى تسيير المشروع والاصول العمومية الناجمة عنه خلف هذه المحددات، تظهر حقائق ملموسة على غرار راس المال البشري، الحوكمة الجيدة، نوعية الإطار القانوني، والمؤسسي لتسيير الاستثمارات. وعموما نوعية المؤسسات العمومية تعتبر المتغيرات الرئيسية لفعالية الاستثمارات العمومية. الاثر الايجابي للاستثمارات العمومية على النمو تابع للفعالية التي على اساسها تم تجسيد هذه المشاريع كما ان قياس فعالية الاستثمارات العمومية يتم بإسقاط قيمة مخزون راس المال العمومي

في الدولة على حجم التغطية من حيث البنية الأساسية ونوعيتها. الفعالية تنعكس على النمو الاقتصادي من خلال الانتاجية: تساهم الفعالية في رفع انتاجية الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى رفع معدل النمو.

2-1 دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي:

1-2-1 الاستثمار الخاص:

القطاع الخاص (الكواز، أحمد، 2009) هو ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع للسيطرة الحكومية ويدرار وفقا لاعتبارات الربحية المالية، يمكن ان يأخذ شكلين القطاع الخاص المنظم والغير منظم كما يمكن تصنيفه إلى صنفين القطاع الخاص المنتج والقطاع الخاص الغير منتج .

هو الذي تقوم به المؤسسات الخاصة ، ويتحدد عادة عن طريق المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق ومستوى العائد الحدي المتوقع تحقيقه عن طريق الاستثمار، وبذلك يتضح أن الدافع لاستثمار الخاص تحقيق أعلى عائد ربح ممكن، لذلك ينظر الاقتصاديون فيما يتعلق بالاستثمار الخاص إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال. وبالنظر إلى نفس العامل والمتعلق بالجهة التي تمتلك هذه الأصول يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الخاص:

الاستثمار المحلي: هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر المحلي لجزء أوكل الاستثمارات في مشروع معين.

الاستثمار الأجنبي: يقصد بالاستثمار الأجنبي قيام طرف أجنبي بالاستثمار في دول أخرى يكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته (بلعوج، صفحة 73) يعتبر كل شخص طبيعي وكل مؤسسة عمومية أو خاصة كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمراً أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي:

كما عرفه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) شركة أو وحدة إنتاجية) في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية. تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة % 10 من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع (مؤسسة التمويل الدولية،، 1997، صفحة 9).

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"

3-1 أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص:

بتحليل سلوك الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وتحليل وتفسير العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، يميز (Odedokun, 1997, pp. 1325-1336) بين أثريين مختلفين من الممكن أن يمارسهم الاستثمار العام على الاستثمار الخاص.

الأثر الأول هو أثر المزامنة فإذا ترتب على زيادة الاستثمار العام على الاستثمار الخاص تراجع لمعدلات الاستثمار الخاص يقال إن الاستثمار العام يزاحم أو ينافس الاستثمار الخاص وتأخذ العلاقة بينهما في هذه الحالة شكل عكسي.

الأثر الثاني هو أثر التكامل ويسجل علاقة طردية، بمعنى أن المزيد من الاستثمار العام يدفع إلى زيادة الاستثمار الخاص أي أن العلاقة بينهما تكون تكاملية. حسب (Wang E.) ارتفاع ب 1% في نفقات رأس المال العمومي يؤدي إلى زيادة في إنتاج القطاع الخاص ب 0.2% و في نفس السياق ارتفاع إنتاج القطاع الخاص ب 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال العام من 0.8% إلى 1.8%. كما يؤكد (Pereira & Flores, 1999, pp. 300-322) على التكامل بين القطاعين العام والخاص، مما يسهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخضع القواعد والإجراءات الخاصة بصرف النفقات العامة لرقابة صارمة وتراقبها بانتظام الهيكل ذات الصلة (Pereira, 2001, pp. 3-25). كما تعمل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في سجل واضح المعالم وتحكم أنشطتها الاقتصادية بنصوص معروفة للجميع ويحترمها الجميع و يشير إلى ان الفساد يقوض جودة الاستثمار العام- (Pereira, 2000, pp. 513-518)، ويؤيد هذا التأكيد كل من (Podrecca & Carmeci, 2001, pp. 177-182) اللذين أظهرتا التأثير الإيجابي للاستثمارات العامة والخاصة على النمو الاقتصادي. كما تتميز الاستثمارات الإنتاجية بالتأثيرات الإيجابية على تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

كما يمكن أن يكون للنفقات الحكومية (Devarajan, Swaroop, & Zou, 1995, pp. 1-26) تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص من خلال زيادة الطلب الكلي ومع ذلك، فعندما تتسبب في حدوث عجز عام كبير، يمكن للأعوان الاقتصاديين توقع زيادة في الضرائب، الأمر الذي قد يثبط الادخار والاستثمار العام. بالإضافة إلى ذلك تماماً، إذا كان عجز

الدولة يتم تمويله من خلال إصدار الأوراق المالية في السوق المالية، فإن الاستثمار العام قد يكون مزاحماً للاستثمار الخاص. والعلاقة المتوقعة بين النفقات الجارية والاستثمار الخاص هي بالتالي غير محددة.

لا يتم تحديد أثر استثمار القطاع العام على الاستثمار الخاص من الناحية النظرية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي العمل التجريبي في كل من البلدان المتقدمة والنامية إلى نتائج متباينة. من الناحية النظرية، قد يؤدي ارتفاع الإنفاق العام للاستثمار إلى انكماش الاستثمار الخاص، خاصة عندما يتم تمويله عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية في السوق المالية. وقد يؤدي ذلك إلى انكماش مؤقت للسيولة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص (تأثير المزاحمة). ومع ذلك على المدى الطويل ينبغي أن يكون لإنفاق الاستثمار العام، لاسيما في البنية التحتية، تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص لأنه يخلق عوامل خارجية إيجابية للوكلاء الخاصين (تأثير مضاعف). (Musgrave & Musgrave, 1978) أساس تدخل الدولة هو دعم النمو الاقتصادي والتنمية؛ كما أن آلية السوق لا يمكن عزلها عن مجال وظيفة الاقتصاد وعليه السياسة العمومية تستلزم القيادة والتوجيه وتكملة آلية السوق نظراً للأسباب التالية.

✓ عدم تلائم السوق التنافسية مع إحداث الزيادة في الاستخدام.

✓ العدالة المؤقتة التي تفسر أهمية الاستهلاك جيل المستقبل اتجاه الجيل الحالي.

✓ غياب التنافسية التامة في العالم الحقيقي.

4-1 حدود تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي:

لكي تأثر الاستثمارات على النمو الاقتصادي، من المهم ان المؤسسات المستثمرة تطلب التجهيزات من المؤسسات المحلية وبهذا الشأن هي تعمل على تحفيز الطلب الداخلي أي إنعاش السوق الداخلي. وبالمقابل إذا كانت السلع الإنتاجية مستوردة من الخارج فإن للاستثمارات أثر ضعيف على نمو الاقتصاد الوطني. من جهة أخرى في حالة الركود وذلك بتزامن البطالة مع التضخم، السياسات العمومية المبنية على العجز العمومي تعتبر غير فعالة في بعث النمو الاقتصادي بسبب احتكار الدولة لنسبة كبيرة من الموارد التي تعمل على تحطيم القطاع الخاص والعائلي وعليه فإن الاستثمارات العمومية لا يمكنها لوحدها ان تأثر ايجابيا على الإنتاج بدون مساهمة هذين القطاعين (Kabaka P., 2016). كما أن العولمة تعمل على ترابط اقتصاديات الدول ونتيجة لحدوث صدمة خارجية يمكن أن تنتقل أثارها على دولة أخرى.

2-العوامل المؤثرة في تراكم رأس المال

هناك العديد من العوامل التي تأثر في تراكم رأس المال وتقود عملية تفكيك رأس المال حتما إلى معرفة حجم النمو الاقتصادي، فإن متغير رأس المال غير الملموس يحتوي على كل تلك الأصول التي لم يتم تضمينها في تقديرات رأس المال

المنتج أو رأس المال الطبيعي. وتشتمل قائمة الأصول غير الملموسة على المهارات والخبرات المجسدة بقوة العمل إضافة إلى رأس المال الاجتماعي والذي نعني به الثقة بين أبناء المجتمع وقدرتهم على العمل جنباً إلى جنب؛ وصولاً إلى أهداف مشتركة، والمسافة التي تفصل ما بين الادخار والاستثمار يمكن أن تكون مهمة إلى حد كبير، فإن كانت الاستثمارات غير مربحة، فإن تأثيرها في النمو سيكون مساوي الحجم الاستهلاك، ولكن من دون تعزيز الرفاهية التي يفترض بها أن تصاحب الاستهلاك. ولا شك في أن تحقيق التحول من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى تحقيق نمو متوازن، سيتطلب تأسيس مجموعة من المؤسسات القادرة على إدارة الموارد الطبيعية، وتجميع عائداتها المحصلة من الربح، وتوجيه هذه العائدات صوب استثمارات مربحة (World.Bank, 2005). كما أن لكل من عملية إدارة الموارد، والسياسة المالية، والاقتصادية، دوراً يلعبه في عملية التحول هذه. وعليه يركز خبراء الاقتصاد الكلاسيكيين الذين يرون في الأرض، واليد العاملة، ورأس المال المنتج، عناصر رئيسية للإنتاج.

2-1 الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية تمثل سلعا اقتصادية خاصة؛ لأنه لم يتم "إنتاجها" أصلاً ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه الموارد سيدير أرباحا اقتصادية (ربوعا) إن هي أديرت على النحو المناسب (World.Bank, 2005). ويمكن هذه الأرباح الربعية أن تكون مصدرا مهما من مصادر تمويل عملية التنمية؛ ولقد أمكن دولاً مثل: بوتسوانا وماليزيا أن توظف ثرواتها الطبيعية على هذا النحو توظيفاً ناجحاً. ولتحقيق ذلك، من الواجب أن تكون هناك مجموعة من المؤسسات القادرة على إدارة الموارد الطبيعية، وتجميع العائدات الربعية لهذه الموارد، وتوجيه هذه الأخيرة لتوظيفها في استثمارات مربحة. و يكون لكل من خطط إدارة الموارد، والسياسة المالية، والعوامل السياسية، والمؤسسات، والهياكل الحكومية، دور تلعبه في عملية التحويل هذه. تمثل أرصدة الموارد القابلة للنفاد «مثل النفط» مصدرا محتملا من مصادر التمويل الإنمائي، أما المعضلة الماثلة أمام الدول التي تمتلك تلك الموارد؛ فتكمن في أن عليها استهلاك ذلك الربح الناجم عن الموارد بما يحقق رفاها جارياً، ولكن على حساب الأجيال القادمة أو استثماره في أصول أخرى.

2-2 تأثير رأس المال المؤسساتاتي على رأس المال المادي:

أظهرت نظريات النمو الداخلي أثر متبادل بين رأس المال المؤسساتاتي ورأس المال المادي. حيث يسمح رأس المال المؤسساتاتي بالتراكم الأولي الذي يعمل على مرور التبادلات الشخصية إلى التبادلات غير الشخصية. "في القرن التاسع عشر، نرى في أوروبا، تجميع تمثيلات الملكية في القرى والمدن والريف للاندماج في نظام واحد. سمح هذا التجميع لتمثيل الملكية بإعادة تجميع في قاعدة بيانات موحدة جميع البيانات أو القواعد التي تحكم الثروة المتراكمة للمواطنين (Wang E. C., 2002,

(pp. 411-435) الانتقال من المبادلات الشخصية إلى المبادلات غير الشخصية يزيد من تكاليف المعاملات، ولكن هي اقل بشكل كبير من تكاليف الإنتاج، أكثر من تعويض الزيادة في تكاليف المعاملات. (وهذا قد لا يحدث في البلدان النامية «عدم قدرة العالم الثالث على استغلال التكنولوجيا الحديثة يخلق تناقضا جذريا مع العالم المتقدم. وهو يعكس الإطار المؤسسي والمعتقدات الأساسية التي تعوق تطوير المعاملات غير الشخصية وبالتالي الإنتاجي (North, 2005, p. 126).

كما يسمح رأس المال المؤسسي بتحسين كفاءة رأس المال المادي. "الاقتصادات التي تعمل بشكل سيئ، لديها مصفوفة مؤسسية غير محفزة لأنشطة تعزيز الإنتاجية. ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1 - لقد أنتج الهيكل المؤسسي المنظمات التي لها مصلحة في استمرار هذا الهيكل.

2- بسبب تشتت المعرفة.

3 - نتيجة لاستمرارية المحسوبية، أو محاولة نقل التبادلات الشخصية إلى الأسواق الاقتصادية أو السياسية

الأوسع. ولذلك يطرح (North, 2005, p. 205) إشكالية النظام السياسي الفعال و الناجع

كما ينظر (Rodrick & Subramanian, 2003, pp. 31-34) إلى الديمقراطية السياسية على أنها قمة

المؤسسية تساعد المجتمعات على اختيار المؤسسات التي تريدها». يعتبر أحد مؤشرات جودة المؤسسات القيود

المفروضة على السلطة التنفيذية. والتي تؤثر بشكل دائم على النمو والتنمية.

3-2 اثر تراكم رأس المال البشري:

في الواقع، هناك تيار كبير من الأدبيات النظرية بدءا من (Nelson & Phelps, 1966, pp. 69-75) الذي يفسر دور

رأس المال البشري في تحسين تراكم رأس المال المادي والعكس بالعكس. في بيئة حيث يتم تطوير رأس المال البشري بشكل

جيد، يصبح ابتكار المزيد من التقنيات الجديدة أسهل، مما يزيد من سرعة عملية تراكم رأس المال المادي. وينطبق نفس

الشيء على انتشار التكنولوجيات الجديدة؛ كما ان رأس المال البشري المتطور يجعل عملية الانتشار التكنولوجي أسهل

وبالمثل، فإن زيادة رأس المال المادي يجعل تراكم رأس المال البشري أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة للأعوان.

وبتعبير أدق، توضح دراسة (Benhabib & Spiegel, 1994, pp. 143-173) أن رأس المال البشري المتقدم بشكل

جيد يشجع الاستثمار في رأس المال المادي. توصلت دراستهم إلى هذه النتائج لمجموعة بيانات كبيرة من أكثر من 100 دولة،

وتبين أن كلا من عوامل الإنتاج تفسر بشكل مشترك جزءا كبيرا من فارق النمو بين الدول. كما يشرح (Grier, 2005,

pp. 195-211) كارثة النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يسلط الضوء على الاعتماد المتبادل لرأس المال

البشري والمادي. كما يجادل Grier بأن ندرة رأس المال المادي في هذه البلدان يمكن تفسيرها من خلال مخزون رأس المال

البشري المنخفض. وهذا يجعل المخزون الحالي لرأس المال المادي أمراً مثالياً لأنه يتطابق مع ثروات رأس المال البشري لهذه الاقتصادات. تظهر هذه النتائج تبعية متبادلة لكلا النوعين من رأس المال وهذا يدفعنا إلى تضمين رأس المال المادي في تراكم رأس المال البشري والعكس بالعكس.

ويعتبر (Galor & Moav, 2004, pp. 1001-1026) الاستثمار في رأس المال المادي أفضل من الاستثمار في رأس المال البشري من زاوية عرض رأس المال. حيث في المرحلة الأولى للتنمية ليس من الأمثل الاستثمار في رأس المال البشري لكن من الأفضل الاستثمار في رأس المال المادي. تراكم رأس المال المادي تدريجياً يخفض معدل عائد رأس المال المادي في حين يرفع معدل العائد لرأس المال البشري. وهكذا في بعض الفترات الاستثمار في رأس المال البشري يصبح مبرر وبالتالي تراكم رأس المال البشري تدريجياً يحل محل تراكم رأس المال المادي كأداة رئيسية للنمو.

ويشير (Bruno, Le Van, & Masquin, 2009, pp. 275-300). في أعمالهم الأخيرة، إلى الظروف التي يستطيع بموجبها أي بلد نام أن يقرر على النحو الأمثل إما تركيز كامل موارده على تراكم رأس المال المادي أو إنفاق جزء من ثروته الوطنية لاستيراد رأس المال التكنولوجي. ترتبط هذه الظروف بمرحلة تطور الدولة التي تتكون من مستوى الثروة ومستوى رأس المال البشري والعتبات التي قد تتحول فيها الأمة إلى مرحلة أخرى من التطور. ومع ذلك، في نموذجهم لا يتم التطرق إلى دور التعليم الذي يساهم في تراكم رأس المال البشري واستخدام رأس المال التكنولوجي بشكل كامل. وعليه مصدر النمو هو قدرة توليد TFP التي لديها أيضاً عتبة فيما يتعلق بإدخال التكنولوجيا الجديدة. كما يشير (Aghion, Howitt, & Violente, 2003, pp. 443-461) إلى أن " المؤهلات لا تمثل فقط مدخلا في إنتاج السلع والخدمات بل كذلك عاملا هاما في خلق واستيعاب المعرفة التكنولوجية الجديدة. أما (Acemoglu, 2003, pp. 464-491) فيؤكد على أن رأس المال البشري عامل ضروري لتبني التكنولوجيا الجديدة. يترتب على هذه النظرة على الأقل أثريين هامين: أولاً، زيادة الطلب على المؤهلات كلما تم إدخال التكنولوجيا الجديدة وثانياً، تمكن الاقتصاديات ذات رأس المال البشري المرتفع من الاستحواذ على أفضل التكنولوجيات بشكل فعال. كخلاصة يرتبط رأس المال البشري ورأس المال المادي ارتباطاً وثيقاً. من المفترض أن تؤثر الزيادة في رأس المال المادي على رأس المال البشري والعكس.

4-2 أثر تقلبات التضخم على تراكم رأس المال المادي:

يؤدي الارتفاع الحاد في التضخم إلى انحسار الاقتصاد في بيئة من عدم اليقين ويؤثر سلباً على قرارات الاستثمار في الأعمال. أثبتت نتائج بعض الدراسات التجريبية وجود تأثير عتبة في تأثير التضخم على النمو. أظهر كل من (Khan & Senhadj)

(16-1, pp. 2001) أن التضخم في الدول النامية يؤثر سلبيًا على النمو عندما تزيد معدلاته عن 12٪. من ناحية أخرى يمكن ملاحظة تأثير إيجابي للتضخم على النمو إذا كانت المعدلات منخفضة نسبيًا.

بالإضافة إلى آثار التضخم على تراكم رأس المال، فقد تم مناقشة تقلبات التضخم على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية لتأثيرها على عوامل إعادة التجميع والتراكم (Lucas, 1973, pp. 326-334). بالتأكيد إذا كنا نتحدث عن وجهة نظر النظرية النقدية فيما يتعلق بآثار التضخم، فإن تركيزه الرئيسي يأتي من قناة عدم اليقين التضخمي.

كما توفر العديد من ادبيات الدراسة المتعلقة بتأثير التضخم على تراكم رأس المال المادي من خلال قناة واحدة يمكن من خلالها إظهار هذه التأثيرات. في الواقع، هذه القناة من الآثار مهمة جدا بحيث تظهر كل التأثيرات المباشرة للتضخم على النمو. تحقيقا لهذه الغاية تقدم الأدبيات الاقتصادية ثلاثة احتمالات لآثار التضخم. الآثار الإيجابية (Tobin, 1965, pp. 671-684)، وتأثيرات حيادية (Sidrauski, 1967, pp. 534-544) والتأثيرات السلبية (Stockman, 1981, pp. 387-393) هنا نركز بإيجاز على العلاقة المباشرة بين التضخم وتراكم رأس المال والدعم النظري والتجريبي ذي الصلة لكل هذه الآراء المتعارضة. وفيما يتعلق بالعلاقة الإيجابية بين التضخم وتراكم رأس المال، على الرغم من أن نموذج توبين الأصلي أظهر هذا الارتباط من أجل وضع نمو خارجي - حيث لا يخدم المال أي غرض آخر غير الأصول الرأسمالية مثل رأس المال المادي - إلا أن الدراسات اللاحقة أعادت صياغة هذه النتائج باستخدام نماذج النمو الذاتية. ومع ذلك، تم الحصول على نتائج أصلية، حيث تزيد الأسر التمثيلية من فائدتها في الحياة، وينمو المخزون الرأسمالي بمعدل ثابت - يحدده النمو السكاني ومعدل الأفضلية الزمنية. إن أي زيادة في معدل نمو الأموال تزيد فقط من الاحتفاظ بتوازن حقيقي في المدى الطويل وليس الاستهلاك الفردي أو الاستثمار في الاقتصاد.

2-5 ديناميكية معدل التشغيل ودور النقابات:

يعتبر دور النقابات عملية في قلب تجديد الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي ينجم تراكم رأس المال الثابت من خلال انتزاع وتحقيق وتوجيه القيمة المضافة بين فترتين، يرتفع مخزون رأس المال الأصلي بتحويل كل أو جزء من القيمة المضافة نحو اقتناء السلع الاستثمارية. و في هذا الشأن يدافع (de Schweinitz, 1959, pp. 385-404) عن فكرة وجود صراع بين متطلبات النمو و الديمقراطية و في هذا المنحى فإن حرية النقابات يجب أن تكون مقيدة من طرف حكومات الدول التي تأمل تطوير اقتصاداتها، حسب هذا الاقتصادي الذي يستعمل المفاهيم الكثرية للاقتصاد الكلي يشير الى تطبيق سياسة اقتصادية مشددة؛ و يعتبر الفعل النقابي آلية تعمل على كبح تراكم رأس المال. كما يعتبر ارتفاع قيمة الربع

الذي يختلف عن الأرباح والذي يغذي اقتناء الأصول الغير منتجة أو سلع الرفاهية على حساب تراكم راس المال المادي المنتج من أهم معوقات النمو الاقتصادي (Gaffard, 2015, pp. 57-82)

6-2 أثر التطوير المالي على تراكم راس المال:

يشير (Bassanini & Scarpetta, 2001) الى ان النظم المالية يمكن ان تساهم في النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لتراكم رأس المال وتعزيز نشر التكنولوجيات الجديدة. يمكن للنظام المالي المتطور أن يعيى المدخرات عن طريق توجيه المدخرات الشخصية الصغيرة إلى استثمارات مربحة وواسعة النطاق، مع توفير سيولة عالية للمستثمرين. كما يوفر للمستثمر الحماية ضد المخاطر الشخصية من خلال التنوع ويقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييمها حول المشاريع المحتملة من خلال الخدمات الاستشارية المالية المتخصصة على سبيل المثال ومن المرجح أن تساهم كل هذه الخدمات في النمو الاقتصادي ولكن من الناحية النظرية يمكن ان يكون لها تأثير معاكس. على سبيل المثال، قد يشجع انخفاض المخاطر وزيادة الدخل الناجم عن التوزيع الاسر على ادخار اقل إذا كانت آثار الدخل تفوق آثار الإحلال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنمو أن يكون إلى حد ما السبب الجذري لتطور الأنظمة المالية، وفي هذه الحالة قد تكون هناك علاقة سببية عكسية. وقد أبرزت أعمال تجريبية سابقة مساهمة الاسواق المالية في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار. ونتيجة لهذا، استخدمت الدراسات في هذا المجال عدد من المتغيرات المساعدة، والبعض منها كان لها تأثير كبير على الاستثمار. وتشمل هذه المؤشرات مقدار الانتماء المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك، والتي تهدف إلى قياس درجة الوساطة المالية، فضلا عن رسملة أسواق الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة في البورصات المحلية (يُعبّر عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والتي تهدف إلى تقييم مدى سهولة جمع الأموال في سوق الأسهم.

وحسب دراسة (Goldsmith, 1969) توجد علاقة إيجابية منتظمة مرتبطة بين مستوى تطور القطاع المالي ومعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي حين عزت التفسيرات التقليدية هذه الارتباطات إلى رد فعل سلبي من القطاع المالي على الاحتياجات التمويلية لنمو القطاع الحقيقي، فإن الأعمال الحديثة لنظرية النمو الداخلي قد رسخت التأثيرات السببية للتنمية المالية على النمو. وتأتي هذه التأثيرات من تحسين تخصيص الاستثمار، من خلال تنوع مخاطر الإنتاجية (LEVINE, 1991, pp. 1445-1465) و (SAINT-PAUL, 1992, pp. 763-781) و (LEVINE, 1992) ومع ذلك، يمكن أن تكون العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو متبادلة. إلى حد أن تكلفة تنظيم شبكات الوساطة المالية هي في الأساس تكلفة ثابتة.

ايضا يعتبر (PATRICK, 1966, pp. 174-189) أحد الأوائل الذين درسوا هذه العلاقات المتبادلة، واقترحوا التمييز بين الأساليب التي تعتمد على العرض والتي تمارس تأثيراً سببياً على تطوير سلسلة التمويل. (القطاع الحقيقي والتطور المالي) الذي يلعب دوراً حاسماً في عملية النمو. حيث يفترض PATRICK أولوية التطوير المالي خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية (العرض المالي)، في حين أن التنمية المالية يصبح يحركها الطلب السائد عندما تصل عملية التنمية الاقتصادية مرحلة النضج. كما تم فحص العلاقة التجريبية لهذه الفرضية بواسطة (W.S. Jung, 1986) الذي حصل على نتائج معتدلة في هذا المجال.

7-2 علاقة تراكم راس المال بالنمو الاقتصادي:

لمحاولة تحليل العلاقة بين تراكم راس المال والنمو الاقتصادي في المدى الطويل من الضروري؛ ان لم نقل حتمية استعمال الخريطة المقترحة من طرف (Rostow, 1960) للانطلاق "Décollage" التي تستوجب ثلاث شروط:

1. الزيادة في معدل الاستثمار المنتج ب(5%) من الدخل الوطني -او اقل - من (10)%
2. تطوير قطاع او العديد من القطاعات الصناعات الخفيفة بمعدل نمو مرتفع.
3. وجود او سرعة بروز اطر سياسية، اجتماعية مؤسسية التي تستعمل التحفيز اتجاه نمو توسيع القطاع الحديث والآثار المحتملة للوفورات الخارجية في الانطلاق، التي تعطي للنمو خاصية التواصل والتلقائية.

7-2-1 مراحل النمو: Rostow

قدمت من طرف الاقتصادي Rostow سنة 1960 هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة. حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم، والمتمثلة في المراحل التالية:

1-مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة هي المصدر الأساسي للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وهذا بإحداث القطيعة مع قوى الجذب إلى الخلف وعلى المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة. ومن بين الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق يركز Rostow على:

-ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي.

-تطوير بعض القطاعات الرائدة، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق. وينظر Rostow لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

-الإطار الثقافي واستغلال التوسع، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. إجمالاً فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد.

2مرحلة الاتجاه نحو النضج:

عرفها Rostow بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث ثلاثة تغيرات أساسية:

أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.

ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

3مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

نقد النظرية:

وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية منها ما يلي:

- أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية.
- معامل رأس المال الناتج ليس ثابتا كما افترضه Rostow
- غموض النظرية.

2-7-2 أنماط التراكم:

إن تعريف أنماط النمو، استناداً على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، هي متقلبة وغير دقيقة، مما يؤدي إلى استنتاجات متناقضة فيما بينها. من ناحية أخرى، يمكن إعادة تفسير اعتبارات إنتاجية العمل ونسب عوامل الإنتاج بالاستعانة بمخطط نظري يضع كل نمط نمو في علاقة مباشرة مع مختلف أنماط تراكم رأس المال. إذا كان مبدأ إنتاجية العمل الوحيد الذي يجب أن يكون حاسماً، فإن المخطط يسجل ضمن نظرية قيمة العمل حيث يُفترض العمل، العامل الوحيد الذي يخلق القيمة أي نظرية قيمة العمل. هذا يبين أن قيمة المنتج تقسم على النحو التالي:

$$P = c + v + m \quad (2-28)$$

حيث:

P: هي قيمة الانتاج الكلي.

C: قيمة رأس المال الثابت (أو "العمل الميث") ؛

v: قيمة رأس المال المتغير ؛

m: فائض القيمة

وليكن

$$q = \frac{c}{v}$$

التركيب العضوي لرأس المال،

$$s = \frac{m}{v}$$

معدل فائض القيمة.

وعليه:

$$P = qv + v + sv \quad (2- 29)$$

وبالتالي:

$$P = v(q + 1 + s) \quad (2- 30)$$

من العلاقة (2)، نستنتج أن خلق القيمة هو دالة لمتغيرين يخصصان نمط التراكم، وهما تكوين رأس المال ومعدل فائض القيمة (أو القيمة الزائدة في الرأسمالية). لذلك، يتم تحديد متوسط إنتاجية العمال من خلال العلاقة التالية:

$$p = \frac{P}{v} = (q + s + 1) \quad (2- 31)$$

إذا كان dp يعني مقدار الزيادة في إنتاجية العمل اذن: $dp = dq + ds$

حيث dq هي الزيادة في التركيب العضوي لرأس المال و ds معدل فائض القيمة. وأخيراً، نشير إلى الزيادة في القيمة الإجمالية للقوة العاملة الموضوعه حيز التنفيذ في الاقتصاد dv. من خلال هذه المقدمة، يمكن تحديد ثلاثة أنماط للنمو تتعلق بالضبط بثلاثة أنماط للتراكم.

1-2-7-2 التراكم الموسع:

يمكن أن يتم تراكم رأس المال عن طريق توسيع رأس المال إلى قوى عاملة جديدة: هذا هو أسلوب التراكم الموسع. ويتم حساب زيادة dP من الناتج الإجمالي:

$$dP = (dq + ds) v + (q + s + 1) dv \quad (2- 32)$$

في التراكم الموسع، dv موجب بالتعريف. من ناحية أخرى، dq و ds منعدم أو قريبة إلى صفر؛ تبقى إنتاجية العمل ثابتة تقريباً، مما يعني أنه لا يوجد أي تقدم تقني (أو قليل جداً) في هذا النمط من التراكم. تتم كتابة الزيادة في الناتج الاجمالي كما يلي:

$$dP = (q + s + 1) dv \quad (2-33)$$

أو بمعنى آخر:

$$dP = pdv \quad (2-34)$$

ولذلك يتحقق النمو الموسع من خلال زيادة استخدام القوى العاملة، ولا تزيد إنتاجية العمالة.

2-2-7-2 التراكم المكثف:

ويمكن أيضاً أن يتم التراكم بتكثيف رأس المال أي بزيادة قيمة العمل الميث المرتبط بكل وحدة عمل حي. وبالتالي يتم التعبير عن أسلوب التراكم المكثف بواسطة dq موجب. وهذا يؤدي إلى زيادة في إنتاجية العمل وتخفيض في العمالة المطلوبة؛ وبالتالي ds موجبة. حقيقة أن هناك زيادة في تكوين رأس المال يعني أن هناك تقدماً في التقنيات وأن هذا التقدم هو فريد تماماً: فهو يوفر قوة العمل (هو "توفير العمالة"، في المصطلحات المنصوص عليها). لم يعد توسيع رأس المال إلى قوى عاملة جديدة ضرورياً لضمان النمو الاقتصادي (صفر). من حيث النمو المكثف. يكون تراكم رأس المال مكثف لما يرتفع تركيب رأس المال بصورة منتظمة في نمط الإنتاج الرأسمالي الناجم عن المنافسة التي تحتم على الرأسماليين إدخال طرق جديدة للإنتاج. كما يقدم (Bénassy & al, 1976, p. 73) التعريفات التالية للتراكم الموسع و المكثف حيث: " تعرف الميزة الموسعة لنظام التراكم على أنها زيادة كمية بسيطة في رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع فائض القيمة من خلال تمديد الاجور (بمعدل استغلال ثابت) أو زيادة في مدة وكثافة العمل مما يؤدي إلى زيادة في معدل القيمة المضافة. هذه العناصر تميز آليات فائض القيمة المطلقة. من ناحية أخرى، فإن التراكم المكثف، عن طريق الإخلال باستمرار بالتنظيم التقني والاجتماعي لعملية العمل، يؤدي إلى زيادة القيمة الفائضة النسبية، أي خفض قيمة القوة العاملة".

2-3-7-2 الخصائص الأساسية لأسلوب التراكم المكثف

يشير (Barrère, Kebabdjian, & Weinstein, 1984, pp. 479-506) إلى أن الدراسات التحليلية المعاصرة

تفسر الرأسمالية المعاصرة بثلاث أصناف من التغيرات:

1 تغير في طرق العمل

2 تغير في الاستهلاك

3 التغير في معدل الأجور.

2-3-7-1 تحليل التحولات في طرق العمل

يعتبر تحليل التغير في طرق العمل العنصر الحاسم في شرح التراكم المكثف وعليه قام بتقسيم التحليل المقترح إلى قسمين: الاقتراح الأول: يعتمد التراكم في الرأسمالية المعاصرة على عملية تحول مستمر للمؤسسة ولأساليب الإنتاج. وبالتالي فإن التراكم المكثف يأخذ جذوره في إنتاج فائض القيمة النسبية والذي يتجلى في نمو (قوي) لإنتاجية العمل. إن التراكم الشامل، الذي يسبق المرحلة الحالية تاريخياً، يعتمد، على القيمة الفائضة المطلقة وحدها. فهي تتطور دون تغيير في أساليب الإنتاج وبدون نمو إنتاجية حقيقية للعمالة (تختلف عن الإنتاجية الظاهرة التي تتضمن تكثيف العمل). نظرًا لأن مثل هذه الرؤية لبداية الرأسمالية الصناعية هذا النمط من التحليل يقودنا إلى التقليل من الاضطرابات العميقة لظروف الإنتاج التي عرفتها الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر بالثورة الصناعية: تطوير الصناعة على نطاق واسع، وتحولات النسيج. حتى لو لم تكن حركتهم منتظمة، فإن تحولات العملية العمالية هي سمة دائمة للرأسمالية، وبالتالي لا يمكن اعتبارها خاصة بالرأسمالية المعاصرة.

أما نظرية (AGLIETTA, 1976) فتبدو مختلفة، حيث يتم التراكم الموسع بتحول طرق العمل، ولكن دون تغيير نمط الاستهلاك، وبالتالي حصريًا في قسم وسائل الإنتاج، وبطريقة غير منتظمة. أما التراكم المكثف فيتميز باستمرارية التحولات في طرق العمل وتوسيع نطاقها ليشمل قسم السلع الاستهلاكية. هذه الرؤية دقيقة، ولكنها تؤدي إلى مقترحات مماثلة إلى حد ما: المرحلة الأولى من نمو الاقتصادات الرأسمالية (حتى بداية القرن العشرين) كانت تستند فقط على القسم الأول، وكان من الممكن أن تفعل عملياً دون فائض القيمة النسبية.

الاقتراح الثاني: التحولات في طرق العمل في الرأسمالية المعاصرة يتم تحليلها كتطور تايلوري وفوردي حيث ينتشر هذا المفهوم على نطاق واسع إلى أبعد من مؤيدي التراكم المكثف. في الواقع يتم التركيز بشكل شبه حصري على تنظيم العمل في الورشات، وعليه يعتبر النموذج التايلوري كنمط تحكم في عمل العمال، يضمن إنتاج القيمة المضافة من خلال: التقليل من عدد العمال وتكثيف العمل (إنتاج فائض القيمة المطلقة وبالتالي التراكم الهائل) وهذا باستبدال العمل المركب بالعمل البسيط مما يؤدي إلى فائض القيمة النسبية.

2-3-7-2 العلاقة بين التغير في عملية الإنتاج والاستهلاك.

العنصر الأساسي الثاني لأطروحات التراكم المكثف هو العلاقة الراسخة بين التحولات في عملية الإنتاج والتحولات في طريقة الاستهلاك، حيث لا يمكن أن تضمن التحولات في الإنتاج وحدها تراكمًا منتظمًا ودائمًا، نظرًا لأن مخاطر نمو الإنتاجية قد يؤدي إلى أزمة منافذ للأسواق. وهكذا يفسر R boyer أزمة عام 1929 هي نتيجة "لتعطيل معايير الإنتاج" دون حدوث تغييرات متزامنة في الاستهلاك وآليات التوزيع، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الارتفاع الطاقة الإنتاجية وركود الطلب الاجتماعي. لا يمكن أن يحدث التراكم المكثف إلا نتيجة لنظام التراكم الذي يركز على الاستهلاك الشامل. هذا يعني تغييرات في طريقة الاستهلاك ومساهمة الأجور. إن فكرة توضيح التغييرات في الإنتاج مع تحليل التغييرات الهيكلية في طريقة الاستهلاك وتنظيم الأجور هي بالتأكيد من حيث المبدأ أهم مساهمة مثيرة للاهتمام. بنفس الطريقة، من الضروري الإبقاء على الفكرة الأساسية التي تتمثل في ربط حركات الطلب الاجتماعي في فترة طويلة بالتغيرات في طريقة الحياة، وتغييرات العلاقات الاجتماعية وراءها.

وهذا ما نجده في النموذج الفوردي Fordism حيث يدخل تغيير طبيعي في إعادة إنتاج القوى العاملة. الانتقال من استهلاك السلع الناتجة عن إنتاج السوق الصغيرة (الحرف اليدوية، الزراعة) في إطار نمط معيشي ما قبل الرأسمالية، إلى الاستهلاك الشامل للبضائع التي تنتجها الصناعة الرأسمالية الكبيرة. بهذه الطريقة، يتم وضع "معياري الاستهلاك" تحت رعاية قاعدة البضائع. الذي سمح في فترة ما بعد الحرب، بتوسيع العلاقات الرأسمالية وتعطيل العملية العمالية في القسم 2، قسم السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى التكامل الشامل بين القسمين. ومن هنا جاءت الأهمية التي أعطاها منظري التراكم المكثف للتحليل المقطعي لنمو ما بعد الحرب، وهو جانب طورته بشكل خاص H. Bertrand. ومع ذلك، يثير العديد من الأسئلة، أولاً وقبل كل شيء، فإنه يؤدي إلى اقتراح فترة من التطور الرأسمالي يصعب تحقيقه: مرحلة تراكم مكثفة تستند إلى تطوير القسم الثاني، ثم تدفع إلى تطوير القسم الأول.

2-7-3-3 تحليل العلاقة بين الأجور:

يشكل تحليل العلاقة بين الأجور الركن الثالث لنظريات التراكم المكثف ويشمل مجموعة من التحولات في الأشكال المؤسسية التي تنظم شروط استخدام القوى العاملة وطريقة تشكيل الأجور. النقطة المهمة في هذا التحليل هو أنه يعتمد على مشكلة المنافذ. والغرض منه هو إظهار أنه يتم إنشاء تنظيم جديد للأجور، مما يسمح بتطوير الإنتاج الضخم للسلع الاستهلاكية وبالتالي توازن التراكم. التأكيد الأساسي هو أن العلاقة الجديدة بالأجور تؤدي إلى ارتفاع ثابت في الأجور الحقيقية. ولكن التغييرات في علاقة الأجور تتضمن بشكل أساسي إضفاء الطابع المؤسسي على تكوين الأجور الاسمية (على

الرغم من بعض ممارسات جدولة الأجور، خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور). هم وحدهم لا يستطيعون شرح تنظيم حركة الأجور الحقيقية.

بالنسبة للنمو الكبير للأجور غير المباشرة، والتي يصعب تجاهلها، يتم تحليلها في كثير من الأحيان بنفس المصطلحات: إنه يعمل فقط على تنظيم المنافذ من خلال المساعدة على استقرار الوضع الجديد للاستهلاك. كما يمكن طرح نوعين من الأسئلة في هذا المجال:

- من ناحية، تبقى في إطار منطق التراكم المكثف: هل النمو المطرد للأجور يكفي لضمان انتظام وتوازن التراكم؟ هل من المحتمل دائماً أن تحبذ التراكم؟ تشير هذه الأسئلة إلى تحليل تماسك النموذج.

من ناحية أخرى، من الضروري أن نتساءل عن الطريقة التي يتم بها هذا التصور

لا يمكن اعتبار النمو المنتظم للأجر الحقيقي كحركة نظمت بشكل مسبق وعفوي من قبل النظام. يتم فرضه جزئياً بسبب النضالات الاجتماعية ضد السعي لتحقيق الربح الفوري. يعني فهم العلاقة الجديدة بالأجور مراعاة سلوكيات العمال كعاملين نشطين في تطوير استراتيجياتهم الخاصة بطريقة مستقلة، لا تخضع مسبقاً، لمنطق نظام التراكم وبالمثل، هل يجب النظر في المضاعفات؟ أبعاد التحولات في دور الدولة. لكن في هذا الاتجاه، تقدم عناصر خارج نموذج التراكم المكثف، وهي عناصر لا يمكن دمجها دون أن تتجاوز جانبها الوظيفي. علاوة على ذلك، لا يمكن إجراء دراسة لتحولات علاقة الأجور طويلة الأجل دون طرح سؤال مزدوج: العلاقة بين تحول الرواتب وتحول الاحتياجات؛ العلاقة بين الظروف الاجتماعية للإنتاج وتحويل الاحتياجات. هنا نجد السؤال المذكور حول طريقة الاستهلاك. من الضروري مراعاة عواقب تحولات ظروف الإنتاج على تطور قيمة القوى العاملة والأشكال التجارية / غير التجارية والخاصة / العامة التي تضمن هذا التحول. المفهوم ينبغي اختزال مفهوم مكان الأجور في التنظيم العام لتراكم رأس المال إلى المفصل بين قطبين: الصلة بين الراتب والعمالة من جهة، والرابط بين الراتب والربحية. من جهة أخرى يجب أن يضاف إلى ذلك الصلة بين الراتب وارتفاع القوى العاملة، وبعد ذلك، العلاقات: تحويل عملية العمل - تحول ظروف إعادة إنتاج القوى العاملة - تحول العلاقة بين الأجور ومحددات القوة العاملة. الراتب. في هذا المنظور، يمكن للتغيرات في الإنتاج (التكنولوجيا، التنظيم، إلخ) وفي نمط الحياة (التحضر، تخفيض وظائف الأسرة) أن تؤدي إلى زيادة، بالطبع غير مرغوب فيها، في تكاليف استنساخ العمل المأجور. هذا يؤدي إلى الضغط التصاعدي على الأجور مباشرة وغير مباشرة، بغض النظر عن مشاكل المنافذ. مع الأخذ في الاعتبار هذه العلاقات، التي توجد أحياناً **Aglietta**، ينبغي أن تؤدي إلى مراجعة عميقة للمنطق الذي يحكم البناء بأكمله.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة:

1- أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي.

حولت العديد من الدراسات القيام بفحص أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات على حسب طبيعة الدول محل الدراسة. حيث توصل (Khan & Kumar, 1997, pp. 69-88) إلى أن تأثير الاستثمار العام والخاص على النمو الاقتصادي يختلف معنويًا؛ حيث الاستثمار الخاص أكثر إنتاجية من استثمار القطاع العام. أيضًا توصل (HERRERA, 2012) إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يعمل على إزالة تشوهات السوق، وبهذا يبرر تدخل الدولة حيث سجلت الدراسات الاقتصادية الجزئية انخفاض في تكاليف الإنتاج والمعاملات للقطاع الخاص الناجمة عن البنية التحتية بالإضافة إلى امتداد الأسواق وانتشار التقدم التقني خاصة في الدول النامية والناشئة. أما الدراسات الكلية أظهرت منذ بداية أعمال (Aschauer, 1989) التأثير الكبير للبنية التحتية على النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول المتطورة منذ الحرب العالمية الثانية.

كما يؤكد (Easterly & Rebelo, 1993, pp. 417-458) على أهمية النفقات العمومية في تفسير النمو الاقتصادي وهذا بالتركيز على بنية وتركيب النفقات في دفع النشاط الاقتصادي وبالأخص حجم النفقات كما أن النفقات العمومية في النشاط الإنتاجي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حين أن النفقات الغير منتجة ليس لها أثر على النمو الاقتصادي. توصل إلى أن الاستثمار العمومي في قطاع النقل والمواصلات له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (Knight, 1993, pp. 512-541) و (Loyaza, & Villanueva, 1993, pp. 167-191) كما توصلوا إلى إثبات أن الاستثمار العام في البنية التحتية له أثر إيجابي مهم على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-1990).

1-1 الاستثمار في البنية التحتية وإشكالية الانطلاق الاقتصادي:

1-1-1 خصائص البنية التحتية:

تأثر السلعة العمومية من خلال الوفورات الخارجية على قرارات الاعوان الاقتصاديين في مجال الاستثمار بدون مقابل نقدي حسب النظرية النيوكلاسيكية، فهي تعتبر أساس تبرير تدخل الدولة في اقتصاد السوق، كما تم التطرق إلى دراسة دور البنية التحتية في النمو الطويل المدى حديثًا (Laffont, 1982) من خلال نظريات النمو الداخلي ومن أجل معرفة هذا الدور يستلزم التمييز بين النفقات المنتجة والنفقات الغير منتجة، حيث عرف تحليل الدور المنتج للبنية التحتية تطور مسبق سنوات الخمسينات، تبعًا للجدل القائم حول النمو المتوازن المشار إليه من طرف نظار التنمية (HIRSCHMAN, 1958); (ROSENSTEIN-RODAN, 1943); (NURKSE, 1952) وتجلت هذه

المناقشات بصورة واضحة سنوات الستينات، وتحولت ردة الفعل هذه الى رأس الأسئلة القصيرة الأجل والتعارض بين اثر المضاعف و اثر الطرد **effet d'éviction** للنفقات العمومية . ولقد اعتبر الاستثمار العام في البنية التحتية كعامل دفع للطلب من وجهة النظر التقليدية الكنزوية (VEGANZONES, 2000) .

كما ان النماذج الحديثة للنمو أخذت بسرعة النفقات العمومية كعامل للربح المتواصل للإنتاجية والنمو الطويل الأجل (BARRO, 1990)، البنية التحتية تعتبر سلعة وسيطة التي تسهل التبادل وتحسن إنتاجية مدخلات أخرى في الإنتاج. لكن الطابع المنتج للبنية التحتية يمر أيضا عبر الوفورات الخارجية ما بين المؤسسات والمناطق او النشاطات. البعض من الأدبيات تضع العلامة على الوفورات الحيز الفضائي (**les externalités spatiales**) التي من خلالها البنية التحتية يمكن ان تكون مصدرها والتي تسمح بإعادة النظر بوجهة جديدة مسألة التنمية الجهوية، أيضا البنية التحتية المادية كالكهرباء النقل والمواصلات، كما يركز بعض الاقتصاديين على البنية التحتية الاجتماعية التي تحسن إنتاجية اليد العاملة وتلائمها مع التقنيات الحديثة.

1-1-2 علاقة الاستثمار في البنية التحتية بالنمو الاقتصادي:

يتميز الاقتصاديون ثلاث أهداف للاستثمار العام. في الحالة الأولى، السلطات العمومية تحدد معدل رأس المال العام بالنسبة ل PIB. تحليل النموذج يظهر ديناميكية للنمو طويل الأجل محددة باستثمار القطاع الخاص، وهو نفسه دالة موجبة لمستوى رأس المال العام. في الحالتين المتبقيتين، السلطات تثبت هدف محدد، إما معدل نمو رأس المال العام، او نسبة الاستثمار العام من PIB هو إذا معدل نمو رأس المال العام الذي يحدد معدل النمو التوازني للاقتصاد. نسبة رأس المال الخاص على رأس المال العام يتم تعديله ببطء إلى مستواه الطويل الأجل، الاستثمار الخاص يرتفع باستمرار نتيجة لإنتاجية حدية أكثر ارتفاعا في وجود استثمار عام متسارع. على المدى الطويل معدل استثمار القطاع الخاص يرتفع إلى حد أن يتساوى مع الاستثمار العام (VEGANZONES, 2000) .

فيما يتعلق بمتغير البنية القاعدية، يعني خاصة بحجم رأس المال العام الإجمالي، وعادة غير العسكري، وأحيانا ينحصر في نشاط الخدمات العمومية أي خارج مؤسسات القطاع التنافسي. ويحدث الخلط أحيانا بين رأس المال العام ورأس مال الدولة غير أن بعض نشاطات الخدمة العمومية يمكن أن تكون من مجال القطاع الخاص. وتتصف آلية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات النفط والغاز بخصوصيتها، إذ يؤدي النفط وإيراداته دورا محورياً في تحديد وتأثير

معدلات النمو الاقتصادي فيها (Masoud & Hardaker, 2012, pp. 173-184)

2-دراسات تتعلق بتأثير السلع الرأسمالية المستوردة على النمو الاقتصادي:

تعتبر السلع الرأسمالية المستوردة والتي تحتوي تكنولوجيا عالية والمعرفة التقنية الأجنبية من أهم العوامل المساهمة في النمو حيث تسمح للبلدان النامية من استغلال ميزة تخلفها عن حدود التكنولوجيا وتمكنها من تراكم رأسمالها بشكل أسرع وبطريقة منتجة ومستدامة فقد أظهر العديد من الباحثين على سبيل المثال (Grossman & Helpman, 1991) ، أن البلدان التي تشهد انفتاحا أكبر على العالم تتمتع بقدرة أكبر على توليد نمو اقتصادي عالي من خلال استيعابها للتقدم التكنولوجي من البلدان المتقدمة. فالبلد الذي يشجع على نشر المعرفة العالمية، تبني التكنولوجيا الجديدة، تعزيز تجارة السلع الرأسمالية والوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر يجني فوائد أكبر من تبنيه لإستراتيجية التوجه نحو الخارج.

أما في الجانب التجريبي، يختبر كل من (Coe a & Helpman b, 1995, pp. 859-887) باستخدام بيانات ل 77 بلدا ناميا مدى استفادة تلك البلدان من واردات السلع الرأسمالية للبلدان الصناعية، حيث تبين أن تجسد المعرفة الأجنبية في المدخلات المستوردة من البلدان ذات مخزون كبير من تراكم أنشطة (R&D البلدان الصناعية) له أثر إيجابي على الإنتاجية الكلية لعوامل TFP للبلد المستورد؛ هذا يعني أن البلد الأكثر انفتاحا على التجارة يجني منافع حدية كبيرة من أنشطة R&D الأجنبية و بالتالي فإن البلد الذي يتمتع بزيادة حصص راس المال R&D الأجنبي في الواردات سيرفع من مستوى إنتاجيته.

كما اظهرت نتائج الانحدار لدراسة (Roy, 2009) لعينة مكونة من 77 بلدا خلال الفترة (1975 – 1995) أن واردات السلع الرأسمالية تعزز نمو TFP حيث تشير النتائج أن زيادة حصة واردات السلع الرأسمالية من GDP بنسبة 10 % يؤدي إلى زيادة نمو TFP بنسبة 0.4% تقريبا. أما (Connolly, 1999) فيعتبر أن واردات السلع التي تجسد التكنولوجيا (السلع عالية التكنولوجيا) هي قناة هامة لنشر الأبحاث الأجنبية لتستفيد منها الأبحاث المحلية؛ فباستخدام بيانات بانيل 30 بلدا متقدما وناميا وجد علاقة إيجابية قوية بين واردات التكنولوجيا العالية كحصة من GDP ومقاييس الابتكار المحلي والتقليد المعتمدة على بيانات براءات الاختراع الدولية. ومع افتراض معدلات أولية للابتكار المحلي والتقليد مساوية 1 % ، تشير المرونات المقدره أن زيادة مستدامة في واردات السلع الرأسمالية عالية التكنولوجيا بنسبة 10% تؤدي إلى رفع معدل الابتكار المحلي بنسبة 1.13% ومعدل التقليد بنسبة 1.14% خلال نفس الفترة. أكثر من ذلك، تعتبر هذه القناة جد مهمة للبلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة. كنتيجة لذلك، استخدام تلك الواردات التي تجسد التكنولوجيا سيساهم إيجابيا في نمو نصيب الفرد من الناتج أكبر من استخدام التكنولوجيا المحلية. من جهة أخرى، مساهمة تلك التكنولوجيا الأجنبية

في النمو المحلي هو أكبر في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة. ومع ذلك يقترن حجم تأثير الانفتاح (ارتفاع مستوى التكنولوجيا المستوردة) على تبني وتعمم التكنولوجيا وبالتالي على تطور الأنشطة التكنولوجية المحلية بشكل مباشر وغير مباشر وعلى الأسعار النسبية لتلك السلع الرأسمالية المستوردة ونوعية القدرة الاستيعابية لبلد المتلقي والتي تتعلق بمدى توفر عوامل الإنتاج كالعمالة المؤهلة. وفي هذا الصدد، يشير (Aghion, Howitt, & Violente, 2003, pp. 443-461) إلى أن "المؤهلات لا تمثل فقط مدخلا في إنتاج السلع والخدمات بل كذلك عاملا هاما في خلق واستيعاب المعرفة التكنولوجية الجديدة"

أما (Acemoglu, 2003, pp. 464-491) فيؤكد على ذلك بقوله: "أين يتم افتراض رأس المال البشري كعامل ضروري لتبني التكنولوجيا الجديدة، يترتب على هذه النظرة على الأقل أثرين هاميين: أولا: زيادة الطلب على المؤهلات كل ما تم إدخال التكنولوجيا الجديدة، وثانيا تمكّن الاقتصاديات ذات رأس المال البشري المرتفع من الاستحواذ على أفضل التكنولوجيات بشكل فعال". ولأن سياسة استيراد التكنولوجيا مشروطة بقيود الصرف الأجنبي فإن البلدان التي تنخرط في هذه السياسة ينبغي عليها وضع سياسات قوية لتشجيع الصادرات وفتح الاقتصاد على تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وفقا لكل ما سبق، حتى يصبح استيراد التكنولوجيا الأجنبية محركا للنمو في الاقتصاد، وينبغي أن تتوافق سياسة استيراد تلك السلع مع استراتيجية التنمية الاقتصادية الأخرى للبلدان النامية (Herrerias & Orts, 2011, pp. 79-124).

كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز التصنيع من خلال آليتين. آلية مباشرة تشرح المساهمة المستمرة للاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة الصناعية وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية (Rodriguez_Clare, 1996, pp. 853-872). وآلية غير مباشرة تعزز الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتؤثر على الإنتاج الصناعي (HASKEL, PEREIRA, & SLAUGHTER, 2007, pp. 482-496).

وفي دراسة (Kabaka P. I., 2016) الاستثمار يلعب دور مهم في بعث النمو الاقتصادي من خلال أثر المضاعف الكنزي، حيث يركز في تحليله على وسائل الإنتاج المحلية كعامل مهم في إنعاش الطلب الداخلي بالمقابل وسائل الإنتاج المستوردة لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي. ومن زاوية أخرى عالج مساهمة مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العائلي في النمو كمؤشر ومدى نجاعة الاستثمار العمومي في النمو.

3-دراسات متعلقة بتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قوة تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر او غير مباشر خلال العقود القليلة الماضية. وتظهر في الغالب علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، ولكن في بعض الحالات نجدها سلبية او منعدمة وضمن العلاقة توجد عدة عوامل مؤثرة مثل المستويات الملائمة لرأس المال البشري، والأسواق المالية المتطورة، والتكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأنظمة التجارة المفتوحة، إلخ.

من الناحية النظرية، يُعنى الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأثير المباشر على النمو من خلال تراكم رأس المال، ودمج المدخلات الجديدة والتكنولوجيات الأجنبية في وظيفة الإنتاج في البلد المضيف.

ومن الناحية التجريبية، تم استخدام نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة والداخلية على نطاق واسع لاختبار تلك الفوائد النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، فإن النتائج متفاوتة. تشمل الأسباب اختيار العينة (على سبيل المثال البلدان المتقدمة مقابل البلدان الأقل تقدماً)، وتقنيات التقدير المختارة (على سبيل المثال، OLS، السببية، والتكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ)، والفترة الزمنية المحددة، ومنهجية التقدير (أي السلاسل الزمنية مقابل المقطع العرضي)

أظهرت دراسة (Richardson, 1997, p. 19) أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في دفع النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية بفضل التكنولوجيا الحديثة التي يجلبها المستثمر الأجنبي. والتي تقتضي ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيضة، وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلدان المضيضة بطرق مختلفة بما في ذلك نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وبدائل الاستيراد، وتوسيع حجم الصادرات (Chen, Melachroinos, & Chang, 2010, pp. 213-

238). كما جادلت بعض الدراسات الحديثة بأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو تعتمد بشدة على الظروف في البلدان المستقبلية. كما توصل (Balasubramanyam, Salisu, & Sapsford, 1996, pp. 92-105) الى أن

التأثير على النمو يكون أقوى في البلدان التي تتبع سياسة ترويج الصادرات منها في البلدان التي تنتهج سياسة إحلال الواردات. في ورقة ل (Borensztein, de Gregorio, & Lee, 1998, pp. 115-135) اقترح أن فعالية الاستثمار

الأجنبي المباشر تعتمد على رصيد رأس المال البشري في البلد المضيف. حيث فقط في البلدان التي يتجاوز فيها رأس المال البشري عتبة معينة، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في النمو. كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز التصنيع من خلال آليتين. آلية مباشرة تشرح المساهمة المستمرة للاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة الصناعية وإنتاج

سلع ذات قيمة مضافة عالية (MARKUSEN & VENABLES, 1999, pp. 852-873)(Rodriguez_Clare, 1996, pp. 335-356) وآلية غير مباشرة تعزز الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتؤثر على الإنتاج الصناعي. (HASKEL, PEREIRA, & SLAUGHTER, 2007, pp. 482-496).

4- دراسات متعلقة باقتصاديات دول أجنبية:

دراسة (Ugwuegbe & Uruakpa, 2013, pp. 36-40) أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في نيجيريا بالاستعانة بالمتغيرات التالية: التراكم الخام لرأس المال الثابت، التضخم، معدل الفائدة. استخدم في الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لاختبار خصائص السلسلة الزمنية، تم استعمال اختبار phillip-perron لتحديد استقراره المتغيرات حيث أظهرت النتائج أن التراكم الخام لرأس المال الثابت والنمو الاقتصادي مدمجة في المستوى. كما ان اختبار Johansen للتكامل المشترك استعمل لتحديد درجة التكامل، بينما نموذج تصحيح الخطأ تم استخدامه لتحديد سرعة تعديل التوازن. النتائج الملاحظة توجي بان لتراكم راس المال أثر ايجابي معنوي على النمو الاقتصادي في نيجيريا غير أن أثر معدل التضخم ومعدل الفائدة سلبى وغير معنوي. خلال فترة الدراسة (1982-2011) تم جمع البيانات من البنك المركزي لنيجيريا لتحليل أثر تراكم راس المال، معدل التضخم، معدل الفائدة، مخزون راس المال السوقي على النمو الاقتصادي. تم استخدام في الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادي (OLS) لاختبار خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة حيث اظهرت نتيجة اختبار phillip-perron ان النمو الاقتصادي و تراكم راس المال متكاملين من نفس الدرجة و مستقرين في الدرجة (0). كما تم استعمال نموذج تصحيح الخطأ لاختبار سرعة تعديل نحو التوازن نتيجة الدراسة على المدى الطويل بين تراكم راس المال و النمو الاقتصادي في نيجيريا GDP: الناتج الداخلي الخام-GFCF:

التراكم الخام لرأس المال الثابت- INFRT: معدل التضخم-SMCT: السوق المالي-INTRt: معدل الفائدة-النموذج المقدر

يكتب على الشكل التالي: $\text{LogGDP}_t = 1.546309 + 1.120822\text{LogGFCF}_t - 0.000521\text{INFRT}_t + 0.211181\text{LogSMCT}_t - 0.017704\text{INTR}_t \dots$

R-square 0.982, Adjusted R-square 0.978, DW 0.805

يشير النموذج المقدر الى ان لتراكم راس المال اثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي للفترة محل الدراسة حيث ان الزيادة ب 1% في تراكم راس المال تؤدي الى زيادة ب 1.12% في النمو الاقتصادي كما ان لمعدل التضخم و معدل الفائدة اثر سلبي على النمو الاقتصادي في نيجيريا .

دراسة (Nell, 2013) تم فحص في هذا المقال دور تراكم رأس المال المادي في الاقتصاد الهندي خلال الفترة (1950-2010)

أظهرت النتائج أن فرضيات اتحاد تراكم رأس المال والإنتاجية الكلية ساهمت في النمو في الفترة الانتقالية.

دراسة (Shioji & Vu, 2012, pp. 138-149) تعتبر سرعة تراكم رأس المال في شرق آسيا مذهلة، قاما في هذا البحث بالتحقيق في سرعة هذا التراكم بالاستعانة بتقدير «التقارب» لدالة تراكم رأس المال (معدل الاستثمار) مشتق من نموذج نمو اقتصادي منفتح، أظهرت النتائج أن اقتصاد بمستوى مخزون راس مال فردي منخفض يؤدي إلى زيادة التراكم. الاقتصاد الآسيوي بالتأكيد استفاد من أثر هذا التقارب لكن من جهة أخرى، عوامل أخرى مثل القواعد القانونية القليلة والاستثمار في أسعار السلع تعمل ضد التراكم، حسيهم للحفاظ على سرعة التراكم من المهم بل يجب تخفيض التشوهات في السوق المحلي، وتحسين نوعية المؤسسات.

وفي دراسة (Khan & Reinhart, 1990) حول الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول النامية، بينت أن أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول تمثلت في انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع عبي الدين الخارجي، وعجز في الميزان التجاري وانخفاض مستويات المعيشة. ولقد تم تطبيق دالة الإنتاج في الدراسة تبين من خلالها أثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على عملية النمو الاقتصادي، حيث أظهرت الدراسة أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقة تبادلية بين الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، بل قد يكون الاستثمار الحكومي مكملًا للاستثمار الخاص. كما بينت الدراسة أن أثر الاستثمار الخاص على عملية النمو الاقتصادي أكبر من أثر الاستثمار الحكومي. كما ان للاستثمار الخاص أثر مباشر وواسع على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مقارنة بالاستثمار العام. حسب هذين الاقتصاديين الاستثمار في القطاع العام لا يمكن ان يحقق تأثير كبير على انتاجية تكوين رأس المال الخاص الا إذا تم تأسيس بنى تحتية صلبة (الطرق، الكهرباء، الاتصالات والمدارس).

في دراسة ل (Aschauer, 1989) اقترح نموذجًا لاستثمار الخاص والعمومي حيث يفترض أن إنفاق الرأس المال العمومي يؤدي إلى رفع الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص. فإذا توقع الأعوان الاقتصاديون أن ارتفاع أو انخفاض (إنتاجية رأس المال الخاص راجع إلى ارتفاع أو انخفاض متوقع للنفقات الاستثمارية العمومية، فإن الاستثمار الخاص سوف يرتفع أو ينخفض كما يلي:

$$IP_t = \alpha_0 + \alpha_1 IP_{t-1} + \alpha_2 IP_{t-1} - \alpha_3 I_t^e + \varepsilon_t \quad (2-35)$$

حيث:

IP_t : هو الاستثمار الخاص استثمارات القطاع الخاص

I_t : هو الاستثمار العمومي استثمارات القطاع الحكومي

I_t^e : هو الاستثمار العمومي المتوقع

من خلال هذه المعادلة يمكن اعتبار أن الاستثمار الخاص يتأثر بالاستثمار العمومي والعجز في الإنفاق الحكومي. فإذا كانت أكبر حصة من الرأس المال الحكومي تؤدي إلى زيادة التأثير الحدي للرأس المال، فإن قرارات الاستثمار الجارية للقطاع الخاص ستتأثر بهذه الزيادة المتوقعة للرأس المال الحكومي، وهذا ما يفسر التطبيق الفعال للسياسات الاستثمارية حسب (Aschauer, 1989) إلا أنه يمكن اعتبار عوامل أخرى محددة للاستثمار الخاص باختلاف الاستثمار العمومي والعجز في الإنفاق الحكومي نرجعها إلى طبيعة السياسات المالية والنقدية، وحتى السياسات الاستثمارية لكل بلد والتي تعمل على الرفع من استثمارات هذا القطاع، ومدى تحفيز الوسائل والإجراءات للزيادة في العوائد المتأتية من مشاريعه المختلفة.

دراسة (Odedokun, 1997) بحثت الدراسة في التأثيرات الأولية وطويلة المدى للإنفاق الاستثماري العام والخاص على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال الفترة (1965-1990). حيث استخدمت الدراسة بيانات إحصائية عن 48 دولة نامية ومنخل الطريقة التحليل التجريبي والمقارن توصلت الدراسة إلى ما يلي:

01- إن الإنفاق الاستثماري العام وخصوصا على مشاريع البنية التحتية في الدول النامية قد قدم تسهيلات كبيرة للاستثمارات الخاصة وخصوصا في المدى الطويل وعزز من الكفاءة والنمو الاقتصادي في تلك الدول في حين لم يحقق الإنفاق الاستثماري العام على المشاريع الأخرى (غير مشاريع البنية التحتية) هذا التأثير.

02- لقد حقق الإنفاق الاستثماري العام والخاص في المدى الطويل تأثيرات أكثر إيجابية على كل من الكفاءة والنمو الاقتصادي منه في المدى القصير.

5- دراسات متعلقة بالاقتصاد الجزائري:

دراسة (سعيح، 2012-2013) خلصت الدراسة إلى أن غلة الحجم لعناصر الإنتاج (العمل ومخزون رأس المال) متناقصة حيث قدرت مرونة العمل ب 0,807 في حين قدرت مرونة مخزون رأس المال ب 0,638.

دراسة (معوشي و مكيد، 2013) خلصت الدراسة إلى أن مساهمة رأس المال الثابت في الجزائر كبيرة في النمو الاقتصادي وتقدر ب 49,88% و مساهمة العمالة تقدر ب 27,42% غير أن إنتاجية العوامل في مجملها تعد ضعيفة 7,29%.

قاما بتحليل كل من العمالة ورأس المال الثابت كمصدرين للنمو بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء من سنة 1970 إلى غاية 2007 المتغيرات الدراسة المتمثلة في:

- الناتج المحلي الإجمالي: (PIB) - مقيم بالدينار الجزائري الجاري
- رأس المال الثابت: (K) - هذا المؤشر يقابله في الجزائر تراكم رأس المال الثابت والذي يرمز له ب ABFF

• اليد العاملة في الجزائر:

تحويل المتغيرات الى القيم الثابتة لإزالة أثر التضخم بالقسمة على الرقم القياسي للأسعار IPC لكل من PIB و ABFF، أما

حجم اليد العاملة فلا تخضع للتصحيح بحكم انها مقاسه بالوحدات

تقدير دالة الإنتاج كوب دوغلاس

بعد إجراء التقدير الإحصائي لمعالم هذا النموذج والذي يظهر حسب مخرجات البرنامج الإحصائي STATA :

$$\ln y = (-9,188) + (0,8919)\ln L + (0,5369)\ln K$$

$$t \quad (-8,80) \quad (8,67) \quad (5,96) \quad n=38$$

$$F=464,87 \quad DW=2,268 \quad R^2=96,16\% \quad R^2=96,16\%$$

من النتائج المستخرجة تناقص الانتاجية الحدية لعنصر رأس المال ب $0,536 \frac{y}{K}$ وتناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

ب $0,861 \frac{y}{L}$ اما فيما يخص طبيعة غلة الحجم المميزة للاقتصاد الجزائري وبالاعتماد على النموذج المقدر وهذا بجمع

مرونة العمل ورأس المال، والتي تقدر ب 1,427 والتي تدل على ان الاقتصاد الجزائري في حالة غلة الحجم المتزايدة نظرا لان

الزيادة في عنصري الإنتاج ب 1% يؤدي الى زيادة الناتج ب 1.427% حسب تحليل الباحثين توصلوا من خلالها إلى أن مساهمة

رأس المال الثابت في الجزائر كبيرة في النمو الاقتصادي، ومساهمة العمالة تعد مساهمة لا بأس بها، غير أن إنتاجية العوامل

في مجملها تعد ضعيفة، كما جاءت الدراسة بتوصيات بضرورة الاهتمام بفعالية وكفاءة عوامل الإنتاج بدل زيادة حجمها.

دراسة (Bouyacoub, 2012, pp. 83-102) ، التي تتمثل في المقارنة بين العديد من الدول حيث أظهرت الدراسة بأنه

بالرغم من الاستثمارات الضخمة في الجزائر إلا أن تأثيرها كان متواضعا على النمو الاقتصادي.

دراسة (البشير. عبدالكريم، 2003) من خلال معالجة تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية، أظهرت

نتائج الدراسة علاقة سلبية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي وهذا يرجع إلى ضعف مردودية عناصر الإنتاج وخاصة

مردودية رأس المال. أيضا في دراسة (البشير عبدالكريم، 2007) تتعلق بتقدير دالة الاستثمار الكلية لحالة الاقتصاد

الجزائري، بالاعتماد على احصائيات الفترة (1995-2003) حيث خلصت الدراسة الى ان الدالة متناقصة بالنسبة لسعر

الفائدة و للسعر النسبي للتجهيزات الرأسمالية و متزايدة بالنسبة للدخل و المردودية ، كما توصل الى ان الميل الحدي

للاستثمار يساوي 0,12 دج و الذي يدل على ان زيادة الدخل بدينار واحد يؤدي الى زيادة الاستثمار ب 0,12 دج مما يعكس

ضعف تائر الاستثمار بالطلب. فيما يتعلق بالجانب الإحصائي ، توصل الى ان المتغيرات سعر الفائدة الحقيقي ، و السعر

النسبي للتجهيزات الرأسمالية و الطلب المتوقع و المردودية تشرح 81% من التغيرات في التراكم الخام لرأس المال الثابت

كما تحصل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء و. بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الاختبارات الإحصائية الخاصة بجودة النموذج ، أظهرت الدراسة ضعف واقع الاستثمار خاصة استثمارات المؤسسات و شبه المؤسسات و الذي يرجع لعوائق إدارية و بنكية و المتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة و صعوبة الحصول على عقار انجاز المشاريع للفترة محل الدراسة. و في محاولة تجريبية على الاقتصاد الجزائري قام (Zekane, 2004) بتحليل العلاقة بين رأس المال البنية القاعدية و النمو الطويل الأجل بالاستعانة بنموذج **Aschauer و Barro** حيث توصل إلى أن العلاقة بين البنية القاعدية و النمو الاقتصادي محققة في حالة الجزائر لكن بمرونة ضعيفة و يرجع هذا الضعف إلى اثر العتبة .

في دراسة نظرية لحالة الجزائر، حاول (Benabdallah, 2008) تحليل التنمية في الجزائر والمتميزة بالتدخل المتواصل للدولة حيث قام بتقدير الاستثمار العمومي بصفة عامة والاستثمار في البنية التحتية بصفة خاصة. خلص إلى أن أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي ضعيف على المدى القصير والطويل.

6-دراسات متعلقة بتأثير الاستثمار الصناعي على النمو الاقتصادي

يشير الاستثمار في المعدات إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية الإنتاجية، وعادة ما يكون رأس المال المادي مثل الآلات أو المصانع. يمكن اعتبار الاستثمار في المعدات استثماراً رأسمالياً ثابتاً أو ملموساً، وهي تلك السلع التي تفقد القليل نسبياً من قيمتها خلال كل دورة إنتاج. أعد (De Long & Summers, 1991, pp. 157–199) (De Long & Summers, 1993, pp. 395–415) (De Long & Summers, 1994, pp. 803–807) سلسلة من الأوراق التي تستكشف العلاقة بين المكونات المختلفة للاستثمار والنمو الاقتصادي. وخلصوا إلى أن استثمارات المعدات تلعب دوراً أكثر أهمية في نمو الإنتاج من الاستثمارات الهيكلية. كانت حجته الرئيسية هي أن الهياكل لا يمكن تصديرها ولا تنتج عوامل خارجية قوية مثل المعدات. مع عدم القدرة على التصدير والقدرة الأقل على خلق وفرات الخارجية، سيكون للاستثمارات الهيكلية تأثير أقل على إنتاجية العوامل الإجمالية (TFP) .

يعتبر الاستثمار في المعدات ورأس المال البشري (Dulleck & Foster, 2008, pp. 233–250) من العوامل المهمة في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية وأصبحت حقيقة راسخة في أدبيات النمو التجريبي. كما تساءلت دراسات قليلة عن مدى التكامل بين رأس المال البشري والاستثمار في المعدات، حيث يؤثر رأس المال البشري على قدرة الاقتصاديات النامية على الاستفادة من الاستثمار في السلع الرأسمالية. في دراسة تأثير الاستثمار في المعدات على نمو الاقتصادي في البلدان النامية والعلاقة المتبادلة بين هذا الاستثمار ورأس المال البشري. نجد علاقة معقدة بين الاستثمار

في المعدات ورأس المال البشري. بشكل عام، تكون العلاقة بين الاستثمار في المعدات والنمو منخفضة، وغالبًا ما تكون سلبية، بالنسبة للبلدان ذات المستويات المنخفضة من رأس المال البشري، والأعلى بالنسبة للبلدان الواقعة ضمن النطاق المتوسط وإلى حد ما بينهما بالنسبة للبلدان ذات أعلى مستوى من رأس المال البشري. كيف يمكن للحكومات أن تعزز مواقعها بشكل أكثر فعالية؟ تعتبر الصناعة من أهم إنجازات المجتمعات، فهي مؤشر لمستوى معيشة المجتمع والرفاهية الاجتماعية والتقدم في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات التوظيف. تساهم الصناعة أيضًا في تطوير التعليم وجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛ وبالتالي، فإنه يقيس تقدم أو فشل المجتمع. (Addakks, 1999). للاستثمار مفاهيم متعددة، حيث تم تعريفه على أنه "استخدام مدخرات السلع التي لا يتم استهلاكها في التصنيع، كما تم تعريفه من قبل الآخرين على أنه "شراء السلع الرأسمالية، والتي يتم استخدامها مباشرة في عملية الإنتاج، مثل شراء الآلات والمباني، أو شراء أصول إنتاجية إضافية من أطراف ثالثة (Raafat, 1985)

بحث (Herrerias M. J., 2010, pp. 509-526) في العلاقة السببية بين الاستثمار في المعدات والبنية التحتية على النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1964-2004 من خلال تطبيق تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. تظهر النتائج أن الاستثمار الصناعي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. أما على المدى القصير فلا توجد علاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي.

(Kaldor, 1966) من الأوائل الذين اعتبروا الاستثمار في القطاع الصناعي كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية. حيث ترتبط معدلات النمو الأسرع بشكل ثابت تقريبًا بمعدل النمو السريع للقطاع الثانوي، وخاصة التصنيع، وهذه سمة من سمات المرحلة المتوسطة من التطور. في نفس البحث يعتبر، (Chenery, Robinson, & Syrquin, 1986) التصنيع ضروري لاستمرار النمو خلصت النتائج بناء على الأسس التجريبية والنظرية انه خلال الفترة التي يرتفع فيها نصيب التصنيع هي في الأساس فترة عالمية سمة من سمات التحول الهيكلي وعليه خلال عملية التصنيع، يجب أن تحدث بعض التحولات الهيكلية مثل التغييرات في الطلب النهائي، والتغييرات في الطلبات الوسيطة والتغييرات في التجارة الدولية. أيضا يشير (Romer P. , 1986) إلى أن العوامل الخارجية التكنولوجية الإيجابية هي نتيجة لتراكم رأس المال المادي في القطاع الصناعي، مما يعطي مؤهل "المعرفة".

كما يفترض (Murphy, Shleifer, & Vishny, 1989) أن النمو السريع يتحقق من خلال التطور في القطاع الصناعي. تقريبًا كل بلد شهد نموًا سريعًا للإنتاجية ومستويات المعيشة على مدار المائتي عام الماضية قد فعل ذلك من خلال التصنيع.

والبلدان التي نجحت في التحول إلى التصنيع -وتحولت إلى إنتاج التصنيع بالاستفادة من وفورات الحجم- هي تلك التي نمت غنية، بريطانيا في القرن الثامن عشر أو كوريا في القرن العشرين واليابان». كما ينظر إلى التصنيع على أنه أهم محرك للنمو الاقتصادي. يمكن تفسير الخصائص الخاصة المنسوبة إلى قطاع التصنيع بعدة طرق: التغيرات التكنولوجية السريعة، وفورات الحجم، وسهولة الاندماج في شبكات الإنتاج العالمية (Szirmai A. , 2012) و (Szirmai & Lavopa, 2014) بالإضافة إلى ذلك، أكد عدد من الباحثين تجريبياً أن التحول من الزراعة إلى التصنيع، وكذلك من التصنيع إلى الخدمات هو عملية التنمية الاقتصادية (Clark C. , 1941)؛ (Kuznets, 1957, pp. 1-111)؛ (Chenery H. , 1979)؛ (لذلك، كان من المقبول عمومًا أنه منذ الثورة الصناعية، لم يصبح أي بلد اقتصادًا رئيسيًا دون أن يصبح قوة صناعية (Acharya, 2007)

خلاصة الفصل الثاني:

- تم التعرض في هذا الفصل إلى محددات والنماذج المفسرة للاستثمار، كما تم الإشارة لبعض الدراسات القياسية ذات الصلة بموضوع أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي باعتبارها المرحلة الأولى في سلسلة خطوات البحث القياسي:
- أن النماذج الكلاسيكية تعتبر سعر الفائدة العامل المحدد للاستثمار فكل استثمار إضافي يعتبر ذو عائد موجب إذا كان معدل المرودية أكبر من سعر الفائدة. كما أن النموذج الكينزي يعتبر الأرباح الإجمالية العامل المحدد للاستثمار حيث أنه عند التوازن - كما أشار كينز- تتساوى الكفاءة الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة السائد.
 - فيما يخص نموذج هارود-دومار، فهو يعتبر الدخل القومي عاملاً محددًا للاستثمار وهذا الأخير بدوره يعد محور عملية التطور والركيزة الأساسية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية سريعة.
 - أما نموذج Jorgeson اعتبر رصيد رأس المال المرغوب فيه لا يتوقف على مستوى الناتج، وإنما يتوقف كذلك على سعر الفائدة والأسعار النسبية وعلى معدل الضرائب. بحسب نموذج Jorgeson يعتبر السعر من العوامل المهمة والمحددة للاستثمار. أما نموذج Aschawer يبين العلاقة بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، فهو يتوقع عند زيادة رأس المال العمومي، ارتفاع إنتاجية رأس المال الخاص.
 - كما أننا لاحظنا ما يلي: أنه من الصعب، ومن المستحيل الإمام بجميع المتغيرات وجميع العلاقات التي تربطها عند دراسة مشكلة اقتصادية معينة، لذا اقتصرنا على بعض المتغيرات.

- وبعد هذا التقديم ، يمكننا القول إن أغلبية النماذج المقدمة لا يمكن أن تتماشى وحالة الجزائر لأن طبيعة الاقتصاد الوطني مرهون بالسياسات المالية والنقدية بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية المستخدمة من قبل السلطات والحكومة الجزائرية بدءا بمرحلة مركزية القرارات وصولا إلى دخول الجزائر مرحلة جديدة لاقتصاد السوق. بعد هذه الخطوة تأتي مرحلة أخرى وهي جمع البيانات وطرق تبويبها وكيفية تعديلها لتأخذ الصورة التي تطلبها الدراسة ثم نقوم في الأخير بتقدير المعالم التي يعالجها نموذج البحث ، ثم الوصول إلى النتائج المطلوبة ، ولكن بعد التطرق إلى عرض واقع ، ودور السياسة المالية والاقتصادية في تشجيع الاستثمار ثم مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لتشجيع وزيادة الاستثمارات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا من خلال محاور الفصل الثالث.

**الفصل الثالث: التحليل
النظري للاقتصاد الجزائري**

الفصل الثالث: التحليل النظري للاقتصاد الجزائري.

مقدمة الفصل الثالث

عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال العديد من التحولات بهدف تحقيق نمو اقتصادي نوعي وذلك بانتهاج مخططات² وسياسات وبرامج تنموية هادفة. حيث شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر تغيرات كبيرة منذ الاستقلال الى يومنا هذا. فاق سعر برميل النفط 110 مليار دولار امريكي سنوات 2010-2011-2012. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة بنسبة 415٪ لتصل إلى 5 آلاف مليار دينار في سنة 2015. وبالمقابل ارتفعت النفقات من الجانب الأخر، بما في ذلك النفقات الرأسمالية، والتي زادت بأكثر من 1000 ٪ خلال نفس الفترة. كما تأثرت نفقات التسيير بالزيادة بسبب التعيينات الكبيرة وكذلك زيادة رواتب الوظيفة العمومية بين 2007 و2011.

وهكذا تمكنت الجزائر من الاستفادة من الوضع الذي شهده بداية القرن الواحد والعشرين من خلال الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات السائلة والغازية، لبناء احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية بلغت حوالي 200 مليار دولار أمريكي. ونظرا للوفرة المالية التي عرفتها الجزائر قامت بانتهاج سياسة استثمارية ضخمة بتسخير اموال طائلة في مجال الاستثمار بهدف دفع عجلة النمو. حيث تعتبر هذه الفترة بالغة الأهمية لدرجة أنها أثارت فضولاً معيناً لمعرفة تأثير هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر وبدرجة أخص أثر راس المال المادي المتراكم على النمو الاقتصادي.

ومن أجل تحقيق ذلك وعلى اعتبار السياسة النقدية والسياسة المالية أكثر الأدوات التقليدية استخداما وفعالية التي تنتهجها الدول لتحقيق أهداف محددة تتجسد في دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام كهدف رئيسي. كما توجد أدوات أخرى مثل السياسة الضريبية التي يمكن تنفيذها لأغراض مماثلة. وعليه تبنت الجزائر سياسة توسعية من خلال الإنفاق العام من أجل تحسين وضعها الاقتصادي.

²التخطيط هو استراتيجية لتنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيهها بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من اجل تحقيق الرفاه الاجتماعي وهو يعني "التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الاهداف الوطنية".

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر: 1970-2019:

1-1-1 السياسة الاقتصادية المنتهجة لفترة ما قبل 1970:

1-1-1-1 اختيار نموذج التنمية:

قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني العديد من البرامج واصدار العديد من القوانين لتوفير الجو الملائم للاستثمار من خلال ارساء العديد من الاصلاحات في القطاع الفلاحي والصناعي وكذلك محاولة جذب الاستثمار الاجنبي.

1-1-1-1 برنامج طرابلس سنة 1962:

تم صياغة البرنامج سنة 1962 (برنامج طرابلس، 2005) على اساس تحقيق هدف اقتصادي مزدوج للجزائر في ظل الاستقلال والذي يتمثل في إصلاح زراعي حقيقي لزيادة القوة الشرائية للجزائريين وتحقيق الاكتفاء الذاتي دون اللجوء الى الواردات من السلع الغذائية ولإعداد التصنيع غير الموجه نحو التصدير ومن جهة اخرى، تطوير الصناعات الأساسية التي توفر الأساس للتنمية على المدى الطويل. كما ركز هذا البرنامج على اهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتوجيه النمو الاقتصادي. حيث تتجسد الاهداف الرئيسية لبرنامج طرابلس في (CHAIB.b, 2016, pp. 13-14):

1 وضع حيز التنفيذ لمخطط إنعاش وتحديث القطاع الفلاحي، الذي يعتبر محرك للاقتصاد.

2 تطوير البنية التحتية (النقل المواصلات، الطرق...).

3 انشاء اشكال اخرى من الشراكة في إطار اعادة بناء التجارة الخارجية.

4 عقلانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.

5 وضع حيز التنفيذ ليات اخرى للحماية الاجتماعية.

6 توفير الشروط الملائمة لتحسين المستوى المعيشي للسكان.

1-2-1 قانون الاستثمار الخاص الصادر في 26 يوليو 1963:

صدر قانون الاستثمار الخاص بتاريخ 26 جويلية 1963 (القانون رقم 63-277) بهدف الحد من خروج رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق منح مزايا وضمانات للمستثمر الأجنبي كما منح هذا القانون نظاما تفضيليا للمستثمر الفرنسي كإجراء غير متاح للمستثمر المحلي.

3-1 ميثاق الجزائر لعام 1964:

تبنت الجزائر الخيار الاشتراكي (ميثاق الجزائر، 1964) للتنمية معتمدة في ذلك على التنمية الصناعية وتأمين القطاعات الحساسة بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان وهذا بالاعتماد على الموارد المتاحة لديها. بالإضافة الى ذلك، فإن تجربة قطاع التعدين تبين أن الشركات الأجنبية لم تستثمر إلا القليل، ولم تكن لديها قوة عاملة مدربة ولم تجدد المعدات منذ عام 1960. ولذلك، لا يعتبر الاستثمار الأجنبي مريح على عكس ما تشير اليه نظرية التنمية.

4-1 قانون الاستثمار الخاص سنة 1966:

يقر قانون الاستثمار الخاص لعام 1966 بأهمية وجود قطاع خاص وطني، ولكنه يخضع أي مستثمر في القطاع الخاص لموافقة الحكومة وتحفظ الدولة بالحق في استرداد الأسهم التابعة لأي مؤسسة خاصة. كما يمكنها رفض الموافقة على جميع المجالات المراد الاستثمار فيها خاصة التي تعتبر استراتيجية والتي تبرر احتكار الدولة لها. ومن زاوية أخرى تعمل الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن هذه الإجراءات تتنافى مع الخطاب الذي أقره ميثاق الجزائر حيث يتم تخطيط الإدارة من قبل مركز صنع القرار الوطني ومن ثم، فإن نموذج التنمية من 1962 إلى 1966، يتبنى ثلاثة أصناف من القطاعات تتمثل في القطاع الصناعي وهي القطاع المسير ذاتيا والقطاع العام والقطاع الخاص.

2-الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-1979)

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى. مما سمح بتخصيص % 18.2 من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 % لسنة 1963 ، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5 % سنة 1963. تركز خطة السنوات الثلاث (1969-1967) والخطين الرباعية للسنوات (1970-1973) و(1974-1977) على استثمار 300 مليار دينار في الصناعة، مما يعكس مدى اهتمام ميثاق الجزائر في جعل التصنيع عمق محرك النمو والتنمية الجزائري. هذه الاستثمارات التي اقترت من 45% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، تجسدت بفضل تأمين قطاع المحروقات الذي سمح بتراكم رأس مال عام مهم للغاية. حيث امتدت هذه الحركة للتأمين إلى معظم فروع الصناعة، مما أدى إلى تشكيل قطاع عام شبه متكامل، ترجع إدارته المركزية للدولة. وتنتهج الدولة خيار صناعات "التصنيع" التي تعتمد على التخطيط المكثف رأس المال. لكن تطبيق هذا النموذج بالاعتماد على إيرادات الموارد النفطية (الادخار المحلي) لم يكن كافيا لتحقيقه نظرا لحجم الاستثمارات مما أدى بسرعة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج. بحيث أنه بعد ثلاث خطط تنموية، فإن الميزانية العمومية

من حيث الإنتاجية والربحية لرأس المال المستثمر أقل بكثير من المتوقع. يمكن تفسير هذا التوازن بالدور الهام الذي تلعبه الربوع النفطية والمديونية في هذا النموذج. تعتبر هذه المرحلة (CHAIB.b, 2016, pp. 24-26) التي تشكل نقطة مهمة لانطلاق عملية التنمية على اساس قوية لاقتصاد وطني مستقل حيث تم اتخاذ العديد من القرارات منها

- 1 تأميم القطاعات الحيوية للاقتصاد (خاصة قطاع المحروقات).
- 2 الثورة الزراعية، وتوزيع الاراضي على من يخدمها.
- 3 وضع حيز التنفيذ وتطبيق التسيير الجماعي للعمال على مستوى المؤسسات الاقتصادية المحلية.
- 4 اللجوء الى نظام التخطيط الاقتصادي كبديل وحيد الممكن من اجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية من خلال المخطط الرباعي الاول 1973/1970 و المخطط الرباعي الثاني 1974/1977.
- 5 وضع حيز التنفيذ سياسة صناعية جديدة، تركز على نموذج الصناعات المصنعة.
- 6 إطلاق استراتيجية للتنمية الاقتصادية تركز على مبادئ الاقتصاد الاشتراكي ومزايا الاقتصاد المخطط.
- 7 تأهيل القطاع العام، بإعطاء الدور القوي والواسع للدولة كفاعل مباشر وبدون منافس في تسيير ومتابعة السياسة الاقتصادية
- 8 وضع اليات جديدة وتوجهات جديدة في هذه السياسة الاقتصادية، على سبيل المثال (سياسة الاسعار، الاجور والدخل، الاستثمار، الجباية، التجارة الخارجية...).

1-2 المخطط الرباعي الأول (1973-1970):

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1973-1970) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل امانة الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط (Raffinot, Jacquemont, & Maspéro, 1977, p. 92) ، هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد. ومن بين أهداف هذا المخطط:

- تحقيق معدل اقتصادي يقدر ب 9%.
- تعميق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وانشاء قاعدة صناعية جديدة.
- الاعتماد على المصادر المحلية في التمويل وتنويع التعامل مع الخارج.
- تدعيم القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية

- تحقيق التكامل الاقتصادي وهذا بالتركيز على الصناعات الاساسية لكونها محفز للصناعات الاخرى (استراتيجية نمو لا متوازن)

2-2 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق (1974-1977) حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات ومواد البناء والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونية، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل". إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام. " حيث حقق % 65.42 سنة 1978 مقابل % 30.07 سنة 1969، وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات (Benachenhou, 1982):

الجدول (1-3) طبيعة الاستثمارات المنجزة (1967-1980)

(79-78)		(77-74)		(73-70)		(69-67)		السنوات القطاعات
%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	
62	66	61	74.2	57	20.8	56	5.4	الصناعة
--	--	30	36	27	9.8	28	2.7	منها المحروقات
3	3.23.2	5	5.8	13	4.6	16	1.6	الزراعة
35	36.8	34	40.8	30	11.3	28	2.7	هياكل قاعدية
100	106	100	120.8	100	36.7	100	9.7	مج الاستثمارات

Source :A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), Algérie: opu, 1982, p.49

كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات. كما يوضحه الجدول (1-3). كما تميزت هذه الفترة باستمرار عملية التأميم حتى منتصف السبعينيات بينما يتم التخطيط للاستثمار باحتكار مطلق للدولة. في نهاية السبعينيات، كانت هناك 1165 مؤسسة في القطاع الصناعي العام (Saidi, 2005, p. 28) يتم تنظيم الشركات الوطنية في منشآت كبيرة ومركزة بدرجة عالية والتي هي في وضع احتكاري في فرعها من السوق الداخلية وتعمل في ظل ظروف عدم المنافسة.

3-مخططات التنمية خلال الفترة (1980-1989)

عرفت هذه الفترة مخططين تنمويين والمتمثلين في المخطط الخماسي الاول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني

(1985-1989) من اجل اعادة التوازنات العامة للاقتصاد من خلال ما يلي:

- التقليص من حجم الدين الخارجي وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- ضمان الفعالية في تسير المؤسسات العمومية.
- الحد من الاختلالات الاقتصادية والمالية ومواصلة التنمية الاقتصادية.
- اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وخلق التكامل والارتباط بين الزراعة والصناعة.

1-3 المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تم تخصيص لهذا المخطط غلاف مالي يقدر ب 459.21 مليار دينار حيث حظي القطاع المنتج بحصة معتبرة تقدر ب 212.22 مليار دج أي ما يعادل 46.21% من مجموع الاستثمارات المرتقبة لهذا المخطط كما استفاد القطاع الصناعي من نسبة كبيرة من هذا المخطط والتي قدرت ب 38.57% أما القطاعي الفلاحي قدرت حصته ب 7.67%.

2-3 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

تم تخصيص خلال هذا المخطط غلاف مالي يقدر ب 256.15 مليار دينار للهيكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية أي بحصة تقدر ب 46.57%، كما استفاد القطاع المنتج من مبلغ يقدر ب 253.2 مليار دينار موزعة بين القطاع الصناعي والفلاحي بمبلغ يقدر ب 174.2 مليار دينار و79 مليار دينار، لكن بالرغم من هذه المخصصات الاستثمارية الا ان نسبة الانجاز لم تتعدى 70% لارتباط التمويل بمتغيرات خارجية يصعب التنبؤ به وكذلك الاعتماد على السوق الخارجي فيما يخص المواد الاستهلاكية والسلع الوسيطة والمواد الاولية.

4-برنامج التصحيح الهيكلي (1989-2000):

جاء هذا البرنامج لاحتواء الاثار المترتبة عن الصدمة البترولية لسنة 1986، التي كشفت عن مميزات الاقتصاد الجزائري (Benissad, 1991)والمتمثلة في:

- عجز ميزانياتي مقلق، يرجع لارتفاع النفقات العمومية مقابل انخفاض الموارد.
- اختلال التوازن بين السيولة النقدية المتاحة والمعروض من السلع والخدمات الذي خلق وضعية تضخمية.
- ازمة التمويين على مستوى السوق، خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع.

- تدهور ملحوظ في المستوى المعيشي للسكان.

1-4 اهداف التصحيح الهيكلي:

تم اللجوء الى صندوق النقد الدولي من طرف السلطات الجزائرية سنة 1994 من اجل تحقيق أربع اهداف رئيسية

- الحد من البطالة عن طريق التوظيف من اجل تعزيز النمو الاقتصادي.
- احتواء التضخم والتحكم فيه وضمان التقارب السريع للتضخم نحو المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- تخفيف الآثار غير المباشرة للتعديل الهيكلي على أفقر المناطق السكنية.
- تحسين الموقف الخارجي مع احتياطات كافية من النقد الأجنبي.

منذ تبني برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 وطبقا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية تم تأسيس التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة وخلق ظروف ملائمة لدعم النمو الاقتصادي من جهة أخرى، تم تطبيق حزمة من الإجراءات منها الانكماش النقدي. تخفيض معدل الصرف. تثبيت معدلات الفائدة وتحرير الأنشطة الاقتصادية. كما يهدف كذلك التصحيح الهيكلي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي كهدف رئيسي يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى كمعدل البطالة ومعدلات التضخم السائدة في الجزائر ومن المحاور التي ركز عليها الإصلاح الهيكلي على المدى المتوسط هي ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية للتحكم في الطلب الكلي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وإنشاء الآلية المؤسسية والسوقية اللازمة للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق الحر والمفتوح.

2-4 أثر التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي:

ادت خطة التكيف الهيكلي الى تكاليف اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. حيث تأثرت الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تأثرا كبيرا بالتعديل الهيكلي. كما ارتفع معدل البطالة الوطني من 27٪ إلى 33٪ في 4 سنوات، كما تم فصل حوالي 400 ألف عامل لأسباب اقتصادية من القطاع العام بين عامي 1993 و1998. وبانخفاض الاستثمار الإنتاجي إلى النصف خلال التسعينيات ليصل إلى 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع هذا الى انخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية إلى أقل من 50 ٪ والركود في القطاع الصناعي. كما ان النمو الاسمي المتراكم للقطاع الصناعي العام بين عامي 1995 و1998 لم يتجاوز 6 في المائة، وهو أقل بكثير من التضخم التراكمي خلال الفترة نفسها. مما يمكن استنتاجه ان إعادة الهيكلة لم تؤدي إلى مكاسب إنتاجية كبيرة. حيث لا تزال الصناعة العامة تهيمن إلى حد كبير على القطاع الصناعي، الذي قد يبدو طبيعياً بعد 20 عاماً من الاحتكار مع ذلك فإن حصص السوق فيها أخذت في التناقص ، على حسب (Saidi, 2005, p. 197) هو

أن الدولة لا تستطيع الخصخصة و لا أن تجعلها قادرة على المنافسة و تملك مناطق صناعية كبيرة مثقلة بالديون بدون حصة سوقية مع أداة إنتاج قديمة و كتلة من العمال تتجاوز 300 الف عامل وعليه ، خرجت الجزائر من برنامج التصحيح الهيكلي (PAS) في عام 1998 مع بعض التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، و التي كانت بسبب ارتفاع أسعار النفط و الأمطار الوفيرة التي عززت الصادرات الزراعية مع ذلك، فإن إعادة جدولة الديون ساعدت البلاد في الخروج من وضع مستحيل، وعلى هذا الأساس فرض صندوق النقد الدولي تغييرات عميقة في النموذج الجزائري. والتي تعمل على التخلي عن نموذج الاقتصاد الموجه. مما انعكس على القطاع الخاص حيث تطور بشكل جيد وتجاوز لأول مرة القطاع العام المنتج 53,27% في تحقيق القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد الوطني. (OCDE, 2007, p. 1) ورغم هذا التحسن كان لهذا التصحيح الهيكلي انعكاسات سلبية كبيرة نذكر منها، تكلفة اجتماعية عالية جدا من حيث التوظيف والقوة الشرائية وبالتالي الاستهلاك والخصخصة، بالمعنى العام هي فشل كامل. حسب (Saidi, 2005, p. 197) ، هذه الإخفاقات هي عواقب "صعوبات وتناقضات الفترة": الحرب الأهلية الاختلافات السياسية، عدم وضوح بعض القوانين وضغوط من صندوق النقد الدولي التي أدت إلى انسداد عملية الخصخصة.

5-مختلف البرامج التنموية ودعم النشاط الاقتصادي (2000-2019).

انتهجت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول وهذا بتطبيق أربع برامج تنموية امتدت من 2001 الى 2019. حيث شرعت الجزائر في استثمارات كبيرة مثل انشاء الطرق السريعة والسكك الحديدية والسكك الحديدية الحضرية، المساكن الاجتماعية والتربوية والسدود المائية وتمويل السياسات المختلفة لمساعدة العاطلين عن العمل، كوسيلة لمصاحبة الإنجازات المادية لهذه الاستثمارات. حيث كان لهذه السياسة تأثير كبير على الوضع الاقتصادي للبلاد. وهكذا، تم استخدام هذا العمل لمراقبة سلوك خمسة (05) مؤشرات اقتصادية كلية على مدى فترة (19) سنة، والتي تقابل أربع برامج حكومية متتالية مدتها خمس سنوات.

1-5 برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004).

في عام 2001، وضعت الحكومة برنامجا مدته أربع سنوات لدعم الانتعاش الاقتصادي من أجل تحفيز نمو ديناميكي للاقتصاد الذي أظهر ضعف أدائه، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاجتماعي والسياسي، إلى إنشاء حلقة مفرغة تؤدي فقط إلى تفاقم تدهور مستوى معيشة السكان. كان لدى البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية: الحد من الفقر بدعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وتفعيل الطلب، وخلق فرص العمل، والحفاظ على التوازنات الإقليمية وتنشيط المناطق الريفية (م.و.إ.ج، 2001) يظهر الجدول (2-3) أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية

الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 8.95% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم استحداث 728 ألف منصب شغل، منها 477 ألف منصب دائم و251 ألف منصب مؤقت (وليد.عبد الحميد.عايب، 2010، صفحة 230)

الجدول (2-3) تخصيصات برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

النسبة %	القيمة المخصصة (مليار دج)	القطاعات
8.95	47	دعم الإصلاحات
12.38	65	الزراعة والصيد البحري
21.52	113	التنمية المحلية
40	210	الأشغال الكبرى
17.14	90	الموارد البشرية
100	525	الإجمالي

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني 2001 ص.87

تم منح في إطار هذا البرنامج 525 مليار دينار موزعة على خمسة مجالات: 47 مليار دينار لدعم الإصلاحات، 65.3 مليار دينار للزراعة والثروة السمكية 114 مليار دينار لدعم التنمية المحلية، 210.5 مليار دينار مخصصة لأعمال البنية التحتية الكبرى و90.2 مليار دينار مخصصة لتنمية الموارد البشرية.

ومن نتائج البرنامج انتعاش النمو بمعدل سنوي قدره 5 إلى 6٪. كما أدى هذا البرنامج إلى زيادة الواردات، وساهم في تسارع النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة بحوالي 4 نقاط ليصل إلى 23.7 ٪، في حين كان يقترب من 28 ٪ في بداية التسعينات 2000. وفي مجال الطرق، شملت المبادرات بناء الهياكل الرئيسية مثل الطريق الساحلي والطريق السريع بين الشرق والغرب والطريق الدائري المرتفعات والطريق السريع بين الشمال والجنوب والطريق السريع العابر للصحراء. أما في مجال البنية التحتية للمطارات والموانئ، تم إيلاء اهتمام خاص لتطوير البنية التحتية للموانئ التي تمر من خلالها 90 ٪ من التجارة الخارجية، من أجل تسريع إعادة هيكلة CNAN (شركة الملاحة الوطنية)، لتحديث وزيادة قدرة الموانئ، لا سيما الجزائر العاصمة. كما يوفر PSCE أيضاً بناء خطي قطار فائق السرعة وتشغيل خط مترو الجزائر.

2-5 برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول (2005-2009).

انطلاقاً من سنة 2005 قامت الجزائر بتبني برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) يتضمن محورين: حيث يتمثل المحور الأول في القيام ببرنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي، (حوالي 4200 مليار دينار) لغرض تدعيم البنية

التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

تم تخصيص في هذا البرنامج مبلغ 4202.75 مليار دينار للنفقات الرأسمالية؛ حيث تم توجيهه 40٪ من هذه النفقات لتطوير البنية التحتية الاجتماعية-التعليمية (الإسكان، التعليم، الصحة، التنمية الإقليمية)، 40.5٪ للبنية التحتية القاعدية (النقل، الأعمال وقطاع المياه) وما يقرب من 8٪ تم تخصيصه لدعم الزراعة. كما تهدف الإجراءات المالية إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتزويد البلاد بالبنية التحتية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بشكل أكبر في إنعاش النمو الاقتصادي.

الجدول (3-3) توزيع الاغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب (2005-2009)

الباب	الغلاف المالي (مليار دينار)	النسبة (%)
تحسين مستويات المعيشة	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,0
تحسين الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50,0	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009، ص:06

من خلال القراءة لبرنامج (PCSC) يظهر انه أكثر طموحًا من برنامج (PSRE)، من حيث الغلاف المادي والبعد المالي (مجلس الأمة، 2005)، وبالمقارنة بينهما، فإن الغلاف المالي لـ PCSC يبلغ 2.1 ضعف مثيله في البرنامج المالي للمعدات للفترة 2001-2004، ويشمل هذا البرنامج تمويل بحوالي 500 مليار دولار في شكل قروض خزانة طويلة الأجل. منها 405 مليار دينار لقطاع النقل والأشغال العامة، ولتمويل جزئي لمحور الطريق السريع بين الشرق والغرب ولشراء معدات السكك الحديدية والمعدات لمترو الجزائر.

الجدول (3-4) الاعتمادات المخصصة في إطار برنامج التجهيزات العمومية (2005-2009)

السنوات	الاعتمادات المخصصة في إطار برنامج التجهيزات العمومية					الوحدة: مليار دج
	2005	2006	2007	2008	2009	
الاعتمادات المخصصة	750	754	765	766	769	3804
الناتج الداخلي الاجمالي	5200	5570	5990	6363	6785	29908
الاعتمادات المخصصة الى الناتج المحلي	14.42%	13.54%	12.77%	12.04%	11.33%	12.72%

المصدر: مجلس الأمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009، ص:06

تتمثل اهداف هذا البرنامج في إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية؛ تحسين الظروف المعيشية من حيث الإسكان والرعاية الصحية، وإدارة الاحتياجات المتزايدة في التعليم، والتعليم العالي والتدريب، وتخفيف قيود الموارد من حيث المياه، وأخيرا تطوير وتحديث الخدمة العامة. حيث يتطلب حسن سير هذه الأهداف تحسين كفاءة الإنفاق العام، حيث أن جانبها النوعي لا يقل أهمية عن الجانب الكمي. تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 5.3٪ في الحجم خلال هذه الفترة. لكن ذلك يعتمد على الإصلاحات التي سيتم تنفيذها بهدف تقليص حجم الواردات. تحسين القوة الشرائية من خلال النمو المستمر خارج المحروقات إلى جانب سياسة الأجور التي تدعم القطاعات اللازمة لمزيد من الإنتاج والإنتاجية في سياق التحولات العالمية الجديدة وغير الربعية، والتوفيق بين الكفاءة الاقتصادية مع المزيد من التماسك الاجتماعي، مكافحة البطالة والفقر بشكل فعال.

الا ان نتائج هذا البرنامج جاءت معاكسة للأهداف المسطرة حيث انخفضت معدلات النمو من حيث القيمة الحقيقية في 2006 و2007 مقارنة بعام 2004 و2005، وانخفضت مستوى الصادرات خارج المحروقات (2٪ في 2006-2007)، كما نسجل الاعتماد الشديد على الصناعة الاستخراجية، حيث تمثل 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل 70٪ من عائدات الضرائب)، أيضا من نتائج البرنامج فرق كبير بين معدل الادخار العام ومعدل الاستثمار (حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا ما يعكس الخلل في الإصلاح المالي، ويفسر الركود وانخفاض النمو الذي اقترن بعودة التضخم في 2008.

3-5 برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014) برنامج الاستثمارات العمومية الكبرى:

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في إعادة التوازن الجهوي من خلال تنمية و تحديث شبكة الطرقات و السكك الحديدية ، تحسين ظروف المعيشة للمواطنين فيما يخص السكن و الصحة و الاحتياج المتزايد للتعليم والتعليم العالي و التكوين و أخيرا تحديث الخدمة العمومية، حيث خصصت في هذا البرنامج ما يقارب 39,6 % من مجمل المخصصات الاستثمارية للاستثمار المادي ذو الطابع الاجتماعي و الاستثمار المنتج موزعة كما يلي 1566 مليار دينار لتنمية قطاع الفلاحة و الصيد البحري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى جانب انعاش و تحديث المؤسسات العمومية بمعدل 7,7 % من المخصصات الاستثمارية الإجمالية المقدرة ب 20412 مليار دينار ، اما فيما يخص المنشآت الأساسية فقد حظيت بنسبة 31,5 % من مجمل المخصصات الاستثمارية و تخص قطاع البناء و الأشغال العمومية و النقل و تهيئة الإقليم .

الجدول (3-5) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

النسبة المئوية %	المبالغ المخصصة للبرنامج مليار دج	البرنامج
45.42	9903	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
38.52	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
16.05	3500	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
100.00	21214	المجموع

Source : CHAIB.b L'économie Algérienne A L'heure de la mondialisation Ben Aknoun Office des publications Universitaires 2016 p126

كما ركز هذا البرنامج على التنمية البشرية من اجل مواصلة عملية التنمية حيث تم تسخير 21214 مليار دج (286 مليار دولار) ويتعلق بمجالين انهاء المشاريع الكبرى المتبقية خاصة في قطاع السكك الحديدية، الطرقات المياه بمبلغ 9700.00 مليار دج والشروع في مشاريع جديدة بمبلغ يقدر ب 534 مليار دج (CHAIB.b, 2016, p. 126).

4-5 برنامج توطيد النمو (2015-2019):

ركز البرنامج الخماسي (بوابة.الوزير.الاول، 2014، الصفحات 10-15) على زيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر خاصة (الزراعة والمياه، واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وتم تخصيص في هذا البرنامج الخماسي غلاف مالي يقدر ب 22.100 مليار دينار (280 مليار دولار) وهو ما يعادل الضعف تقريبا القيمة الحالية لمشروع مارشال الذي ساهم في نهضة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كما تم تخصيص مبلغ 15100 مليار دينار، بغرض دعم مشاريع الاستثمار المتعلقة بالسكن مثل برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن و تطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر ب 2.500 مليار دينار يتم توزيعها خلال هذه الفترة بمعدل 500 مليار دينار سنوياً، وعلى العموم يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (3-6) المبالغ المخصصة في إطار برنامج توطيد النمو (2015-2019)

النسبة المئوية %	المبالغ المخصصة للبرنامج مليار دج	البرنامج
9%	2.000.00	مشاريع أخرى
11%	2.500.00	مشروع التدخل الاستثنائي للدولة
11%	2.500.00	إعادة تقييم المخطط الخماسي
69%	15.100.00	استكمال المشاريع (دعم مشاريع الخاصة بالسكن)
100%	22.100.00	المجموع

المصدر: بوابة الوزير الاول، 2014، ص 10-15

ووفقا للمخطط الخماسي للنمو 2015-2019 فقد تم تحديد أهداف منها تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد

الوطني، موازاة مع تسجيل نمو قوي للنتائج الداخلي الخام وتنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى استحداث مناصب الشغل، وهذه المساعي من شأنها حسب توقعات الحكومة أن تسمح مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقاً للأهداف والتوقعات التي تهدف إليها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة:

تعتبر السياسة المالية بالموازاة مع السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تسيير الاقتصاد الكلي كما يمكن اللجوء إليها في المخططات الهيكلية أو الظرفية على حد سواء في تحريك الاقتصاد الوطني لأي دولة (TEMMAR, 2011, pp. 605-606).

1- السياسة المالية:

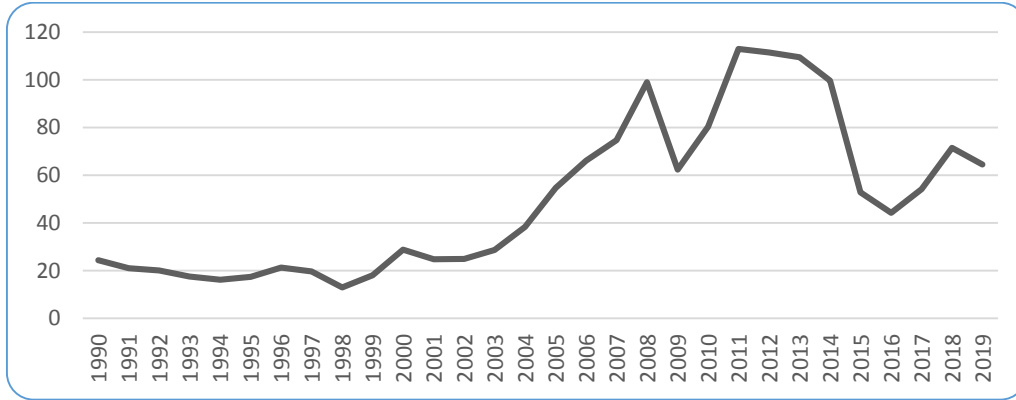
من بين أدوات السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي نجد السياسة المالية. كما أن فقدان الاستدامة للسياسة المالية يقلل من فعاليتها في تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد. وعليه تعتبر السياسة المالية أداة هامة لدى السلطات الجزائرية حيث تمنح للحكومة العديد من الخيارات فيما يتعلق باستخدام عائدات النفط والغاز لخدمة النمو الاقتصادي، وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، فقد توطدت السياسة المالية للدولة، حيث ارتفعت أسعار وعائدات النفط والغاز بمستويات عالية. استخدمت السلطات الحيز المالي الموسع لتطبيق استراتيجية قوية لإدارة الديون، إلى جانب التوسع الانتقائي للاستثمارات العامة في القطاعات الرئيسية للبنية التحتية الأساسية والمرافق الاجتماعية. كما تلعب السياسة المالية في الجزائر دوراً هاماً في استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال الحد من أي مزاحمة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة. ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، وفي سياق الاستثمار الإنتاجي الضعيف نسبياً في القطاعات السوقية، كانت الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام، حافزاً حاسماً للنشاط الاقتصادي. حيث سجلت المالية العامة عجزاً في الميزانية ولكنها لا تمثل سوى 1.1% في 2010 من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5.7% في عام 2009. ويعزى هذا التحسن في موازنة الميزانية في 2010 إلى الزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. وهكذا ظهر الإنفاق العام كقناة مهمة لتخصيص موارد إضافية كبيرة ناتجة عن قطاع المحروقات. تدهور المالية العامة ناجم عن التبعية المفرطة لموارد الميزانية اتجاه الجباية البترولية والزيادة المهمة للنفقات العمومية، مع أثر محدود على النمو، وخاصة على التنوع الاقتصادي، حيث تمثل الصناعة أقل من 6% من الناتج الداخلي الخام وصادرات المحروقات تمثل أكثر من 95% من مجمل الصادرات. (UNECA.ORG, 2016).

1-1 اسعار برميل النفط الخام:

يتم تحديد سعر النفط الجزائري من خلال سعر النفط المنتج في الجزائر غير المكرر والذي يتم تصديره إلى الدول المستهلكة للمنتجات الهيدروكربونية بعد استخراجها من الأراضي الجزائرية. يتم إعطاء سعر النفط الجزائري كمرجع لسعر أحد أفضل أنواع النفط في العالم، مزيج الصحراء، نظراً لجودته والذي يعد مصدراً للعديد من أشكال النفط الجزائري. عرفت اسعار النفط شبه استقرار طيلة الفترة (1990-2000) حيث سجل متوسط سعر البرميل 17.69 دولار للبرميل، لكن مع بداية سنة 2001 بدأ اسعار النفط في الارتفاع لتسجل أعلى مستوى لها سنة 2008 بـ 94.10 دولار للبرميل (prixdubaril.com, 2020). على الرغم من استمرار الاتجاه التصاعدي في سعر النفط، تم وضع قوانين التمويل في 2000 على أساس سعر مرجعي قدره 19 دولار للبرميل (باستثناء عام 2002، 22 دولار للبرميل النفط الخام). كما تم توجيه هذا الفائض من الإيرادات نحو صندوق ضبط الإيرادات (FRR). ويرجع تبني هذا السعر المرجعي للحد من المخاوف التالية:

- حماية الإنفاق العام ضد الانتكاسات المحتملة في سوق النفط.
- احتواء الإنفاق العام ضمن حدود مستدامة، بما يتماشى مع القدرة الاستيعابية للتمويل.
- المساعدة في احتواء التضخم، من خلال صندوق ضبط الإيرادات، والذي له تأثير ثابت على السيولة.

الشكل (3-1) تطور سعر برميل النفط (1990-2019)



Source : <https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html>.

ثم تراجع بعد ذلك اسعار النفط متأثرة بالأزمة المالية العالمية حيث انخفض الى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009. كما ارتفعت الأسعار من جديد سنة 2010 الى غاية 2014 حيث وصلت الى 112.92 دولار للبرميل لتتخفف من جديد حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 40 دولار في عام 2016 وارتفع إلى 69.52 دولار في عام 2018. علاوة على ذلك، في سياق انخفاض طفيف في حجم صادرات المواد الهيدروكربونية، أدى الارتفاع في متوسط سعر النفط في الأشهر الخمسة الأولى من عام

2018، مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، إلى زيادة في عائدات ضريبة البترول حيث بلغت 1.179 مليار دينار في نهاية مايو 2018 مقابل 955.4 مليار دينار في نهاية مايو 2017.

2-1 صندوق ضبط الإيرادات:

يهدف هذا الصندوق الى ضبط الإيرادات³ في تجميع عائدات النفط من خلال حصر كل الإيرادات الغير المدرجة في الميزانية في حساب خاص. يُظهر في الدخل المكاسب الرأسمالية الناتجة عن مستوى من الضرائب على النفط أعلى من توقعات قانون المالية؛ وكذلك تقدم بنك الجزائر في الإدارة الفعالة للديون الخارجية؛ وأي إيرادات أخرى متعلقة بتشغيل الصندوق. كما يتعلق شق النفقات بتعويض الخسائر الناتجة عن مستوى من الضرائب النفطية أقل من توقعات قانون المالية؛ تستخدم التدفقات النقدية الخارجية لتغطية الديون وتمويل العجز المتبقي خارج قطاع المحروقات. بلغ رصيد الصندوق 232.4 مليار دينار (3 مليارات دولار) في عام 2000 لينخفض الى 123 مليار دينار (1.57 مليار دولار) في عام 2001. كما حقق 42 مليار دولار، منها 45٪ في عام 2005. كما تم سحب 118 مليار دينار، أي ما يعادل 15.5 مليار دولار، من هذا الصندوق لتسوية أصول الدين العام. من أصل 2714 مليار دينار من إيرادات ضريبة النفط الناتجة في عام 2006، كما تم دفع أكثر من 1798 مليار دينار في صندوق ضبط الإيرادات. أيضا بلغ رصيد الصندوق في نهاية عام 2007 حوالي 3654 مليار دينار، أي 46 مليار دولار. والهدف من ذلك هو تأمين برامج التنمية المتوسطة الأجل. كما يهدف الصندوق إلى حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية. وفقًا لمحافظ بنك الجزائر في عام 2016، وصل (صندوق ضبط الإيرادات) إلى الحد البالغ 740 مليار دج لـ "إفراغه بالكامل في سنة 2017".

2-ميزانية الدولة:

تعتبر الميزانية العامة للدولة وسيلة لتدخل الدولة بهدف تنظيم الحياة في المجتمع و تنقسم ميزانية الدولة الى فرعين، فرع متعلق بالإيرادات و فرع متعلق بالنفقات، وفق المادة 03 من القانون 21/90 الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار بما فيه التجهيز العمومي والنفقات الرأسمالية و المرخص به (القانون رقم 90/21، 1990). حيث يتم تحصيل الإيرادات الى حد كبير من الضرائب النفطية. هبطت فاتورة النفقات من 8.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام

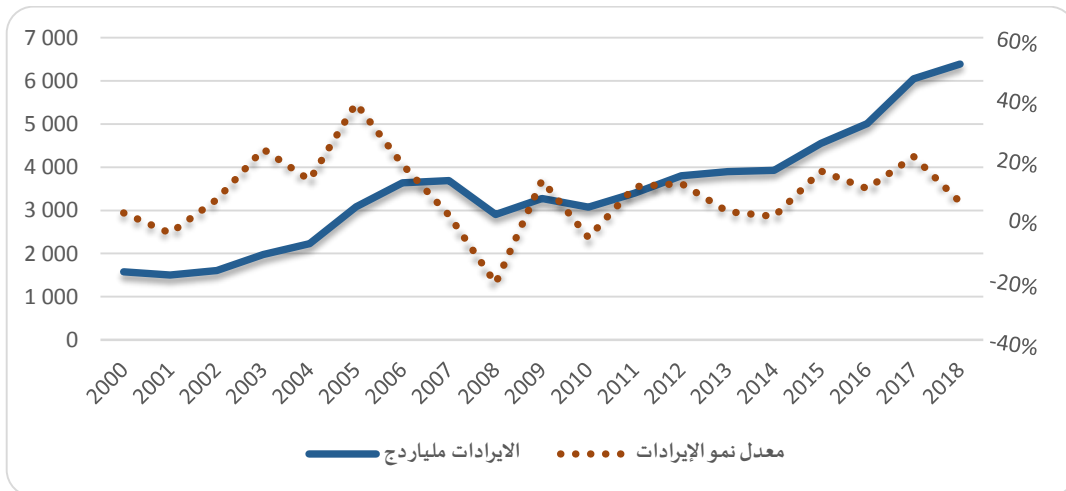
*صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق سيادي جزائري أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2000 يهدف إلى إدارة الفوائض من صادرات المحروقات.

2005، وهو مستوى أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 10.5 % من الناتج المحلي الإجمالي ويقترب من المستويات التي لوحظت في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والتي تقترب من 7.22٪.

2-1 إيرادات الميزانية (2000-2018)

لتغطية مجمل النفقات تعتمد الحكومة الى تجميع مجمل الموارد المالية عن طريق الضرائب خاصة الضرائب المباشرة بما فيها الضرائب على الاشخاص، الضرائب على الشركات، وضرائب غير مباشرة على الاستهلاك خاصة الضريبة على القيمة المضافة والتعريفية الجمركية. (TEMMAR, 2011, p. 608). حيث ارتفعت الإيرادات من 1505 مليار دينار في عام 2001 إلى 1602.3 مليار دينار (20.1 مليار دولار) في عام 2002، وهو ما يمثل 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 35 ٪ في عام 2001 و38.5 ٪ في عام 2000 ومما يفسر هذا الارتفاع زيادة في الإيرادات غير الهيدروكربونية، فيما يتعلق بتطور النظام الضريبي الخاص بالتجارة الخارجية هناك مستوى مستقر للضرائب على النفط (ارتفع متوسط سعر برميل النفط من 24.8 دولار في عام 2001 إلى 25.2 دولار في عام 2002). في عام 2003، بلغت إيرادات الميزانية 1974 مليار دينار، وهو ما يمثل 29 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفعت إيرادات الميزانية بشكل طفيف إلى 2229 مليار دينار في عام 2005، أي بنسبة 1٪. تأتي هذه الزيادة (حوالي 7.5 مليار دولار أمريكي)، بشكل أساسي ترجع الى زيادة منتج فرض الضرائب على النفط (+ 34.0 مليار دينار مقارنة بعام 2004)، وتراجع هذه الزيادة بسبب انخفاض في المنتجات من الرسوم والضرائب الجمارك، فيما يتعلق بانتهاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 (-4.4 مليار دج) (ONS، 2016).

الشكل (2-3) حجم الإيرادات ومعدل نموها (2000-2018)



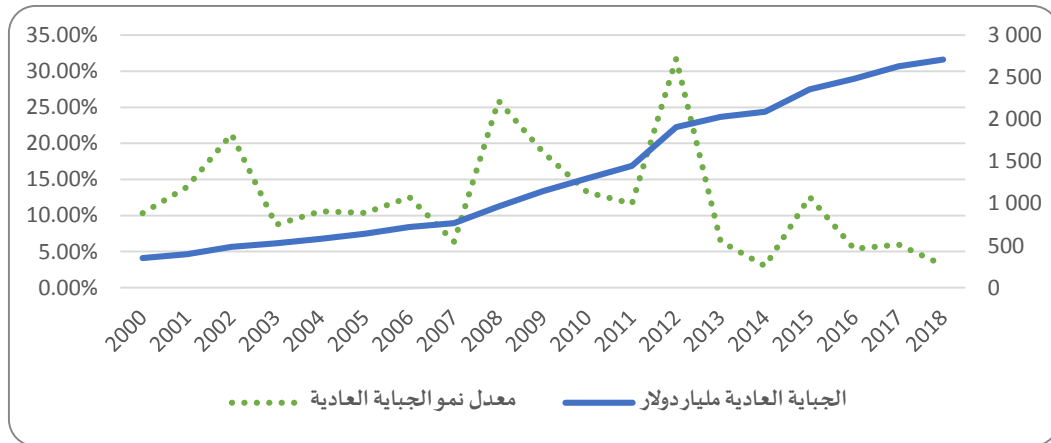
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12 المالية العمومية حوصلة احصائية 1962-2018.

وفي عام 2006، بلغت إيرادات الميزانية 3639,9 مليار دينار، بزيادة قدرها 53.54 مليار دولار مقارنة بعام 2005 (+3.2٪). حقق إطار الاقتصاد الكلي لإيرادات الميزانية زيادة بنسبة 5.1٪ مقارنة بعام 2007، من 3687.9 مليار دولار إلى 2902 مليار دولار في عام 2008، على التوالي 38.3 و36.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يعزى هذا الاختلاف إلى إيرادات الضرائب العادية (باستثناء إيرادات ضريبة البترول). علاوة على ذلك، في سياق انخفاض طفيف في حجم صادرات المواد الهيدروكربونية، أدى الارتفاع في متوسط سعر النفط في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018، مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، إلى زيادة في عائدات ضريبة البترول 1.179 مليار دينار في نهاية ماي 2018 مقابل 955.4 مليار دينار في نهاية ماي 2017. كما بلغ إجمالي إيرادات الميزانية 6390 مليار دينار سنة 2018 مقابل 6048 مليار دينار في نهاية سنة 2017. (بنك الجزائر، 2018).

1-1-2 الجباية العادية:

في عام 2001، بلغت عائدات الجباية العادية 398 مليار دينار، بمعدل نمو سنوي 14٪. وقد ارتفعت في عام 2002 إلى 483 مليار دينار (بزيادة قدرها 21.3٪) وفي عام 2003 إلى 524 مليار دينار. في عام 2004 زادت هذه الإيرادات بنسبة 8.70٪. وتعزى هذه الزيادة الطفيفة إلى السلوك المتباين لمكونات المنتج من الضرائب. في عام 2005 بلغت عائدات الضرائب 640 مليار دينار وشكلت 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006.

الشكل (3-3) تطور الجباية العادية (2018-2000)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12: المالية العمومية حوصلة احصائية 1962-2011.

وترجع الزيادة في عام 2006 إلى الضريبة على الدخل الاجمالي، والضريبة على الارباح (IBS)، فيما يتعلق بالتحسن الذي لوحظ في عام 2006 فهو يرجع الى الإصلاح الضريبي، من خلال تشغيل مديرية المشاريع الكبيرة (DGE) والإجراء الجديد للمبالغ المستردة لتحسين القدرة على تحصيل الضرائب من قبل الإدارة الضريبية. بالنسبة لعامي 2007 و2008، بلغت

الإيرادات الضريبية 766 و965 مليار دينار على التوالي. كما قفزت الجباية العادية إلى 1146 مليار دينار سنة 2009 لتصل إلى ذروته سنة 2012 بمعدل زيادة قدره 31.73% إلى 5.41% سنة 2016 بقيمة قدرها 2482 مليار دينار جزائري تتمثل المكونات الرئيسية لمنتجات الضرائب العادية، المسؤولة عن زيادة إيرادات الميزانية المتوقعة، فيما يلي:

2-1-1-1 إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي:

هي ضريبة تقتطع لصالح ميزانية الدولة تفرض على الشخص المادي ومؤسسات الافراد حيث يستثنى من هذه الضريبة المدخيل التجارية لمدة ثلاث سنوات الاولى من النشاط، وايضا المدخيل الناجمة عن المحاصيل الزراعية والخضر الجافة والتمور حيث تستفيد من اعفاء كلي (TEMMAR, 2011, p. 636). تبين المراجعة الضريبية المباشرة أنه في عام 2003، بلغت المبالغ المحصلة من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG 63.3% مليار دينار، حيث تمثل الضريبة على دخل الشركات (IBS) 45.1 مليار دينار. وبالتالي فإن حصة IRG الأجور كانت 50.6٪، فقد اكتسبت 9 نقاط مئوية من إجمالي الضرائب المباشرة منذ عام 2000. انخفضت حصة IBS في نفس الوقت بنسبة 39.1٪ في عام 2000 إلى 36.1٪ في عام 2003. في عام 2004، انخفضت إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 0.5٪، مقارنة بنمو قدره 11.6٪ في عام 2003. ارتفع هذا المنتج بنسبة 17٪، من 155.6 مليار دينار في عام 2005 إلى 182.2 مليار دينار في عام 2006. ستتم إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 38.8٪ في عام 2007 مقارنة بعام 2006 من 182.2 مليار دينار إلى 253 مليار دينار، فيما يتعلق بزيادة دخل الرواتب في الوظيفة العمومية في عام 2008، كان من المتوقع أن تصل إيرادات ضريبة الدخل إلى 278.8 مليار دينار نتيجة لتنفيذ نظام الأجور الجديد في الخدمة العامة، مع مراعاة مراجعة نظام ضريبة الدخل. تخفيض مقياس ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) من حيث المعدلات وبالتالي، في سياق النمو انخفضت الضرائب المباشرة التي تدفعها الشركات وتناقصت حصتها، وذلك بسبب عدد المؤسسات العامة التي تعاني من عجز، والشركات الخاصة التي تهرب من دفع الضرائب على الارباح، والعدد الكبير من الشركات التي استفادت من الإعفاءات.

2-1-1-2 الرسم على رقم الأعمال:

في عام 2000 وصلت ضريبة الاعمال الى 163.45 مليار دينار، اما في عام 2003 بلغت ضريبة الأعمال 233.09 مليار دينار في مقابل 223 مليار في عام 2002 و179 مليار في عام 2001. في عام 2005 زادت الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 14.9٪ مقابل 3.8٪ في 2004. سجل عام 2006 زيادة +9.6٪. في عام 2007، بلغت الإيرادات من ضريبة الأعمال 347.64 مليار دينار، نتجت بشكل رئيسي عن ضريبة القيمة المضافة على الواردات (+8.5٪) وضريبة القيمة المضافة المحلية (+9.8٪) (ONS, 2016).

ضريبة دخل الشركات (IBS)، الموحدة بموجب قانون التمويل الأولي لعام 2015 بمعدل 23٪ لجميع الأنشطة؛ تم تعديله ليتراوح من 19٪ إلى 26٪ اعتمادًا على طبيعة النشاط المهني. وبالتالي، يتم تحديد معدل IBS على النحو التالي:

19٪ لشركات الإنتاج، 23٪ لأنشطة BTPH، 26٪ لأنشطة الاستيراد وإعادة البيع الأخرى. كما بلغ الرسم على رقم الأعمال 891,7 مليار دينار سنة 2016 ويرتفع إلى 991 مليار دينار سنة 2017 كما قفز إلى 1093 مليار دينار سنة 2018 (ONS, 2021, p. 60) اما فيما يخص الضريبة على النشاط المهني فيتم اقتطاعها لصاح الولايات والبلديات وهي ضريبة ثابتة بمعدل 2 % يتم تخفيض الضريبة على النشاط المهني (TAP) من 2٪ إلى 1٪ للأنشطة المنتجة للسلع و1.5٪ لـ BTPH. بالنسبة للأنشطة الأخرى، يتم الحفاظ على TAP بنسبة 2٪، بينما يتم زيادة نقل المواد الهيدروكربونية عبر خطوط الأنابيب إلى 3٪. بالتوازي مع خفض معدل الضريبة، أدخلت CFL إعفاءات جمركية على مدخلات بعض منتجات الصلب والألمنيوم والدهون النباتية لدعم وتشجيع الإنتاج المحلي. (CNES, 2015, p. 60)

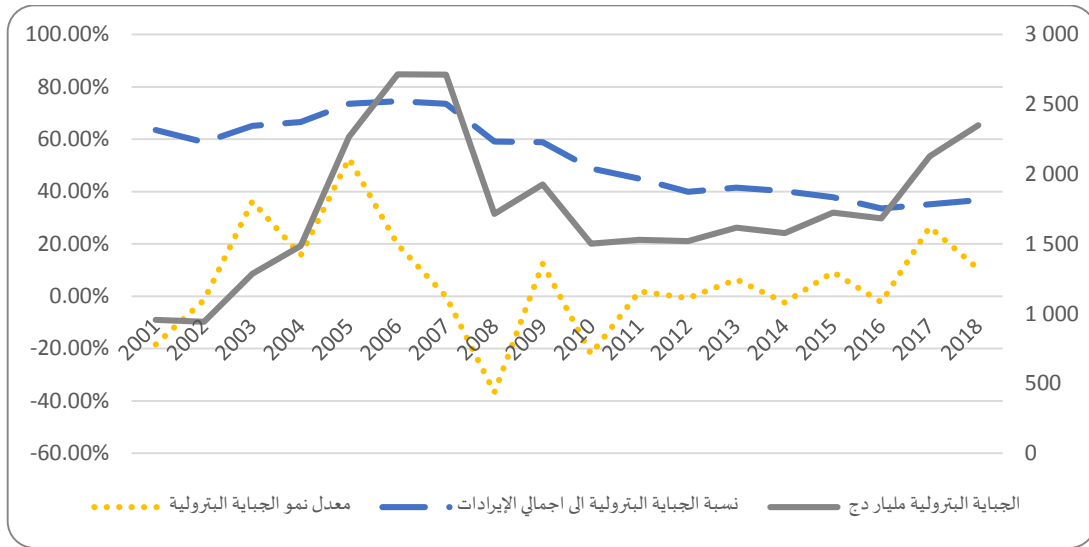
3-1-2 الحقوق الجمركية:

الحقوق الجمركية هي ضريبة تنجم عن التصدير والاستيراد، حيث سجلت التعريفات الجمركية في عام 2004 زيادة بنسبة 1.4٪ مقابل 11.2٪. في عام 2003 و23٪ في عام 2002. بلغت قيمة المنتجات الجمركية 103.68 مليار في عام 2001. وفي عام 2005، انخفضت المنتجات الجمركية بنسبة 9.8٪ بسبب التأثير المزدوج لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ واختفاء الرسوم الإضافية المؤقتة، والتي تم إدخالها كجزء من التنفيذ، في عام 2002، وإصلاح التعريفات الجمركية. في عام 2006، كان هذا الانخفاض حوالي 1٪. وارتفعت الإيرادات الجمركية بنسبة 2٪ في المتوسط لعامي 2007 و2008. ويرجع هذا النمو في الحقوق الجمركية إلى المنحى التصاعدي لواردات البضائع (+8٪)، بشكل رئيسي إلى التزام المرحلة الثانية من تفكيك الرسوم الجمركية، ابتداء من الشهر التاسع من عام 2007. وهكذا، لا يزال النمو في الجزائر ضعيفًا في الضرائب

4-1-2 الجباية البترولية:

على أساس 19 دولارًا للبرميل، لا يزال ناتج فرض الضرائب على النفط يمثل حصة كبيرة من إيرادات الميزانية، من 956 مليار دينار في عام 2001 إلى 916.4 مليار دينار في عام 2002، ليترفع إلى 1486 مليار دينار سنة 2004. ارتفعت الموارد المشتقة من فرض الضرائب على النفط بنسبة 3.1٪ مقارنة بعام 2003. في عام 2005، كانت حصة هذه الإيرادات 76.3٪ من إيرادات الميزانية مقارنة مع 70.4٪ في عام 2004.

الشكل (3-4) تطور معدل نمو الجباية البترولية (2000-2018)



Source ONS *Rétrospective Statistiques 1962 – 2011 Finances Publiques CHAPITRE - XII - FINANCES PUBLIQUES P 216*

*المصدر الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام 2013-2015 رقم 46 النشرة 2016

* المصدر الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام 2014-2016 رقم 47 النشرة 2017

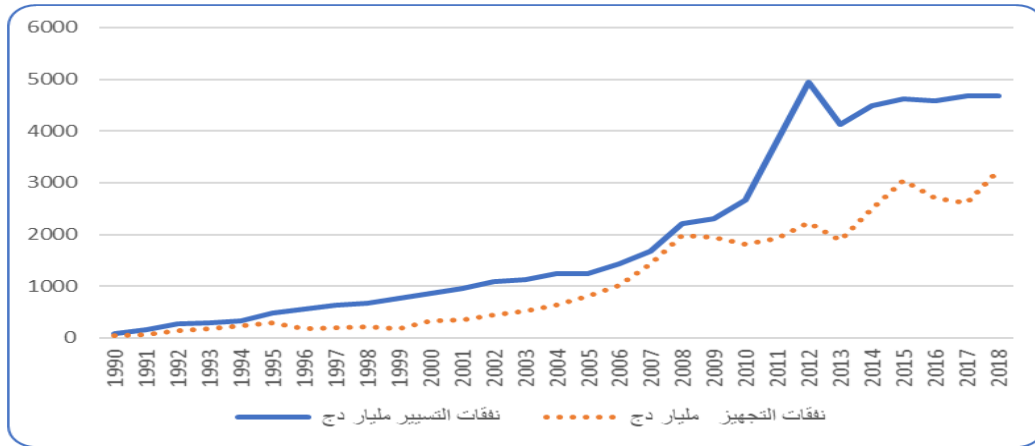
ارتفع ناتج فرض الضرائب على النفط بنسبة 1.9٪، من 899 مليار دينار في عام 2005 إلى 2714 مليار دينار في عام 2006. بقي ناتج نظام فرض الضرائب على النفط في مستواه تقريباً في عام 2007، في ظل التأثير المشترك للاختلاف في حجم صادرات المواد الهيدروكربونية بنسبة + 2.5 ٪ وارتفاع الدينار مقابل الدولار الأمريكي + 2.7٪. كما انخفضت الجباية البترولية سنة 2008 إلى 1715 مليار دينار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تراوح معدل نمو الجباية البترولية في حدود 6.38 خلال الفترة 2010-2016 لترتفع سنة 2017 إلى 2127 مليار دينار بمعدل نمو 26.41 ٪ بقيمة قدرها 2127 مليار دينار. تساهم عائدات هذه الضريبة بنسبة 55٪ في توليد مورد الميزانية. بشكل عام، يظهر هيكل الإيرادات المالية أن المالية العامة لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط. لا تزال الضرائب العادية على ميزانية الدولة تمثل فقط جزءاً متواضعاً من الثروة الوطنية التي يتم إنشاؤها سنوياً (حوالي 15٪ من إجمالي الناتج المحلي).

2-2 نفقات الميزانية:

دفع التوسع في إيرادات المحروقات السلطات إلى زيادة النفقات العامة منذ عام 2001. وبلغت نفقات الميزانية 1592.7 مليار دينار (19.9 مليار دولار)، أي 34.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 مقابل 31.1 ٪ في عام 2001 و 28.8 ٪. بلغت نفقات الميزانية في عام 2004 ما قيمته 1 878 مليار دينار، بزيادة قدرها 7.1 ٪ عن مستواها في عام 2003، ولكن في الناتج المحلي الإجمالي (من 31.8 ٪ في عام 2004 مقابل 33.1 ٪ في عام 2003). رافق الزيادة في النفقات إعادة التوازن، بعد تنفيذ PSRE وNADP، بين النفقات الجارية والرأسمالية، من حيث حصة إجمالي النفقات. كما زادت نفقات الميزانية

بحوالي 12٪ في عام 2005؛ وكان حجمها 2105 مليار دينار. من حيث الناتج المحلي الإجمالي، انخفض إجمالي إنفاق الميزانية بنحو 3.6 نقطة مئوية. في عام 2006، شكلت نفقات الميزانية 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كان هذا التوسع المالي بشكل رئيسي في النفقات الرأسمالية، ولكن أيضاً في نفقات التشغيل. حددت قوانين التمويل التكميلية لعامي 2007 و 2008 نفقات الميزانية بنسبة 61٪ و 63٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (3-5) حجم نفقات التشغيل والتجهيز (1990-2018)



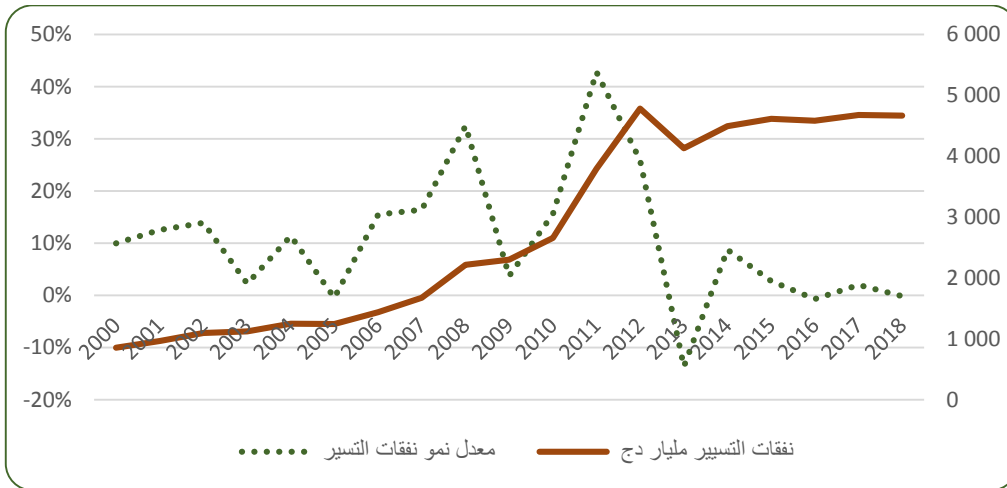
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12: المالية العمومية حوصلة احصائية 1962-2018.

فإن الزيادة الكبيرة في إجمالي النفقات، والتي بلغت 4.079 مليار دينار في نهاية مايو 2018 (مقابل 3.222.5 مليار دينار في نهاية ماي 2017)، أدت إلى "اتساع العجز في الميزانية" الذي بلغ 652.4 مليار دينار. في نهاية ماي 2018 مقابل 151.2 مليار دينار في نهاية ماي 2017.

1-2-2 نفقات التشغيل:

يخصص البلد حصة نسبية من النفقات للتسيير، وهو عنصر مهم من حيث التحويلات وموارد قليلة للغاية للسلع والخدمات. بعد الوصول إلى متوسط 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2000 و 2001، انخفضت نفقات التسيير من 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى 22٪ في عام 2003 و 20٪ في عام 2004. وسجل عام 2005 نفقات قدرها 1 245.13 مليار دينار جزائري. ويعكس الانخفاض في نفقات التسيير بشكل رئيسي إلى انخفاض مدفوعات الفوائد مع انخفاض الدين العام من 89.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى 28.5 في المائة في عام 2005. وفي عام 2006 ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 17.8٪. أما في عام 2007 فقد بلغت 1674.03 مليار دينار، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 13.8٪. لتصل إلى 2217 مليار دينار في عام 2008 لتقفز إلى 3797.25 عام 2011. لتصل سنة 2018 إلى 4670 مليار دينار

الشكل (3-6) معدل نمو نفقات التسيير (2000-2018)



Source ONS *Rétrospective Statistiques 1962 – 2011 Finances Publiques CHAPITRE - XII - FINANCES PUBLIQUES P 216*

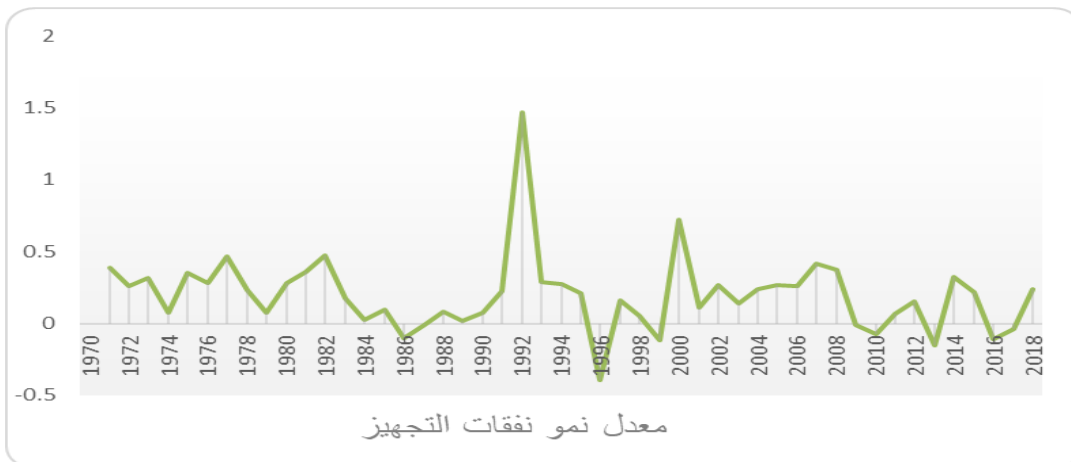
المصدر: د.و. الجزائر بالأرقام 2013-2015 رقم 46 النشرة 2016* الجزائر بالأرقام 2014-2016 رقم 47 النشرة 2017.

2-2-2 نفقات التجهيز خلال الفترة 1970-2018:

1-2-2-2 تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1970-1989:

نظرا لحدثة استقلال الدولة الجزائرية ونظرا لتبنيها اقتصادا مخربا عن المستعمر الفرنسي، إضافة إلى افتقار الدولة إلى الهياكل الأساسية والبنى التحتية، كل هذا أعطى لنفقات التجهيز أهمية خاصة خلال هذه الفترة. حيث شهدت نفقات التجهيز تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 0.6 مليار دج سنة 1963 إلى 3.7 مليار دج سنة 1973، حيث بلغت نسبة نموها في المتوسط خلال هذه الفترة 27%، نفس الأمر يتأكد لنا بملاحظة تطور نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت هذه النسبة من 4.5% سنة 1963 إلى 10.75% سنة 1973، حيث بلغت نسبة النمو 7%.

الشكل (3-7) معدل نمو نفقات التجهيز (1970-2018)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12: المالية العمومية حوصلة إحصائية 1962-2011.

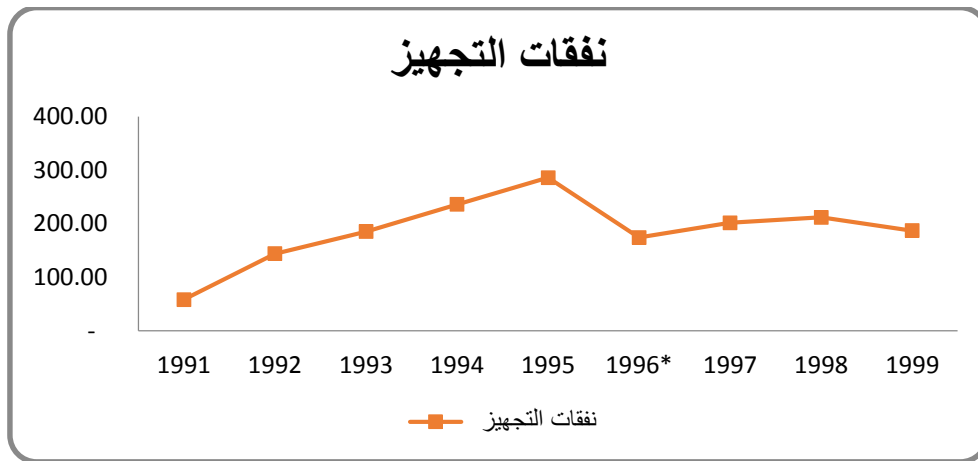
د.و. الجزائر بالأرقام 2013-2015 رقم 46 النشرة 2016* الجزائر بالأرقام 2014-2016 رقم 47 النشرة 2017.

عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا معتبرا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 1.62 مليار دج سنة 1970 إلى 44.3 مليار دج سنة 1989، حيث بلغت نسبة نموها في المتوسط 18%. تتأكد هذه الزيادة بملاحظة تطور نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام حيث بلغت نسبة نمو تقدر بـ 12.5%، رغم أن هذه المعدلات لم تكن موحدة خلال هذه الفترة، إذ عرفت تقلبات عكست توفر الموارد المتاحة للتمويل. والأمر الملاحظ خلال هذه الفترة هو زيادة نصيب نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغت خلال هذه الفترة نسبة 39.7%، الأمر الذي يعكس جهود إستراتيجيه التنمية المتبناة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، حيث تم تطبيق أربع مخططات تنموية، تحملت الدولة من خلالها بناء القواعد الأساسية من خلال إنفاقها الاستثماري.

2-2-2-2 تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1999).

استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع خلال هذه الفترة، حيث بلغت 58.30 مليار دج سنة 1991 لتصل إلى 186.99 مليار دج سنة 1999، حيث بلغ متوسط معدل نموها خلال هذه الفترة 31%. تتأكد هذه الزيادة بملاحظة تطور نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام، والتي بلغ متوسط معدل نموها خلال هذه الفترة 6.9%. إضافة إلى هذا يلاحظ أن حصة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق لم تتجاوز نسبة 35.6%.

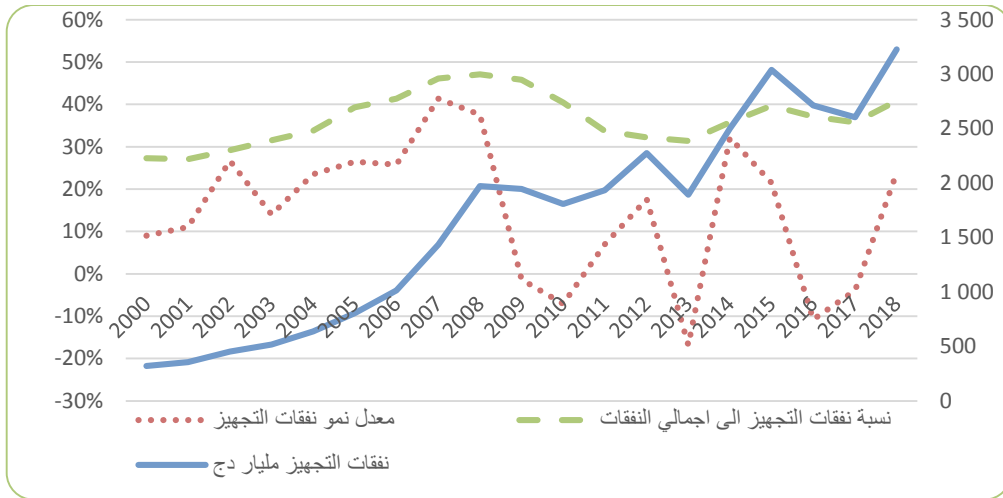
الشكل (3-8) تطور نفقات التجهيز (1991-1999)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12: المالية العمومية حوصلة احصائية 1962-2011.

3-2-2- تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2018 :

الشكل (3 - 9) تطور نفقات التجهيز (2018-2000)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12: المالية العمومية حوصلة احصائية 1962-2011.

د.و.إ الجزائر بالأرقام 2013-2015 رقم 46 النشرة 2016* الجزائر بالأرقام 2014-2016 رقم 47 النشرة 2017* و بمقارنة تطور نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات ، يلاحظ انتقال هذه النسبة من 27 % سنة 2000 إلى 46 % سنة 2007، كما يلاحظ أن معدل نمو نفقات التجهيز انتقل من 9 % إلى 41% لنفس الفترة و يعود السبب في ذلك إلى الزيادة المعتبرة في الاستثمارات العمومية و المبرمجة خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي انطلاقاً من سنة 2001 ، إضافة إلى المباشرة في تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية، حيث تم إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج التي كانت متوقفة، مثل مترو الجزائر، الطريق السريع شرق-غرب، مطار الجزائر. كما سجلت سنة 2009 و 2010 تراجع في مخصصات الاستثمار العام إلى -1% و -7% على التوالي نتيجة لتراجع المداخيل خلال هذه السنوات كما سجلت سنة 2013 أدنى نسبة نمو لنفقات التجهيز نظراً لانخفاض أسعار البترول قدرت ب-15% و لكن بالرغم من هذا التراجع في المداخيل إلا أن الدولة الجزائرية رفعت من حجم الاستثمارات سنة 2014 و 2015 بمعدل نمو في الاستثمار يقدر ب 32% و 22% على التوالي .

3-2-2- رصيد الميزانية:

دفعت التغييرات في الإنفاق على الميزانية العجز في الميزانية العامة من 61 مليار دينار في عام 2000 إلى 70.9 مليار دولار في عام 2001. وفي عام 2002 سجلت ميزانية الدولة فائض قدره 29.3 مليار دولار. ولكن في عام 2003، بالنظر إلى انخفاض 3.2٪ في إيرادات الميزانية وزيادة 12.3٪ في الإنفاق على الميزانية، بلغ العجز في الميزانية 210.4 مليار دينار، كما كشفت مراجعة المالية العامة عن عجز في الموازنة في عام 2004 بلغ 260.7 مليار دينار، أي بنسبة -4.2٪ مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي. في عام 2005 أظهرت الميزانية فائضاً قدره 13٪، مع الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات.

كما أدت الزيادة المالية في عام 2006، من حيث الإنفاق العام، في مواجهة الموارد المالية المستقرة، إلى عجز في الميزانية قدره 831.7 مليار دينار، وهو ما يمثل، مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي نسبة 9.8٪. تؤدي الاختلافات في الإيرادات والنفقات، مقارنة بعام 2007، والتي بلغت على التوالي +5.1٪ و +9.5٪، إلى تفاقم عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الفترة 2008-2018 سجل رصيد الميزانية عجز متواصل الى -4173.4 مليار دج سنة 2015، كما قدر رصيد الميزانية سنة 2018 بحوالي -1912.8 مليار دج.

2-3-1 العجز الرئيسي:

إن العجز الرئيسي خارج المحروقات بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات هو مقياس يستخدم بشكل متزايد لتقييم الوضع المالي في البلدان المصدرة للمحروقات في هذه البلدان، زادت الإيرادات الحكومية زيادة حادة نظرا للزيادات في أسعار المواد الهيدروكربونية. ويمكن أن تتحسن أوضاع الموازنة، حتى عندما يزيد الإنفاق بشكل مكثف. إن عجز الرئيسي خارج المحروقات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات هو مؤشر أفضل للوضع المالي لأنه يفصل النفقات عن إيرادات المحروقات.

ارتفع العجز الرئيسي باستثناء المواد الهيدروكربونية من 22.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في عام 1999 إلى 33.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، مما يعكس تأثير PSRE والسنة الأولى من تنفيذ PCSC. نظراً لتأثير السنة الكاملة للزيادة في رواتب الوظيفة العمومية واحتياجات الإنفاق الجاري على المدى المتوسط، ارتفع العجز غير الهيدروكربوني الأساسي من 37.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 39.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، ثم ليصل تدريجياً إلى 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 أدى هذا الاتجاه نحو اتساع العجز في الميزانية وتزايد الدين العام الذي تم تغطية جزء منه عن طريق FRR. كما عرف العجز الميزانياتي تراجع ملحوظ بمقدار 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2016 الى 6.4% سنة 2017 حيث تم تمويل هذا العجز من خلال صندوق ضبط

الإيرادات المستنفذ حالياً (بنك.الجزائر، 2018)

2-3-2 الدين العام:

عرفت المديونية الخارجية للجزائر انخفاضا خلال السنتين 2000 و 2001، وارتفاعا خلال السنتين 2002-2003 بسبب تراجع قيمة الدولار أمام الأورو. أدت فوائض الميزانية منذ عام 2000 إلى اتجاه إيجابي في مؤشرات الدين العام. بلغ الدين العام المستحق 2305 مليار دينار في نهاية عام 2003 (باستثناء موارد FRR). لقد ارتفع مرة أخرى في عام 2004 واستمر الاتجاه التنازلي في نسبة الديون، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين من 43.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003

إلى 36.6٪ في عام 2004. كما تم تخفيض هذا المعدل إلى 22.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 مقارنة مع 28.4٪ في عام 2005. ثم انخفضت نسبة الديون من 22.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 19.5٪ في عام 2007. ولقد أبرمت الجزائر اتفاقية مع نادي باريس في ماي 2006 والمتعلقة بإعادة جدولة 8.5 مليار دولار الذي كان من المفروض تسديدها في الفترة بين 30 نوفمبر 2006 و 30 نوفمبر 2011 كما تم إلغاء الديون مع روسيا والذي كان مبلغها 4.737 مليار دولار. ونشير إلى أن الجزائر قامت بتسديد مبلغ من مديونيتها الخارجية بنحو 16 مليار دولار وهذا في الفترة ما بين 2004 و 2006.

3- السياسة النقدية في الجزائر:

تعتبر السياسة النقدية من ضمن الأدوات التي يستعملها البنك المركزي لتحديد حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وذلك للعمل بشكل غير مباشر على قيمة العملة الوطنية، وعلى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتضخم. وهو يشمل الوسائل المتاحة للدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال عرض النقود في سياق الانعاش الاقتصادي القائم على الأداة المالية، لدى بنك الجزائر سياسة نقدية للتحكم في تطور عرض النقود والسيولة المصرفية من أجل احتواء مخاطر التضخم ولكن دون التأثير على الاستثمار بصورة عامة وبالأخص استثمارات القطاع الخاص. وعليه التحدي الرئيسي هو التحكم في وضع السيولة الزائد للبنوك. طالما ظلت أسعار النفط مرتفعة، فإن ودائع سوناطراك ستستمر في ضخ سيولة زائدة في النظام المصرفي، مما سيكون له تأثير متغير على استقرار الاقتصاد الكلي. في عام 1990، ساهم إصدار قانون النقد والقرض في تطور البنوك التجارية، مما سمح لها بأداء وظائف معينة مثل تسويق السندات واقتراح الخدمات الاستشارية والاستثمار التجاري. تميزت هذه الفترة بشكل أساسي بالانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، مع العلم أن الأهداف الرئيسية للسياسات المستخدمة فيما يخص النقد والقرض تمحورت حول تطبيق مبادئ اقتصاد السوق وضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال، استقلال المجال النقدي والمصرفي عن المجال الحقيقي للاقتصاد وإنشاء سلطة ذات صلاحيات قضائية، بهدف مراقبة النشاط المصرفي. ومنح البنك المركزي (بنك الجزائر) شخصية مدنية واستقلال مالي. وبالتالي، أصبح بنك الجزائر مسؤولاً عن اتجاه السياسة النقدية والإشراف على تنظيم البنوك التجارية وتنظيمها، بالإضافة إلى توفير تمويل محدود للدولة. وفي عام 1992 تم إلغاء تحديد سقف عمليات الائتمان المصرفي التجاري، مما تسبب في زيادة القروض المحلية مما أدى إلى زيادة السيولة، لا سيما خلال سنة 2000، وبالتالي إبطاء التشغيل السلس للقناة الائتمانية. نتيجة للانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، تضطر السلطات إلى مراعاة تقلبات أسعار الصرف، حيث أن سعر

الصرف هو إحدى القنوات الرئيسية للسياسة النقدية. تشبه قناة سعر الصرف القناة الائتمانية المرتبطة بقناة سعر الفائدة حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة تؤدي، من الناحية النظرية، إلى تدفق رأس المال إلى الداخل، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. والنتيجة هي انخفاض في القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي تدهور في الحساب الجاري، مما يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الطلب وبالتالي انخفاض في معدل التضخم. قد تحفز السلطات النقدية أيضًا تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل الاستفادة من انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وبالتالي تقليل التضخم المحلي. إن هدف السياسة النقدية، خلال فترة الاستقرار والتكيف الهيكلي (1994-1998) وخلال فترة التطوير التي تلت ذلك، كان دائمًا الحفاظ على استقرار الأسعار، والاستفادة من جميع الوسائل التي في حوزتها، بما في ذلك السيطرة على السيولة وأسعار الفائدة والسيطرة على سعر الصرف. ولتحقيق هذه الأهداف، عمد البنك المركزي إلى مباشرة ثلاث سياسات تدخل رئيسية (BOUMGHAR, 2004).

1- سياسة إعادة تمويل البنك:

تعتمد سياسة إعادة تمويل البنك على مستوى أسعار الفائدة التي تتبناها السلطات وفقًا للهدف المرغوب. تم استخدام هذه السياسة إلى غاية بداية عام 2001 من قبل بنك الجزائر. من الناحية النظرية، فإن الزيادة في سعر الفائدة تقلل من خلق النقود، وهذا من خلال انخفاض الطلب على إعادة تمويل البنوك التجارية و / أو من خلال الانخفاض في الطلب على القروض ترجمته انخفاض في الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب الإجمالي.

2- سياسة الاحتياط الإجمالي:

تتمثل في إلزام البنوك التجارية (من قبل البنك المركزي) بإيداع جزء من أصولها لدى البنك المركزي دون أي نظير، مما يقلل من وضع السيولة لدى البنوك، وقد استعمل البنك المركزي الجزائري هذه الوسيلة بموجب التعليمات 94-73 لأول مرة و المتعلقة بنظام الاحتياط الاجباري المؤرخة في 28 نوفمبر 1994 . كما استخدم بنك الجزائر هذه السياسة بشكل واضح خلال عام 2002، وذلك بزيادة نسبة الاحتياط الإجمالي (Banque.d'Algérie, 2003, p. 96) من 4.25٪ إلى 6.25٪. كما قام بنك الجزائر برفع حجم الاحتياط الاجباري من 64.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 109.5 سنة 2002 ليصل إلى 126.7 سنة 2003 ارتفعت نسبة الاحتياط الإجمالي في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 11 ٪ في عام 2012، بهدف تعزيز دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم (Banque.D'Algérie, 2013, p. 146) وكذلك الاستقرار المالي.

3- سياسة تأطير القروض:

تعتبر سياسة تأطير القروض أمن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ، تهدف إلى الحد من حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية للاقتصاد (Beitone & all, 2013, p. 176). مما سيؤدي إلى انخفاض المعروض من النقود. ولهذا السبب تلجأ البنوك المركزية إلى هذه السياسة في حالة التضخم والتي تتطلب إجراءات سريعة وفعالة. ومن مساوئ هذه التقنية انها تحد المنافسة ما بين البنوك حتى إلغاء سقف الائتمان على الاقتصاد وإعادة معدلات الخصم حسب قطاع النشاط، كانت البنوك التجارية محدودة في عمليات تمويلها. برفع هذه القيود، بدأ بنك الجزائر في تطبيق برنامج التمويل من عام 1991. وعليه، كانت الأدوات المباشرة لا تزال مطبقة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات العامة ومن بين هذه الأدوات نذكر:

- فرض سقف ثاني لإعادة خصم القروض البنكية؛
- الإشراف على الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات العامة؛
- تطبيق الحدود القصوى فيما يتعلق بتدخلات بنك الجزائر في سوق ما بين البنوك.

1-3 صافي الأصول الأجنبية:

تعتبر الأصول الأجنبية المصدر الرئيسي للإنشاء النقدي للنظام المصرفي الجزائري وقد عرفت ارتفاع حاد خلال العشرية الأخيرة، وعلى هذا الأساس سجل صافي الأصول الأجنبية زيادة مستمرة للفترة 2001-2004 حيث بلغت 1755.7 مليار دينار (22 مليار دولار) سنة 2002 و2266 مليار دينار (29 مليار دولار) سنة 2003 اما سنة 2004 فقد بلغت قيمة الأصول الأجنبية 3018.6 مليار دينار. لاحظ انخفاض 14.3٪ في صافي الأصول المحلية. بلغ صافي الأصول الأجنبية 4179.4 مليار دينار في عام 2005، ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية في الوضع النقدي الموحد إلى 6419.4 مليار دينار في نهاية يونيو 2007 مقابل 5515.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2006، وهو ما يتجاوز عرض النقود. تعزى الزيادة في عرض النقود إلى تسهيل الأصول الأجنبية، والتي يتم دفع جزء كبير منها إلى وزارة المالية في شكل ضرائب على النفط، في حين أن الباقي يؤدي إلى زيادة الودائع في سوناطراك. كما يظهر عام 2016 ان صافي الاصول الخارجية بلغ 12596 مليار دينار مقابل 15375.4 مليار دينار سنة 2015 (ONS, 2017). كما سجلت سنوات 2017 2018 تراجع ملحوظ في الاحتياطات قدرت 11227.4 و9485.6

مليار دينار جزائري على التوالي (ONS, 2021)

2-3 الائتمان المحلي

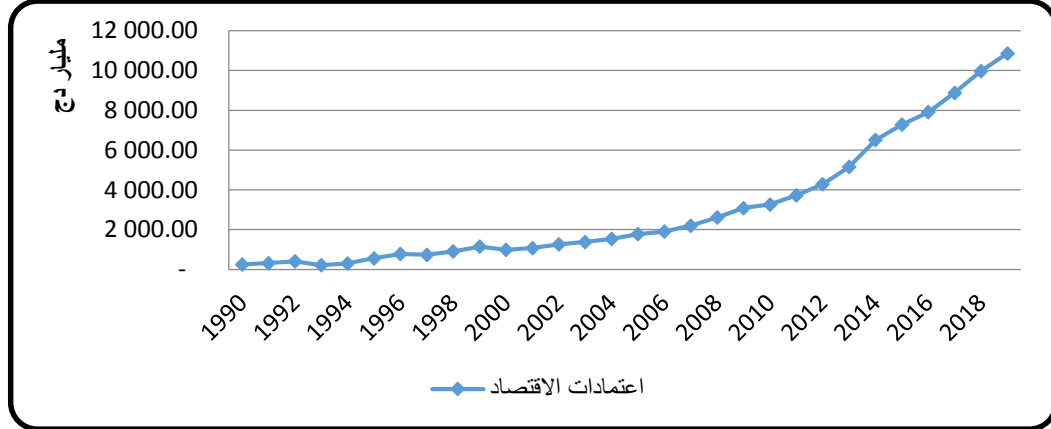
من حيث مقابلها في عرض النقود، يحتل الائتمان الكلي للاقتصاد المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لصافي الأصول الأجنبية. زاد الائتمان المحلي بنسبة 12٪ في عام 2002، مما يعكس الانتعاش في الإقراض للاقتصاد والإقراض الصافي

المستقر للدولة. ولدت زيادة بنسبة 41.4٪ في نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أعادها إلى مستوى عام 2000 بعد انخفاض قدره 2.5 نقطة في عام 2001. ومع ذلك، بحلول سبتمبر 2003، انخفض الائتمان المحلي إلى مستوى أقل من 1787 مليار دينار (22.9 مليار دولار)، بعد تقلص الاعتمادات الممنوحة للدولة. كما انخفض الائتمان المحلي بنسبة 13.4٪ في عام 2004، انخفض صافي القروض للدولة بنحو 7.7٪، في حين أن القروض للاقتصاد سجلت نموا قدره 6٪. في النصف الأول من عام 2007، ارتفعت القروض بنسبة 5.5٪ مقارنة مع 5.3٪ في النصف الأول من عام 2006، وهو العام الذي نمت فيه هذه القروض بنسبة 12.2٪.

1-2-3 الاعتماد الموجه للاقتصاد:

يشير تحليل هيكل الائتمان حسب القطاع القانوني إلى أنه تم تخصيص المزيد من التدفقات الائتمانية في السنوات الأخيرة للقطاع الخاص. في القروض القائمة، بلغت حصة القطاع الخاص 53.5٪ في نهاية يونيو 2007 (1125.6 مليار دينار) مقابل 52.9٪ في نهاية عام 2006 (1057 مليار دينار)، بعد مرور 42.6٪ في نهاية عام 2003 (588.5 مليار دينار) إلى 50.4٪ في نهاية عام 2005 (897.3 مليار دينار)

الشكل (3-10) الاعتمادات الموجه للاقتصاد (1980-2019)



المصدر: بنك الجزائر النشرة الرسمية 2007-2020

عرف الائتمان المقدم للاقتصاد تطورا ملحوظا خاصة 2000-2019 حيث سجلت الائتمان للاقتصاد نمو بنسبة 12.3٪ في عام 2017 مقارنة بعام 2016، ليصل إلى 8880 مليار دينا سنة 2018. هذا المبلغ يمثل زيادة قدرها 973 مليار دج مقارنة مع الاعتمادات المستحقة في نهاية عام 2016. شكلت القروض الممنوحة للقطاع العام 48.6٪ من إجمالي القروض الممنوحة بمبلغ 4.237.4 مليار دينار (+7.22٪) بينما تم تخصيص 51.4٪ من هذه القروض للقطاع الخاص (4.426.3 مليار دينار، +11.86٪) والتي منها 7.4٪ تمنح للقطاع العائلي. حيث أن 74.5٪ من الاعتمادات الممنوحة هي قروض متوسطة أو طويلة

الأجل. بلغت القروض للاقتصاد 7.910 مليار دينار في نهاية عام 2016 (+ 9.%) في حين أن إعادة تمويل البنوك بلغت 433 مليار دينار في عام 2016 (ONS, 2017). وبالإشارة إلى مستوى السيولة المصرفية، التي انخفضت من 821 مليار دينار في نهاية عام 2016 إلى 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، كما ارتفعت هذه السيولة خلال الربع الأخير من العام لتصل إلى 1.4 مليار دينار في نهاية عام 2017. كما تميز عام 2017 بعودة عمليات إعادة التمويل المصرفي في أي عمليات إعادة الخصم والسوق المفتوحة.

ارتفعت الاعتمادات للاقتصاد في النصف الأول من عام 2018 وتم منح أكثر من نصفها للقطاع الخاص، بلغت القروض المقدمة للاقتصاد 9,408 (مليار دينار) في نهاية يونيو 2018 مقابل 8.880 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، بزيادة قدرها 528 مليار دينار مقابل زيادة قدرها 6.٪ بين الفترتين المقارنتين.

فيما يتعلق بالهيكل الائتماني حسب القطاع القانوني، لوحظ أن حصة القروض للقطاع العام ارتفعت إلى 49.3٪ في نهاية يونيو 2018 مقارنة مع 48.55٪ في نهاية ديسمبر 2017. في حين أن حصة القروض للقطاع الخاص (ارتفعت إلى 50.67٪ في نهاية يونيو 2018 مقارنة بـ 51.44٪ في نهاية ديسمبر 2017). وبذلك بلغت القروض البنكية الممنوحة للقطاع الاقتصادي العام 4,640 مليار دينار في نهاية يونيو 2018 مقابل 4,311 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، بزيادة قدرها 7.64٪.

أما بالنسبة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص (الأعمال والأسر)، فقد ارتفعت بنسبة 4.35٪ إلى 4.766.8 مليار دينار في نهاية يونيو 2018 مقابل 4.568.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017. بلغت القروض الممنوحة للأسر، وخاصة القروض العقارية (شراء المساكن بشكل رئيسي)، ما مجموعه 716.4 مليار دينار في نهاية يونيو 2018، مقارنة مع 656.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 (+ 9.1٪). وفيما يتعلق بتطور هيكل الائتمان، فإنه يشير إلى هيمنة القروض طويلة الأجل، ولا سيما القروض الممنوحة للمؤسسات العامة في قطاع الطاقة. وبالتالي ارتفعت حصة القروض قصيرة الأجل إلى 26.87٪ في نهاية يونيو 2018 مقارنة مع 25.88٪ في نهاية عام 2017، وحصة القروض متوسطة الأجل إلى 18.62٪ مقابل 20.77٪ وحصة القروض على المدى الطويل عند 54.51٪ مقابل 53.35٪. بعد الانخفاضات المسجلة في عامي 2015 و2016، استقرت السيولة المصرفية "نسبيًا" بعد إطلاق عمليات السوق المفتوحة لحقن السيولة من مارس 2017، وصلت السيولة المصرفية إلى 1.380.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، بزيادة قدرها 68.2٪ مقارنة بمستواها في نهاية عام 2016 والتي بلغت 821 مليار دينار.

هذه الزيادة في ضريبة النفط، جنبًا إلى جنب مع الزيادة في الإيرادات غير الضريبية (بما في ذلك أرباح الأسهم المدفوعة من قبل بنك الجزائر) والتي ارتفعت من 919 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 1000 مليار دينار في نهاية مايو 2018. أما

بالنسبة للتمويل غير التقليدي المستحق للخرينة من قبل بنك الجزائر، فقد ظل، في نهاية يونيو 2018، مطابقاً للتمويل في نهاية مارس 2018، ب 3.585 مليار دينار. كما ارتفع مبلغ القروض للاقتصاد من 10857.8 مليار دج في نهاية عام 2019 إلى 11188.6 مليار دج في نهاية عام 2020، حسبما حدد البنك المركزي.

2-2-3 تطور الكتلة النقدية:

في بداية العقد الأول من القرن العشرين، ونتيجة الجهود التي بذلتها السلطات النقدية، تم تحسين الغلاف المالي الكلي خلال عام 2002. وقد مكن ذلك من مواجهة حالة السيولة العالية للبنوك. التي بدأت في التبلور في النصف الثاني من عام 2001. قد تسمح سياسة الرقابة الصارمة للسيولة للسلطات النقدية بمنع تطوير القروض المصرفية غير العاملة واحتواء مخاطر الضغوط التضخمية الخطيرة الموجودة بالفعل في السوق بشكل أفضل. إن احتياطات النقد الأجنبي الرسمية التي يحتفظ بها بنك الجزائر تضمن المعروض النقدي للاقتصاد الوطني. حيث تعتبر مصدر خلق النقود، من خلال تسيير موارد النقد الأجنبي التي يتم إرجاعها وبيعها إلى بنك الجزائر. يوضح تحليل الوضع النقدي الموحد، الذي يتكون من المجاميع النقدية والائتمانية، أن تطور الوضع النقدي مستمد من تطور صافي الأصول الخارجية كعامل أساسي. منذ عام 2005 تجاوز صافي الأصول الأجنبية السيولة النقدية للاقتصاد الوطني. كما تسارع نمو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع. ويعزى هذا النمو، الذي بلغ 8.3٪، إلى النمو السريع لصافي ائتمان الإدارة المركزية، والذي عوض الانخفاض المستمر في صافي الأصول الأجنبية. يمكن تفسير قوة النمو الائتماني للاقتصاد (12.8 ٪)، وخاصة في القطاع الخاص، عن طريق ضخ السيولة الكبير في النظام المصرفي، عن طريق إعادة التمويل مع بنك الجزائر، وخفض الاحتياط الاجباري (من 8 ٪ إلى 4 ٪). وقد أدى تشديد شروط السيولة إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك حتى إطلاق هذه العمليات (FMI, juin 2018, p. 7). بعد النمو المتباطئ للكتلة النقدية سنة 2015-2016 مسجلة على التوالي 0.1% و0.8% ارتفعت نسبة النمو على التوالي سنة 2017-2018 مسجلة 8.4% و11.10% بقيمة قدرها 14974.6 و16636.7 مليار دينار جزائري (ONS, 2021, p. 61).

4- سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

وبينما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة في رأس المال إلا أن اهتمامه يكمن أيضاً، في إدخال الابتكارات التي تجعل منه مصدراً مهماً للتطور التكنولوجي، ومن ناحية أخرى، إعطاء مزيد من الانفتاح على الشركات والأسواق الخارجية، مما يجعلها رافعة استراتيجية للتكامل الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي. وعلى المستوى الوطني، تتضمن سياسة

تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر منح منافع للمستثمرين الأجانب تستهدف قطاعات واعدة مثل التدريب والبحث والتطوير. كما يعود الأمر إلى السلطات العامة للسماح بتنمية الموارد البشرية المتخصصة، مكملة للاستثمار الأجنبي. أخيراً، يجب على الدولة ضمان تحسين مناخ الأعمال. على مستوى الشركات، يجب أن يهدف الدعم العام إلى تطوير المشاريع المشتركة وعقود التصنيع المشتركة وعقود الخبرة الفنية من خلال تبسيط الإجراءات والتوافق مع المعايير الدولية وتقديمها فوائدها في حين كان مصممو النموذج الصناعي الجديد NSI ينظرون إلى فترة 2000-2005 على أنها الفترة اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للتوصل إلى توافق سياسي حول اقتصاد السوق المفتوح، فإن الإصلاحات التي بدأت في الفترة 2008-2009 أظهرت أنها لم تحقق الأهداف المرجوة. كما أن الأمر يتعلق بمسألة درجة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبلور الانتقادات التي تؤدي إلى التنصل من مؤشر NSI. إن حالة مصانع الاسمنت التي تم بيعها إلى مجموعة لافارج من قبل المجموعة المصرية أوراسكوم والعجز في ميزان رأس المال IDE الذي أعادتها لشركات الأجنبية، والذي بلغ 2 مليار دولار في عام 2007، وضعت أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع البحث (SOHBI, 2008). و نتيجة لهذا اتخذ رئيس الوزراء العديد من التدابير الحمائية التي تمثل انعكاساً لسياسة التجارة الخارجية. وكخطوة أولى، يقدم قانون المالية لعام 2009 ضريبة بنسبة 15٪ على رأس المال المعاد توطينه. (BENREGHIA, 2008) لكن خاصة التعليمية الصادرة في 23 ديسمبر 2008 احتوت على أربعة تغييرات رئيسية.

(1) يحظر على المجموعات الأجنبية الاحتفاظ بأكثر من 49٪ من رأس المال في أي مشروع في الجزائر ويجبرها على الارتباط بالمستثمرين المحليين. ومع ذلك، يجوز تقسيم الأسهم التي يحتفظ بها رأس المال الوطني بين عدة مساهمين بحيث يحتفظ المستثمر الأجنبي بالسيطرة على المشروع.

(2) يخضع أي مشروع استثماري أجنبي للمراجعة من قبل مجلس الاستثمار الوطني الذي يتحقق من أنه يفرج عن رصيد فائض من النقد الأجنبي لصالح الجزائر. يتم الآن استقطاع المنافع الضريبية الممنوحة من المزايا المؤهلة لنقل رأس المال.

(3) لا يجوز لأي مشروع استثماري أجنبي، باستثناء رأسماله، إلا أن يستخدم السوق المالي المحلي لتحقيقه.

(4) ينص المرسوم التنفيذي 09-181 المنشور في الجريدة الرسمية في 20 مايو 2009 على أن "الشركات التجارية التي يكون شركاؤها أو مساهمها أجنبياً قد لا يشاركون في أنشطة استيراد المواد الخام والمنتجات والسلع. يقصد به إعادة البيع كما هو، إذا كان ما لا يقل عن 30٪ من رأسماله مملوكاً للأشخاص الطبيعيين من الجنسية الجزائرية أو الكيانات القانونية التي يكون جميع الشركاء أو المساهمين فيها يحملون الجنسية الجزائرية" (Décret.exécutif, 2009). يعتبر هذا الإجراء

غير قانوني بأثر رجعي و يتعارض مع الاتفاقيات التقليدية للارتباط من قبل الاتحاد الأوروبي يتطلب المرسوم رقم 09-182

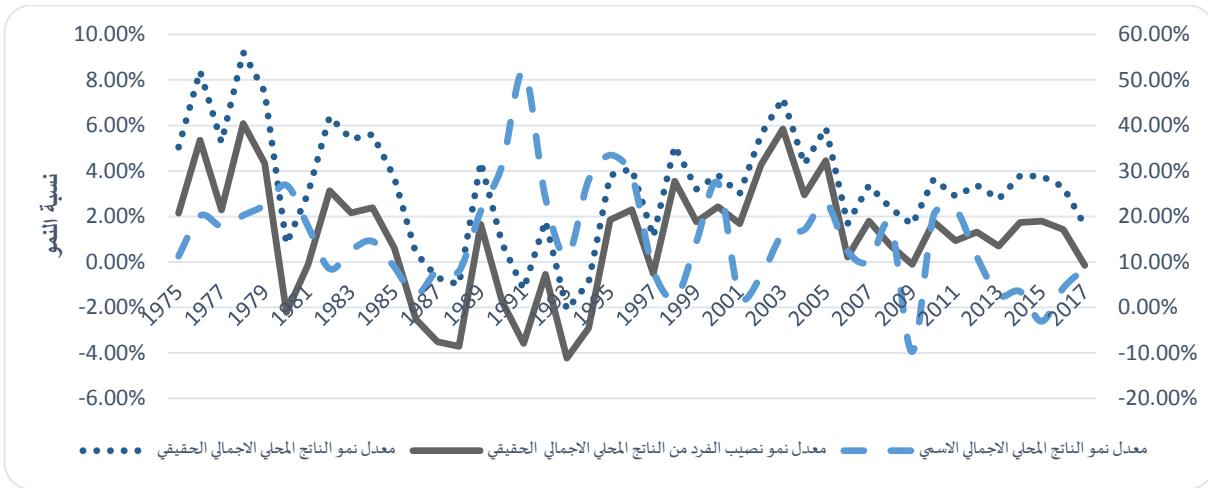
من المتاجر الكبيرة حجز 30٪ من مساحة مبيعاتها للمنتجات المحلية (Journal.Officiel, 2009). في سياق الأزمة المالية العالمية انسحب عدد كبير من المستثمرين الأجانب ، من بينهم مجموعة إماراتية تغلق مكاتبها في الجزائر العاصمة في يوليو 2009 مما يضع حداً لمشاريع استثمارية تقدر قيمتها بين 5.5 و 28 مليار دولار لذلك فإن مؤشر NSI، الذي شدد على الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعارض مع سياسة الحكومة.

المبحث الثالث: تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1970-2018)

1-النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن دراسة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، يقودنا بالضرورة إلى دراسة عدة مؤشرات لهذا النمو والمتمثلة في معدل النمو الاسمي ومعدل النمو الحقيقي، بالإضافة إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير هو الذي يعطي أكثر مصداقية في حساب معدل النمو الاقتصادي. نشير في البداية إلى أن هذا المتغير يرتبط أساساً بمدخل المحروقات من منطلق أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث أن الشكل التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 1975-2019 هذا باعتبار سنة الأساس 1980.

الشكل (3-11): تطور معدل النمو الاسمي والحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (1975-2017)

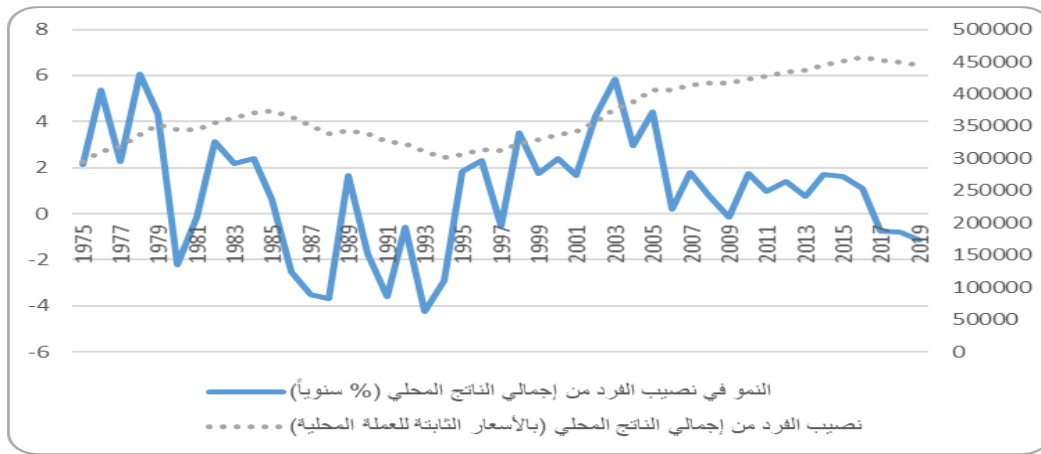


المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق 01

إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) تظهر التفاوت الكبير بين معدل النمو الاسمي و الحقيقي حيث يقترب النمو الاسمي من النمو الحقيقي في حالة الصدمات الخارجية كما يوضحه الشكل (3-4) سنوات 1983-1986-1997-2009 و في اغلب الحالات معدل النمو الاسمي يفوق معدل النمو الحقيقي اذا استثنيا سنة 2009 حيث حقق معدل النمو الاسمي نمو سلبي. وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة، خلال سنوات 1990

1998 ضاقت هذه الفجوة وهذا دليل على انخفاض معدلات التضخم، وذلك نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برامج تقشفية للسياسة المالية)، ثم تعود الفجوة لتتسع قليلا بعد سنة 2001 وذلك يرجع لعودة ارتفاع التضخم نتيجة برامج الانفاق الضخمة من طرف الحكومة من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي. أما فيما يخص معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو كذلك متذبذب ويتبع تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا أن هذا المعدل لا يعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج، وذلك أن جزء كبير من الناتج عبارة عن عائدات بترولية في غالب الحالات لا يستفيد منها المواطن بصورة مباشرة، وخاصة إذا كانت هناك عدم عدالة في توزيع الدخل. وبناء على ذلك يمكن تقسيم النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر إلى ثلاث فترات متميزة.

الشكل (3-12) نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1974-2016)



المصدر: البنك الدولي بالتصرف

1-1 فترة النمو الايجابي (1974-1986):

عرفت هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة نتيجة للبرامج الاستثمارية الضخمة حيث تم تسجيل معدلات نمو سلبية فقط سنوات 1980-1981-1982، ما عدا ذلك فقط حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو موجبة بمتوسط معدل نمو 2.56%.

1-2 فترة الركود (1987-1997):

تميزت فترة الركود، من 1987 إلى 1997، بمعدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي للفرد. في بداية التسعينيات، حيث قدر متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب -1.45% حيث حققت سنوات 1988-1991-1993 أدنى مستويات معدل نمو بمعدل -3.71، -3.58، -4.23 على التوالي كما يوضحه الشكل (3-14). وترجع معدلات النمو الضعيفة بسبب الصدمات الخارجية. مما دفع تدهور الوضع الاقتصادي والمالي في عام 1994 السلطات إلى وضع برنامج إصلاح

يدعمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبدء مفاوضات لإعادة جدولة الدين الخارجي. وضعت هذه الإصلاحات الأساس لاستئناف النمو. ولكن في البداية، كانت الإصلاحات بطيئة وكان من الصعب الشعور بالركود، وكان هناك تفاهل للاضطرابات المدنية. لذلك قررت الحكومة وضع برنامج التكيف لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد واستعادة النمو، من أجل الحد من ارتفاع معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان.

3-1 انتعاش النمو (1998-2006):

خلال الفترة 1998-2006، ظل نمو الاقتصاد الجزائري دون إمكانياته، ولكن بمتوسط سنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدره 3.01٪. حيث تميز الوضع الاقتصادي خلال هذه المرحلة بنوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتحسن أداء الاقتصاد الكلي. انخفض الدين الخارجي من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى 46 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000. حققت البلاد مستوى جديدًا من النمو، والذي ظل مرتبطًا بأداء قطاع المحروقات، كما شهدت هذه الفترة إدخال إصلاحات في مجالات عديدة مثل المنافسة، وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، والضرائب، والقطاع المالي، وإدارة المؤسسات العامة. على الرغم من أنها لا تزال غير كافية من حيث سرعة ومستوى التقدم، إلا أنها توضح استعداد السلطات لتحسين بيئة الأعمال واستجابة القطاع الخاص. وفي عام 2002، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7٪، تجاوز 2 نقطة لسنة 2001. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموًا حقيقياً بلغ 5.3٪ في عام 2003، تسارع النمو إلى 6.8٪، وهو ما يتجاوز أعلى مستوى من النمو في التسعينات بنسبة 1.8 نقطة مئوية (وصلت في عام 1998). في عام 2004، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية 136.6 مليار دينار، وكان النمو الاقتصادي 5.2٪. وسجل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نمو بـ 6.2٪ في عام 2005، كما سجل النمو الاقتصادي معدلًا إجماليًا بلغ 5.1٪، أي أقل بنسبة 1.7 نقطة مئوية عن عام 2003. ويعزى هذا النمو الاقتصادي إلى قطاعات البناء (+7.1٪) وقطاع المحروقات (+5.8٪) والخدمات (+5.6٪). كما سجل عام 2006 نموًا اقتصادياً بنسبة 1.8٪، مرتبطاً بانخفاض إنتاج قطاع الهيدروكربونات (-2.5٪ في الحجم). تراجع إنتاج الطاقة في تلك السنة -بسبب الصيانة المكثفة - مسؤولة إلى حد كبير عن تباطؤ النمو في الاقتصاد الجزائري. باستثناء المواد الهيدروكربونية، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 5.3٪، مدفوعاً بشكل رئيسي بقطاع البناء (+11.6٪).

4-1 ثبات النمو (2007-2019):

خلال هذه الفترة عرف معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شبه الثبات التام حيث لم يتجاوز عتبة 2% كما بلغ معدل نمو متوسط الفترة 1% فقط حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 9374 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2007

منها 4140 للمحروقات (135 مليار دولار أمريكي). حيث سجل معدل النمو الاقتصادي 3.1٪ في عام 2007. وهذا يوضح الاعتماد الشديد للنمو على مداخيل المحروقات. كما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو في عام 2016 بنسبة 3.3٪ مقابل 3.7٪ في عام 2015، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 3894 دولار في عام 2016. هذا النمو الكبير كان مدفوعاً أساساً بقطاع المحروقات، الذي شهد انتعاشاً حقيقياً في عام 2016 مع زيادة في قيمته المضافة بنسبة 7.7٪ في عام 2016 مقابل 0.2٪ في عام 2015. أما من حيث النمو القطاعي، تميزت بأداء ضعيف في الزراعة والنمو المختلط في جميع قطاعات النشاط، مما يعكس انخفاض الإنفاق العام وانخفاض الواردات. وبالأسعار الجارية فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 16.702 مليار دينار في عام 2015 إلى 17.406,8 مليار دينار في عام 2016، بزيادة قدرها 4.2٪. وبالنسبة للفرد، يقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام 2016 بـ 3894 دولار. كما تشير هذه النسب إلى جهد استثماري لا يزال مهماً للغاية ولكن مدعوماً بشكل رئيسي من قبل الدولة وبالأخص قطاع الطاقة والمحروقات.

2- الاستثمار في الجزائر:

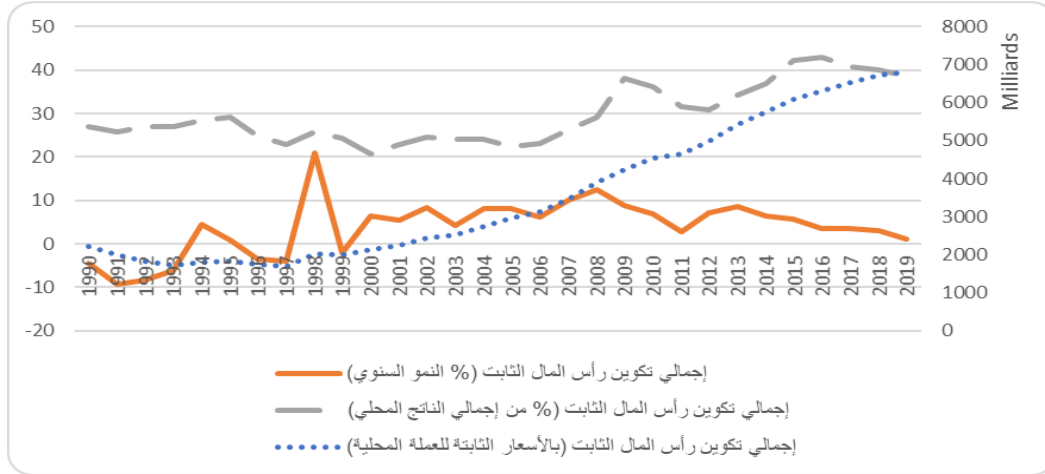
1-2 ملحة تاريخية عن وضع التراكم في الجزائر:

تشير الدراسات حول نمط نمو الاقتصاد الجزائري إلى أن الجزائر لا تزال في مرحلة الإصلاحات، أي في مرحلة النمو والتراكم الموسع، وهي بعيدة عن مرحلة التكتيف. وعلى عكس التراكم المكثف الذي تم التطرق له سابقاً والذي يتميز بالتقدم التقني الهام والمستمر وإنتاج السلع المختلطة. وهذه الأخيرة هي سلع تدخل في الاستهلاك الحالي للأسر والاستهلاك الإنتاجي للمؤسسات. يتم إنتاجها من قبل القطاع C في البلدان الرأسمالية المتقدمة وبغرض تحليل طريقة التراكم والبنى الإنتاجية في الجزائر للفترة 1970-2019، تتمثل الخطوة الأولى في تقييم المواد الإحصائية المتاحة وتحديد درجة موثوقيتها. لتحديد حصة كل من قطاعنا الثلاثة في هياكل التراكم الجزائري وإنتاجها، يمر أحدهما على مرحلتين: أولاً وقبل كل شيء السياسات الاقتصادية وطرق التنظيم. ومن هذه الزاوية المميزة يتم تحليل التحولات الكبرى التي تحدث من وجهة النظر هذه، تعتبر الفترة 1988-1991 حاسمة، بمعنى أنها تمثل الفصل بين فترتين متميزتين في تاريخ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال: الأولى، الفترة الاشتراكية، الموجهة نحو مشروع إنمائي ذاتي التمركز، تتميز بهيمنة الدولة والإدارة على الاقتصاد والحد من آليات السوق وكذلك من خلال الرغبة في الخروج من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. والثاني هو الانفتاح على السوق الداخلي ومؤسساته، وعلى الصعيد الدولي من خلال البحث عن الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

بالقيم الاسمية ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 6٪ لتصل إلى 7467,3 مليار دينار في عام 2016 مقابل 7041,7 مليار دينار في عام 2015. وبالرغم من تباطؤ معدل النمو في حجم التكوين الرأسمالي الثابت إلا أنه حافظ على معدلات

استثمار مرتفعة، حيث بلغت الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 نسبة 42.9 في المائة، في حين بلغ هذا المعدل 42.2 في المائة عام 2015.

الشكل (15-3) التراكم الخام لرأس المال الثابت (1990-2019)



المصدر: البنك الدولي بالتصرف

عرف معدل الاستثمار وتيرة منتظمة وثابتة في حدود 25% خلال الفترة 1991-2004، لكن انطلاقاً من سنة 2005 سجل منحنى تصاعدي ليصل إلى ما يقارب 42% من PIB سنة 2015.

2-2 مقارنة معدل تراكم رأس المال الثابت بين الجزائر وبعض الدول

تهدف هذه المقارنة إلى الوقوف على نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومن جهة أخرى معرفة حجم هذه الاستثمارات.

الجدول (7-3) المتوسط السنوي لمعدل الاستثمارات الممتدة من 1970-2014 لمجموعة من الدول

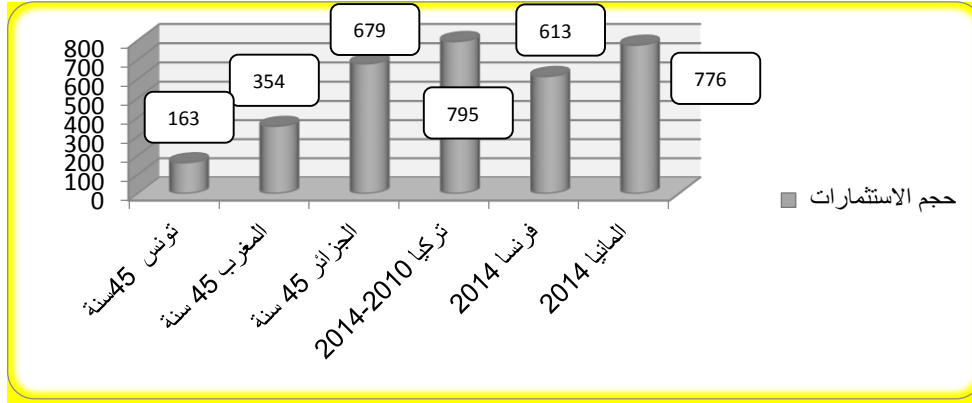
الدولة	كوريا	تركيا	المانيا	فرنسا	تونس	المغرب	الجزائر
متوسط معدل الاستثمار % PIB	29.26	19.32	22.99	22.53	24.80	24.97	30.81

المصدر: من خلال المعطيات الإحصائية للبنك الدولي 2019/05/02

من الملاحظ أن معدل الاستثمار في الجزائر يتجاوز معدلات الاستثمار للدول المجاورة وكذلك الدول الصناعية، وهو بهذا يعكس مجهودات الدولة (المخصصات الاستثمارية) من جملة المداخل فقط فهو يمثل نسبة من الناتج المحلي الخام. وبمقارنة حجم الاستثمار مع بعض الدول المجاورة والدول الصناعية: نلاحظ أن حجم الاستثمارات في الجزائر ل 45 سنة أقل من حجم الاستثمارات المحققة في تركيا لخمس سنوات فقط كما أنها تقارب إلى حد ما حجم الاستثمارات بفرنسا لسنة

2014 فقط، في حين أن حجم الاستثمارات لألمانيا سنة 2014 تفوق الاستثمار الممجسد في الجزائر لمجموع 45 سنة. وعليه نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي غير كافية لتحديد درجة مساهمتها في النمو.

الشكل(3-13) حجم الاستثمار بالمليار دولار الجاري



المصدر: من خلال المعطيات الإحصائية للبنك الدولي 2019/05/02.

3-2 تطور الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية:

نلاحظ من خلال الجدول (3-7) انه ما يفوق 55 % من الاستثمارات ارتبطت بالبناء والأشغال العمومية المختلفة، خلال بعض الفترات (1994-1984) هذا المعدل قارب 70 % في حين وسائل النقل امتصت 8 % فقط والآلات والتجهيزات فاقت 25 % من اجمالي الاستثمارات اما الخدمات وصلت الى حدود 5 % فقط، كما ان القطاع الفلاحي فقد سجل معدل استثمار اقل من 1 % من اجمالي الاستثمارات خلال طول هذه الفترة.

الجدول (3-8) التراكم الخام لراس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية (1970-2019)

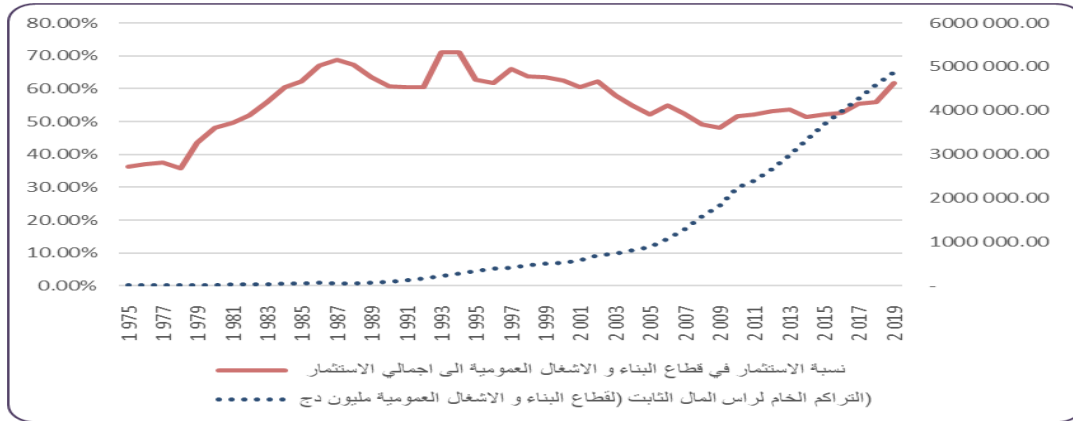
القطاع	1978-1970	1984-1979	1994-1985	1999-1995	2010-2000	-2011 2017	2019-1970
1-البناء والأشغال العمومية	36.98	52.62	68.82	64.36	52.96	52.88	55.53
2-أشغال عمومية بترولية	11.39	4.10	2.83	3.99	6.44	6.83	5.67
3-وسائل النقل	13.35	9.33	4.86	6.59	10.85	8.09	8.09
4-آلات ووسائل التجهيز	28.01	25.19	20.61	21.00	24.95	32.74	26.00
5-الفلاحة	0.51	0.56	0.33	0.48	0.40	0.89	0.61
6-الخدمات	9.76	8.20	2.55	3.58	4.40	5.21	4.98
التراكم الخام لراس المال	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

Source: ONS Janvier 2016 Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014 ONS Mars 2019 LES TABLEAUX DES ENTREES- SORTIES 2012 à 2017 N°

2-3-1 الاستثمار في قطاع البناء والاشغال العمومية:

عرف قطاع البناء والاشغال العمومية معدلات مرتفعة حيث استحوذ على نصف مجمل الاستثمارات خلال الفترة 1975-2019.

الشكل (3-14) حجم FBCF (قطاع البناء والاشغال العمومية) ونسبته الى اجمالي التراكم (1975-2019)

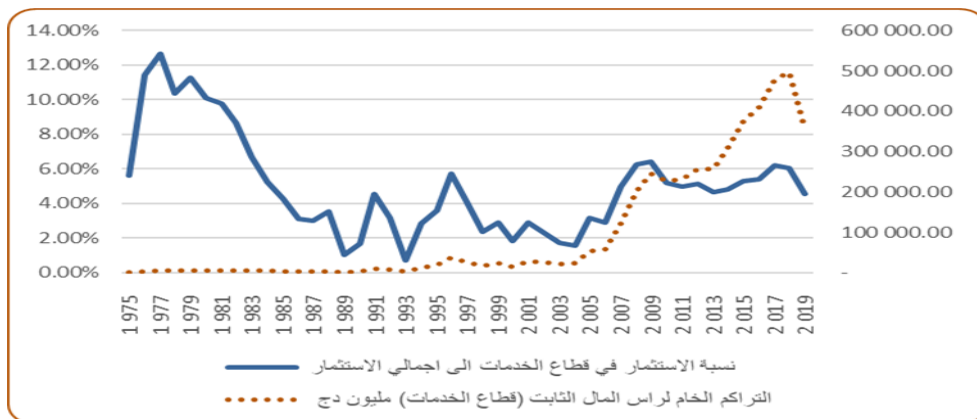


Source: ONS Janvier 2016 Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014 ONS Mars 2019 LES TABLEAUX DES ENTREES- SORTIES 2012 à 2017N° 846

ما نلاحظه من خلال هذا الشكل ان حصة الاستثمار في قطاع البناء والاشغال العمومية عرفت معدلات مرتفعة، حيث استحوذت على 40% من اجمالي الاستثمار للفترة (1974-1979)، لكن مع بداية الثمانينات بدأت هذه النسبة في الارتفاع لتصل الى 70% سنة 1986 محققة بذلك نسبة 66.00% للفترة (1985-1999)، لكن مع بداية سنوات 2000 تراجعت هذه النسبة الى 53% من اجمالي الاستثمارات.

2-3-2 الاستثمار في قطاع الخدمات:

الشكل (3-15) حجم FBCF (قطاع الخدمات) ونسبته الى اجمالي التراكم (1975-2019)

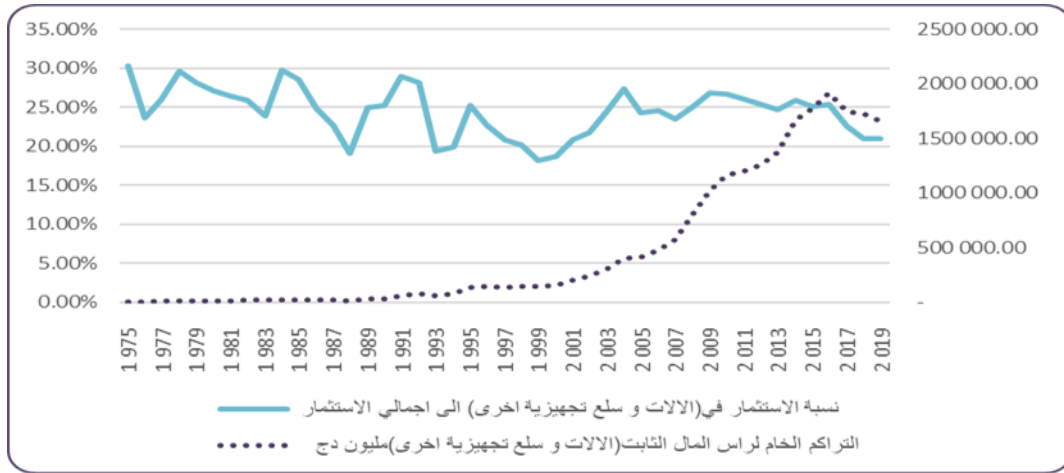


Source: ONS Janvier 2016 Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014 ONS Mars 2019 LES TABLEAUX DES ENTREES- SORTIES 2012 à 2017N° 846

قاربت المخصصات الاستثمارية في قطاع الخدمات للفترة (1970-1984) 10 % من اجمالي الاستثمار، كما سجل هذا القطاع معدلات مرتفعة في حصته من المخصصات الاستثمارية بداية من سنة 2004 لتصل الى 6 % من اجمالي الاستثمارات مقارنة ب الفترة (1985-1999) حيث لم تتعدى المخصصات الاستثمارية في هذا المجال 3%، لتصل الى 06 % سنة 2019 من اجمالي الاستثمار.

2-3-3 الاستثمار في الآلات والسلع التجهيزية:

الشكل (3-16) الاستثمار في مجال الآلات والسلع التجهيزية (1975-2019)



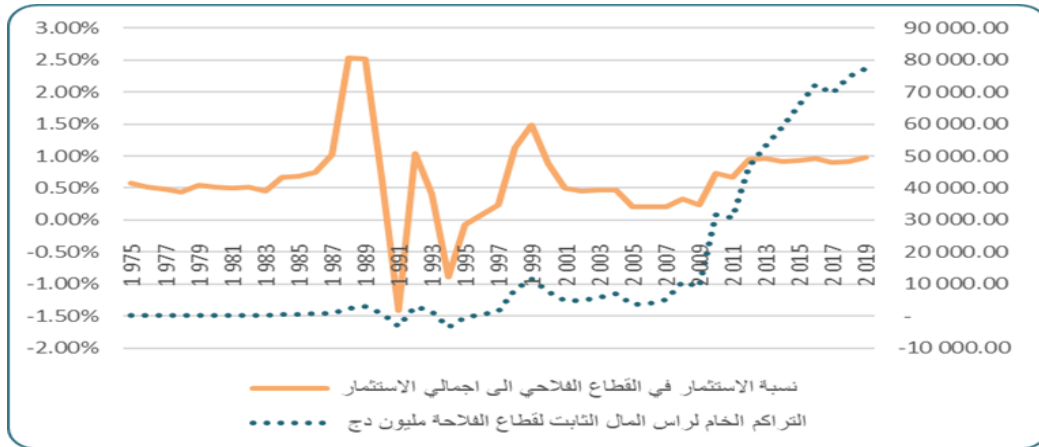
Source: ONS Janvier 2016 Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014 ons Mars 21019 les tableaux des entrées-sorties 2012 à 2017 N° 846

ما يلاحظ من خلال الشكل (3-16) ان نسبة الاستثمارات في الآلات والسلع التجهيزية طيلة الفترة تراوحت في حدود 25 % لتستقر في حدود 20 % سنة 2018-2019. خلال الفترة 2002-2008، ظلت الصناعة المتلقي الأول للاستثمار مع 45٪ من المبلغ الإجمالي 28٪ من العمالة التي تم إنشاؤها من قبل الاستثمار. المرسوم 06-08 من 15 يوليو 2006 يضع الإطار القانوني الجديد الذي يمنح إعفاءات ضريبية إضافية للمستثمرين أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ويقلل من الوقت للإجراءات ويضع إمكانية اللجوء للشركات ضد فشل الإدارات. يوفر هذا الإطار الجديد أملاً للأثار الإيجابية على الاستثمار الصناعي. لذلك يجب على NSI الاستفادة من مساهمات التشريع الجديد وبالتالي فإن مشاريع القطاعات المستهدفة من قبل NSI سوف تستفيد تلقائياً من الحد الأقصى لمدة (10 سنوات) التي يتوخها نظام الاتفاقية وسوف تستفيد من مزايا إضافية.

4-3-2 الاستثمار في القطاع الفلاحي:

عرف الاستثمار في القطاع الفلاحي استقرار تام خلال الفترة (1974-1986) حيث لم يتجاوز حجم الاستثمار في هذا المجال نسبة 1% من اجمالي الاستثمار. لكن مع بداية سنة 1987 عرف هذا المعدل تذبذب شديد حيث سجل اعلى قيمة ب 2.50% من اجمالي الاستثمار كما سجل ادنى قيمة له سنة 1991 ب -1.41% من اجمالي الاستثمار كما واصل تذبذب المخصصات الاستثمارية في هذا المجال الى غاية سنة 2000 و مع بداية سنة 2001 و انطلاق برامج دعم النمو الاقتصادي تم رصد اغلفة مالية لهذا القطاع ليسجل هذا القطاع نسبة استثمارات معتبرة تقدر ب 0.40% من اجمالي الاستثمارات الى غاية سنة 2008. وفي إطار البرنامج الخماسي الثاني ارتفعت الجهود الاستثمارية في هذا المجال لتصل الى 0.90% الى يومنا هذا. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-17) حجم FBCF (قطاع الفلاحي) ونسبته الى اجمالي التراكم (1975-2019)



Source: ONS Janvier 2016 Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014 ONS mars 2019 LES TABLEAUX DES ENTREES- SORTIES 2012 à 2017N° 846

4-2 توزيع الاستثمار حسب الطبيعة القانونية:

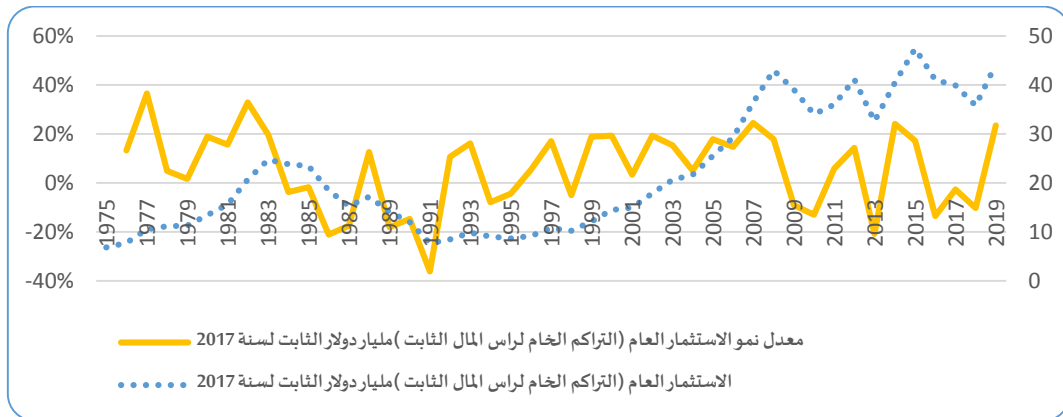
لم يتغير نوع المستثمر الجزائري طيلة الخمسين السنة التي تلت الاستقلال، حيث ظلت الدولة الفاعل الوحيد المهيمن على قطاع الاستثمار من خلال حجم نفقات التجهيز عبر المؤسسات العمومية. بين سنة 1970 و 2010 الدولة (المؤسسات العمومية) حققت 50,1% من الاستثمار الإجمالي في البلد، أما الاستثمار الخاص لم يتعدى 14,1% كما أن المؤسسات و شبه المؤسسات الغير مالية حققت 35,8% (أساسا المؤسسات الكبرى العمومية و الخاصة الوطنية و الدولية) في هذا الصنف مؤسسة سوناطراك كانت أيضا العامل الرئيسي في الاستثمار لأنها حققت لوحدها 20% من اجمالي

لاستثمارات بين 1966-2010، المؤسسات الطاقوية وخاصة سونلغاز للكهرباء و الغاز تحتل مكانة مهمة في الاستثمار ، فيما يخص معدل الاستثمار الخاص فيعتبر ضعيف بالمقارنة مع المغرب 26% او مع فرنسا 30 % سنة 2010 .

1-4-2 الاستثمار العام

تعتبر ميزانية الاستثمار الحكومية مهمة جدا. وشكلت حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2004، مقارنة بمعدل 7.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب خلال نفس الفترة و7.5٪ لتونس للفترة 2001-2003. هذا المستوى من الاستثمار يعتبر مرتفع عند مقارنته بدول أخرى حيث نجد متوسط أقل من 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية، وأقل من 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الآسيوية. خلال فترة الخمس سنوات من 2005 إلى 2009، زادت النفقات وصلت الاستثمارات في عام 2005 إلى 1200 مليار دينار، لينخفض في النهاية إلى 15.5٪. في عام 2009 (مستوى أدنى مما كان عليه في 2001-2003). بالنظر إلى قدرة الاستيعاب المحدودة، فإن تركيز الاستثمارات في بداية الفترة يمكن أن تؤثر على نوعية الإنفاق وزيادة التضخم. بصفتها المستثمر الرئيسي، قامت الدولة بضخ 730 مليار دينار في مجال البنية التحتية والاجتماعية والثقافية، وهو البرنامج الاستثماري الذي يركز على تشييد المباني العامة الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين الخدمات العمومية ودعم النشاط الاقتصادي وبناء المساكن.

الشكل (3-18) حجم الاستثمار العام ومعدل نموه (1975-2019)



Source: International Monetary Fund Fiscal Affairs Department Investment and Capital Stock Dataset, 1960-2019(version: August 2021) (<http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4959>)⁴

⁴ تصنف بتفصيل كبير تعريفات السلسلة، ومصادر بيانات سلسلة الاستثمار، بالإضافة إلى منهجية بناء سلسلة المخزون. تتبع المنهجية معادلة المخزون الدائم القياسية وتعتمد بشكل كبير على " Gupta and others (2014) رأس المال العام والنمو المعدل بالكفاءة" و " Kamps (2006) التقديرات الجديدة لصافي رأس المال الحكومي لـ 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1960-2001. "لاحظ أن جميع سلاسل البيانات (الاستثمار العام ومخزون رأس المال، والاستثمار الخاص ورأس المال، والناتج المحلي الإجمالي، وما إلى ذلك) معبر عنها بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام 2011 (تعديل

1-1-4-2 البنية التحتية

من حيث أصول البنية التحتية، تقارن الجزائر مع البلدان الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن بعض الاختناقات تعيق التدابير المتخذة في هذا القطاع لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بذلت استثمارات كبيرة لبناء البنية التحتية للنقل، والتي تعكسها مؤشرات إيجابية لكثافة شبكة الطرقات حيث يوجد في الجزائر 107000 كم من الطرق (72٪ معبدة)؛ 4940 كم من السكك الحديدية؛ 10 موانئ تجارية على طول الساحل؛ 11 مطارًا دوليًا و22 مطارًا وطنيًا. لا تستخدم السكك الحديدية بكامل طاقتها. تعاني العديد من المطارات من نفس الموقف: 4/3 منها تسجل أقل من 10 حركات للطائرات يوميًا. عانى قطاع النقل والأشغال العامة من الأزمة الأمنية في التسعينيات، كان لهذه الأزمة الأمنية تأثير كبير على قطاع النقل، أو استحالة تثبيت مشاريع صيانة الطرق، أو الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية، وخاصة في قطاع السكك الحديدية. حيث استحوذ قطاع البناء والأشغال العمومية على 8.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 مقارنة مع 8.2٪ في عام 2000. وكان نمو القطاع 2٪ في عام 2001. ونمت القيمة المضافة للبناء والأشغال العامة في عام 2002 (8٪) لمدة ستة سنوات. كان الدافع وراء هذا التوسع القوي هو الإنفاق الكبير على المعدات العامة، في سياق مالي يتعلق بزيادة المساكن والطرق والمياه. في عام 2003 بقي قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكيًا. وكان نموه، بنسبة 5.8 في المائة بالقيمة الحقيقية، منخفضًا نسبيًا مقارنة بمعدله البالغ 8.2 في المائة في عام 2002. وتعرزو السلطات هذا الانخفاض عدم كفاية عدد الشركات ذات الحجم والمهارات المناسبة. وقد حال هذا دون قيام صناعة التشييد بالاستفادة الكاملة من البرامج الاستثمارية المنفذة، واستمرار تنفيذ برامج البنية التحتية والإسكان (تقرر في إطار PSRE) وتمديد أعمال الأشغال العامة النفطية. في عام 2004، ساهم قطاع البناء بنسبة 7.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يحظى باهتمام خاص من السلطات العامة بسبب العجز في الإسكان والبنية التحتية الأساسية. يستمر القطاع في النمو بشكل كبير في السنوات الأخيرة. كان 7.9٪ في عام 2005، بزيادة 0.4 نقطة مئوية عن عام 2004، و10٪ في عام 2006. في عام 2007، أعطت النتائج مساهمة إضافية من قطاع البناء + 9.5٪ بالقيمة الحقيقية. كما يلاحظ أنه خلال جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 9,5% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.57% وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج

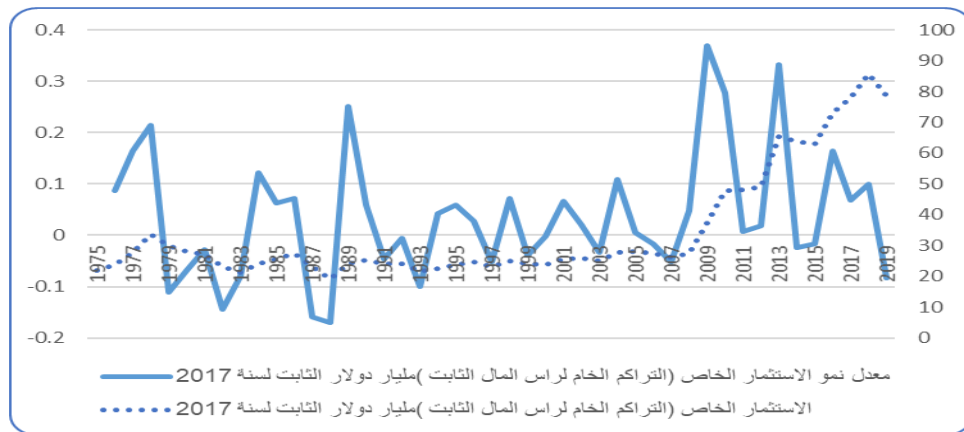
تعادل القوة الشرائية، باستخدام عوامل الانكماش المقابلة الخاصة بالمكون من OECD، PWT، وقواعد بيانات البنك الدولي المذكورة أعلاه. لقد أضفنا سلسلة "التكلفة الحالية" للأسهم الرأسمالية العامة والخاصة وتعادل القوة الشرائية في تحديث البيانات

الداخلي الخام، لكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا القطاع مستفيدا نسبيا من برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة والذي يتجسد في الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات بأنواعها). لكن تطور هذا القطاع يبقى رهينة لارتفاع أو انخفاض الاستثمارات العمومية (من نفقات ميزانية التجهيز) سنة 2004 قطاع البناء والأشغال العمومية ساهم بنسبة 7,5% في PIB وهذا نظرا للاهتمام الكبير للسلطات العمومية نظرا للعجز الكبير في هذا المجال خاصة البناء والبنية القاعدية وشكل منحى تصاعدي من 9,7% سنة 2005 الى 10% سنة 2006. سنة 2007 النتائج وضحت مساهمة قطاع البناء بنحو 9,5%+.

2-4-2 استثمار القطاع الخاص:

عرف الاستثمار الخاص معدلات نمو منخفضة وأحيانا سالبة خلال الفترة 1979-2007 كما نسجل ارتفاع الاستثمار الخاص خلال فترة الازمات الخارجية سنة 1978 سنة 1989 و التي اقترنت بانخفاض اسعر البترول و الازمة المالية العالمية سنة 2008 ليسجل خلال سنة 2008 معدل نمو 0.37% مقارنة ب-0.1 سنة 2007 حيث من المفترض انخفاض الاستثمار بأنواعه خلال فترة الازمات لكن يمكن ادراج تفسير ذلك اقبال على الاستثمار الخاص من طرف المستثمر الجزائري الى مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص خلال فترات الرخاء الاقتصادي نتيجة للوفرة المالية او مزاحمة المنتج المستورد للمنتوج المحلي و عليه في فترات الرخاء يتخوف المستثمر المحلي من القرارات التي تتخذ من طرف السلطات مما ينشئ نوع من عدم اليقين لدى المستثمر .

الشكل(3-19) حجم استثمار القطاع الخاص ومعدل نموه (1975-2019)

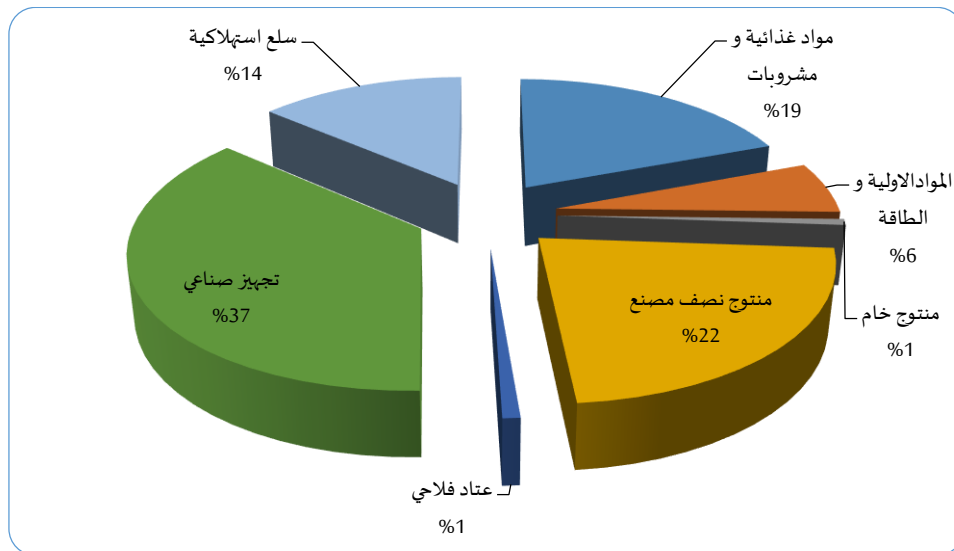


Source : International Monetary Fund Fiscal Affairs Department Investment and Capital Stock Dataset, 1960-2019(version : August 2021) (<http://www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4959>)

5-2 تطور واردات السلع الرأسمالية (1992-2017)

بالنسبة للواردات، باستثناء سلع المعدات الزراعية، التي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، فقد سجلت واردات السلع التجهيزية للقطاعات الأخرى انخفاً محسوساً. بلغت واردات مجموعة المعدات الزراعية 363 مليون دولار أمريكي (+16.35٪). كان أكبر انخفاض في الواردات في مجموعة الطاقة ومواد التشحيم حيث بلغت الواردات 1.12 مليار دولار أمريكي (-25.33٪). وواردات السلع الخام قدرها 837 مليون دولار أمريكي (-17.94٪)، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية مع 4.48 مليار دولار أمريكي (-16.42٪) والمنتجات الغذائية بـ 5.12 مليار دولار أمريكي (-12.44٪). سنة 2015 (CNES, 2015, p. 27). كما انخفضت الواردات الجزائرية بنسبة 2.4٪ مقارنة بالعام 2016، من 47.08 مليار دولار إلى 45.95 مليار دولار أمريكي. ويظهر تصنيفها حسب مجموعة المنتجات زيادة لكل مجموعات المنتجات باستثناء السلع التجهيزية والسلع المستعملة كأداة للإنتاج، والتي سجلت انخفاً في كل منها بنسبة 8.43٪ و 0.79٪. بفحص مختلف السلع المستوردة حسب مجموعة السلع أظهر النتائج التالية: السلع الرأسمالية التي تمثل نسبة (37٪) من الواردات للفترة (1992-2017) هي تتألف أساساً من الأجهزة الكهربائية للهواتف ومركبات نقل الركاب والبضائع والآلات والأجهزة التي يتعين فرزها لحرث وخلط الأرض. تحتل المرتبة الثانية من حيث الواردات السلع الاستهلاكية والمشروبات بنسبة تقدر بـ 34٪ منها 19٪ خاصة بالمواد الغذائية والمشروبات و 14٪ خاصة باستيراد السلع استهلاكية أخرى وهذا ما يوضحه الشكل (3-22)

الشكل (3-20) نسبة استيراد مختلف السلع من إجمالي الواردات (1992-2017)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

بالنسبة "للسلع المخصصة لتشغيل أداة الإنتاج": فهي خاصة، كما هو موضح في الجدول أدناه، زيوت البترول والخرائطيم والأنابيب والإنشاءات وأجزاء من المباني والزيوت المخصصة لصناعة الغذاء تأتي مجموعة "السلع الاستهلاكية غير

الغذائية" في المرتبة الثالثة فيهي كل وارداتنا بحصة تبلغ 18.39٪ وحجم 8.45 مليار دولار أمريكي، وبالتالي تسجل زيادة قدرها 1.34٪) مقارنة مع عام 2016. لقد عرفت نسبة استيراد سلع التجهيز الصناعي معدلات مرتفعة واستقرار شبه تام طيلة الفترة 2000-2017 مع بعض الاستثناءات سنة 2005 و2010 حيث تجاوزت عتبة 40% من مجمل الاستيراد السلعي، غير ان حصة تجهيزات العتاد الفلاحي عرفت معدلات منخفضة ولا تتجاوز 1.1%.

2-6 تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (1983-2018):

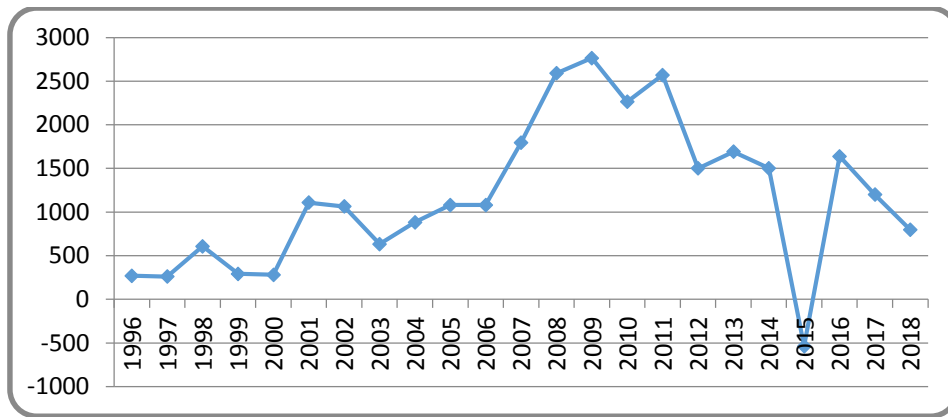
لقد سجلت الجزائر خلال السنوات (1990-1995) غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها البلاد وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي (بن.حسين، 2009، صفحة 59). أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة. أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب 1196 مليون دولار وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخص الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات. تعتبر الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسسي والانفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه، عامل مهم ساعد كثيرا في تحقيق بعض التدفقات الاستثمارات سواء كانت عربية أو أجنبية لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العربية والعالمية، والجدول التالي يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول (3-9) حجم الاستثمار الاجنبي (1983-2018) مليون دولار.

السنة	حجم الاستثمار الأجنبي	السنة	حجم الاستثمار الأجنبي	السنة	حجم الاستثمار الأجنبي
1983	0.42	1995	25.00	2007	1795.40
1984	0.80	1996	270.00	2008	2590.00
1985	0.39	1997	260.00	2009	2764.00
1986	5.31	1998	606.60	2010	2264.00
1987	3.71	1999	291.60	2011	2570.00
1988	13.00	2000	280.10	2012	1500.00
1989	12.00	2001	1107.90	2013	1691.00
1990	0.33	2002	1065.00	2014	1502.00
1991	11.00	2003	634.00	2015	537.00-
1992	30.00	2004	882.00	2016	1638.00
1993	0.01	2005	1081.00	2017	1200.00
1994	0.01	2006	1081.10	2018	796.00

المصدر: البنك الدولي اطلع عليه 05.02.2019

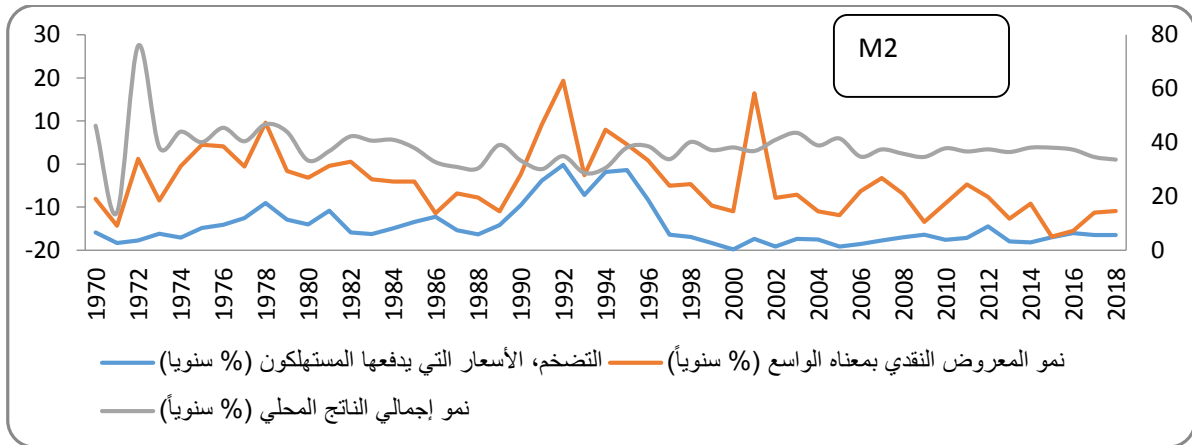
الشكل (3-21) تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (1996-2018)



3- معدل نمو الكتلة النقدية:

ارتفع عرض النقود (M2) بشكل كبير في عام 2001 بحوالي 23٪. ومما يفسر هذه الزيادة النمو القوي للودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملات الأجنبية الناتجة عن الزيادة في المدخرات المالية للشركات في قطاع المحروقات. شهد عام 2002 تباطؤ النمو النقدي بمعدل 17.3٪ من حيث العرض النقدي M2. استمر هذا التباطؤ في عام 2003، حيث كان نمو M2 12٪ في عام 2003،.نما إجمالي الكتلة النقدية M2 بنسبة 15.8٪ في عام 2004، ويرجع ذلك أساسا إلى نمو المعروض من النقود بالمعنى الدقيق للكلمة (M1) من 26.3٪. ويعزى هذا التسارع إلى تطور النقود الورقية وحسابات الخزنة والحسابات البريدية أكثر من الودائع في البنوك. يقدر عرض النقود M2 بنحو 3,738 مليار دينار في نهاية عام 2004.

الشكل (3- 22) مقارنة معدل تغير الكتلة النقدية بمعدل تغير الناتج الداخلي الخام والتضخم (1970-2018)



M2: السلم على اليمين. نمو PIB: السلم على اليمين. نمو التضخم: السلم على اليسار.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، صندوق النقد الدولي:

تميز النصف الأول من عام 2007 بنمو قوي في المعدلات النقدية بمعنى عرض النقود (M2). ارتفع عرض النقود M2 بنسبة 12٪ مقارنة بـ 5.7٪ فقط في النصف الأول من عام 2006. النمو النقدي الكبير المسجل في النصف الأول من هذا العام يتعلق بودائع القطاع العام، بعد تأثير تسهيل عائدات تصدير المواد الهيدروكربونية لشركة سوناطراك.

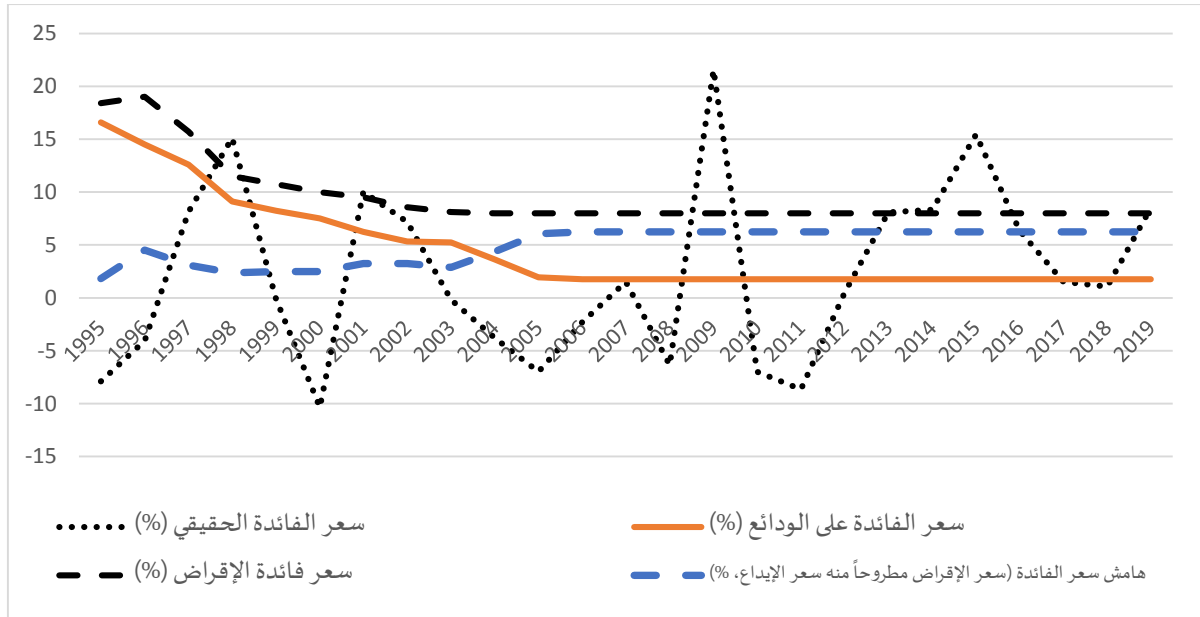
في عام 2017، بقي عرض النقود مستقرًا تقريبًا، وكان لانخفاض سعر الدينار الذي لوحظ منذ يوليو 2017 تأثيرًا هامشيًا على التضخم نظرًا لأن الواردات لا تمثل سوى 25٪ في حساب سعرها بينما كان التضخم في الدول الشريكة أقل بكثير منه في الجزائر. يشير الوضع النقدي الموحد إلى أن الخزينة العامة هي دائن النظام المصرفي.

4-تطور أسعار الفائدة:

سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة الإقراض الذي يتم تعديله حسب قيم التضخم يتم قياسه بواسطة معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي. لقد تناسبت وتيرة الاستثمارات مع تذبذب أسعار الفائدة، سواء على الودائع أو على القروض والتي، شهدت مستويات مرتفعة خلال فترة التسعينات بحيث أزال البنك المركزي سقف (20 %) لمعدلات الفائدة على القروض سنة (1994) كما عرفت سنة (1995) أكبر معدلات فائدة على القروض (18.41 %)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة إلى نتائج سياسات التحرير المالي. بعد سنة 1996 بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض ويرجع الخبراء ذلك إلى أن الارتفاع الأولي لأسعار الفائدة كان مبالغاً فيه، بحيث أن معدلات الفائدة على القروض سنة (1994) قلّصت الطلب على القروض الموجهة إلى الاستثمار واستقرت خلال العقد الأخير عند مستويات 8% بوجه عام اتسمت أسعار الفائدة الحقيقية بالتذبذب خلال الفترة مسجلة في أغلب السنوات نسبا سالبة. فأول قيمة إيجابية كانت 8.14 % في 1997، وكانت أعلى

قيمة إيجابية لمعدل الفائدة الحقيقي سنة 1998 بمعدل 15,10% ، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض معدل التضخم الذي انخفض من 29.8% و 18.7% سنة 1995 و 1996 على التوالي، وإلى 5,7% سنة 1997، وكذلك الإصلاحات التي تمت في إطار سياسة التحرير المالي وبرنامج التصحيح الهيكلي 1994. لكن مع بداية سنة 2003 عرف معدل الفائدة على القروض استقرار تام في حدود 8% إلى يومنا هذا.

الشكل (3-23) تطور سعر الفائدة على القروض (1994-2019)



صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات اطلع عليه 05.05.2020

كما تجدر الإشارة إلى أن بداية من سنة 2005 فإن هامش سعر الفائدة عرف استقرار تام بمعدل 6,25% إلى يومنا هذا، مما يعمل على الحد من وضع الافراد مدخراتهم في المؤسسات البنكية كما ان المعدلات المرتفعة لسعر الإقراض تعمل على عزوف المؤسسات على الاستثمار.

5-معدل التضخم:

لقد شكلت ظاهرة التضخم عقبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات، مما أدى إلى اتخاذ سياسات انكماشية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وبذلك يمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين لدراسة معدل التضخم فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (قبل تحرير الأسعار)، وفترة ما بعد الإصلاحات.

الجدول(3-10) تطور معدل التضخم 1970-2019

السنة	تطور معدل التضخم	السنة	تطور معدل التضخم	السنة	تطور معدل التضخم	السنة	تطور معدل التضخم	السنة	تطور معدل التضخم
1970	4.94	1980	25.86	1990	30.26	2000	22.65	2010	16.08
1971	17.15	1981	14.35	1991	53.79	2001	-0.48	2011	18.24
1972	-4.61	1982	1.94	1992	21.93	2002	1.31	2012	7.48
1973	9.63	1983	6.8	1993	13.62	2003	8.33	2013	-0.06
1974	48.9	1984	8.43	1994	29.08	2004	12.25	2014	-0.29
1975	5.91	1985	4.97	1995	28.58	2005	16.12	2015	-6.51
1976	10.84	1986	2.41	1996	24.02	2006	10.56	2016	1.51
1977	11.93	1987	8.84	1997	7	2007	6.42	2017	4.43
1978	10.09	1988	9.06	1998	-3.13	2008	15.36	2018	4.31
1979	13.99	1989	16.01	1999	10.86	2009	-11.19	2019	2.03

المصدر: البنك الدولي اطلع عليه 2020/09/21

من الجدول السابق نلاحظ المعدلات الكبيرة للتضخم في الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية، فمعدل التضخم قد بلغ مستويات عالية أقصاه كان خلال سنة 1992 حيث بلغ أكثر من 31% ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، وإلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. و من خلال 2013 يتبين لنا وصول معدل التضخم إلى - 0.06% وهو معدل قياسي كأدنى حد تعرفه الجزائر منذ سنة 1990، و تفسر أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الجزائر في إطار برنامج الاقتصادي و ذلك بتقليص الموازنة العامة، و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وشهدت بداية العشرية الثانية من الإصلاحات نسب التضخم ارتفاعا و هذا راجع لسببين، الأول و هو الارتفاع الذي شهدته مواد الغذائية في الأسواق الدولية و الذي أثر سلبا على الرقم القياسي للاستهلاك، و الثاني السياسة المالية التوسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2012 إلى ما يقارب 8%.

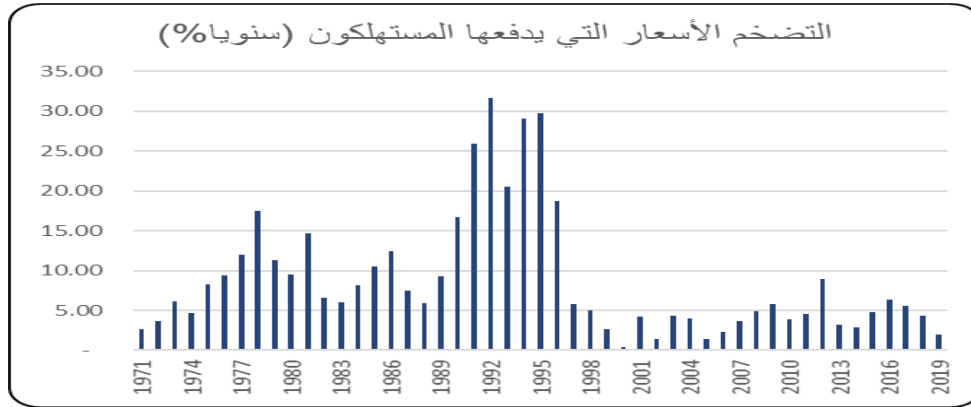
5-1 تطور معدل التضخم في الجزائر وأسبابه:

يمكن تتبع تطور ظاهرة التضخم من خلال تتبع تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، والذي يقيس التطور العام لأسعار عدة سلع استهلاكية ضرورية خلال فترات زمنية معينة، كما أن تحديد تشكيلة الأسعار المكونة له تسمح بمعرفة الأسعار التي لها تأثير على تحركاته، ويمثل معدل التضخم إحصائيا التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار (الرقم القياسي لأسعار

$$\dot{P} = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} \times 100$$

السلع الاستهلاكية)، حيث

الشكل (3-24) تطور معدل التضخم (1970-2018) 100=1989



المصدر: البنك الدولي اطلع عليه 2020/09/21

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن معدل التضخم ارتفع من 9.3 % سنة 1989 إلى 31.7 سنة 1992 ، ويرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني قدر سنتي 1992 و 1993 ب 1.2 % و 8.7 % على التوالي. ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، انتقل من 20.5 % سنة 1993 إلى 29.8 % سنة 1995 ، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أبريل 1994 . بنسبة 1% . أما بعد سنة 1995 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وكبير في معدل التضخم، حيث بلغت أصغر قيمة له سنة 2000 حيث بلغ 0.3% ، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي . إن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم تزامن مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع بداية سنة 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة والغي الدعم الحكومي على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية باستثناء عدد قليل منها. وبعد سنة 2000 نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.7 % و 8.9 % سنة 2012 .

من اهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة ترجع الى ما يلي: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، و كذا زيادة الأجور والرواتب وهذا له أثرين: الأثر الأول على زيادة الطلب الاستهلاكي والأثر الثاني على زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الاستهلاكي بدل الإنفاق الاستثماري. وهذا ما يستدعي من الدولة إعادة النظر في السياسة

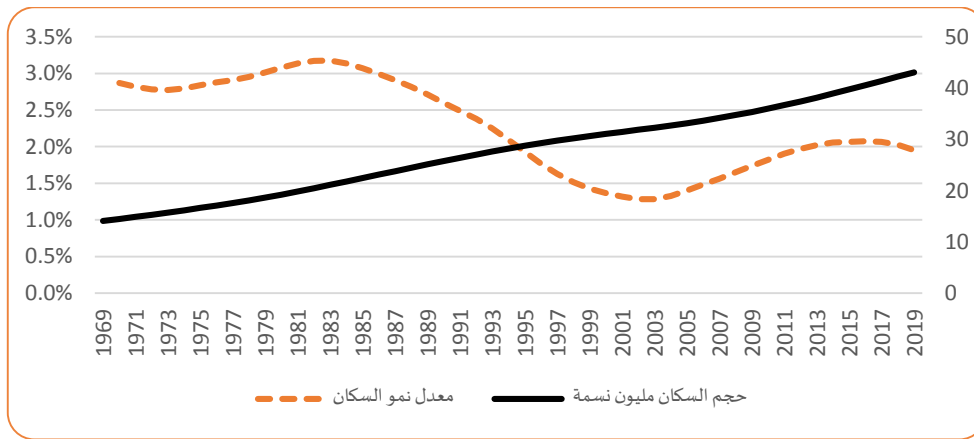
النقدية والمالية لأجل التحكم في معدلات التضخم، حتى تكون ملائمة لإحداث نمو اقتصادي حقيقي مرتفع. كما ان للتضخم المقاس بواسطة مؤشر أسعار المستهلك تأثير سلبي مباشر على القدرة الشرائية وقدرة المدخرات للأسر. وفقاً للرسم البياني أعلاه، نلاحظ أنه خلال هذه الفترة من 1970 إلى 1990، بلغ معدل التضخم في الجزائر حوالي 9٪ وارتفع إلى 15.62٪ بسبب أزمة النفط الثانية سنة 1986. خلال الفترة 2001-2015 بالرغم من السياسة المالية التوسعية، فقد تم التحكم في التضخم حيث تراوح في حدود 4%. وهذا بسبب زيادة متواضعة في الأجور وتضخم مستورد ضعيف نسبياً. ويعكس الزيادة في أسعار الواردات بالعودة إلى التضخم، الذي بلغ 5.6٪ في عام 2017، مقابل 6.4٪ في عام 2016 و4.8٪ في عام 2015، عزا هذه الزيادة في التضخم إلى "ضعف المنافسة، التنظيم والسيطرة في العديد من الأسواق للسلع والخدمات، والتي تتميز بعضها بالاحتكارات."

6- النمو السكاني وتطور الفئة النشطة:

1-6 النمو السكاني:

إن معرفة تطور النمو السكاني وهيكله حسب السن يساعدنا في تحليل ظاهرة البطالة والتشغيل، وذلك للعلاقة الوطيدة بين النمو الديمغرافي ومعدلات البطالة، فكلما زاد عدد السكان يزداد عرض اليد العاملة مما يحدث اختلال في سوق العمل وترتفع معدلات البطالة. والشكل البياني. التالي يبين لنا تطور معدل النمو السكاني في الجزائر للفترة (1970-2019).

الشكل (3-25) تطور معدل نمو السكان (1970-2019)



المصدر: البنك الدولي اطلع عليه بتاريخ 2020/03/21.

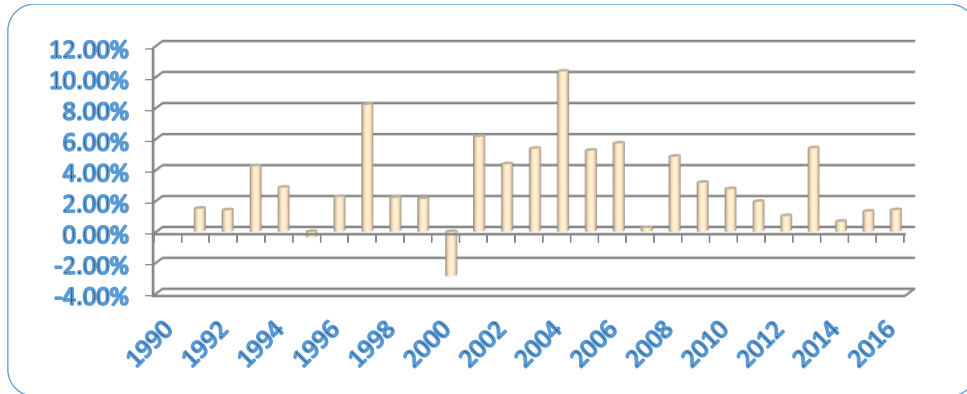
تطور حجم السكان في الجزائر 1963-2010 بسرعة كبيرة، حيث تضاعف حجم السكان بمعامل 3,11 الذي يعتبر

الأكبر في العالم (Bouyacoub, 2012, pp. 83-102).

2-6 معدل التشغيل:

تعد سياسة التشغيل المعتمدة في بداية السبعينات ضمن استراتيجيات الصناعات التصنيعية لم تكن موافقة لقواعد سوق العمل بسبب الوضع الاجتماعي للأفراد، وهذا ما يتضح من خلال التناقض الحاصل بين متوسط معدل النمو الاقتصادي 0.16 % ومعدل التشغيل 5.10 % للفترة 1986-1994 و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-26): تطور حجم العمل (1990-2016)

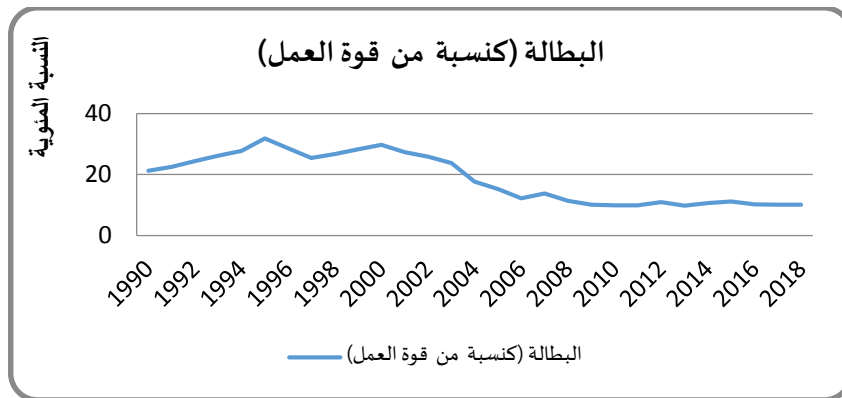


المصدر: البنك الدولي اطلع عليه بتاريخ 2019/03/21.

3-6 معدل البطالة:

كان معدل البطالة في الجزائر أعلى من المتوسط في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومعدلات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بين عامي 1990 و2004. وعلى الرغم من أنه لا يزال مرتفعا، فقد انخفض معدل البطالة في العقد الماضي. ساهم تسارع النمو في الألفية الجديدة، الذي حفزته PSRE في خفض هذا المعدل. كما ارتفع متوسط النمو السنوي في التوظيف بشكل رئيسي في قطاعي الزراعة والبناء والأشغال العمومية، والتي تعد من أكثر المستفيدين من الاستثمار العام.

الشكل (3-27) تطور معدل البطالة (1990-2018)



المصدر: البنك الدولي اطلع عليه بتاريخ 2019/03/21.

وفقا للبيانات الرسمية للمنظمة الدولية للعمل⁵، سجل معدل البطالة أكبر معدلاته سنة 1995 و سنة 2000، كما انخفض معدل البطالة من 29٪ في عام 2000 إلى 27.29٪ في عام 2001. ليواصل الانخفاض من 25.9٪ في عام 2002 إلى 23.7٪ في عام 2003. كما انخفض هذا المعدل إلى 15.3٪ سنة 2005 مقارنة مع 17.7٪ في عام 2004. وهذا الانخفاض يفسر بزيادة في اعمال قطاع الاسر أكثر من زيادة في عدد الوظائف. في عام 2006، انخفض معدل البطالة بنسبة 3 نقاط مقارنة بعام 2005، حيث بلغ معدل 12.3٪. تشير الأرقام المقدمة من مكتب الإحصاءات الوطنية إلى أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 1.5٪ إلى 13.8٪ لعام 2007. وبفضل تحقيق البنى التحتية الكبيرة، وضعت الحكومة لنفسها هدف معدل البطالة أقل من علامة 10٪ في عام 2009. انخفض معدل البطالة بشكل كبير خلال هذه الفترة من 29.9٪ إلى 9.8٪ في عام 2013. هذا الانخفاض هو نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومات والوضع الاقتصادي الذي سجل تحسن خلال هذه الفترة، بعد العشرية السوداء حيث انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والقانوني في البلاد حالت دون التنمية والنمو الاقتصادي مما يزيد من البطالة لعدم خلق فرص العمل. ومع ذلك، فقد لوحظ عكس هذا الاتجاه منذ عام 2010، عندما عانت أسعار النفط من الصدمة وسجلت انخفاضا كبيرا للغاية مما أثر سلبا على عائدات الجزائر. ويجبر تراجع دخل الدولة السلطات على خفض الإنفاق العام كمحرك للنمو الاقتصادي. مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، التي تشكل المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

المبحث الرابع: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر:

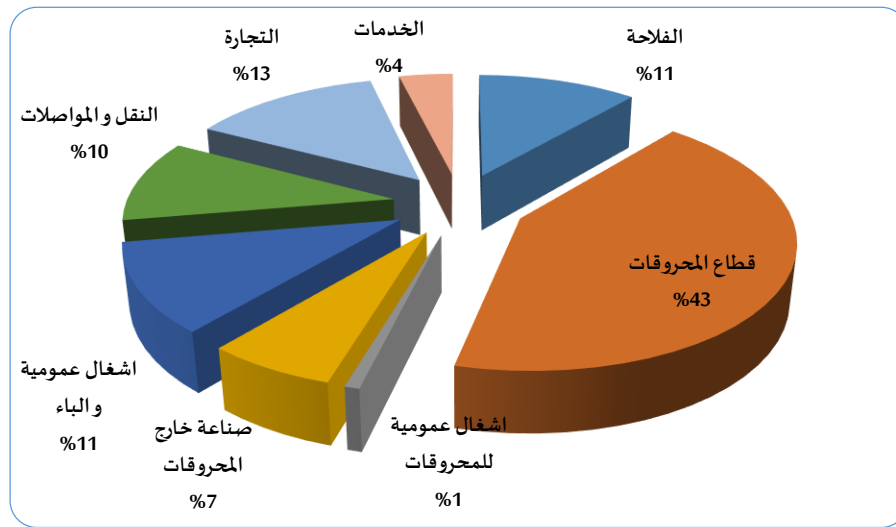
يرجع النمو الاقتصادي في الجزائر بدرجة كبيرة لقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة أكبر من 43% في تركيبة الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2019، و نجد في المرتبة الثانية قطاع التجارة بمساهمة قدرها 13% في القيمة المضافة، و في المرتبة الثالثة كل من قطاع الأشغال العمومية و البناء و قطاع الفلاحة بمساهمة قدرها 11% في القيمة المضافة و في الأخير قطاع الصناعة و قطاع الخدمات بمساهمة قدرها 7 و 3% على التوالي، هذا الارتباط اتجاه قطاع حيث العرض محدد بالطلب الخارجي يضع الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية لتقلبات الأسعار الدولية للمحروقات.

⁵وفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO)، البطالة هي حالة القوى العاملة المتاحة للعمل الذي يبحث عن عمل ولكن لا يمكنه العثور عليه. يختلف تعريف البطالة والقوى العاملة المتاحة للعمل من بلد إلى آخر. يمكن أن يتأثر الحساب أيضًا بالعديد من المتغيرات.

1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو:

غالبا ما يتم تقديم الجزائر كدولة نفطية، حيث يحتل قطاع المحروقات مكانة مركزية. والذي يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، على المستويين الصناعي والتجاري (غاز البترول المسال، الهيدروكربونات الغازية، المنتجات المكررة...). يمثل قطاع الفلاحة والاشغال العمومية والبناء ثاني أكبر عنصر من عناصر الإنتاج المحلي، حيث سجل قطاع البناء معدلات نمو قياسية خلال الفترة 2002-2006، يتم تحديد 67٪ من الناتج قطاع البناء من ميزانية الدولة. البند الرابع هو القطاع النقل والمواصلات، وأخيرا، القطاع الصناعي هو الأقل مشاركة في النمو الاجمالي.

الشكل (3-28) نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة (2000-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

1-1 القطاعات الرئيسية للاقتصاد

لا يزال الاقتصاد الجزائري يستفيد من المزيد من الإيرادات الناتجة عن قطاع المحروقات، مدفوعًا بالتأثير المشترك لإنتاج المحروقات والنشاط المستمر في قطاعي البناء والفلاحة. على الرغم من الأداء الجيد لمؤشرات الاقتصاد الكلي، تعاني الجزائر من استمرار الضعف الهيكلي، وأهمها الاعتماد الشديد على عائدات النفط والغاز، والتي تمثل 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و75٪ من عائدات الضرائب وأكثر من 98٪ من الصادرات.

الجدول (3-11) نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة (2000-2019)

القطاع	قطاع المحروقات	اشغال عمومية للمحروقات	صناعة خارج المحروقات	اشغال عمومية والبناء	النقل والمواصلات	التجارة	الخدمات
	43.49%	0,75%	6,54%	11,19%	10,43%	13,43%	3,83%
الفلاحة							11,34%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ويرجع ضعف القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى عملية زيادة التنازل عن الشركات، وخاصة الشركات العامة. كما أدى انخفاض قيمة العملة (الدينار) إلى زيادة كبيرة في أسعار المدخلات مما أدى إلى تفاقم اختلال الميزانية النقدية للشركات (GOUMEZIANE S. , 2004) حيث تراوحت نسبة مشاركته في القيمة المضافة في حدود 7.0%.

الجدول (3- 12) مقارنة نسبة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية بالقيمة المضافة المحققة 2000-2019

القطاع	نسبة الاستثمار في القطاع الى اجمالي الاستثمار	نسبة القيمة المضافة للقطاع الى اجمالي القيمة المضافة
1-البناء والأشغال العمومية	53.00%	11,19%
2-أشغال عمومية بترولية	6.70%	0,75%
3-وسائل النقل	5.80%	10,43%
4-آلات ووسائل التجهيز	29.00%	6,54%
5-الزراعة	0.65%	11,34%
6-الخدمات	4.85%	3,83%
قطاع المحروقات		43.49%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من الملاحظ ان جميع القطاعات عرفت نسب متدنية في تحقيق القيمة المضافة بالنظر الى حجم الاستثمارات باستثناء قطاع الزراعة ووسائل النقل، كما نسجل عدم نجاعة قطاع الآلات والتجهيزات حيث تراوحت نسبته في حدود 6.54 % بالرغم من الاستثمارات الضخمة في هذا المجال وهذا ما ينطبق على قطاع البناء والأشغال العمومية.

2-1 مختلف القطاعات خارج المحروقات:

من 1980 إلى 1985، سجل نمو بمعدل سنوي متوسط قدره 5.1٪، بسبب الاستقرار السياسي النسبي وارتفاع أسعار النفط والزيادات السريعة في الإنفاق العام. انعكس الاتجاه في الفترة من 1986 إلى 1994 بسبب انخفاض أسعار النفط والإصلاحات البيئية وغير المتسقة والعنف السياسي. انخفض الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في المتوسط بنحو 1٪ سنويا بين عامي 1986 و1994. كان لانخفاض المفاجئ في أسعار النفط في عام 1986 أثر سلبي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. استمر هذا الوضع لمدة عشر سنوات. وبدلاً من التعديل التدريجي لوقف تأكل العملة الصعبة المحصلة من الصادرات، حافظت السلطات على سياسات التوسع المالي والنقدي، مما أدى إلى التضخم والمديونية الكبيرة والقيود المشددة على الواردات. ويمثل القطاع غير الهيدروكربوني ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. منذ عام 2001 زاد نمو الناتج

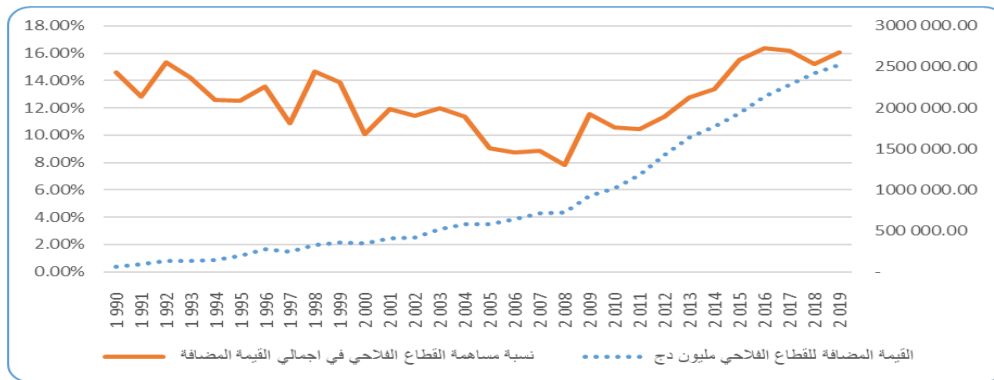
المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات، مسجلاً معدل نمو سنوي متوسط 5.5 في المائة خلال الفترة 2002-2005. ومع ذلك، ظل هذا الأداء متواضعاً مقارنة بأداء معظم البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وارتفع النمو الاقتصادي باستثناء النفط والغاز بشكل طفيف بلغ في عام 2007 بنسبة 6.5٪ مقابل 5.5٪ في عام 2006. وتقتصر جاذبية الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات: معظم الاستثمار الأجنبي المباشر تقع في قطاعي النفط والغاز. إن اعتماد الاقتصاد على المحروقات (50٪ من إجمالي الناتج المحلي و60٪ من إيرادات الميزانية) يؤدي إلى ضعف النسيج الإنتاجي الداخلي (تمثل الصناعة غير الهيدروكربونية 5.8٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي).

واصلت القيمة المضافة الإجمالية الصناعية (باستثناء المواد الهيدروكربونية) اتجاهها التصاعدي، حيث سجلت ما مجموعه حوالي 837.0 مليار دينار في عام 2014، بزيادة قدرها 9.3٪ مقارنة بالعام السابق، والتي بلغت قيمتها 765.4 مليار دينار. بقيمة إجمالية قدرها 900.9 مليار دينار، ارتفع إجمالي القيمة المضافة الصناعية (باستثناء المواد الهيدروكربونية) بنسبة 7.4٪ في عام 2015 مقارنة بالعام السابق، الذي شهد نفس الاتجاه ولكن بمعدل أعلى (+8.6٪).

سجل الناتج الصناعي للقطاع العام الوطني نسبة نمو 2.3٪ في عام 2017، وهو معدل أعلى بكثير من العام السابق (+1.5٪). في الواقع، تميز الثلاثي الأول من عام 2017 بالركود النسبي، أي +0.3٪، في حين تلاحظ الثلاثة التالية زيادات أكثر أو أقل أهمية. ولا سيما الربع الثالث الذي يتميز بتغير +4.2٪. القيمة المضافة الإجمالية الصناعية (باستثناء المحروقات) التي ارتفعت قيمتها من 989.7 مليار دينار في عام 2016 إلى 1062.0 مليار دينار في عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي قدره +7.3٪، وهو تباين مماثل إلى ذلك المسجل في العام السابق (+7.7٪).

1-2-1 قطاع الفلاحة:

الشكل (3-29) نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي القيمة المضافة (1990-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

في عام 2001، كانت حصة الزراعة في إجمالي الإنتاج 9.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8٪ في عام 2000. وسجل القطاع نموا قدره 13.2٪ في عام 2001 بينما كان منخفضا 3.4٪ في عام 2000. ويرجع هذا الأداء إلى الظروف الجوية الجيدة وكذلك إلى الآثار الأولى للخطة الوطنية لتنمية الزراعة (PNDA) التي نفذت في عام 2000. كما انخفض نمو القطاع الزراعي بنسبة 1.3٪ في عام 2002 بسبب قلة هطول الأمطار على إنتاج الحبوب (-24 في المئة). تم تعويض الانخفاض في إنتاج الحبوب جزئياً عن طريق الأداء الجيد للإنتاج الحيواني، والذي استمر في النمو (5٪).

شكل القطاع الزراعي حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسنت مساهمته في النمو الإجمالي من -0.1 نقطة نمو في عام 2002 إلى 1.8٪ في عام 2003. سجل ثقل الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا إضافيا في عام 2005. فقد كان 7.7٪ مقابل 8.3٪ في عام 2004. ويتأثر النمو البطيء في هذا القطاع بتقلبات المناخ. نمت الزراعة بنسبة 1.9٪ مقارنة مع 3.1٪ في عام 2004. في عام 2006، تساهم الزراعة بنسبة 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 25٪ من القوى العاملة. في عام 2007، قدمت النتائج المقدمة إلى مجلس الحكومة مساهمة من قطاع الزراعة بنسبة 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 6.95٪. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وقد عرف هذا القطاع معدل نمو حقيقي سلبي سنة 2008 والذي بلغ 3.5٪- بسبب الجفاف، وهذا ما يؤكد ارتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية، كما أن ضعف مساهمة القطاع الفلاحي يزيد من تبعية الجزائر الغذائية، خاصة في حالة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن الاكتفاء الغذائي الذاتي للدولة، أو حتى التصدير للخروج من دائرة التبعية الغذائية. وفي الفصل الأول لسنة 2017، سجل قطاع الفلاحة تباطؤ في معدل النمو حيث قدر معدل نمو القيمة المضافة ب 3٪ مقابل 4.8٪ في الثلاثي الأول لسنة 2017 (ONS, 2017). وتساهم الزراعة بنحو 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 9٪ من القوى العاملة.

2-2-1 قطاع الصناعة:

فيما يتعلق بأحجام الإنتاج الصناعي، تؤكد نتائج الفترة 1996-1998، بحسب فرع النشاط، الأداء الضعيف لهذا القطاع الاستراتيجي، الذي أعطته حالته دائما مكانا متميزا في الإصلاحات. بشكل عام، فقد انخفض الإنتاج الصناعي في عام 1996 بنسبة 6.2٪ مقارنة بعام 1995. باستثناء المحروقات، فإن هذا المعدل هو 9.8٪. في عام 1997، أثر التطور السلبي للإنتاج بشكل كبير على قطاع التعدين وصناعة الصلب (-4.1٪) والميكانيكا والإلكترونيات والكهرباء (-38.3٪) والنسيج والجلود (-).

9,10٪). هذا الاتجاه السلبي، الذي يؤثر بشكل خاص على قطاع التعدين، وISMME، وكذلك صناعات النسيج والخشب، أي القاعدة الأساسية للصناعة الجزائرية، يثبت أن نظام الإنتاج الصناعي ككل لا يزال في حالة ركود عميق. في تقريرها الاقتصادي لعام 1997 دق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني (CNES) ناقوس الخطر على هذا الوضع الركودي للاقتصاد الجزائري، تقول: "لقد وصل الاقتصاد الوطني بالفعل إلى مستوى خطير من فقدان المادة في شكل عمليات نقل خفية، في شكل إهمال للقطاعات المنتجة (فقدان المعرفة). ونقص الاستثمار، وما إلى ذلك، وفي شكل تمزق الروابط القطاعية" يكشف هذا الوضع عن تناقض في تنفيذ التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى تقليص حجم الاقتصاد من خلال تقليص القدرات الإنتاجية. هناك العديد من الأسباب وراء انخفاض معدل نمو إنتاج القطاع الصناعي خلال فترة التصحيح الهيكلي P.A.S.

1. انخفاض معدلات استخدام الطاقة الإنتاجية، وخاصة في الصناعة العامة. بشكل عام، تغير هذا المعدل على النحو التالي: 51.2٪ في عام 1993؛ 48.5٪ في عام 1994؛ 46.7٪ في عام 1995 وأقل من 45٪ في عام 1997. والذي يمكن ارجاعه الى قيود الإمداد بالمواد الخام وقطع الغيار (-13٪ في عام 1997 مقارنة بعام 1996) وأيضاً بسبب ارتفاع معدلات الانقطاع بسبب أقدمية المرافق.

2. التخفيض المفاجئ للدينار في أبريل 1994 (انخفاض بنسبة 33٪ تليها انخفاض آخر بنسبة 10٪ لمدة سنتين) حيث واجهت المؤسسات العامة، من خلال تخفيض قيمة العملة، مواقف لم تكن مستعدة لها على الإطلاق. ارتفع السحب على المكشوف الناتج عن هذا الوضع، والذي تضخمت فيه الرسوم المصرفية، من 10 مليارات دينار في نهاية عام 1994 إلى 92،109 مليار في نهاية عام 1995.

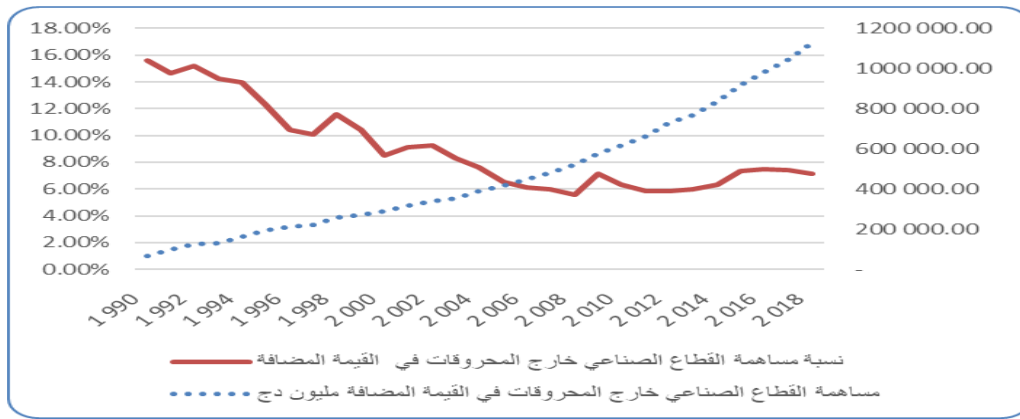
3. حل عدد كبير من الشركات. تم حل أكثر من 800 مؤسسة اقتصادية عمومية منذ عام 1994، منها 54٪ للقطاع الصناعي، تليها قطاع BTPH بنسبة 30٪؛ الباقي، 16٪، يتعلق بقطاعات أخرى.

4. وأخيراً، أعاق افتتاح السوق المحلية والمنافسة الأجنبية قطاعاً كاملاً من القطاع الصناعي، وخاصة المنسوجات والجلود، التي تعاني من تقلص الطلب والواردات.

تعد أنشطة إعداد الأغذية الصناعية والمنسوجات والكيماويات والمعادن ومواد البناء الأنشطة الرئيسية لقطاع التصنيع. تقليدياً، تستورد الجزائر المنتجات الصيدلانية التي تحتاجها. في السنوات الأخيرة، انخفضت هذه الواردات في حين زاد الإنتاج المحلي بشكل حاد، حيث وصل معدل التغطية الحالي إلى أكثر من 45٪. باستثناء المواد الهيدروكربونية، كانت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي 7.2٪ في عام 2001 مقارنة مع 7.0٪ في عام 2000. وكان نمو القطاع، الذي كان

منخفضا في عام 2001، 0.9٪ مقارنة بعام 2000، نما القطاع الخاص بنسبة 4.5٪، في حين أن القطاع العام انخفض بنسبة 0.7٪. بعد فترة من التراجع، وبفضل القطاع الخاص، سجل قطاع الصناعات الإنشائية غير الهيدروكربونية نمواً بنسبة 3.2٪ في عام 2004 ومساهمة في النمو الكلي بنسبة 0.2٪. أغلقت الصناعة غير الهيدروكربونية عام 2005 مع زيادة النمو: 2.5٪، مقابل 1.9٪ في عام 2004. شهد القطاع العام معدل نمو قدره 3.4٪ مقابل 1.7٪ للقطاع الخاص. استمر نشاط التصنيع في الركود مع نمو بنسبة 0.2٪ في عام 2005. في هذا القطاع، كان أداء نمو القطاع الخاص (2.3٪) أكبر من أداء القطاع العام، الذي نشاطه انخفض (ناقص 4.5٪). في عام 2006، تمثل القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 5.3٪ فقط، باستثناء المواد الهيدروكربونية.

الشكل (3-30) مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة (1990-2018)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يمثل القطاع 5.8٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007. وبالتالي فإن قطاع الهيدروكربون هو أكبر مورد للثروة في البلاد. تمتلك أكبر حصة في التنمية (25٪) في حين أن القطاعات الأخرى -الصناعة والزراعة- تتطور بشكل عرضي. لا يزال النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط والغاز يعتمد على إنتاج الطاقة وأسعارها. يستخدم جزء كبير من إيرادات قطاع الطاقة لتمويل الاستثمارات العامة في المشاريع غير المرتبطة بالطاقة.

في الربع الثاني من عام 2016، سجلت الصناعة تباطؤ في معدل نموها الفصلي بزيادة قدرها 3.4٪ بدلا من 4.2٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت القيمة المضافة 3.9٪ خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 مقابل 5.1٪ لسنة

2016 (ONS, 1er trimestre 2017).

3-2-1 قطاع الخدمات:

سجل قطاع الخدمات معدل نمو مستقر في عام 2001 بـ 3.8٪ مقابل 3.1٪ في عام 2000. حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نما في عام 2001 زيادة طفيفة، أو 8.21٪ مقابل 5.20٪ في عام 2000. قدمت خطة دعم الانعاش الاقتصادي خطة عمل واسعة لتحديث هذا القطاع من خلال تطوير الشراكات وإدارة الامتيازات وخطة الاستثمار الرئيسية. كما سجل قطاع الخدمات نسبة نمو 5.4٪ في عام 2002 ووصلت إلى 7.3٪ في عام 2004. ويعزى هذا النمو إلى تطوير أنشطة النقل، مدفوعة بتوسيع التجارة وزيادة واردات البضائع، سجل هذا القطاع انخفاض نسبي، حيث حقق 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 مقابل 39٪ في عام 2004. نما قطاع الخدمات بنسبة 5.6٪، بانخفاض نقطتين عن عام 2004، ولكن أعلى من معدل النمو عموماً. يساهم قطاع الخدمات، من خلال وزنه في الناتج المحلي الإجمالي، في 24٪ من إجمالي نمو الاقتصاد ويعمل فيه 53٪ من إجمالي السكان. في عام 2006، بلغت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 29٪، وسجلت زيادة في حجم 6.9٪ في عام 2007 لتصل إلى 31.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تجدر الإشارة، أنه بالنسبة لحقوق ورسوم على الواردات فقد استحوذت على حوالي 68.6% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 51.7%. ويعزى ذلك إلى الاتجاه التصاعدي للواردات، والتي تشمل السلع الغذائية والمواد الأولية والنصف المصنعة، والأدوية.

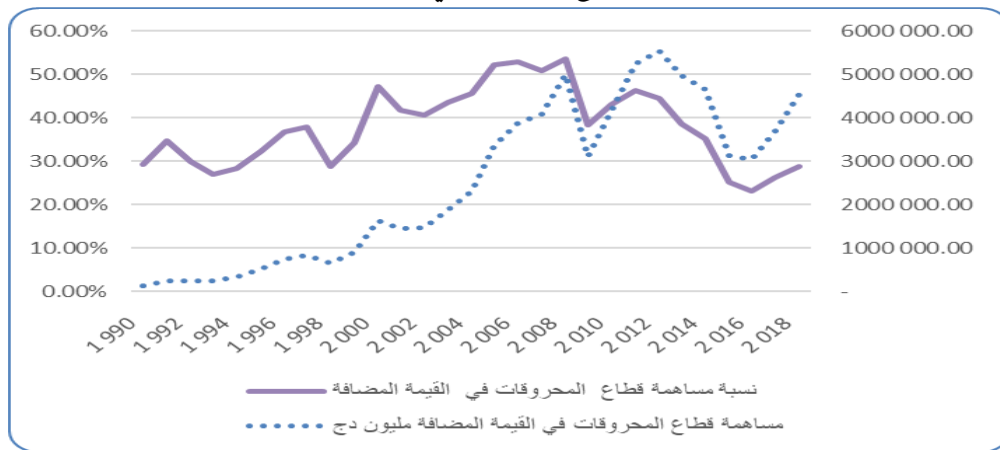
يساهم القطاع الثالث بنسبة 44٪ من إجمالي الناتج المحلي ويعمل 60٪ من القوة العاملة. أطلقت الجزائر 2500 مشروع سياحي جديد، بالنظر إلى أن القطاع متخلف للغاية، ويهدف إلى استقطاب ما يقرب من 24 مليون زائر في عام 2025. تسعى البلاد إلى إقامة شراكات دولية في مجال التدريب المهني الفندقي (Ambassade-de-suisse-a-Alger, 2017, p. 1).

3-1 قطاع المحروقات:

انخفضت حصة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية من 40٪ في عام 2000 إلى 35.5٪ في عام 2001. ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض سعر برميل النفط الذي كان في المتوسط في عام 2001، 24.8 دولار مقابل 28.5 دولار في عام 2000. يشير تطور القيمة المضافة لعام 2002 إلى انتعاش هذا القطاع بلغ نموه حوالي 3.7٪، بعد انخفاض قدره 1.6٪ في عام 2001. وفي عام 2003، عزز القطاع مكانته الرائدة في الاقتصاد. مع نمو حقيقي بنسبة 8.8٪ في عام 2004، كما ساهم بـ 38٪ في الناتج المحلي الإجمالي، و98٪ من الصادرات و71٪ من عائدات الميزانية. بلغ إنتاج النفط 1.0 مليون برميل يومياً (حوالي 2.5٪ من الإنتاج العالمي) وكان إنتاج الغاز المسوق 225 مليون متر مكعب يومياً (حوالي 3٪ من الإنتاج العالمي). في عام 2005، ساهم قطاع المحروقات بـ 36.5٪ في الناتج المحلي الإجمالي، و65٪ من عائدات الدولة و97٪ من

عائدات التصدير، ولكن المساهمة مباشرة فقط في 3٪ لخلق فرص العمل. ارتفعت حصة الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في عام 2005 إلى 43.1 ٪ مقارنة مع 25 ٪ في عام 2004. وكان النمو الكلي للقطاع 5.8 ٪ في عام 2005، لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5، 1٪. نما إنتاج النفط الخام بنحو 5.4 ٪، في عام 2006، انخفض إنتاج النفط بشكل طفيف بسبب مشاكل فنية؛ وكانت حصة الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي 44 ٪. في عام 2007، كان قطاع النفط يمثل 45 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (3-31) مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة 1990-2018



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

في عامي 2006 و2007، وصلت حصة المحروقات الخام أو شبه الخام في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40 إلى 50 ٪. ولكن هذا يعزى إلى تأثير الإنفاق العام، مع وجود بنية تحتية جاهزة للاستخدام، ولكنها غير ناضجة وضعيفة، بما في ذلك المشاريع التي تشهد عمليات إعادة تقييم مستمرة، وأحياناً تزيد عن 300٪؛ استحوذت المحروقات على الحصة الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل 45٪ من إجمالي الحجم. شهد القطاع زيادة في قيمته المضافة بنحو 4140 مليار دينار (ما يعادل 57 مليار دولار). في عام 2010 وصل إنتاج البترول إلى 1.1 مليون برميل (برميل) في اليوم، مقارنة مع 1 مليون برميل في اليوم في عام 2005. عززت أسعار النفط المرتفعة إيرادات الدولة وسمحت بتحسين كبير في المالية العامة. كما يلاحظ أنه خلال الفترة (2001 - 2014) قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 44.36 ٪ في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، و كان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 21.0 ٪. وهذا ما يؤكد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عرضة للصدمات النفطية و تقلبات ظروف الطلب و العرض، كما حدث في 2009. فبعد أن بلغت الأسعار 97.99 دولار للبرميل الواحد سنة 2008 انخفضت على اثر الصدمة النفطية السلبية سنة 2009 إلى 62.25 دولار، و انخفاض الصادرات من النفط و الغاز الطبيعي، حيث انخفضت إلى حدود 6.22453 مليون دولار سنة 2009 مقابل 7.39245 مليون دولار سنة 2008. وفي الربع الثاني من عام 2016، سجل قطاع

المحروقات تطوراً إيجابياً بشكل طفيف بنسبة 0.2٪ مقابل -0.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2015. ويتيح هذا التراجع في الاتجاه مساهمة إيجابية بشكل طفيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي. ومع ذلك، أدى الانخفاض الحاد في أسعار المنتجات النفطية إلى انخفاض في القيمة الاسمية المضافة ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض معامل انكماش، الذي قدر بنحو 26.1٪ (ONS 2, 2016).

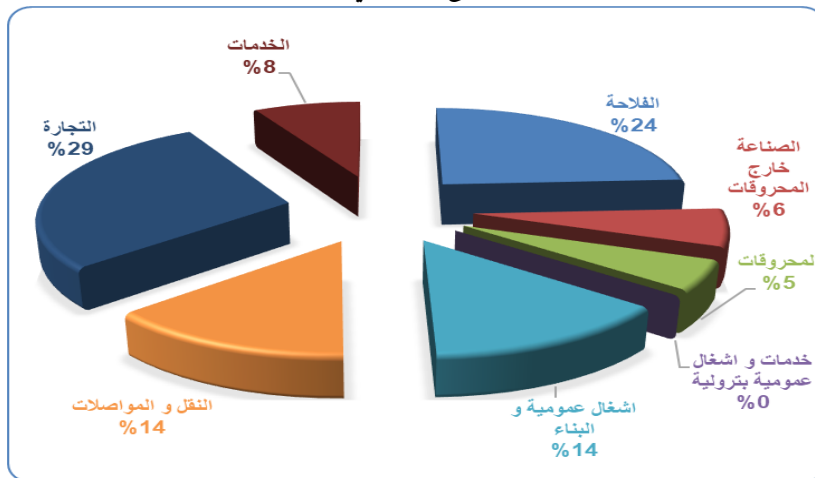
2- تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني:

تطور بنية القيمة المضافة (بالنسبة المئوية) على حسب القطاع القانوني في النظام الإنتاجي خارج قطاع المحروقات: يوضح هيكل القيمة المضافة الإجمالية (بما في ذلك المحروقات) مستويات مشاركة المؤسسات العامة والخاصة في خلق الثروة الوطنية وفق بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية، الانخفاض في مساهمة المؤسسات العامة زيادة 10٪ في عام 1985 إلى 53٪ في عام 2001. وإذا استثنينا النفط، من ناحية أخرى، بالنسبة للقطاع الخاص زادت المساهمة في القيمة المضافة (بما في ذلك المحروقات) بأكثر من 14 نقطة من 32.90٪ إلى 47٪ خلال نفس الفترة. وباستثناء المواد الهيدروكربونية، فإن تطور هذه المساهمة يظهر أكثر وضوحاً، حيث ارتفع من 47.3٪ في عام 1985 إلى 77.2٪ في عام 2001.

1-2 مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

من أهم القطاعات المساهمة في القيمة المضافة للقطاع الخاص للاقتصاد الجزائري هي قطاع التجارة بـ 29% ثم قطاع الفلاحة بـ 24% ويتبع بعد ذلك قطاع اشغال عمومية والبناء وقطاع النقل والمواصلات بـ 14%، وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي خارج المحروقات كانت مساهمته 6% فقط.

الشكل (3-32) نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2000-2018)



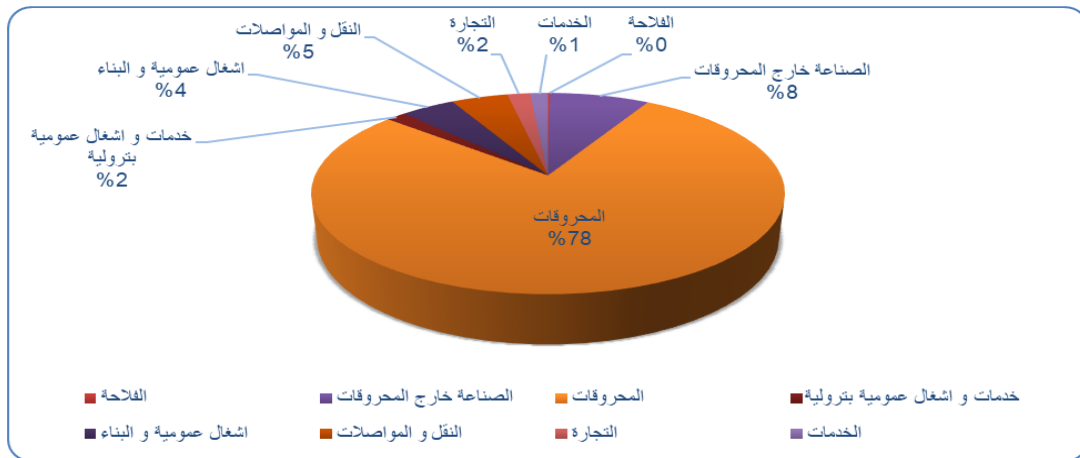
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

2-2 مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة:

من وجهة النظر الكينزية يرجع تأثير الاستثمار العام على الاقتصاد على مدى فعاليته، يمكن أن تؤدي أي زيادة في إجمالي الطلب (سواءً كان الاستهلاك أو الصادرات أو الاستثمار) إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي سيستمر طالما استمرت زيادة الاستثمار. أي استثمار يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي المحتمل؛ لكن تأثيره كمصدر للنمو الحقيقي يعتمد على فعاليته. ويتطلب الاستثمار الجيد الحصول على مداخيل بتكلفة منخفضة. حيث في قطاعات المياه والسكك الحديدية والمطارات، تأثرت الموارد بشدة والمشاريع الاستثمارية كبيرة جداً. يفرض الإفراط في الاستثمار ضغوطاً إضافية على نفقات التشغيل والقدرة على الحفاظ على الأصول الرأسمالية. لا تزال الاستثمارات العامة، التي تم المصادقة عليها من خلال تخصيص الموارد، على نفس مستويات العامين السابقين لعام 2008. وكانت هذه المستويات تهدف إلى ضمان التغطية المالية للمشاريع والسماح بحسن إدارة برامج الاستثمار العام.

تستمر المحروقات في التأثير بشكل كبير على النمو الاقتصادي. يمارس هذا التأثير من خلال قناتين: النمو المحدد لقطاع المحروقات، بالنظر إلى ثقلها في الناتج المحلي الإجمالي. وفرض الضرائب على المواد الهيدروكربونية (أكثر من 75٪ من إيرادات الميزانية في عام 2006) التي يمكن أن تمويل البرامج العامة الكبيرة التي تولد النمو في الخدمات والبناء والتشييد. سجلت البلاد معدل نمو يتراوح بين 3 و5٪. حققت البلدان المنتجة للنفط، ذات البنية الاقتصادية المماثلة، معدل نمو متوسط قدره 7٪. يوضح هذا المؤشر تخلف الاقتصاد الجزائري ويوضح أن السياسة والنهج المتبعة ليست فعالة وتجعل البلاد تتحمل نفقات كبيرة بسبب عدم كفاءة الناتج.

الشكل (3-3) نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية للقطاع العام في القيمة المضافة (2000-2018)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وما يلاحظ من الشكل البياني (3-33) ان قطاع المحروقات يشكل نسبة تفوق 75% في القيمة المضافة أي ان الاستثمار في مجال المحروقات له أثر إيجابي في تفسير نمو القيمة المضافة والمتبقي 20% من القيمة المضافة يتم تحصيلها من القطاعات الحيوية للاقتصاد وهي تعتبر ضئيلة خاصة عند مقارنتها بالاستثمارات الضخمة خاصة في مجال الأشغال العمومية والبناء حيث بلغ معدل مساهمته في القيمة المضافة 4% فقط بالرغم من المخصصات الاستثمارية في هذا المجال خلال الفترة 2000-2019.

خلاصة الفصل الثالث:

قامت الجزائر باستثمارات ضخمة و بضح أموال طائلة تتمثل في برامج و مخططات تنموية كان الهدف منها تعزيز النمو الاقتصادي مستعينة في ذلك بالمديونية الخارجية تارة و بارتفاع أسعار البترول و من المفترض ان هذه السياسات الاستثمارية ان تكون دافعة قوية للرفع من النمو الاقتصادي ، لكن توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ، لم يوجه الى الاستثمار المنتج للثروة مباشرة بل انصب بدرجة كبيرة في في الاستثمار في البنية التحتية نظرا لارتفاع عدد السكان ، مما تطلب المزيد من الاستثمارات في مجال الإسكان و اصلاح الطرقات و تحسين المستوى المعيشي للسكان . كما تظهر مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة مقارنة بحجم الاستثمارات المجسدة ان قطاع البناء والأشغال العمومية قد استحوذ على الحصة الأكبر في الاستثمارات تقدر بأكثر من 40% من اجمالي الاستثمار الا ان مساهمته في القيمة المضافة لا تتعدى 6% في القيمة المضافة ، أيضا تعتبر المخصصات الاستثمارية لقطاعي الفلاحة و الخدمات كانت متواضعة الى حد كبير و بالرغم من ذلك سجلت مساهمة معتبرة في تحقيق قيمة مضافة عالية ، كما سجلنا في هذا الفصل المساهمة القوية لقطاع المحروقات في القيمة المضافة بقيمة تفوق 45% في القيمة المضافة . وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من الامتيازات التي اولتها الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي الا ان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر كان بمعدلات منخفضة جدا وأحيانا منعدمة خاصة خلال فترة التسعينات . وعليه يبرز هذا الفصل فشل السياسة المالية التي طبقتها الجزائر في تصحيح وضعها الاقتصادي وتنشيط صناعاتها . المشاريع التي نفذت والتي يفترض أن ترفع مستوى إنتاجية العوامل الاقتصادية لم تكن لها التأثيرات المتوقعة من قبل السلطات العامة من حيث النمو واستقرار الاقتصاد الكلي، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة قد بدأت عندما لم يستطع النسيج الصناعي تلبية الطلب الإضافي المتولد عن الاستثمار العام . ونتيجة لذلك، تم توجيه هذا الطلب خارجياً

وتم تخصيص الأموال لسوء الحظ لتمويل النمو الاقتصادي للشركاء المصدرين. وهو نفس الشيء بالنسبة للقوى العاملة المحلية التي لم تستفد من هذه التجربة الاستثنائية للاستفادة من معرفة معينة كانت مخصصة لها.

في الواقع، خلال الفترة 2000-2019، تبين أن تدفق العديد من الشركات الأجنبية أدرك مختلف المشاريع، وذلك من خلال دمج جزء كبير من القوى العاملة الأجنبية في فرق عملهم على حساب القوى العاملة المحلي، حيث تأثرت البطالة بشكل كبير. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه خلال هذه الفترة، منحت الدولة دعما كبيرا للمؤسسات من أجل إعادة بعثها. كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص عرف نوع من التوازن من ناحية الاستثمارات المحققة والمساهمة في القيمة المضافة حيث خلصت القراءات للنتائج المستخلصة من مساهمة القطاع الخاص أن كل القطاعات تساهم في نمو القيمة المضافة.

الفصل الرابع:

نجاغة تراكم راس المال وأثره

على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الرابع: نجاعة تراكم رأس المال وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مقدمة الفصل الرابع:

بعد القيام بعرض مختلف النظريات المفسرة للنمو للاقتصادي في الفصل الاول و التطرق الى محددات و النماذج المفسرة للاستثمار وبناء على مختلف النظريات و البحوث التجريبية المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي بتراكم رأس المال في الفصل الثاني ، تم التطرق في الفصل الثالث الى تحليل الاقتصاد الجزائري بهدف الوصول الى اهم المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي ، حيث تم اسناد الدور الرئيسي لتراكم رأس المال ، وعليه سنحاول في هذا الفصل الكشف عن مدى نجاعة هذه الاستثمارات في تفسير النمو الاقتصادي وأسباب النجاعة او الإخفاق في تحقيق نمو اقتصادي نوعي خلال الفترة 1970-2019. والقيام بدراسة قياسية وهذا باختبار فرضيات الدراسة، عن طريق التحليل القياسي الذي يهدف الى تحديد و ابراز أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي وهذا بتفكيك مختلف مركبات التراكم من حيث القائم بالاستثمار او التركيبية القطاعية للاستثمارات. كما يتم الاشارة الى التمهيد بالطريقة المستخدمة في الدراسة وموضوع البيانات أي المعطيات، تجميعها، مصدرها، وإعدادها من أجل استخدامها في الدراسة القياسية. بهدف القيام باختبار أربع فرضيات فرعية لأثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر وهي:

- 1- أثر اجمالي تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019.
- 2- أثر تراكم رأس المال العام والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019.
- 3- أثر الاستثمار في الالآت والتجهيزات و واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2019.
- 4- أثر تراكم رأس المال الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019.

المبحث الأول: إشكالية نجاعة النظام الإنتاجي في الجزائر:

سنقوم في هذا البند بتحليل بعض مؤشرات الالة الإنتاجية في الجزائر بالاستعانة بالبيانات التي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات. وبالنسبة للبيانات المستخدمة، سنفترض أن ما هو أقرب إلى فائض القيمة يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي الذي نطرح منه فاتورة الأجور (حسب ماركس، تتوافق قيمة الإنتاج مع $C + V + P$ ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي، وهو مجموع القيم المضافة، لا يأخذ في الاعتبار "الاستهلاك الوسيط"، الذي يمكننا استيعابه في C ، ولكنه يحتوي على فاتورة الأجور التي من الضروري بالتالي طرحها للحصول على فائض القيمة). فيما يتعلق برأس المال الثابت، نأخذ مخزون رأس المال الثابت المستخدم الذي نطرح منه الاستثمار السكني التي على الرغم من أنها جزء من $GFCF$ ، لا

تشارك في عملية التراكم داخل الجهاز الإنتاجي. أخيرًا، نستبعد أيضا قطاع المحروقات لما له من وزن في القيمة المضافة وهذا لنتمكن من قياس مختلف مؤشرات نجاعة النظام الانتاجي ايضا بالنسبة لرأس المال المتغير، فإننا ببساطة نأخذ فاتورة أجور الدولة؛ ومع ذلك، وفقًا لماركس، فإن رأس المال المتغير يتوافق فقط مع العمال المنتجين. ومع ذلك، لن نقوم بهذا التمييز، لأنه من الناحية الإحصائية والنظرية، من الصعب للغاية التمييز بين هؤلاء العمال وغير المنتجين؛ من ناحية أخرى، فإن فاتورة الأجور، بالنسبة إلى مخزون رأس المال الثابت، منخفضة للغاية، ولن يغير طرح الأجور من غير المنتج أي شيء بصعوبة.

فيما يتعلق بمخزون رأس المال طريقة الجرد الدائم هي طريقة تجريبية لتقدير مخزون رأس المال، وتعتبر أن رأس المال للفترة الحالية هو مجموع تراكم رأس المال للفترة السابقة وتدفقات الاستثمار للفترة الحالية، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة هذا المخزون للفترة السابقة ويتم قياسه وفق المعادلة التالية:

$$K_{t+1} = (1 - \delta) K_t + I_{t+1} \quad (1-3)$$

حيث يمثل K_t و K_{t+1} المخزون الرأسمالي للفترتين (t) و (t + 1) على التوالي، δ هو معدل إهلاك المخزون الرأسمالي و I_{t+1} هو تدفق الاستثمارات للفترة t+1

1-تطور انتاجية العمل (1990-2019):

تعتبر انتاجية العمل على العلاقة التي تربط بين المخرجات وقوة العمل وغالبا ما تمثل الناتج المحلي الاجمالي منسوباً الى اجمالي القوة العاملة، كما ان انتاجية قطاع اقتصادي معين تعرف بحجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي منسوباً الى اجمالي عدد القوى العاملة في القطاع او ناتج كل فرد عامل في القطاع حيث يمكن صياغة هذه العلاقة على الشكل التالي: انتاجية العمل = الناتج المحلي الاجمالي (مقاساً بأسعار السوق الثابتة بالعملة الوطنية) / مجموع العمالة.

اما معدل نمو انتاجية العمل فيتم قياسها من خلال التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي (مقاساً بأسعار السوق الثابتة بالعملة الوطنية) لكل شخص عامل.

انتاجية العمل سنة ن - انتاجية العمل سنة ن-1

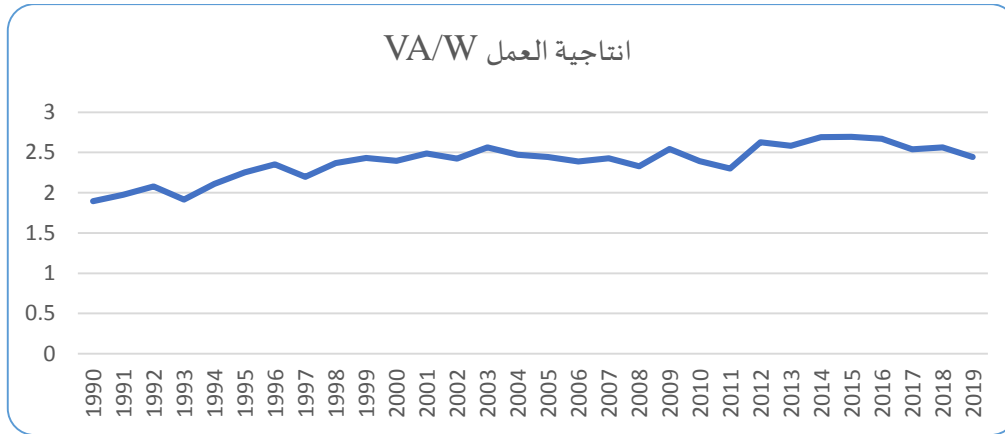
= معدل نمو انتاجية العمل

انتاجية العمل سنة ن-1

الجدول (1-4) معدل نمو انتاجية العمل في الجزائر (2010-2017)

السنة	انتاجية العمل 1	معدل نمو انتاجية العمل 2
2010	46581	% 0,85
2011	46998	% 0,89
2012	48088	% 2,27
2013	46931	% -2,47
2014	48928	% 3,09
2015	49692	% 2,54
2016	50782	% 2,15
2017	51572	% 1,53

الشكل (1-4) تطور انتاجية العمل في الجزائر (1990-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

(Productivité du travail en valeur : VA/masse salariale)

الشكل تم انجازه من طرف الباحث بالاستعانة بالملحق (2-3)

عرفت انتاجية العمل ثبات تام خلال الفترة 1990-2000 في حدود 2 نقطة ومع بداية البرامج الاستثمارية سنة 2001 سجلت إنتاجية العمل ارتفاع طفيف حيث سجلت 2.5 نقطة الى غاية 2019. قد يرجع ثبات إنتاجية العمل الى السياسة المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية في مجال الأجور والدور الفاعل للنقابات خاصة خلال الفترة 2008-2017.

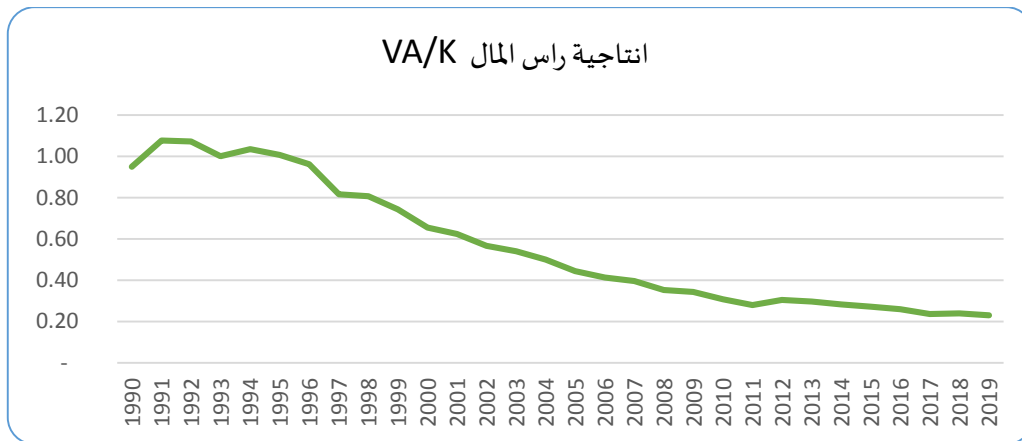
2-فعالية تراكم رأس المال.

2-1 تطور إنتاجية رأس المال في الجزائر (1990-2019):

على عكس إنتاجية العمل التي عرفت شبه الثبات التام في القطاعات الاقتصادية فان إنتاجية رأس المال سجلت منحنى تنازلي خاصة خلال فترة 2000-2019 ، والتفسير الذي يمكن تقديمه هو أن تدهور قيمة العملة ، والذي يميل إلى التأثير

على أسعار السلع الرأسمالية المستوردة ، يساهم في انخفاض إنتاجية رأس المال ، أيضا يمكن طرح اشكالية تضخيم فواتير السلع الرأسمالية المستوردة مما يرفع التكاليف كما يمكن ارجاعه الى عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي الوطني و ارتفاع حجم الاستثمارات ، أيضا تسجيل مؤسسات غير مربحة تزاوّل نشاطاتها لأغراض اجتماعية بهدف إعادة بعثها . كما يمكن تفسير ذلك من خلال ان معظم المؤسسات تستعمل اقل من 70 % من قدرات الإنتاج ولأسباب أخرى تم تقديمها سابقا. وهذا ما يظهر تراكم رأس المال الثابت مفرط نسبيا والذي يؤثر على إنتاجية رأس المال ونظرا لارتبط الوثيق بين معظم المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية فقد أحدثت عملية تخفيض العملة بأكثر من 47% سنة 1994 ارتفاع كبير في أسعار المدخلات مما أدى الى ارتفاع الديون المستحقة على عاتق المؤسسات وعليه الانخفاض المسجل في قيمة إنتاجية رأس المال يرجع بدرجة كبيرة الى الارتفاع في تكلفة رأس المال وليس في حجم المدخلات.

الشكل (2-4) تطور إنتاجية رأس المال في الجزائر (1990-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

(Productivité du capital en valeur : VA/stock de capital fixe),

الشكل تم انجازه من طرف الباحث بالاستعانة بالملحق (2-3)

2-2 الإنتاجية الحدية لرأس المال:

المعامل الحدي لرأس المال تم الإشارة اليه في الفصل الثاني، حيث يعبر عن مخزون رأس المال الضروري للإنتاج خلال فترة زمنية معينة (Rainelli, 1967, pp. 23-36) و هو يسمح بتحديد أهمية الاستثمارات الضرورية لتحقيق مستوى معين من الإنتاج، المعامل الحدي لرأس المال $ICOR^6$: يعبر عن فعالية الاستثمار و يساوي التغير في رصيد رأس المال dK اي الاستثمار مقسوما على التغير في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

⁶ $ICOR_t = I_t - I_{t-1} / (Y_t - Y_{t-1})$, I c'est l'investissement et Y l'output. Plus l'ICOR est faible plus l'investissement est efficace

$$ICOR = \frac{dK}{dPIB} \quad (2-3)$$

و بمأن $dK=I$ وبقسمة كل من البسط و المقام على PIB يتضح أن ICOR يساوي نسبة الاستثمار مقسومة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي g.

$$ICOR = \frac{I/PIB}{g} \quad (3-3)$$

بتطبيق المعادلة رقم (3-3) نجد أن متوسط المعامل الحدي لرأس المال للفترة 1990-2016 يقدر ب 7,92 و هو يعتبر كبير نسبيا مقارنة بالمتوسط على المستوى الدولي الذي يتراوح في حدود 3 نقاط (ماليزيا 3,5 نقاط كوريا الجنوبية 2,9 نقطة) وهذا يعبر عن الأثر الضعيف للاستثمار على النمو الاقتصادي نظرا لان التراكم الخام لرأس المال الثابت ناجم عن الاستثمار العمومي الموجه أساسا نحو البنية الأساسية حيث تعتبر مخرجات هذا الاستثمار على المدى القصير ضعيفة جدا ، حيث يرى (Pradel, 1961) أن الاستثمار الغير منتج هو ذلك الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع في شيء، مثل البناءات و التجهيزات و الأسلحة العسكرية. " كما ان الاستثمارات العمومية (في البنية الأساسية) إذا كانت مفرطة أو غير فعالة، تعتبر نفقات تماثل النفقات الخاصة في السلع الرفاهية هي نفقات لا تساهم في الإنتاج المستقبلي (Gaffard, 2015, pp. 57-82)

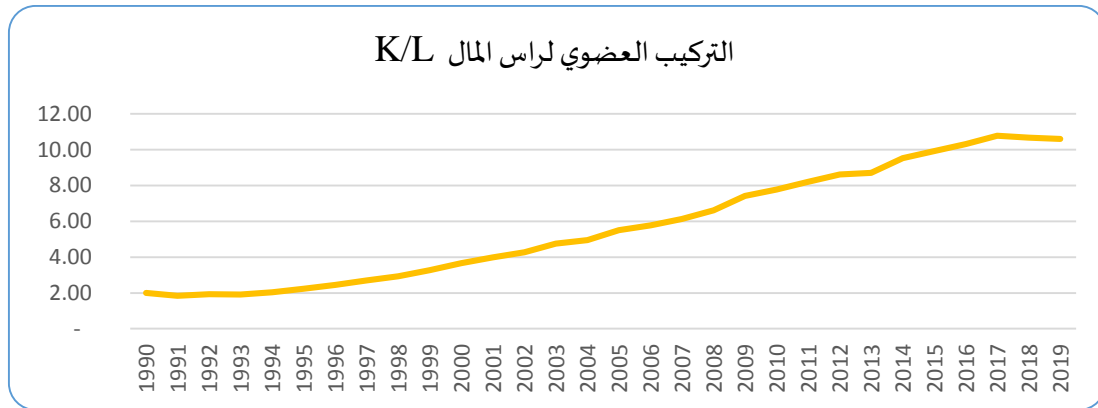
2-3 الإنتاجية المتوسطة لرأس المال PMK:

الإنتاجية المتوسطة لرأس المال هي الإنتاج الإضافي المحصل عليه من خلال استعمال وحدة إضافية من رأس المال (Beitone & all, 2013, p. 302) (عكس ICOR) و يساوي $PMK = \frac{dPIB}{dK}$ بتطبيق هذه المعادلة نحصل على الإنتاجية الحدية لرأس المال تقدر ب 0,1262 (تم استخراج هذه النتائج بناء على إحصائيات البنك الدولي).

2-4 كثافة رأس المال (التركيب العضوي لرأس المال) (1990-2019):

مستوى التركيب العضوي لرأس المال مرتفع في الجزائر لان ثمن اليد العاملة منخفض جدا مقارنة بتكلفة السلع الرأسمالية والتي في العادة تكون مستوردة والتي تندرج في إطار الأسعار الدولية.

الشكل (3-4) كثافة رأس المال (1990-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). بالاستعانة بالملحق (2-3)

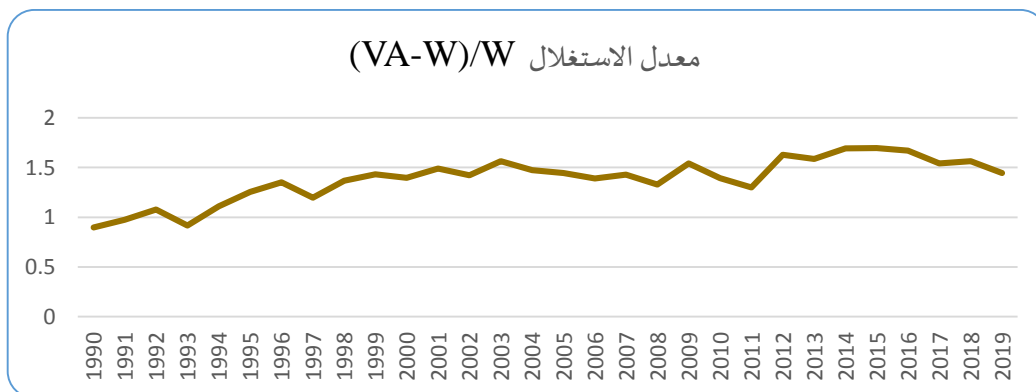
(Composition organique du capital : Stock de capital fixe/Masse salariale)

عرفت كثافة رأس المال ثبات تام خلال الفترة 1990-1997 وهذا نظرا لانخفاض الاستثمارات خلال تلك الفترة، ثم بدأت في الارتفاع الى غاية سنة 2012 ومع بداية سنة 2013 تم تسجيل ارتفاع في كثافة رأس المال الى غاية سنة 2017 لتستقر في حدود 10 وحدات رأس مال مقابل وحدة واحدة من العمل وهذا بسبب ثبات كتلة الأجور وليس بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات.

3-تطور معدل الاستغلال (1990-2019)

نلاحظ بالفعل ان معدل الاستغلال في الشكل رقم (3-39) عرف شبه استقرار خلال الفترة (1975-1991) في حدود 02 نقطة، لكن مع بداية سنة 1991 بدأ هذا المعدل في التصاعد ليصل الى ذروته سنة 2007 متجاوزا أربع نقاط خلال هذه السنة ويرجع هذا الى تراجع الاستثمار الناجم عن عدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر خلال فترة التسعينات، كما استمر هذا الانخفاض ليستقر في حدود 2.5 خلال سنة 2017.

الشكل (4-4) تطور معدل الاستغلال في الجزائر (1990-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

(Taux d'exploitation : (VA-masse salariale) / masse salariale),

4- تطور معدل الربح (1990-2019)

لا يمكن تحليل الانخفاض في معدل الربح في بلد ما دون دراسة تطور إنتاجية العمل ورأس المال. في الواقع، تؤثر هاتان الإنتاجيتان على التركيب العضوي لرأس المال. لأغراض تحليلنا، سوف نعتبر أن التركيب العضوي يتوافق مع ما نسميه عمومًا كثافة رأس المال. إذا تجاوزت الزيادة في إنتاجية العمل تلك الخاصة برأس المال، فإن التركيب العضوي لرأس المال (أو كثافة رأس المال) سيشهد اتجاهًا تصاعدياً، والعكس صحيح. ببساطة، إذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل أكبر من زيادة إنتاجية رأس المال، فإن تطور نسبة رأس المال إلى نسبة العمالة يكون إيجابياً

حيث تم حساب معدل الربح وفق المعادلة التالية

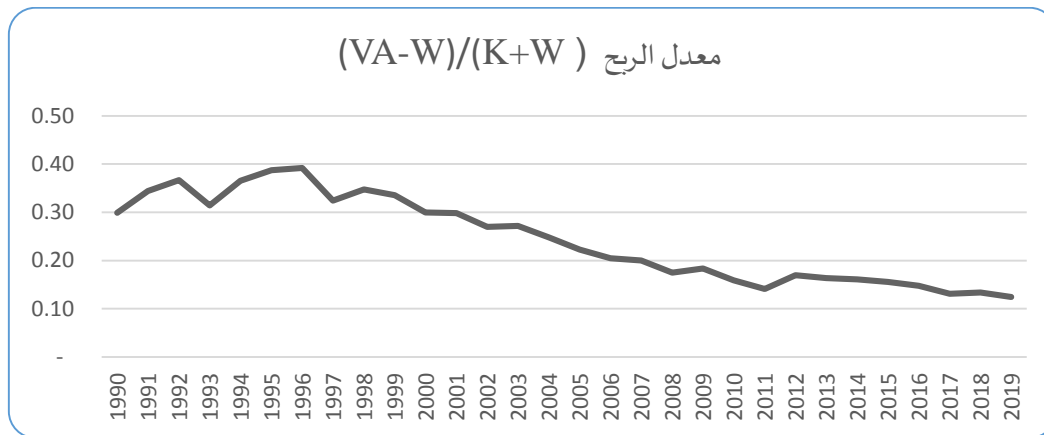
$$(VA - W) / (K + W)$$

كما يمكن حسابه بالمعادلة التالية

$$(pl/v)/(c/v) + 1$$

حيث: pl/v معدل الاستغلال و c/v التركيب العضوي لرأس المال

الشكل (4-5) تطور معدل الربح في الجزائر (1990-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

(Taux de profit : (VA-masse salariale) / (Stock de capital fixe + masse salariale)

مع بداية الاصلاح الهيكلي سنة 1994 بدأ هذا المعدل في التحسن ليصل الى 40 % سنة 1996 ، ومع ذلك لم يستمر هذا المعدل في الارتفاع بل بالعكس تراجع الى أدنى مستوياته متأثرا بالأزمات الخارجية خاصة الازمة المالية سنة 2008 وازمة انخفاض اسعار البترول سنة 2013 بالإضافة الى عوامل أخرى تتمثل في عدم اليقين وكثرة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار على غرار قاعدة 49-51 الخاصة بالملكية لرأس المال المستثمر، و هذا ما يعكس مدى ارتباط الاستثمارات

الجزائرية بالتقلبات الخارجية والسياسة الاستثمارية المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية . كما انه من الملاحظ ان معدل الربح لم يكن ابدا طيلة الفترة محفزا لجذب المستثمر الداخلي او الخارجي حيث انحصر في حدود 20% فقط.

5-انخفاض معدل تراكم رأس المال الثابت المنتج:

لفهم أسباب الانخفاض في معدل تراكم رأس المال المنتج، وبالتالي دخول الاقتصاد الجزائري في نظام نمو منخفض، من الضروري النظر في الطريقة التي يتم بها توزيع الناتج المحلي الإجمالي .بين الطبقات الاجتماعية (التي تساهم في الإنتاج) أو القطاعات الإنتاجية .وعليه تخصيص الفائض الاقتصادي يحدد معدل تراكم رأس المال ومستوى النشاط الاقتصادي .وبالنظر في الى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وعلى حسب RICARDO فان الدخل من الارض يرتفع (الى ان تصبح الارض اقل خصوبة) وبالتالي ينخفض معدل الربح الاجمالي وعليه فان معدل التراكم يميل الى الانخفاض، وبإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري الحالي فان الدخل المالي الذي يتجسد في الربح المالي يقلل من المدخرات في القطاعات الانتاجية كما يساهم في استثمار هذه المدخرات في الاصول المالية المنفصلة الى حد كبير عن التراكم الانتاجي الحقيقي.

6-تدهور مؤشر الإنتاج الصناعي ومعدل استعمال قدرات الإنتاج

يعتبر مؤشر الإنتاج الصناعي ومعدل استعمال قدرات الإنتاج المسخرة من أهم محددات مدى نجاعة النظام الإنتاجي. وهذا ما توضحه الجداول التالية:

1-6 مؤشر الانتاج الصناعي:

ان الهدف الأساس من حساب الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي⁷ هو أساس تطور أسعار الإنتاج الصناعي كما أنه مؤشر هام لحساب القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي.

يظهر جليا من خلال الجدول تدهور النشاط الإنتاجي في جميع القطاعات الصناعية باستثناء الطاقة والمحروقات بين (1990-2000) كما نسجل خلال هذه الفترة تدهور نشاط قطاع الصناعة التحويلية اين يصل إلى ثلثي الإنتاج سنة 2000 مقارنة بسنة الأساس 1989 كما ان مؤشر الصناعات الخفيفة عرف سقوط ملحوظ يصل الى ثلث سنة الأساس وهذا ما يوضح النتائج الكارثية لمدى نجاعة النظام الإنتاجي.

⁷طريقة حساب الرقم الاستدلالي هي طريقة لاسبير وتشمل 300 منتج صناعي تتم معادلة أسعارها فصل الرابع تتكون من 157 مؤسسة عمومية وخاصة، ويبلغ معدل تغطية المبيعات % 80 اعتمادا على سنة 1989. كما ان عملية ترجيح المنتجات تم حسابها وفق أوزان المبيعات لكل منتج حسب المؤسسة والنشاط سنة الأساس والمرجع هو سنة) 1989 الأساس 100 للحسابات الوطنية.

الجدول (4-2) تطور مؤشر الانتاج الصناعي حسب قطاع النشاط (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر العام	102.0	99.0	95.2	94.7	88.5	87.6	81.1	78.2	83.8	83.8	84.6
مؤشر خارج المحروقات	101.2	96.9	92.0	91.2	84.4	82.9	73.6	68.9	75.6	75.1	74.7
مؤشر الصناعات التحويلية	100.9	95.7	89.7	88.2	80.3	78.9	68.3	63.1	69.0	67.7	66.7
الطاقة والمياه	105.8	114.7	120.8	129.8	133.1	132.4	138.3	143.7	156.2	167.3	171.3
المحروقات	105.4	107.6	108.9	109.6	106.1	107.6	113.2	118.2	119.2	121.5	128.8
المناجم	101.7	92.4	94.8	84.5	82.4	81.1	77.6	67.2	70.8	68.7	73.0
ISMME	99.6	93.6	85.5	82.0	68.2	74.5	58.4	46.8	53.1	55.4	56.7
مواد البناء الخزف الزجاج	98.6	98.5	102.8	97.0	86.2	89.7	93.8	89.2	93.4	90.5	96.6
المطاط والبلاستيك	97.2	94.6	77.3	80.3	94.3	86.2	75.0	79.9	93.2	91.7	96.6
الفلاحة	101.5	100.3	95.1	100.5	96.4	89.0	85.0	83.1	95.4	93.9	85.5
النسيج	105.1	102.7	102.4	95.7	82.5	73.1	53.3	48.6	48.1	39.6	33.5
الجلود والاحذية	107.1	82.9	61.8	52.4	53.5	42.6	29.3	23.7	22.4	15.9	16.0
الخشب والفلين والورق	107.4	82.4	70.1	77.5	67.1	60.1	48.5	47.3	45.2	38.9	35.3
صناعات مختلفة	67.8	36.3	64.7	45.5	61.1	46.6	25.6	21.0	20.6	19.1	26.5

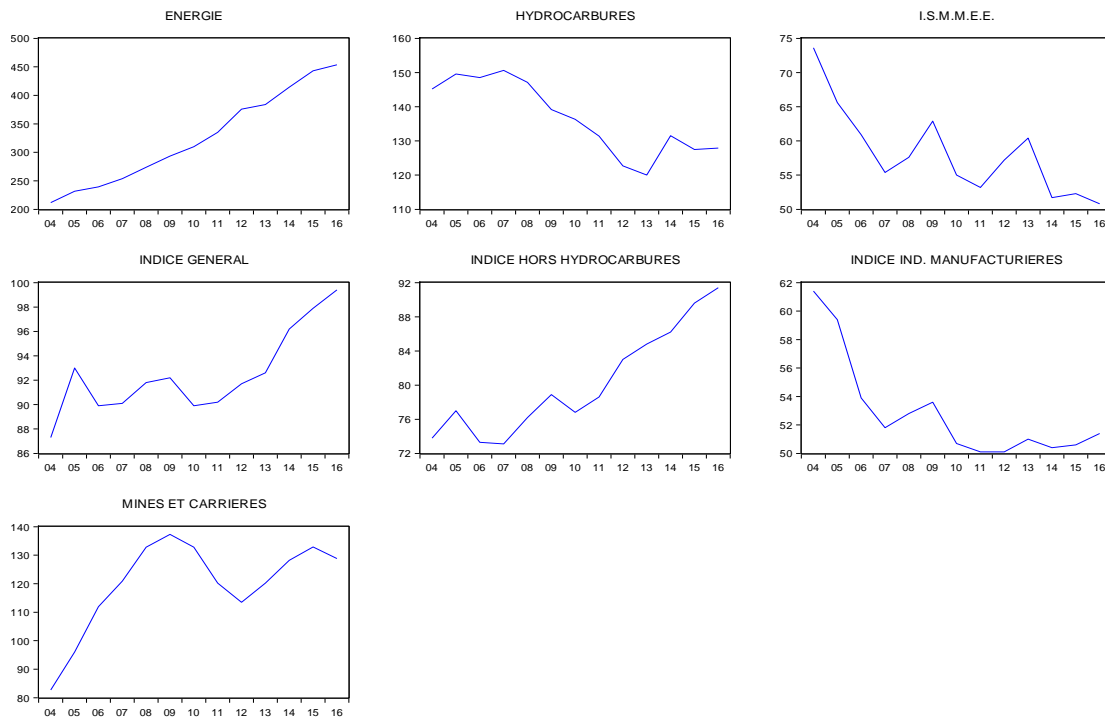
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات , العدد الإحصائي رقم 100, ديسمبر 2001.

الجدول (4-3) التطور السنوي لمؤشر الانتاج الصناعي (القطاع العام الوطني) 2000-2018.

سنة الاساس : 1989=100

I.S.M.M.E.E.	المفالع والمحاجر	المحروقات	مؤشر الطاقة والمياه	مؤشر الصناعات التحويلية	مؤشر خارج المحروقات	المؤشر العام	
	79,6	129,3	171,3	66,8	75,0	85,2	2000
	77,3	128,6	179,9	66,2	74,8	85,0	2001
	83,1	133,8	187,7	65,5	75,1	86,2	2002
	79,4	83,6	143,7	200,00	73,8	87	2003
	73,6	82,7	145,2	211,6	73,8	87,3	2004
	65,6	96,0	149,6	231,7	77,0	93,0	2005
	60,9	111,9	148,5	239,6	73,3	89,9	2006
	55,4	120,9	150,6	253,8	73,1	90,1	2007
	57,6	132,8	147,1	273,8	76,2	91,8	2008
	62,9	137,3	139,2	293,4	78,9	92,2	2009
	55,0	132,8	136,3	309,8	76,8	89,9	2010
	53,2	120,2	131,4	335,1	78,6	90,2	2011
	57,2	113,5	122,7	375,7	83,0	91,7	2012
	60,4	120,2	120,0	383,8	84,8	92,6	2013
	51,7	128,2	131,5	414,4	86,2	96,2	2014
	52,3	132,9	127,5	442,9	89,6	97,9	2015
	50,8	128,8	127,9	453,7	91,4	99,4	2016
	47,6	116,2	127,5	485,8	95,3	102,5	2017
	44,1	157,9	122,9	487,9	96,1	102,1	2018

الشكل (4-6) الرسوم البيانية الرئيسية لمؤشر الانتاج الصناعي (2000-2018)



المصدر: مخرجات برنامج eviews10

2-6 معدل استعمال قدرات الانتاج:

نلاحظ من خلال الجدول (3-16) ان معدل استعمال الطاقة الانتاجية للفترة (1989-1999) لم يتحسن بل بالعكس تدهور باستثناء قطاع المحروقات وقطاع مواد البناء حيث سجل الحفاظ على نسبة عالية من استعمال القدرات الانتاجية.

الجدول (4.4) معدل استعمال قدرات الانتاج حسب قطاع النشاط (1989-2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنة
98.4	96.8	90.2	89.8	77.5	74.1	73.4	79.2	78.5	77.6	71.9	71.9	المحروقات
47.3	46.1	47.8	48.3	52.7	54.7	53.9	53.6	67.6	64.4	69.5	69.5	المناجم
32.1	31.4	30.1	27.4	34.0	37.6	36.0	39.9	46.6	51.0	54.3	54.3	ISMME
61.9	57.8	61.3	58.8	59.7	56.9	58.5	62.4	71.6	68.4	64.1	64.1	مواد البناء الخزف.الزجاج
52.2	49.1	44.2	39.4	39.0	45.1	42.8	35.0	34.1	41.8	49.2	49.2	المطاط والبلاستيك
64.8	78.9	73.6	130.1	64.3	65.2	68.9	73.1	70.2	75.5	77.5	77.5	الفلاحة، التبغ والكبريت
26.4	29.9	36.3	34.0	33.2	45.3	53.8	59.6	59.6	49.7	52.0	52	النسيج
15.6	16.2	30.4	23.9	24.0	33.9	45.6	29.8	35.7	47.7	59.0	59	الجلود والاحذية
33.3	36.1	37.5	21.4	21.5	27.5	31.7	36.5	29.5	33.2	41.4	41.4	الخشب والفلين والورق

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، العدد الاحصائي رقم 100، ديسمبر 2001

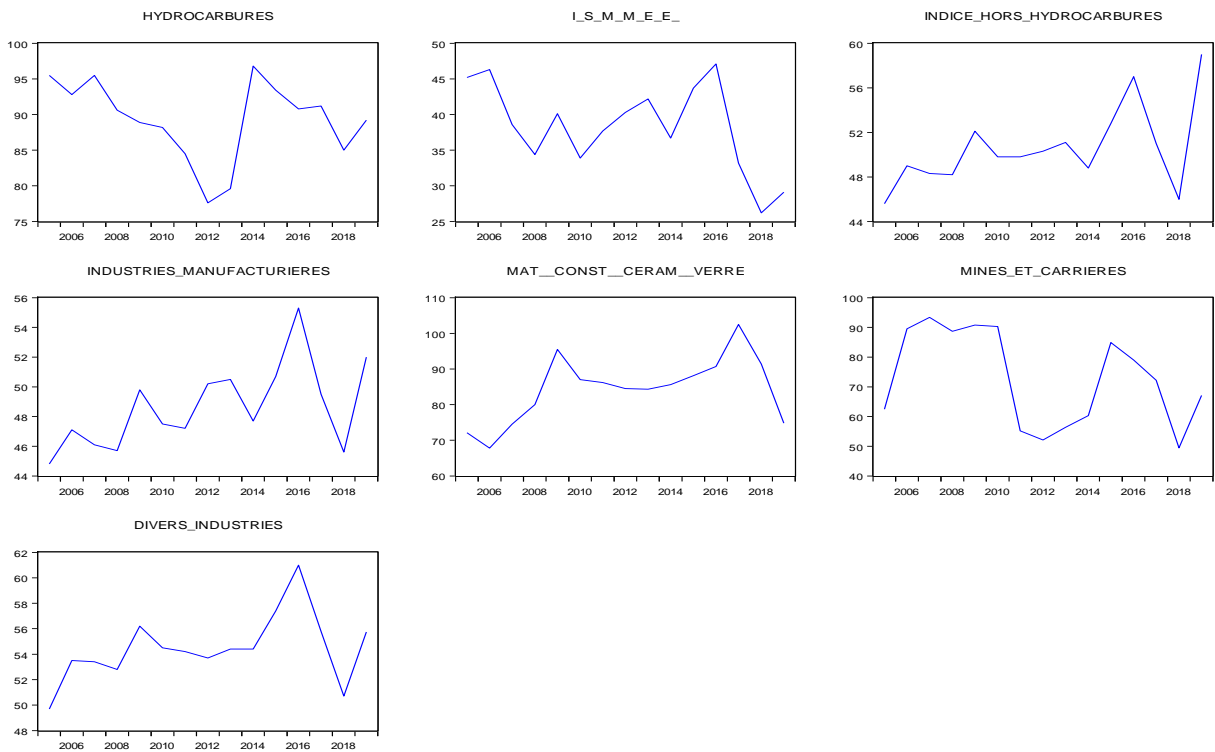
كما نسجل انخفاض مستمر في معدل استعمال قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي وبالأخص ISMME من 54 % سنة 1989 إلى 27,4 % سنة 1997. أما فيما يتعلق بالفترة 2005-2019 فقد ارتفع إجمالي معدل الاستعمال لقدرات الإنتاج (TUC) من 54.4 % في عام 2014 إلى 54.9 % في عام 2015، وهو ركود نسبي. تميز الزيادات الكبيرة في المناجم والمحاجر التي ارتفعت نسبتها من 60.3 % إلى 89.4 %، ISMMEE من 36.7 % إلى 40.4 %، ومواد البناء من 85.6 % إلى 88.9 %. الصناعات الزراعية من 64.0 % إلى 67.0 % والمنسوجات من 33.4 % إلى 36.1 %. من ناحية أخرى، سجل معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للمحروقات انخفاض مستمر، حيث انتقل معدلها على التوالي من 96.8 % في عام 2014 إلى 93.4 % في عام 2015، والصناعات الكيماوية من 35.7 % إلى 27.9 %، الجلود والأحذية من 70.3 % إلى 55.4 % والخشب والورق من 21.9 % إلى 18.8 %. وبعد ارتفاع إجمالي 3.6 نقطة في عام 2016، انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (TUC) في عام 2017، من 61.0 % في عام 2016 إلى 55.8 % في عام 2017. (ONS, 2018) كما سجل انخفاض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية، وخاصة التعدين واستغلال المحاجر، التي سجلت خسارة قدرها 6.8 نقطة، وISMMEE، خسارة قدرها 13.8 نقطة، وصناعات النسيج -3.6 نقطة وصناعات الخشب والورق، -8.0 نقطة. من ناحية أخرى، تميزت مواد البناء بزيادة ملحوظة إلى حد ما، حيث تربع بعد 12.0 نقطة من 90.7 % إلى 102.5 % وبدرجة أقل المحروقات التي انخفضت معدلاتها من 95.5 % إلى 77.6 % سنة 2012.

الجدول (4-5) معدل استعمال قدرات الإنتاج (2005-2019)

مواد البناء السيراميك والزجاج	I.S.M.M.E.E.	المقالع والمحاجر	المحروقات	مختلف الصناعات	الصناعات التحويلية	الصناعة خارج المحروقات	
72,1	45,2	62,5	95,5	49,7	44,8	45,6	2005
67.8	46.3	89.5	92.8	53.5	47.1	49	2006
74.5	38.6	93.4	95.5	53.4	46.1	48.3	2007
80	34.4	88.7	90.6	52.8	45.7	48.2	2008
95.5	40.1	90.8	88.9	56.2	49.8	52.1	2009
87	33.9	90.3	88.2	54.5	47.5	49.8	2010
86.2	37.7	55.2	84.5	54.2	47.2	49.8	2011
84.5	40.3	52.1	77.6	53.7	50.2	50.3	2012
84.3	42.2	56.4	79.6	54.4	50.5	51.1	2013
85.6	36.7	60.3	96.8	54.4	47.7	48.8	2014
88.1	43.7	84.9	93.4	57.4	50.7	52.8	2015
90.7	47.1	79	90.8	61	55.3	57	2016
102.5	33.2	72.2	91.2	55.8	49.5	51	2017
100	27	50	85	50	45	46	2018
75	29	68	90	56	58	58	2019

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (4-7) معدل استعمال قدرات الانتاج (2005-2019)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

3-6 تحليل النتائج المستخلصة من مؤشر الانتاج الصناعي ومعدل استعمال قدرات الانتاج:

1 فشل الإصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات:

كان الهدف من الإصلاحات الاقتصادية بعث نفس جديد بعد اخفاق البناء العضوي والمالي للمؤسسات العمومية قيد العمل سنوات الثمانينات والتي لا زالت الى يومنا هذا، ليس هناك أثر ايجابي على النظام الإنتاجي، النتائج السيئة للنفقات الاستثمارية في الجزائر (Banque.Mondiale, 2005, p. 52) مرتبطة بشدة بانعدام الكفاءة في تسيير النفقات العمومية. التقديرات الحديثة للتجارب على المستوى الدولي أظهرت ان ضعف نتائج الناتج الداخلي الخام يضع عائق حاد لتجسيد أهداف الاستثمار العمومي في العديد من الدول. (Lindsay & Krugman, 2003). حيث ان الجزائر لا تمثل استثناء لهذه القاعدة. عدم الفعالية الملاحظة يرجع للتنفيذ السيئ للبرامج الاستثمارية، وقبل ذلك صياغة المخططات الاستثمارية والتقدير المبالغ فيه للنفقات والتأخر الكبير في تنفيذ المشاريع ومن بين الاختلالات المهمة الملاحظة يمكن عرض:

1. وجود تفاوت بين التخطيط المالي والأولويات القطاعية.
2. غياب تدخل فعال ناجم عن التقسيم الميزانياتي الناشئ عن الفصل بين مخصصات الاستثمار وميزانية التسيير.

3. فوارق معتبرة بين ميزانية الاستثمار المصادق عليها والاستثمارات المجسدة فعلياً.

4. تأخر كبير وتكاليف إضافية خلال تنفيذ المشاريع.

2- الاستثمار الضخم لم ينعكس على الإنتاج:

الاستثمارات الضخمة لا تترجم إلى إنتاج، تتميز التنمية الصناعية خلال هذه الفترة باستثمار ضخم في الصناعات الثقيلة الواقعة في قمة العملية الصناعية. تراوح معدل الاستثمار خلال الفترة ما بين 45 و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو 1260 دولارًا للفرد في عام 1980، مما يجعله واحدًا من أعلى المعدلات في العالم. تحصل المحروقات على 50٪ من الاستثمارات الصناعية أي 25 إلى 30٪ من إجمالي الاستثمارات لضمان زيادة الإنتاج.

كما نلاحظ من الجدول (3-16) أن معدل استعمال الطاقة الإنتاجية لم يتحسن بل بالعكس تدهور باستثناء قطاع المحروقات وقطاع مواد البناء حيث سجل المحافظة على نسبة عالية من استعمال القدرات الإنتاجية. وتلخيصاً لما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نقول إن الصناعة الجزائرية تميزت ب:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها. إنتاجية عوامل ضعيفة وفي أغلب الأحيان سلبية.

- عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال وعدم كفاءة استخدام الموارد وهذا يتجلى في إعطاء الأولوية للسياسات التي تزيد من إجمالي الناتج (Besley, 2007) من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد. يجب أن يكون مستوى الاستثمار الحكومي وتخصيصه ذا كفاءة إنتاجية وموجهة إلى المشاريع والمواقع التي يكون فيها معدل العائد هو الأعلى. كما يعني أن على صانعي السياسات السعي إلى زيادة الإيرادات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية على النشاط الإنتاجي.

- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جداً، إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية.

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات. وعدم التنوع في الصادرات. وضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجياً.

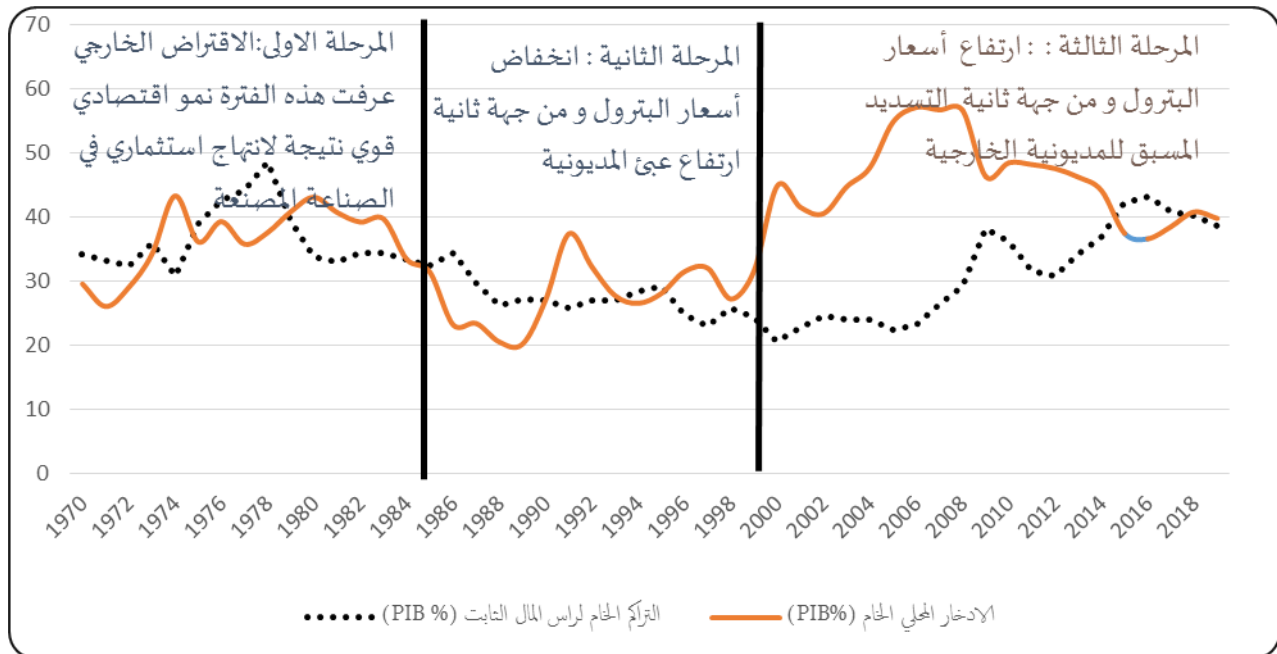
7- إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار:

تم تمويل الاستثمارات المجسدة في الفترة الأولى من (1970 – 1985) عن طريق اللجوء إلى الاقتراض الخارجي حيث عرفت هذه الفترة نمو اقتصادي قوي نتيجة لانتهاج استثماري في الصناعة المصنعة والذي تم التخلي عنه سنة 1980. الاستثمارات المحققة خلال الفترة (1966-1985) تم تمويلها من المديونية الخارجية على أمل تسديدها على المدى القريب مع دخول هذه الاستثمارات حيز الإنتاج في ظل الاقتصاد الموجه (Bouyacoub, 2012, pp. 83-102)

الفترة الثانية (1986 – 1994) تميزت بصعوبة تمويل الاستثمارات من جهة انخفاض اسعار البترول ومن جهة ثانية ارتفاع عبئ المديونية مما فتح المجال لإعادة جدولة الديون.

الفترة الثالثة: (1995 – 1994) وضع حيز التنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بهدف بعث النمو الاقتصادي حيث ما يقارب العقد من الزمن حققت الجزائر ادخار صافي مهم ناتج عن ريع الجباية البترولية تم استخدام جزء منه في نفقات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في حين بعض النظريات و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي تنصح باستعمال هذه المدخرات في القطاع المنتج و مثال ذلك دولة النرويج التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي مرتفع على عكس اخفاق بعض الدول البترولية في تحقيق ذلك (Benabdallah, 2008).

الشكل(4-8) تطور معدل الاستثمار والادخار بالنسبة ل PIB



المصدر: البنك الدولي اطلع عليه بتاريخ 12.09.2021

من الملاحظ بداية من سنة 2000 ارتفاع الادخار الوطني والذي ساهم فيه قطاع المحروقات بشكل كبير نتيجة لارتفاع اسعار البترول ومن الملاحظ ان معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي طيلة هذه الفترة فاق 40 % مقارنة بمعدل الاستثمار الذي ظل في حدود 30 % لنفس الفترة وعليه الفارق بين الادخار والاستثمار يجسد مدى عدم الجدوى في استغلال الموارد المالية المتاحة للرفع من الاستثمار.

المبحث الثاني: أثر إجمالي تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2019.

من بين المشاكل التي تطرح والمتعلقة بالسلاسل الزمنية، مشكلة "الاستقرار مع الانحدارات الخاطئة (Granger & Newbold, 1974, pp. 111-120) بناءً على البيانات غير المستقرة (R^2 قوية بالنسبة إلى Durbin-Watson). للتغلب على هذا، يوصي مؤلفون مثل (Dickey & Fuller, 1979, pp. 427-431) بإجراء اختبارات الاستقرار قبل أي دراسة على سلسلة زمنية. في حالة عدم الاستقرار (من النوع المقطعي TS أو العشوائي DS)، اقترح المؤلفون ولا سيما (Dickey & Fuller, 1981, pp. 1057-1072) ، (Phillips.Perron, 1987, pp. 277-301) طرقاً للاستقرارية : الفرق الأول لسلسلة DS غير الثابتة (Differencing Stationnary) أو فرق الاتجاه لسلسلة TS غير الثابتة (Trend Stationnary). موجة أخرى من الباحثين (Engle & Granger, 1987, pp. 251-276) ، (Granger, 1986, pp. 213-228) تزيل هذا الإجراء من خلال الفارق الأول المتمثل في تحديد سلسلة (المدى القصير) بفقدان مستوى المعلومات (المدى الطويل) الذي لا غنى عنه في شرح ديناميكية السلسلة المذكورة. هذا يعني أن تحديد الموقع بالاختلاف الأول يجعل السلسلة تفقد خصائصها على المدى الطويل، وبالتالي فإن النموذج لا يلتقط سوى الديناميكية قصيرة الأجل. تقترح هذه الموجة من الباحثين دمج الديناميكية طويلة المدى في النموذج الثابت على المدى القصير؛ يسمى النموذج الذي تم الحصول عليه "نموذج تصحيح الخطأ". حيث يفترض تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنه طويلة المدى (التكامل المشترك) بين متغيرات النموذج قيد الدراسة (Maddala & Kim, 1998) (Chan, Mills, 1999) (2002) لتحقيق ذلك، تم اقتراح اختبار التكامل المشترك لـ (Engle & Granger, 1987) و يتعلق فقط بالحالات الثنائية. يتعلق هذا الاختبار بسلسلتين متكاملتين بنفس الرتبة، وبدلاً من ذلك سيكون أقل فعالية في أكثر من سلسلتين. وبالتالي، تم اقتراح اختبار التكامل (Johansen, 1988, pp. 231-254) (Johansen, 1996b) للحالات متعددة المتغيرات (أكثر من سلسلتين) ، كما يجب ان تكون جميع السلاسل محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة (سلسلة متكاملة مع رتب 'd' حيث أنه إذا أصبحت مستقرة بعد الاختلافات. ('d' استحالة اختبارات التكامل المشترك التقليدية) اختبار (Engle & Granger, 1987).

و نظراً لاستحالة تطبيق اختبار Johansen (1988، 1991، 1996) والواجب تطبيقهما على سلسلة متكاملة من درجات المختلفة ، قام بيزاران وآخرون. (1996) وبيزاران وشين (1995) وبيزاران وآخرون. (2001) لاقتراح إجراء اختبار التكامل المشترك المكيف مع هذه الحالة، يسمى "اختبار التكامل المشترك" أو "اختبار حدود التكامل المشترك" أو "اختبار التكامل

المشترك بالتأخيرات المرجحة". يتم تطبيق هذا الاختبار المشترك في الحدود الطرفية على خلفية نموذج يعمل كقاعدة له، وهذا هو مواصفات (ARDL) مدمجة في شكل نموذج تصحيح الخطأ.

أدت فكرة السببية إلى العديد من التطورات (نماذج المتجهات) التي تساهم في زيادة الكفاءة التنبؤية لنماذج الاقتصاد القياسي. تظهر النماذج ذات المعادلات المتزامنة حدودها في عدم قدرتها على التنبؤ بالصدمات (الصدمة النفطية الأولى والثانية) وتكون موضوعاً لم يسمع به من النقد الذي سيكون نموذج النمذجة التلقائية المتجهة (VAR) علاجاً له. وعليه تعمل نماذج VAR على تحسين الكفاءة التنبؤية لنماذج الاقتصاد القياسي، لأنها تدمج المعلومات الجديدة التي تم تجاهلها لفترة طويلة في المعادلات المتزامنة ولا تعترف بالسببية بشكل مسبق، السلسلة (تعتبر جميعها محلية المنشأ) ليقول مع من لديهم علاقات السبب والنتيجة. من ناحية أخرى، بناءً على معايير إحصائية بحتة، ستعاني نماذج VAR من الشبهات الممتثلة في وجود محتوى محلي لا يستعيد الواقع الاقتصادي على هذا النحو. هذا هو معنى تطورات ما يسمى نماذج VAR الهيكلية (SVAR)، والذي سوف يستوعبه إلى المعادلات المتزامنة في إصدار ديناميكي.

1- تقديم لنماذج ARDL:

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test المطور من قبل (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p) و نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها و قيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة:

- 1- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة صفر (0) أو متكاملة من درجات مختلفة أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.
- 2- أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
- 3- أن استخدامها يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين. حيث تشمل كل دراسة قياسية النقاط الفرعية التالية:

- وصف المتغيرات

- اختبار استقراره للمتغيرات

- تقدير نموذج ARDL
- (العلاقة (المعاملات) على المدى الطويل والقصير
- النموذج الأمثل مع الرسم البياني معيار معلومات SIC
- اختبارات المتانة لنموذج ARDL المقدر
- اختبار التكامل المشترك (Pesaran et al. (2001)

1-1 اختبار جذر الوحدة:

اختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث يعتبر شرط من شروط التكامل المشترك، وهذا للكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية قيد الدراسة من حيث درجة تكاملها وعليه نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 \text{ فرضية العدم : السلسلة بها جذر وحدة ، أي أنها غير مستقرة عندما تكون } \tau < \tau_{cal} \\ H_1 \text{ فرضية البديلة: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، أي (السلسلة مستقرة) } \tau > \tau_{cal} \end{array} \right\}$$

وهذا باستخدام اختبار **Phillip perron** أو **ADF** أو كليهما.

هذا الاختبار مهم لأنه يحدد ما إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة ثابتة على المدى الطويل، من خلال مقارنة القيم المرصودة مع القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة).

1-2 تحديد فترة الإبطاء المثلى:

يكتسي اختيار الفجوة الزمنية أهمية كبيرة لتحديد دقة النموذج. ويتم اختيار العدد الأمثل لفترات الإبطاء اعتمادا على قيم اختبار (AIC) واختبار (SC)، حيث يتم اختيار عدد فترات الإبطاء التي تقابل أقل قيمة محسوبة لكلا الاختبارين وفي حالة اختلاف نتائج الاختبارين حول القيمة المثلى يتم المفاضلة بينهم حيث، (AIC) يستخدم للعينات الصغيرة و (SC) للعينات الكبيرة.

1-3-1 اختبارات ما بعد تقدير النموذج:

1-3-1 اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد **ARDL Bounds Test**

يعد اختبار منهج الحدود **Bounds Test** أهم اختبار لإثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

H_0 } فرضية العدم: لا يوجد علاقة طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع.
 H_1 } فرضية البديلة: توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع.

إذا ثبت أن F-stat المحسوبة هي أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة عند درجات المعنوية للحدود العليا، يتم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات الأجل القصير.

1-2-3-1 الاختبارات التشخيصية:

يتعلق اختبار المتانة للنموذج بأربعة اختبارات مهمة تتمثل في:

التأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، ويتم القيام بعدة اختبارات كالتالي:

1-2-3-1 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

يتم ذلك من خلال اختبار **Breusch-Godfrey** والمعروف باختبار **(LM Test)**، وذلك من خلال قيمة كل من **F** (**statistic Chi-Square** غير معنوية حتى مستوى معنوية 5% وهذا يعني عدم فرض العدم وبالتالي من خلال هذا الاختبار تبين أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في بواقي معادلة الانحدار.

1-2-2-3-1 اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)

يتم اختبار عدم ثبات التباين بهدف التأكد من تحقق افتراض ثبات تباين الحد العشوائي الذي يمثل أحد الافتراضات الأساسية التي تبني عليه طريقة المربعات الصغرى **(OLS)** ويتم ذلك من خلال اختبار **(White Test)** وذلك من خلال احتمال كل من **F-statistic Chi-Square** (، غير معنوية مما يعني عدم رفض فرض العدم، وبالتالي، لا يعاني النموذج من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

1-2-3-1 اختبار توزيع البواقي (Normality Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي، وبالتالي، يتفق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى **(OLS)** التي يتم استخدامها، وذلك من خلال اختبار **(JB) Jarque-Bera**، وفي حالة قيمة المعلمات الخاصة بهذا الاختبار **(JB)** إذا كانت غير معنوية عند مستوى 5%، فهذا يدل على رفض فرضية العدم وعليه التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي. وبالتالي يمكن قبول النموذج إحصائياً.

1-3-2-4 اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)

وذلك باختبار عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج وصحة الشكل الدالي، من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار التي يجب ان تكون أكبر من 5%، وبالتالي تؤكد عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج.

1-3-3 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:

يتم اللجوء لاختبار (Pesaran & Pesaran, 1997) لمعرفة خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

2- مواصفات النموذج وبياناته:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تراكم رأس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2019) وعليه تم اعتماد دالة الإنتاج من نوع (coob- douglass) لاستخراج مساهمة كل من رأس المال والعمل في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019. ومن اجل ذلك سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$RGDP = \alpha + \beta_1 K1_t + \beta_2 Emp_t + \beta_3 Inf_t + \varepsilon_t$$

t=1,2,3T

ولتقدير علاقة الطويلة والقصيرة الاجل تم الاستعانة بتقدير النموذج اللوغاريتمي بالعلاقة التالية:

$$\Delta \ln(RGDP) = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \ln(K1)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_i \Delta \ln(EMP)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_i \Delta (\lnf)_{t-i}$$

$$+ \lambda_1 RGDP_{t-1} + \lambda_2 K1_{t-1} + \lambda_3 EMP_{t-1} + \lambda_4 INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

t = الفترة الزمنية.

T = عدد المشاهدات.

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة لعام 2017 (بالمليون دولار أمريكي 2017) (PWT, 2021)

K1: التغير في مخزون رأس المال بالأسعار الوطنية الثابتة لعام 2017 (بالمليون دولار أمريكي 2017) (PWT, 2021)

Emp: عدد الأشخاص العاملين (بالملايين) (PWT, 2021)

INF: التضخم ، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (% سنوية) (worldbank, 2021)

ϵ_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي:

β_0 : الحد الثابت.

β : تمثل معاملات العلاقة القصيرة الاجل.

λ : تمثل معاملات العلاقة طويلة الاجل

3-دراسة استقراريه المتغيرات:

أظهرت نتائج اختبار استقراريه المتغيرات ان كل المتغيرات مستقرة في المستوى باستثناء متغير التضخم فهو مستقر في

الفرق الأول

الجدول (4-6) نتائج اختبار (pp) لاستقراريه السلاسل الزمنية

القرار	الفرق الاول				عند المستوى				المتغيرات
	الثابت والاتجاه		الثابت		الثابت والاتجاه		الثابت		
I=(1)	[0.000]*	-8.429	[0.000]*	-7.9376	[0.594]	-1.984	[0.418]	-1.7130	LOG(RGDP)
I=(1)	[0.006]*	-4.354	[0.000]*	-4.4101	[0.789]	-1.580	[0.567]	-1.4149	LOG(K1)
I=(1)	[0.000]*	-8.455	[0.000]*	-8.1252	[0.898]	-1.204	[0.482]	-1.5852	LOG (emp)
I=(0)					[0.000]*	-5.270	[0.000]*	-4.8900	inf

*-**-*** معنوية عند مستوى 1% ، 5% ، 10% حسب قيم (adj .t-Statistic) الجدولية ل (MacKinonnon:1996).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews10

4-تحديد فترة الابطاء المثلى:

الجدول (4-7) نتائج معايير اختيار فترة الابطاء

Included observations: 46

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	93.03925	NA	0.001220	-3.871272	-3.712259	-3.811705
1	121.3497	50.46644	0.000372	-5.058682	-4.859917	-4.984223
2	124.0889	4.763827*	0.000345*	-5.134300*	-4.895781*	-5.044949*
3	124.2661	0.300465	0.000358	-5.098526	-4.820254	-4.994283
4	124.4511	0.305629	0.000372	-5.063090	-4.745066	-4.943956

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews10

و بتطبيق نتائج الاختبارين يتبين انه قد حقق ادنى قيمة لهما عند فترة الإبطاء الثانية كما توافقت معه نتائج اختبارات (SC)

(LR, HQ) وعند تطبيق هذا العدد الأمثل لفرات الإبطاء على الاختبارات الاحصائية تبين انها معنوية إحصائيا وتعطى نتائج

جيدة إحصائيا.

5- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

يوضح الجدول رقم (4-8) أن F-stat المحسوبة هي أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة عند درجات المعنوية للحدود العليا ، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع Log(RGDP) والمتغيرات المستقلة. وعليه نقبل بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وعليه ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات الأجل القصير.

الجدول (4-8) نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests)

مستوى المعنوية			قيمة F الجدولية وفقا لتقديرات (pss)	فيشر المحسوبة F-statistic
10%	5%	1%		
2.37	2,79	3,65	I(0)	17.88703
3,2	3,67	4,66	I(1)	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

5-1 تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

أظهرت نتائج اختبار ARDL والمتعلقة بمعلمات الأجل القصير تأثير إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي لكل من مخزون رأس المال والعمالة. بينما يترتب أثر سلبي للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (4-9) نتائج اختبارات التكامل المشترك (تقدير نموذج تصحيح الخطأ)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: DLOG(RGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/11/22 Time: 19:51
Sample: 1970 2019
Included observations: 48

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(K1)	0.041644	0.020872	1.995153	0.0532
D(INF)	-0.000553	0.000196	-2.818138	0.0076
D(INF(-1))	0.000704	0.000199	3.545802	0.0011
DLOG(EMP)	0.278231	0.055277	5.033400	0.0000
DLOG(EMP(-1))	0.085321	0.063656	1.340331	0.1881
CointEq(-1)*	-0.488287	0.049112	-9.942303	0.0000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

كما يظهر معامل تصحيح الخطأ $\lambda = -0.48$ ذو معنوية إحصائية وبإشارة سالبة، وعليه يمكن القول ان 48% من أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة الى الوضع التوازني للأجل الطويل وعليه فان متغيرات النموذج في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الاجل الطويل في فترة زمنية اقل من 6 أشهر.

2-5- نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

من خلال الجدول أدناه نستنتج ما يلي: بالنسبة لمعاملات الأجل الطويل فإن كل المتغيرات مخزون راس المال والعمالة والتضخم لها معنوية إحصائية عند 1% وتظهر دور إيجابي على المدى الطويل ومن الجانب الاقتصادي فإن إشارة معلمة التضخم سالبة مما يعني أن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية. أما بالنسبة لمرونة العمل فهي موجبة وقدرت ب(0.73) وبالتالي أي زيادة في حجم العمل ب 1% تؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.73 % على المدى الطويل. وبالنسبة لمرونة اجمالي تراكم راس المال فهي إيجابية وتقدر ب(0.09)، وبالتالي أي زيادة في مخزون راس المال تؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 0.09% على المدى الطويل.

الجدول (4-10) : تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

النموذج الامثل (2, 2, 1, 1) ARDL			
المتغيرات	المعاملات	t-Statistic	الاحتمال
LOG(K1)	0.009	6,2719	0.0000
LOG(EMP)	0.731	44,520	0.0078
INF	-0.003	-2.810	0.0002

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

3-5 الاختبارات التشخيصية

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم القيام بعدة اختبارات كالتالي:

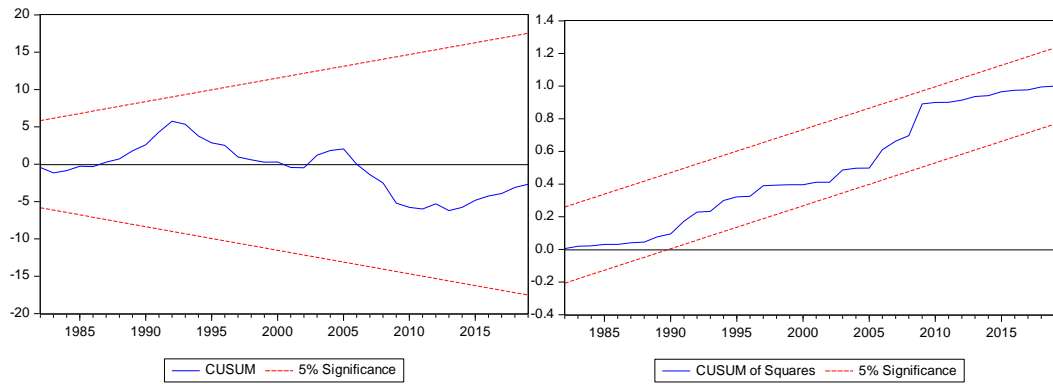
الجدول (4-11) اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم:

الاختبار	احصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic	0.1933
		Chi-Square (2)	0.1231
التوزيع الطبيعي	Normality Test	Jarque-Bera	0.933
عدم ثبات الثباين	Heteroskedasticity Test:	F-statistic	0.4503
	Breusch-Pagan-Godfrey	Chi-Square(2)	0.4140
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)		F-statistic	0.7049

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

4-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير والأجل الطويل:

الشكل (4-9) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج أثر إجمالي مخزون رأس المال على النمو الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

ما يلاحظ من خلال الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ أنها تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن هذه المعاملات مستقرة مما يعني خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن. يتضح من خلال هذه الأشكال أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

6- مناقشة وتحليل النتائج:

التقييم الاقتصادي للنموذج:

- إشارة معامل تراكم رأس المال المادي الموجبة وهي تتلاءم مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الاستثمار بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,09% على المدى الطويل، و0,04% على المدى القصير.
- أيضاً إشارة معامل حجم العمل موجبة وهي تتلاءم مع النظرية الاقتصادية وتم تقدير هذه المعلمة ب 0,73 بمعنى أن أي إضافة في عنصر العمل بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,73% على المدى الطويل. و 0,27% على المدى القصير.

- للتضخم أثر سلبي معنوي ضعيف على النمو الاقتصادي حيث ارتفاع التضخم ب 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ب 0.003%. و هذا بالنظر الى العديد من الدراسات التي تشير الى ان معدلات التضخم المرتفعة تعمل على انخفاض النمو الاقتصادي حيث شهدت الفترة 1970-1997 معدلات تضخم مرتفعة.
- ونظرا لان النموذج مقبول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية، يمكن اعتماده كنموذج مفسر للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- كما يمكن استخراج كثافة رأس المال K/L بقسمة معامل رأس المال على معامل العمل وتساوي 0,12 وهي اقل من الواحد بكثير وهذا يشير إلى أن كثافة رأس المال ضعيفة نسبيا مقارنة بكثافة العمل وهذا يدل على أن كل وحدة من رأس المال يقابلها عشر وحدات من عنصر العمل.
- كما يوضح الجدول (4-12) التحليل الاقتصادي لمساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي:

الجدول (4-12) مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

الفترة	معدل نمو الناتج المحلي الخام $\Delta y/y$	معدل مساهمة تراكم رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي $\beta 1 (\Delta K/K)$	معدل مساهمة العمل في النمو الاقتصادي $\beta 2 (\Delta L/L)$	مساهمة التقدم التقني في النمو الاقتصادي $\Delta A/A$
		$0,09 = \beta 1$	$0,73 = \beta 2$	
1999-1990	1,57%	0,1-	1,5%	0,08%
2009-2000	3,89%	2%	2,4%	0,51-
2019-2010	3,02%	1,4%	1,2%	0,38%
2019-1990	2,76%	1,04%	1,72%	0,38%
مساهمة عوامل الانتاج في النمو الاقتصادي				
		34%	58%	8%

المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (01).

- يتضح من خلال هذا الجدول المساهمة النسبية لرأس المال مقارنة مع مساهمة حجم العمل في النمو حيث انه خلال الفترة 1999-1990 معدل مساهمة تراكم رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي تكاد تكون منعدمة ان لم نقل سلبية وهذا لتوقف عجلة التنمية كما اقترن ذلك مع تدهور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج 0,08%.
- أما خلال الفترة 2009-2000 سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاع ملحوظ مقارنة مع الفترة السابقة نظرا لوضع برامج دعم النمو الاقتصادي حيز التنفيذ حيث سجل تراكم رأس المال مساهمة تقدر ب 2% في النمو إلا أن المساهمة الكلية لعوامل الإنتاج جاءت سلبية وهذا يعكس عدم الكفاءة والفعالية في الإنتاج وأن النمو يعتمد على كمية عوامل الإنتاج

(التراكم الموسع) وبالتالي خلصت النتائج الى النمو المحقق في الجزائر نمو موسع (croissance extensive) وهو بعيد عن النمو المكثف (croissance intensive).

- وفيما يخص الفترة 2010-2019 وصل معدل النمو الى 3,02% حيث فاقت مساهمة تراكم رأس المال المادي مقدار مساهمة العمل في النمو الاقتصادي لتصل إلى 1,4%.
- وعليه خلصت الدراسة الى ان النمو الاقتصادي في الجزائر يرتكز على تراكم عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) إلا أن كثافة رأس المال ضعيفة نسبيا بالرغم من كبر حجم الاستثمارات المحققة وهي تعتبر غير كافية لامتناس حجم العمالة من جهة أخرى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتناسب طرديا مع حجم الاستثمار، حيث تمثل مساهمة تراكم رأس المال المادي حوالي 3/10 من النمو في حين أن مساهمة العمل تقترب من 6/10 كما أن الإنتاجية الكلية لا تساهم في النمو الاقتصادي إلا في حدود 1/10 فقط.

المبحث الثالث: أثر مخزون راس المال للقطاع العام والخاص على النمو الاقتصادي للفترة 1970-2019

1- مواصفات النموذج وبياناته:

تهدف معالم النموذج الى توضيح أثر الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2019): ومن اجل ذلك سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$RGDP_t = \alpha + \beta_1(KGOV1) + \beta_2(KPRIV1) + \beta_3(EMP) + \beta_4(INF) + \beta_5(HC1) + \varepsilon_t$$

t=1,2,3 T

ولتقدير علاقة الطويلة والقصيرة الاجل يتم الاستعانة بتقدير العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta \ln(RGDP) = & \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \ln(KGOV1)_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_i \Delta \ln(KPRIV1)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_i \Delta \ln(EMP)_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^n \beta_i \Delta \ln(INF)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_i \Delta \ln(HC1)_{t-i} + \lambda_1 GDDP_{t-1} + \lambda_2 KGOV_{t-1} \\ & + \lambda_3 KPRIV_{t-1} + \lambda_4 EMP_{t-1} + \lambda_5 INF_{t-1} + \lambda_6 HC1_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

t = الفترة الزمنية:

T = عدد المشاهدات.

$$\varepsilon_t = \text{حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛}$$

$$\alpha = \text{الحد الثابت.}$$

$$\beta_S = \text{معاملات مرونة معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي .}$$

RGDP الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام 2017. (IMF, 2021)

Kpriv1: التغير في رصيد رأس المال الخاص الذي تم إنشاؤه على أساس تدفقات الاستثمار الخاص ("IPRIV_rppp" ،

بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام 2017 (IMF, 2021)

Kgov1: التغير في مخزون رأس المال الحكومي العام) تم إنشاؤه بناءً على تدفقات الاستثمار الحكومي العام

("igov_rppp" ، بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام 2017. (IMF, 2021).

Emp : عدد الأشخاص العاملين (بالملايين) (PWT, 2021)

INF: التضخم ، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (% سنوية) (worldbank, 2021)

Hc1: التغير في مؤشر رأس المال البشري ، بناءً على سنوات الدراسة والعائد إلى التعليم. (PWT, 2021)

2-استقرارية المتغيرات

الجدول (4-13) اختبار جذر الوحدة باستخدام PP

المتغيرات	عند المستوى			الفرق الاول		القرار
	الثابت	الثابت والاتجاه	الثابت	الثابت والاتجاه		
LOG(RGDP)	-1.713	0.4185	-7.937	0.5949	[0.000]*	I=(1)
LOG(Kgov1)	-1.966	0.3002	-7.205	0.5515	[0.000]*	I=(1)
LOG(Kpriv1)	-1.047	0.7287	-6.644	0.8858	[0.000]*	I=(1)
LOG (emp)	-1.585	0.4824	-8.159	0.5949	[0.000]*	I=(1)
Log (Hc1)	-1.531	0.5095	-6.669	0.6640	[0.000]*	I=(1)
inf	-4.890	[0.000]*	-5.270	[0.000]*	I=(0)	

*-**-*** معنوية عند مستوى 1% ، 5% ، 10% حسب قيم (adj .t-Statistic) الجدولية ل (MacKinonnon :1996).

المصدر: مخرجات برنامج 9 eviews باستخدام الملحق رقم 01.

يتضح من الجدول ان جميع السلاسل مستقرة في الفرق الأول باستثناء سلسلة التضخم حيث لوحظ إستقراريتها في

المستوى الرتبة (0) ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود ويعتبر نموذج ARDL أكثر

النماذج ملائمة مع حجم العينة والبالغة 45 مشاهدة والممتدة من 1970 الى سنة 2019.

3-تحديد فترة الإبطاء المثلى:

الجدول (4-14) تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	73.28994	NA	0.003145	-2.925650	-2.687131	-2.836299
1	118.4132	76.51342*	0.000462	-4.844054	-4.565783*	-4.739812
2	120.0392	2.686291	0.000450*	-4.871268*	-4.553243	-4.752134*
3	120.7986	1.221752	0.000456	-4.860810	-4.503032	-4.726784
4	121.7067	1.421359	0.000458	-4.856814	-4.459283	-4.707896

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

أكدت معظم المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 2. وبعد القيام بعدة محاولات ارتأينا اختيار فترة الإبطاء هذه لأنها

تناسب مع جودة النموذج الذي نحن بصدد دراسته. بالاستعانة ببرنامج EViews10 يتضح أن درجة التأخير المثلى 2.

4-اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

يوضح الجدول (4-15) أن F-stat هي أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة عند كل درجات المعنوية للحدود العليا المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول (4-15) اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الامد (Bound Tests)

مستوى المعنوية			قيمة F الجدولية وفقا لتقديرات (pss)	فيشر المحسوبة F-statistic
10%	5%	1%		
1,99	2,27	2,88	I(0)	13.30552
2,94	3,28	3,99	I(1)	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

بناء على النتائج المتحصل عليها القيمة المحسوبة والمقدرة بـ 13.30 أكبر من القيمة الجدولية العليا و عليه نرفض

فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1% و عليه وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد.

1-4- تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

الجدول (4-16) تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 0, 0, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:31
 Sample: 1970 2019
 Included observations: 30

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(KPRIV1)	0.010401	0.005246	1.982755	0.0660
DLOG(KPRIV1(-1))	-0.023720	0.005699	-4.161795	0.0008
DLOG(KGOV1)	-0.007854	0.003127	-2.512077	0.0239
DLOG(KGOV1(-1))	-0.014567	0.003700	-3.936992	0.0013
DLOG(EMP)	0.339394	0.040055	8.473205	0.0000
D(INF)	8.73E-06	0.000173	0.050605	0.9603
D(INF(-1))	0.001621	0.000240	6.762030	0.0000
CointEq(-1)*	-0.814566	0.065193	-12.49472	0.0000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

- يظهر مخزون رأس المال العام أثر سلبي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير حيث الزيادة ب 1% في مخزون رأس المال العام تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.007% على المدى القصير. كما ان لمخزون رأس المال الخاص أثر إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير حيث زيادة ب 1% في مخزون رأس المال الخاص تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.01%. كما لم نسجل أي تأثير لرأس المال البشري على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير. وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تظهر الأثر الإيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي الذي يعمل على زيادة كفاءة الإنتاج. تأثير إيجابي معنوي للعمل على الناتج المحلي الإجمالي حيث الزيادة في العمل ب 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.33%

2-4- نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

من خلال الجدول أدناه نستنتج ما يلي:

- على المدى الطويل يظهر تأثير مخزون رأس المال العام إيجابي مقارنة مع المدى القصير حيث الزيادة ب 1% في مخزون رأس المال العام تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.007% غير ان هذا التأثير لا يوجد له دلالة إحصائية معنوية.

أما فيما يتعلق بتأثير مخزون رأس المال الخاص فله أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي حيث زيادة ب 1% في مخزون رأس المال القطاع الخاص تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.07%. كما نسجل أثر إيجابي معنوي للعمل على النمو الاقتصادي يقدر ب 0.74%. أما بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري فله أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للتضخم فله أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الجدول (4-17): تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 0, 2)			
المتغيرات	المعامل	t-Statistic	الاحتمال
LOG(KPRIV1)	0.074887	5.576011	0.0001
LOG(KGOV1)	0.007687	0.830531	0.4193
LOG(EMP)	0.745204	13.15110	0.0000
LOG(HC1)	-0.072005	-2.563004	0.0216
KPPP	-0.003200	-0.717907	0.4838
INF	-0.002997	-3.925745	0.0013
C	10.79242	116.8484	0.0000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

5-الاختبارات التشخيصية

5-11 اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم القيام بعدة اختبارات كالتالي:

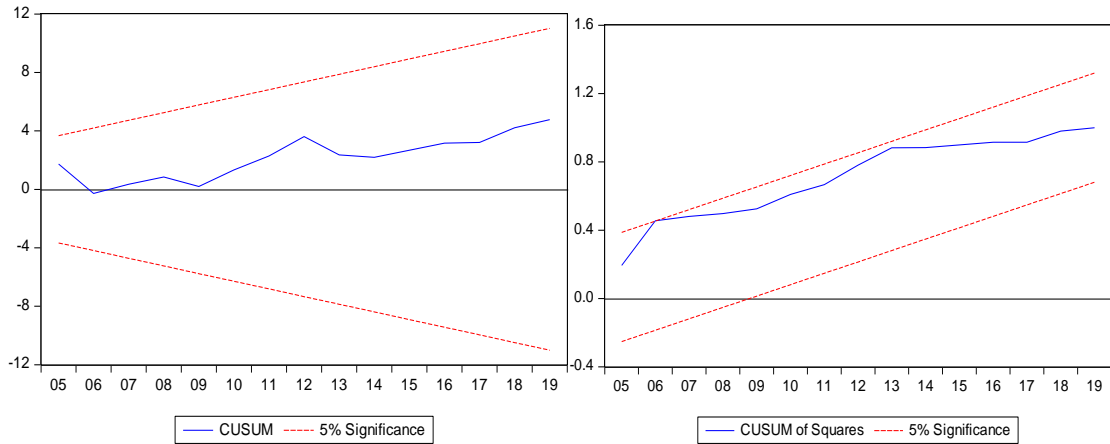
الجدول (4-18) اختبارات مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم:

الاختبار	احصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0,3997	0.6785
Serial Correlation LM Test:	Chi-Square (2)	1,73811	0.4193
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	0.505	0.776
عدم ثبات التباين eteroskedasticity	F-statistic	0,6153	0.8146
Test: Breusch-Pagan-Godfrey	Chi-Square (2)	10.944	0.6904
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)	F-statistic	0.0069	0.9349

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

أظهرت كل نتائج الاختبارات التشخيصية ان النموذج المستخدم في التحليل خلوه من المشاكل القياسية نظرا لان قيمة الاحتمال لكل الاختبارات أكبر من 5%.
2-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:

الشكل(4-10) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج أثر مخزون راس المال العام والخاص على النمو الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

ما يلاحظ من خلال الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم فان هذه المعاملات مستقرة مما يعني خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن. يتضح من خلال هذه الأشكال أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذه النماذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

6-مناقشة وتحليل النتائج:

يعتبر الاستثمار من أهم محددات النمو الاقتصادي، يهدف هذا النموذج إلى تحديد مساهمة استثمار القطاع العام والقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019، ولقد تبين من خلال تحليل الدراسة باستخدام أسلوب ARDL ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار سكون المتغيرات ان جميع المتغيرات غير ساكنة في مستواها و متكاملة من الدرجة $I=1$ ما عدا التضخم متكامل من الدرجة $I=0$.
- تبين من اختبار أسلوب ARDL أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات تراكم رأس المال للقطاع الخاص والقطاع العام مع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة محل الدراسة.
- من اهم النتائج المتحصل عليها هو ان للاستثمار القطاع الخاص نسبة كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي حيث جاءت نتائجه معنوية وتقدر ب 0.07% في حالة رفع استثمار القطاع الخاص ب 1% وهي تقارب النسبة التي تفسر تأثير إجمالي التراكم على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي). كما ان للعمل أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي. في الأخير يعتبر نموذج ARDL المقترح أمثل لتقدير العلاقة الطويلة الأجل بين تراكم رأس المال للقطاع العام والقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء كما أن المقدرات مستقرة عبر الزمن كما يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل بنسبة 81%.

المبحث الرابع: أثر الاستثمار في الآلات والتجهيزات و واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1990-2019

يعتبر القطاع الصناعي القلب النابض لأي اقتصاد وبغرض معرفة مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي في الجزائر تم الاستعانة بنموذجين حيث يتطرق النموذج الى أثر الاستثمار الصناعي لكل نشاط على النمو الاقتصادي . تهدف الدراسة إلى محاولة قياس وتحليل أثر الاستثمار في الآلات والتجهيزات و واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2019) وتستند هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه (Pesaran et al (2001) ، لتوضيح العلاقة الحقيقية بين النمو الاقتصادي والاستثمار في المجال الصناعي بالتركيز على الاستثمار في قطاع الصلب والمعادن والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية (ISMME)، و واردات السلع الرأسمالية، والاستثمار في مجال الفلاحي والخدمات.

1-مصادر البيانات والقياس

تبنى هذه الدراسة مناهج مختلفة لنظرية الاستثمار من أجل اختبار العلاقة بين الاستثمارات الصناعية والنمو الاقتصادي. في هذا الصدد، غطي التحليل المستخدم في هذه الدراسة السلاسل الزمنية السنوية من 1990 إلى 2019 أي

30 ملاحظة، وتم اختيار الإطار الزمني بناءً على توافر البيانات والرغبة في تحديد فترة الترجمة الاقتصادية. والتي ينبغي أن تكون كافية للوقوف على العلاقة بين الاستثمار المحلي في الصناعة وواردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر. تتكون مجموعة البيانات من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار في الآلات والتجهيزات، واردة السلع الرأسمالية، الاستثمار في ISMMEE، الاستثمار في قطاع الفلاحة، الاستثمار في الخدمات. تم الحصول على البيانات من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.

تم اقتراح هذه المتغيرات بغرض تحليل ودراسة واختبار فرضيات تأثير التراكم القطاعي على النمو الاقتصادي، ولهذا فإن اختيار هذه المتغيرات على أساس الجانب النظري وكذلك الدراسات السابقة المشابهة والتي لها علاقة بهذا الموضوع، كما نشير إلى مدى إمكانية توفر البيانات الخاصة بالبحث، وعلى هذا الأساس نقترح المتغيرات التالية:

1-1 التعريف بمتغيرات الدراسة :

(PIB) : الناتج المحلي الإجمالي (.الديوان الوطني للإحصائيات)

(MAEQUI) : مخزون رأس المال للآلات و التجهيزات. (الديوان الوطني للإحصائيات)

(IMPEQU) : قيمة واردات من الآلات و التجهيزات . (الديوان الوطني للإحصائيات)

ISMMEE : مخزون رأس المال قطاع الصلب والمعادن والميكانيكي والكهربائية والإلكترونية. (الديوان الوطني للإحصائيات)

SER : مخزون رأس المال لقطاع الخدمات. (الديوان الوطني للإحصائيات)

AG : مخزون رأس المال لقطاع للفلاحة. (الديوان الوطني للإحصائيات)

TPP : مخزون رأس المال للأشغال العمومية للمحروقات. (الديوان الوطني للإحصائيات)

DEFPIB : معامل الانكماش الضمني لإجمالي الناتج المحلي⁸ (WB, 2020)

2-1 مواصفات النموذج:

تم اعتماد في هذه الدراسة أسلوب اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL لتقدير أثر الاستثمار في مختلف

القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2019 ومن أجل ذلك سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 (MAEQUI) + \beta_2 (IMPEQU) + \beta_3 (ISMMEE) + \beta_4 (SER) + \beta_5 (AG) + \beta_6 (TPP) + \beta_7 DEFPIB + \varepsilon_t \quad t=1, 2, 3 \dots \dots T$$

⁸ هو نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية الثابتة. تم ربط هذه السلسلة لإنتاج سلسلة زمنية متسقة لمواجهة الفواصل المتسلسلة بمرور الوقت بسبب التغيرات في سنوات الأساس وبيانات المصدر والمنهجيات

ولتقدير علاقة الطويلة والقصيرة الاجل تم الاستعانة بتقدير العلاقة التالية:

$$\ln(PIB) = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \ln(MAEQUI)_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_i \ln(IMPEQU)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_i \ln(ISMMEE)_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^n \beta_i \ln(SER)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_i \ln(AG)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_i \ln(TPP)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_i \ln(DEFPIB)_{t-i} \\ + \lambda_1 PIB_{t-1} + \lambda_2 MAEQUI_{t-1} + \lambda_3 IMPEQU_{t-1} + \lambda_4 ISMMEE_{t-1} + \lambda_5 ser_{t-1} \\ + \lambda_6 TPP_{t-1} + \lambda_7 DEFPIB_{t-1} + \varepsilon_t$$

2- اختبار جذر الوحدة

كشفت النتيجة أن جميع المتغيرات أصبحت ثابتة عند الاختلاف الأول، أي أنها متكاملة من نفس الترتيب. (1) باستثناء المتغيرات الناتج المحلي الخام والاشغال العمومية للمحروقات والواردات من الالآت والتجهيزات فهي متكاملة من الرتبة (0). I.

الجدول (4-19): نتائج اختبار pp لاستقراره السلاسل الزمنية

الفرار	الفرق الاول				عند المستوى				المتغيرات
	الثابت والاتجاه		الثابت		الثابت والاتجاه		الثابت		
I=(1)	[0.000]	-5.5533	[0.001]	-4.5942	[0.374]	-2.3946	[0.001]	-4.4163	LOG(PIB)
I=(1)	[0.000]	-7.5173	[0.000]	-7.7236	[0.282]	-2.6019	[0.812]	-0.7682	LOG(AG)
I=(1)	[0.000]	-6.5433	[0.000]	-6.6816	[0.063]	-3.4542	[0.401]	-1.7396	LOG(SER)
I=(0)	[0.000]	-4.555	[0.000]	-5.9112	[0.778]	-1.5713	[0.008]	-3.8215	LOG(TPP)
I=(0)	[0.000]	-7.2928	[0.000]	-4.8403	[0.955]	-0.7557	[0.006]	-3.9786	LOG(IMPEQU)
I=(1)	[0.000]	-5.7708	[0.000]	-5.7061	[0.672]	-1.8124	[0.311]	-1.9373	LOG(MAEQUI)
I=(1)	[0.005]	-4.6162	[0.002]	-4.3295	[0.622]	-1.9115	[0.170]	-2.3278	LOG(ISMMEE)
I=(1)	[0.004]	-4.6769	[0.000]	-4.7635	[0.402]	-2.3375	[0.926]	-0.2067	DEFPIB

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

3- اختيار فترة الإبطاء المثلى

الجدول (4-20). نتائج معايير اختيار فترة الإبطاء.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	45.67266	NA*	0.004036	-2.690904	-2.310274	-2.574542
1	47.55078	2.548876	0.003819*	-2.753627*	-2.325419*	-2.622719*
2	47.89089	0.437281	0.004040	-2.706492	-2.230705	-2.561039

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

أكدت معظم المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 1. وبعد القيام بعدة محاولات ارتأينا اختيار فترة الإبطاء هذه لأنها تتناسب مع جودة النموذج الذي نحن بصدد دراسته. بالاستعانة ببرنامج EViews10 يتضح أن درجة التأخير المثلى هي 1

4- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

يوضح الجدول رقم (4- 21) أن F-stat هي أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة عند كل درجات المعنوية للحدود العليا المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع Log(PIB) والمتغيرات المستقلة.

الجدول (4- 21): نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests)

مستوى المعنوية			قيمة F الجدولية وفقا لتقديرات (pss)	فيشر المحسوبة F-statistic
10%	5%	1%		
2.38	2.69	3.31	I(0)	11.64781
3.45	3.83	4.63	I(1)	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

4-1 تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

الجدول (4- 22): تقديرات الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

النموذج الامثل ARDL (1,1,1,0,1,1,1,1)

الاحتمال	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات
0.0000	15.13811	3.21335	C
0.0000	-19.33329	0.02851-	@TREND
0.0001	-6.644747	0.17924	DLOG(IMPEQU)
0.0000	6.792432	0.330751	DLOG(ISMME)
0.0000	-8.953572	-0.010475	DLOG(AG)
0.0222	2.596487	0.05464	DLOG(TPP)
0.0000	21.74933	0.011228	D(DEFPIB)
0.0000	-14.57968	-0.46203	COINTEQ(-1)*

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

يلاحظ من خلال هذا الجدول بان واردات السلع الرأسمالية والاستثمار في مجال الصناعة الحديدية والكهربائية والإلكترونية (ISMME) والاشغال العمومية للمحروقات له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي الا ان الاستثمار في الالآت والتجهيزات له أثر سلبي على النمو الاقتصادي. كما ان سرعة التعديل من أخطاء الزمن القصير نحو الوضع التوازني

للأجل الطويل تقدر -0.46- كما ان لواردات السلع الرأسمالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث ان الزيادة ب 1% في واردات السلع الرأسمالية المجسدة للتكنولوجيا يرفع الناتج المحلي الإجمالي ب 0.17%.

2-4 نموذج ARDL- لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

من خلال الجدول أدناه نستنتج ما يلي: بالنسبة لمعاملات الأجل الطويل فإن كل من متغيرات الواردات من الآلة و التجهيزات و الأشغال العمومية للمحروقات و التضخم لها معنوية إحصائية عند 1% أما باقي المتغيرات فهي ذات معنوية إحصائية ضعيفة ولم تظهر أي دور إيجابي على المدى الطويل ومن الجانب الاقتصادي فإن إشارة معلمة التضخم موجبة مما يعني أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا غير مقبول من الناحية الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لمتغيرتي الاستثمار في الآلة و التجهيزات و الخدمات و في القطاع الفلاحي والاستثمار في الصناعات ISMMEE فلها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة معدلات هذه المتغيرات تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

الجدول (4-23): تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

النموذج الامثل (1, 0, 1, 0, 1, 1, 1) ARDL

الاحتمال	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات
0.2072	-5.257726	-0.136707	LOG(MAEQUI)
0.0000	7.430477	0.832631	LOG(IMPEQU)
0.9100	4.151490	-0.013786	LOG(ISMMEE)
0.0011	-3.259875	-0.166481	LOG(SER)
0.0049	-4.862200	-0.052492	LOG(AG)
0.0037	4.712249	0.195737	LOG(TPP)
0.0000	7.627242	0.016349	DEFPIB

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

5-الاختبارات التشخيصية

1-5 اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم

أظهرت اختبارات مدى جودة النموذج المستخدم في التحليل خلوه من المشاكل القياسية، حيث انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتبع النموذج التوزيع الطبيعي وهذا ما توضحه نتائج مخرجات برنامج 10 eviews الموضحة في الجدول رقم

(24-4).

الجدول (4-24) اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم

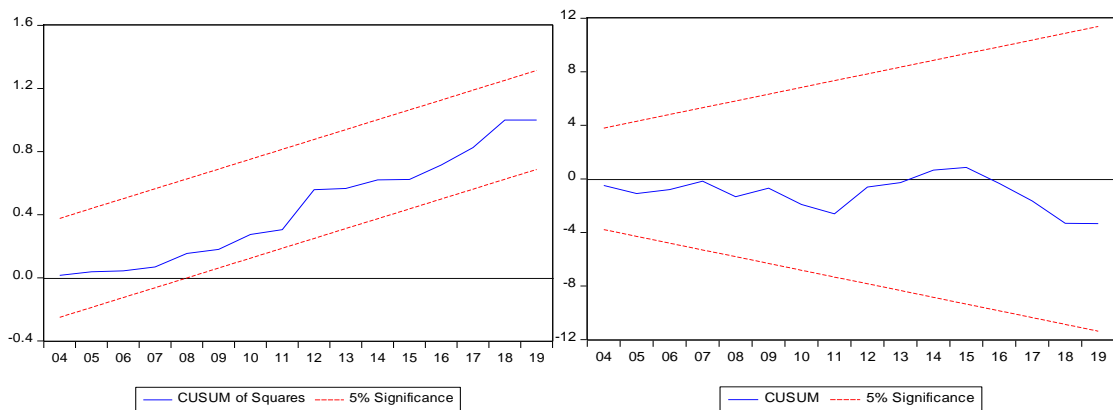
الاختبار	احصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	F-statistic	1.265121	0.2810
	Chi-Square(2)	2.571903	0.1088
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	2.36586	0.30637
	F-statistic	1.157061	0.3944
عدم ثبات التباين	(2)Chi-Square	15.55578	0.1088
	F-statistic	0.831496	0.4207
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)	(2)Chi-Square	0.691386	0.4207
	F-statistic	0.831496	0.4207

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

2-5- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:

الشكل (4-11) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج أثر استثماري في المعدات والتجهيزات وواردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي

في الجزائر



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

ما يلاحظ من خلال الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن هذه المعاملات مستقرة مما يعني خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن. يتضح من خلال هذه الأشكال أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذه النماذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

6-مناقشة وتحليل النتائج:

أظهرت نتائج اختبار السكون ان جميع المتغيرات ثابتة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة (1) $I(1)$:: باستثناء المتغيرات $\log(\text{imequi})$ و $\log(\text{tpp})$ فهي مستقرة في المستوى.

تبين من اختبار أسلوب ARDL أنه توجد علاقة طويلة الأجل للنموذج محل الدراسة ولقد تبين من خلال تحليل الدراسة ما يلي:

- علاقة طردية موجبة بين واردات السلع الرأسمالية والنتاج المحلي الإجمالي حيث الزيادة ب 1% في واردات المعدات والتجهيزات تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.83% على المدى الطويل و 0.17% على المدى القصير
- أثر سلبى للاستثمار في الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية على النمو الاقتصادي حيث الزيادة ب 1% في ISMME تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.013% على المدى الطويل و 0.33% على المدى القصير.
- علاقة عكسية غير معنوية بين الاستثمار في الآلات والتجهيزات والنمو الاقتصادي حيث زيادة ب 1% في الآلات والتجهيزات تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.13% على المدى الطويل و 0.06% على المدى القصير.
- أثر إيجابي للاستثمار في الأشغال العمومية للمحروقات حيث الزيادة ب 1% في الاستثمار في هذا المجال تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.19% على المدى الطويل و 0.05% على المدى القصير.
- أثر سلبى للاستثمار في الفلاحة والخدمات على النمو الاقتصادي. التنمية الصناعية ضرورية لتحديث الزراعة، تعتبر الزراعة في الجزائر تقليدية ومتخلفة. تكلفة الإنتاج عالية والإنتاجية منخفضة. نحتاج إلى جرارات ودراسات وأطقم مضخات وحصادات لتحديث الزراعة. لزيادة الإنتاجية، كما نحتاج إلى الأسمدة الكيماوية ومبيدات الأعشاب وما إلى ذلك، فهذه كلها منتجات صناعية يتم اقتناءها من الخارج. بدون التنمية الصناعية، لا يمكن إنتاج هذه السلع. لذا فإن التنمية الصناعية ضرورية لتحديث الزراعة.
- أثر إيجابي للتضخم على النمو الاقتصادي وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تنص على ان التضخم يعمل على انخفاض النمو الاقتصادي. لكن بالإشارة الى معدلات التضخم خلال الفترة 1998-2019 فقد كانت منخفضة حيث تشير بعض الدراسات khan&senhadj في حلة معدلات تضخم منخفضة تعمل على الرفع من النمو الاقتصادي.

- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار في الآلات والتجهيزات على المدى الطويل بالرغم من التأثير الإيجابي لكل من الاستثمارات المحققة للواردات من الآلات والتجهيزات وكذلك الاستثمار في مجال (ISMME) على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وهذا ما يتطابق مع التحليل النظري حيث نلمس تدهور في الآلة الإنتاجية.

المبحث الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019

1- مواصفات النموذج وبياناته:

تهدف معالم النموذج الى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن اجل ذلك سيتم تقدير المعادلة التالية للفترة (1990-2019):

$$RGDP_t = \alpha + \beta_1(K1) + \beta_2(SFDI) + \beta_3(EMP) + \varepsilon_t$$

t=1,2,3 T

ولتقدير علاقة الطويلة والقصيرة الاجل يتم الاستعانة بتقدير العلاقة التالية:

$$\Delta \ln(RGDP) = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \ln(K1)_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_i \Delta \ln(SFDI)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_i \Delta \ln(EMP)_{t-i}$$

$$+ \lambda_1 RGDP_{t-1} + \lambda_2 K1_{t-1} + \lambda_3 SFDI_{t-1} + \lambda_4 EMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

t : الفترة الزمنية:

T : عدد المشاهدات.

ε_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛

α : الحد الثابت.

β_s : معاملات مرونة معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي .

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام 2017 . (IMF, 2021)

K1: التغير في مخزون رأس المال الخاص الذي تم إنشاؤه على أساس تدفقات الاستثمار الخاص ("IPRIV_rppp")

بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام 2017 (IMF, 2021) بالإضافة الى التغير في مخزون رأس المال الحكومي

العام) تم إنشاؤه بناءً على تدفقات الاستثمار الحكومي العام ("igov_rppp" ، بمليارات الدولارات الدولية الثابتة لعام

2017. (IMF, 2021)

Emp: عدد الأشخاص العاملين (بالملايين) (PWT, 2021)

SFDI: مخزون رأس المال الأجنبي المباشر بالنسبة إلى (RGDP) <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

2-استقرارية المتغيرات

يتضح من الجدول (4-25) انه جميع السلاسل مستقرة في الفرق الأول ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منحج الحدود ويعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة والبالغة 30 مشاهدة والممتدة من 1990 إلى سنة 2019.

الجدول (4-25) اختبار جذر الوحدة باستخدام (pp)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		At Level			
		LOG(RGDP)	LOG(K1)	LOG(EMP)	LOG(SFDI)
With Constant	t-Statistic	0.2187	-0.1975	-1.0865	-1.5945
	Prob.	0.9691	0.9279	0.7073	0.4725
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7360	-2.0112	-1.6646	-3.1115
	Prob.	0.2306	0.5702	0.7410	0.1225
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.1318	3.9867	4.7165	2.7840
	Prob.	1.0000	0.9999	1.0000	0.9979
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LOG(RGDP))	d(LOG(K1))	d(LOG(EMP))	d(LOG(SFDI))
With Constant	t-Statistic	-3.5781	-3.4603	-7.6721	-7.3074
	Prob.	0.0130	0.0174	0.0000	0.0000
		**	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3874	-3.3671	-7.7254	-7.1351
	Prob.	0.0734	0.0771	0.0000	0.0000
		*	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4633	-2.2778	-4.9863	-5.0365
	Prob.	0.1311	0.0245	0.0000	0.0000
		n0	**	***	***
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					

المصدر: مخرجات برنامج 10views باستخدام الملحق رقم 01.

3-تحديد فترة الإبطاء المثلى:

الجدول (4-26) تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-95.48058	NA	145.0077	7.806199	8.096529	7.889803
1	-74.74624	30.30404*	31.94137	6.288172	6.626890*	6.385711
2	-73.50850	1.713798	31.58276*	6.269884*	6.656991	6.381357*
3	-73.07130	0.571715	33.28567	6.313177	6.748672	6.438584
4	-71.96326	1.363749	33.40442	6.304866	6.788749	6.444207

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

أكدت معظم المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 2. وبعد القيام بعدة محاولات ارتأينا اختيار فترة الإبطاء هذه لأنها

تناسب مع جودة النموذج الذي نحن بصدد دراسته. بالاستعانة ببرنامج eviews10 يتضح أن درجة التأخير المثلى 2.

4-اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

يوضح الجدول رقم (4-27) أن F-stat هي أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نرفض

فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع Log(RGDP) والمتغيرات

المستقلة.

الجدول (4-27) اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الامد (Bound Tests)

مستوى المعنوية			قيمة F الجدولية وفقا لتقديرات (pss)	فيشر المحسوبة F-statistic
10%	5%	1%		
2,72	3,23	4,29	I(0)	9,1583
3,77	4,35	5,61	I(1)	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

بناء على النتائج المتحصل عليها القيمة المحسوبة والمقدرة ب9,15 أكبر من القيمة الجدولية العليا و عليه نرفض فرض

العدم و نقبل الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1% و عليه وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد.

1-4- تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

الجدول (28-4) تقدير نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير

النموذج الامثل (ARDL(1, 0,0,1)			
الاحتمال	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات
0.0000	6.483582	3.974806	C
0.8325	0.213930	0.004234	DLOG(SFDI)
0.0000	-6.435178	-0.389152	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

من خلال الجدول (28-4) لا يظهر تأثير كل من التغير في مخزون رأس المال و العمل على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير .

كما ان لمخزون رأس المال الأجنبي المباشر أثر إيجابي غير معنوي على الناتج المحلي الاجمال في المدى القصير حيث زيادة ب 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.004 %.

2-4- نموذج ARDL - لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

من خلال الجدول (29-4) نستنتج ما يلي:

- على المدى الطويل يظهر تأثير مخزون رأس المال الأجنبي المباشر أكبر نسبيا مقارنة مع المدى القصير حيث الزيادة ب 1% في نسبة مخزون رأس المال الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.20% وهو ذو دلالة إحصائية معنوية.
- اما فيما يتعلق بتأثير مخزون رأس المال بصفة عامة فله أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي حيث زيادة ب 1% تؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 0,13%. في حدود معنوية 10%
- أثر إيجابي معنوي للعمل على النمو الاقتصادي يقدر ب 31%.

الجدول (29-4) : تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL)

النموذج الامثل (ARDL(1, 0, 0,1)			
الاحتمال	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات
0.0011	3.915708	0.2028	LOG(SFDI)
0.0493	2.116042	0,3161	LOG(EMP)
0.0597	-0.765612	0.13654	LOG(K1)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

5-الاختبارات التشخيصية

5-1 اختبارات مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم القيام بعدة اختبارات كالتالي:

الجدول (4-30) اختبارات مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم:

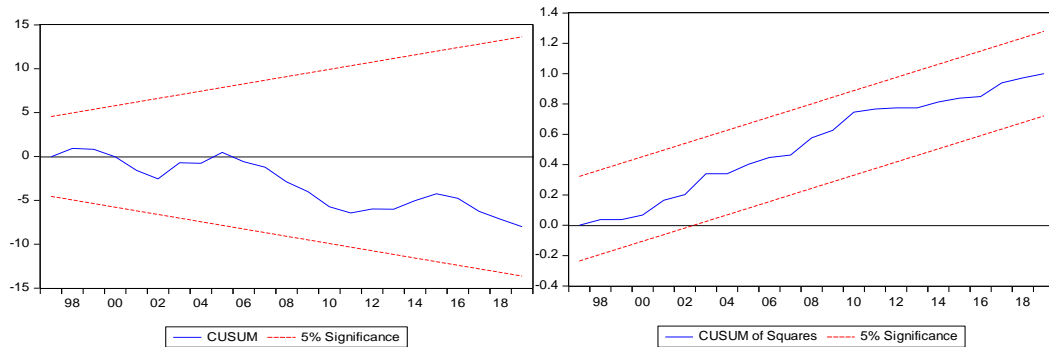
الاختبار	احصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	F-statistic	0,4486	0,6445
	Chi-Square (2)	1,1884	0,5520
التوزيع الطبيعي LM TEST	Jarque-Bera	1,08	0,580
عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0,1825	0,9663
	Chi-Square(2)	1,1071	0,9535
اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey Reset)	F-statistic	2,9398	0,1005

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

أظهرت كل نتائج الاختبارات التشخيصية ان النموذج المستخدم في التحليل خلوه من المشاكل القياسية نظرا لان قيمة الاحتمال لكل الاختبارات أكبر من 5%. .

5-2- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير-والأجل الطويل:

الشكل (4-12) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)

ما يلاحظ من خلال الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم فان هذه المعاملات مستقرة مما يعني خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن. يتضح من خلال هذه الأشكال أن المعاملات المقدره لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في

المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذه النماذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

6- مناقشة وتحليل النتائج:

يبحث هذا النموذج في مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019) وأظهرت نتائج الدراسة لهذا النموذج ارقام مغايرة لما شهدته الفترة (1970-2019) فيما يتعلق بتأثير مخزون رأس المال المادي على النمو الاقتصادي وهذا ما يعزز نتائج التحليل النظري لدور التراكم المادي في تفسير النمو الاقتصادي وهذا بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الا ان أثرها على الإنتاج واصل في الانخفاض. كما نسجل ثبات حصة العمل في تفسير النمو الاقتصادي على المدى البعيد وهذا يتطابق مع تحليل إنتاجية العمل حيث عرفت ثبات شبه تام طيلة الفترة (1970-2019) اما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فله أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي على المدى البعيد وهذا بالمقارنة مع المدى القصير.

خلاصة الفصل الرابع:

تم التطرق في هذا الفصل الى تحليل نجاعة تراكم رأس المال في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر وبدراسة قياسية لأثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بنجاعة النظام الإنتاجي تم تحليل إنتاجية رأس المال حيث عرفت انخفاض متواصل خلال الفترة (1990-2019)، كما أظهرت مؤشرات الإنتاج الصناعي ومعدل استعمال قدرات الإنتاج انخفاض مستمر في استخدام قدرات الإنتاج، مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا، تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، وضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا.

وفيما يتعلق بالدراسة القياسية فقد أظهرت النتائج ان زيادة مخزون رأس المال ب 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.09%، لكن بتفكيك تراكم رأس المال على حسب الطبيعة القانونية للقوائم بالاستثمار تم الاستعانة بنماذج مختلفة وجاءت النتائج على النحو التالي:

خلصت الدراسة الثانية المتعلقة بمساهمة مخزون رأس المال القطاع العام والخاص في النمو الاقتصادي، الى ان مساهمة القطاع الخاص تقدر ب 0,07%.

فيما يخص النموذج الثالث المتعلق بتأثير الاستثمار الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019. تمت دراسة تأثير ديناميكيات المدى الطويل والقصير للاستثمار في الآلة والتجهيزات وواردات السلع الرأسمالية والاستثمار في قطاع الفلاحة، الأشغال العمومية للمحروقات والخدمات والتضخم على النمو الاقتصادي. حيث أظهرت النتائج أثر معنوي إيجابي طويل المدى لواردات الآلة والتجهيزات على النمو الاقتصادي. بينما سجلت الاستثمار في الآلة والتجهيزات أثر سلبى على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. علاوة على ذلك، تظهر نتائج النموذج ان هناك مجال للعودة إلى الوضع التوازني والتي تعبر عن النسبة المثوية من أخطاء الأجل القصير من اجل تصحيح الوضع التوازني للأجل الطويل يقدر ب 55% أي يتم تصحيح الأخطاء ودمجها في العلاقة طويلة المدى. كما أثبتت هذه الدراسة أن الاستثمارات المحققة من واردات السلع الرأسمالية لها أثر إيجابي كبير على المدى البعيد على النمو الاقتصادي في الجزائر.

في النموذج الرابع المتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أظهرت النتائج ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.20%

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال معالجة موضوع أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخلاص العديد من النقاط المهمة والتي يمكن ابرازها في خاتمة الأطروحة.

أولاً تم التطرق الى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي التي ركزت على تراكم راس المال كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي وبشكل أكثر تحديداً مكونه الأساسي الاستثمار، بالإضافة الى المحددات الاخرى للنمو الاقتصادي.

في الفصل الثاني تم التعرض الى العوامل المساهمة في تراكم راس المال ومختلف الدراسات السابقة التي عالجت النمو الاقتصادي من زاوية تراكم راس المال بصفة عامة وتراكم راس المال العام والخاص بالإضافة الى الاستثمار الاجنبي المباشر. وفيما يلي نعرض معظم النتائج التي تم الوصول اليها بعد التعرض للفصول السابقة حيث ان هذه النتائج تحتوي على نتائج نظرية واختبارات احصائية تطبيقية.

من النتائج النظرية فيما يتعلق بالاستثمار العام او بالأحرى تراكم راس المال العام فقد اتسم بمساهمته الضعيفة في النمو الاقتصادي وهذا للأسباب التالية العديد من الاستثمارات كانت موجه للبنية التحتية اي الاستثمار في المجال الغير منتج للقيمة المضافة على المدى القصير، اما ما يخص الاستثمار المنتج للقطاع العام فقد عرف العديد من الاخفاقات في تحقيق قيمة مضافة عالية. اما فيما يخص الاستثمار الخاص فقد سجل في العديد من الدراسات أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. وبتحليل بعض المؤشرات الخاصة بتراكم راس المال العام اتضح عدم فعالية ونجاعة الاستثمار العام في الرفع من مستوى الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي.

اما ما يخص النتائج القياسية فقد دعمت هذه النتائج النظرية وجاءت كالتالي:

بالنسبة للنموذج الاول أثر اجمالي تراكم راس المال على النمو الاقتصادي للفترة 1970-2019 فان تراكم راس المال له أثر ايجابي معنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث الزيادة ب 1% في المخزون راس المال يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.09% على المدى الطويل. و 0.05% على المدى القصير.

اما النموذج الثاني المتعلق بأثر مخزون راس المال للقطاع العام والخاص على النمو الاقتصادي للفترة 1970-2019، فقد أظهرت النتائج المتحصل عليها ان للاستثمار الخاص نسبة كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي حيث جاءت نتائجه معنوية

وتقدر ب 0.07% في حالة رفع استثمار القطاع الخاص ب 1% وهي بالتقريب نفس النسبة التي تفسر اجمالي التراكم. أما مساهمة القطاع العام فتقدر ب 0,007%،

اما النموذج الثالث والمتمثل في أثر الاستثمار في الالآت والتجهيزات وواردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019، فقد أظهرت الدراسة علاقة طردية موجبة بين واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي حيث الزيادة ب 1% في واردات المعدات والتجهيزات تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.63% على المدى الطويل.

أثر سلبي للاستثمار في الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية على النمو الاقتصادي حيث الزيادة ب 1% في SMME تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.013% على المدى الطويل و 0.33% على المدى القصير. علاقة عكسية بين الاستثمار في الالآت والتجهيزات والنمو الاقتصادي حيث زيادة ب 1% في الالآت والتجهيزات تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.85% على المدى الطويل و 0.35% على المدى القصير.

أثر إيجابي للاستثمار في الاشغال العمومية للمحروقات حيث الزيادة ب 1% في الاستثمار في هذا المجال تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.18% على المدى الطويل و 0.03% على المدى القصير.

أثر سلبي للاستثمار في الفلاحة والخدمات على النمو الاقتصادي. التنمية الصناعية ضرورية لتحديث الزراعة، تعتبر الزراعة في الجزائر تقليدية ومتخلفة. تكلفة الإنتاج عالية والإنتاجية منخفضة. نحتاج إلى جرارات ودراسات وأطقم مضخات وحصادات لتحديث الزراعة. لزيادة الإنتاجية، كما نحتاج إلى الأسمدة الكيماوية ومبيدات الأعشاب وما إلى ذلك، فهذه كلها منتجات صناعية يتم اقتناءها من الخارج. بدون التنمية الصناعية، لا يمكن إنتاج هذه السلع. لذا فإن التنمية الصناعية ضرورية لتحديث الزراعة.

فيما يخص النموذج الأخير والذي يدرس أثر تراكم رأس المال المادي الأجنبي على النمو الاقتصادي فقد اظهر أثر إيجابي لهذا الأخير على النمو الاقتصادي في الجزائر

الاستنتاج العام هو أن الاستثمار في الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى المكونات الأخرى للاستثمارات ضرورية لعملية النمو في الجزائر. لذلك، يجب على الحكومة زيادة مخصصات الميزانية لقطاعات إنتاج المعدات وزيادة مخصصات النقد الأجنبي لاستيراد الأصول الرأسمالية الثابتة.

كما انه من المهم لوضعي السياسات في الجزائر تقييم كيفية استجابة تراكم رأس المال للنمو، من أجل تصميم سياسات إنمائية على المدى القصير وهذا بالاستثمار أكثر في الصناعة التحويلية. تعتبر العلاقة بين الاستثمار في المعدات المحلية

والنمو الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية في تقييم تأثير متغيرات الطلب على الاقتصاد الكلي على القطاع الحقيقي. وبالتالي، فإن أحد أهداف سياسة الاقتصاد الكلي هو تحفيز الاستثمار والنمو على المدى القصير والمتوسط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ab Iorwerth, A. (2005). Machines and the Economics of Growth. *Department of Finance Working Paper 2005-05*, 1-37.
- Abel, A., & Eberly, J. (1993). A unified model of investment under uncertainty. *NBER Working Paper*,(4296).
- Acemoglu, D. (2003). Factor Prices and Technical Change: From Induced Innovations to Recent Debates . pp. 464-491.
- Acharya, A. (2007). Singapore's Foreign Policy: The Search for Regional Order. Speech by Minister Mentor Lee Kuan Yew at the 37th Jawaharlal Nehru Memorial Lecture, New Delhi, 21 November 2005, "India in an Asian Renaissance". *World Scientific Publ*, 178-192.
- Addakks, M. A. (1999). *"Industrial Sociology"*,. Amman.: 1st edition, Tariq Center for University Services,.
- Aghion, P. (2002). Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance. 78(4), 459-486. Récupéré sur URI: <http://id.erudit.org/iderudit/007261ar>
- Aghion, P., Howitt, P., & Violente, G. (2003). Wage Inequality and Technological Change: A Nelson-Phelps Approach. In Aghion, P., Frydman, R., Stiglitz, J. and Woodford, M. (eds.) Knowledge, Information and Expectations in Modern Macroeconomics (in honor. *Princeton, New Jersey: Princeton University Press*, 443-461.
- AGLIETTA, M. (1976). Régulation et crises du capitalisme. *Caiman Levy, Paris*.
- Ambassade-de-suisse-a-Alger. (2017). *Rapport économique Algérie*.
- Arrighi, G. (2007). *Adam Smith in Beijing : Lineages of the Twenty-First Century*. Verso.
- Arrous.Jean. (1999). « *Les théories de la croissance* ». Paris: Editions du Seuil.
- Arrow, K., & Kurz, M. (1970). Public Investment the Rate of Return, and Optimal Fiscal Policy. *Johns Hopkins Press*,, 253.
- Artus, P., & Pierre-Alain, M. (1984). Un panorama des développements récents de l'économétrie de l'investissement. *In: Revue économique*, 35(05), 791-832.
- Aschauer, D. (1989). Is public expenditure productive? 23.
- Ashworth, P., & Davis, E. (2001). «Some evidence on financial factors in the determination of aggregate business investment for the G7 countries». *NIESR Discussion Paper*(187).
- Avramovic. (1964). Economic Growth and External Debt. *Baltimore, The John Hopking Press*.

- Balasubramanyam, V., Salisu, M., & Sapsford, D. (1996). Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS Countries. *Economic Journal*, 106, 92-105.
- Banque.d'Algérie. (2003). « *Rapport 2002. Evolution économique et monétaire en Algérie* ».
- Banque.D'Algérie. (2013). « *Rapport 2012. Evolution économique et monétaire en Algérie* ».
- Banque.Mondiale. (2005). *A la recherche d'un investissement public de qualité*.
- Barrère, C., Kebabdjian, G., & Weinstein, O. (1984). L'accumulation intensive, norme de lecture du capitalisme ? *In:Revue économique*, volume 35(n°3), 479-506.
- BARRO, R. (1990, octobre). Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth. *98 part II S103-S125*.
- Bassanini, A., & Scarpetta, S. (2001). LES MOTEURS DE LA CROISSANCE DANS LES PAYS DE L'OCDE : ANALYSE EMPIRIQUE SUR DES DONNÉES DE PANEL.
- Baumol, W. J. (2002). The Free-Market Innovation Machine: Analyzing the Growth Miracle of Capitalism,. *Princeton University Press*.
- Beitone, A., & all. (2013). « *Dictionnaire de science économique* ». edition elmahdi Algerie.
- Belattaf, M. (2017, 09 01). « *économie Generale* ».
- Benabdallah, Y. (2008, oct 17-18). « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? ». *in "ouverture et émergence en Méditerranée", colloque international, Rebat-Maroc*.
- Benachenhou, A. (1982). l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982). *Algérie opu, 1982*.
- Bénassy, J.-P., & al. (1976). Approches de l'inflation : l'exemple français. *Paris : CEPREMAP. Écrit avec Robert Boyer, Rosa Maria Gelpi, Alain Lipietz, Jacques Mistral, Juan Munoz et Carlos Ominami.*, p. 73.
- Benhabib, J., & Spiegel, M. M. (1994). The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data. *Journal of Monetary Economics*, 34, 143-173.
- Benissad, H. (1991). *La réforme économique en Algérie*. Alger: OPU.
- BENREGHIA, S. (2008, décembre 31). « Algérie : Loi de finance 2009 ». *La Tribune*.
- BERNANKE, B. S., & GERTLER, M. (1995). « Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission ». *Journal of Economic Perspectives*, 9(04).
- Bernanke, B., Gertler, M., & Gilchrist, S. (1999). « The financial accelerator in a quantitative business cycle framework ». *in Taylor J. and Woodford M., Handbook of Macroeconomics*, 01.

- BERTRAND, H. (1983). Accumulation, régulation, crise: un modèle sectionnel théorique et appliqué. *Revue économique*, 34(06).
- Besley. (2007). *provides a nice discussion of the issues involved in defining good governance*.
- Blanchard, O., & Daniel, C. (2006). « *Macroéconomie* » (éd. 4em édition Pearson éducation). France.
- Boismenu, G., Loranger, J.-G., & Gravel, N. (1995, 5). « Régime d'accumulation et régulation fordiste: Estimation d'un modèle à équations simultanées » *Revue économique*". *Published by: Sciences Po University Press*, 1121-1143.
- Borensztein, E., de Gregorio, j., & Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth. *Journal of International Economics*, 45, 115-135.
- Boretzky, M. (1966). « Comparative Progress in Technology, Productivity and Economic Efficiency : USSR versus USA ». *n New directions in the Soviet economy, Joint Economic Committee, U.S. Congress, Washington,.*
- BOUMGHAR, M. (2004). « La conduite de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen ». *CREAD*.
- Bourdanove, C., & Martos, F. (1992). « *Lexiques de théorie économique* ». Elipses.
- Bourlange.Danielle, C. (1990). Taux d'utilisation des capacités de production : un reflet des fluctuations conjoncturelles. In: *Economie et statistique*, n°231, Avril 1990. Dossier: Les degrés d'utilisation des facteurs de production. 49-70.
- Bouyacoub, A. (2012). « Quel développement économique depuis 50 ans ? ». *Confluences Méditerranée*, 2(81), 83-102.
- Boyer, R. (2003). "LES INSTITUTIONS DANS LA THÉORIE DE LA RÉGULATION". *Cahiers d'économie politique*, 44.
- Boyer, R. (2004). *Théorie de la régulation Les fondamentaux*. Paris.: La découverte.
- BOYER, R. (2004b). *A quelles conditions les réformes institutionnelles réussissent-elles ?* Récupéré sur Document de travail CEPREMAP: www.cepremap.ens.fr/depot/docweb/docweb0402.doc
- Bruno, O., Le Van, c., & Masquin, B. (2009). "When does a developing country use new technologies". *Economic Theory, forthcoming*, 40(2), 275-300.
- CHAIB.b. (2016). *L'économie Algérienne A L'heure de la mondialisation*. Ben Aknoun, Alger: Office des publications Universitaires.
- Chan, N. (2002). « *Time Series Applications to Finance* ". New York : Wiley.

- Chen, C.-M., Melachroinos, K., & Chang, K.-T. (2010). FDI and Local Economic Development: The Case of Taiwanese Investment in Kunshan. *European Planning Studies*, 18, 213-238.
- Chenery, H. (1979). *Structural Change and Development Policy*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Chenery, H., Robinson, S., & Syrquin, M. (1986). *Industrialization and Growth: A Comparative Study*. Washington: World Bank.
- Clark, C. (1941). *The Conditions of Economic Progress*. London: Macmillan.
- Clark, J. (1917). «The basis of War- Time Collectivism». *Cohen (1992): «Large External Debt and (Slow) Domestic Growth: A Theoretical Analysis»*, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol. 19, 1141-1163.
- CNES. (2015). *Rapport de Conjoncture économique*. Alger.
- Coe a, D. T., & Helpman b, E. (1995). *European Economic Review* , 39, 859-887.
- Connolly, M. (1999). North-South Technological Diffusion: A New Case for Dynamic Gains from Trade. *Duke University, WorkingPaper*, 99(08).
- Crépon, B., & Gianella, C. (2001). Fiscalité et cout d'usage du capital : incidences sur l'investissement, l'activité et l'emploi. *Economie et Statistique*(341-342), 107-127.
- Dastroub, j., & guoitines, r. (1998). *le choix public prive*.
- De Long, J., & Summers, L. (1991). Equipment investments and economic growth',. *Quarterly Journal of Economics*,, 106(02), .445–502.
- De Long, J., & Summers, L. (1992). Equipment investments and economic growth: how strong is the nexus',. *Brookings Papers on Economic Activity*,(02), 157–199.
- De Long, J., & Summers, L. (1993). How strongly do developing countries benefit from equipment investments',. *Journal of Monetary Economics*, 32(3), 395–415.
- De Long, J., & Summers, L. (1994). 'Equipment investments and economic growth: reply',. *Quarterly Journal of Economics*,, 109(03), 803–807.
- de Schweinitz, K. (1959). Industrialization, Labor Controls, and Democracy. . *Economic Development and Cultural Change*, 7(4), 385–404. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/1151886>
- Décret.exécutif. (2009, Mai 20). 09-181du 12 mai 2009, article 2.
- Depoortère, C. (2008). Quel modèle d'accumulation du capital chez Ricardo ? *Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy*, 02(55), 141-154.

- Dessus, S., & Herrera, R. (1999). Capital public et croissance: une étude en économétrie de panel. *revue économique*, 50(01), 114.
- Devarajan, S., Swaroop, V., & Zou, H. (1995). « The composition of public expenditure and economic growth. Policy Research Department ». *The World Bank*, 1-26.
- Dickey, D., & Fuller, W. (1979). « Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root ». in *Journal of the American Statistical Association*, vol.74(n° 366), 427-431.
- Dickey, D., & Fuller, W. (1981, juillet). « Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root ». in *Econometrica*, 49(4), 1057-1072.
- DOMAR. (1947, 03). *Expansion et emploi* (Vol. 37). Traduction française dans Problématiques de la croissance.
- Duharcourt, P. (1970). « *La fonction d'investissement*, ». (France: Serey.).
- Dulleck, U., & Foster, N. (2008). Imported equipment, human capital and economic growth in developing countries', *Economic Analysis and Policy*, 38(02), 233–250.
- Dupont, B. (2014). *Les cycles d'accumulation du capital dans la théorie marxiste*. Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy.
- Easterly, W., & Rebelo, S. (1993). Fiscal policy and economic growth: an empirical investigation. *Journal of Monetary Economics*(32), 417-451.
- Engle, R., & Granger, C. (1987). « Cointegration and error correction representation : Estimation and testing ». in *Econometrica*, 55(2), 251-276.
- FMI. (juin 2018). *RAPPORT DES SERVICES DU FMI POUR LES CONSULTATIONS DE 2018 AU TITRE DE L'ARTICLE IV*. Washington, D.C.
- Frankel, M. (1962). The Production Function in Allocation of Growth : A Synthesis. *American Economic Review*, 52, 995-1022.
- Gaffard, J.-L. (2015, 01). « Capital, richesse et croissance . De la recherche empirique aux éclairages théoriques ». *Revue de l'OFCE*(137), 57-82.
- Galor, O., & Moav, O. (2004). "From Physical to Human Capital Accumulation: Inequality and the Process of Development". *The Review of Economic Studies*, 71(04).
- Ganley, J., & Salmon, C. (1997). "The Industrial Impact of Monetary Policy Shocks: Some Stylized Facts". *Bank of England*.
- Gill, L. (1980). L'économie capitaliste en crise. Quelques éléments d'explication. 2.
- Goldsmith, R. (1969). (1969): «Financial Structure and Development»;. *Yale University Press*, *New Haven*.

- GOUMEZIANE, S. (1994). «Le mal algérien : économie politique d'une transition inachevée, 1962-1994 ». *Fayard, Paris*.
- GOUMEZIANE, S. (2004, mai 06). « Algérie : un système archaïque ».
- Goyal, A., & Goyal, G. (2009). *Alok Goyal ,Mridula ; «Business Environment »*. New Delh: V.K.(India) Enterprises.
- Granger, C. (1980). « Testing for Causality : A Personal Viewpoint ». in *Journal of Economic Dynamics and Control*, 2, 329-352.
- Granger, C. (1986). Developments in the study of cointegrated economic variables ». in *Oxford Bulletin of Economics and statistics*, 48, 213-228.
- Granger, C., & Newbold, P. (1974). « Spurious regression in econometrics ». *Journal of Econometrics*, 02(02), 111-120.
- Grier, R. (2005). The Interaction of Human and Physical Capital Accumulation: Evidence from Sub-Saharan Africa. *Oxford OX4 2DQ, UK*, 58(2), 195-211. Récupéré sur https://doi.org/10.1111/j.0023-5962.2005.285_1.x
- Grossman, G., & Helpman, E. (1991). Innovation and growth in the global economy. *Cambridge,MA: MIT Press*.
- Guaffard, J. L. (2015). " Capital,Richesse et la croissance". *CNRS CREDEG UNIVERSITE NICE(28)*, pp. 57-80.
- Guariglia.A. (1999). « The effects of financial constraints on inventory investment; evidence from a panel of UK firms ». *Economica*, 66, 43-62.
- Guellec, D., & Ralle, P. (1995). *Les nouvelles théories de la croissance*. La Découverte.
- Guerrien, B. (2002). « *Dictionnaire d'analyse économique* », Paris: La Découverte, 3ème éd.,
- Hall.S. (2001, hiver). «Financial effects on corporate investment in UK business cycles». *Bank of England Quaterly Bulletin*, 41(4), 449-458.
- Hansen, A. (1939). « Economic Progress and Declining Population Growth ». *American Economic Review*, 1-15.
- Harcourt, G. C. (1972). Some Cambridge controversis in the Theory of Capital. *Cambridge: Cambridge University press*. doi:. doi:10.1017/CBO9780511560026
- Harris.R.G. (2002). « Politique sociale et croissance de la productivité : quels sont les liens ? ». *Industrie Canada, document de discussion n°11*, .
- Harrod, R. (1939). AnEssayinDynamicTheory. *Economic Journal*, 49, 14-33.
- HARTWICK, J. M. (1977). Intergenerational Equity and the Investment of Rents from Exhaustible Resources. *American Economic Review*, 66, 972-974.

-
- HASKEL, J., PEREIRA, S., & SLAUGHTER, M. (2007). Does Inward Foreign Direct Investment Boost the Productivity of Domestic Firms? *The Review of Economics and Statistics*(89), pp. 482-496.
- HERRERA, R. (2012, 06). « écoflash 269 ». *mensuel d'informations économique et sociales*(269).
- Herrerias, M. J. (2010, December.). "The Causal Relationship between Equipment Investment and Infrastructures on Economic Growth in China," *Frontiers of Economics in China*,. 5(4), 509-526.
- Herrerias, M., & Orts, V. (2011). The driving forces behind China's growth. *Economics of Transition*, 19, pp. 79-124.
- HIRSCHMAN, A. (1958). *The Strategy of Economic Development*,. *Yale University Press, New Haven*.
- Hollander, S. (1995). « *Ricardo – The New View*, ». London, Routledge: 347.
- Hollander, S. (1995). *Ricardian Growth Theory : A Resolution of Some Problems in Textual Interpretation* .
- IMF. (2021, 05). *IMF Investment and Capital Stock Dataset, 1960-2019*, (This version: May 2021). (F. A. Developed by Expenditure Policy (EP) Division, Producteur) Récupéré sur <http://www/imf.com>
- Ingrid, H. R. (2009). *Development of Economic Analysis*. *Routledge ; London and New York*, 7^{em} ed, 243.
- INSEE. (1999). *Enquete de conjoncture*. 4^{émé} trimestre.
- Jain, T. R., & Ohri, V. K. (2006-07). *Development Economics*. V. K. Publications ; New Delhi.
- Jain, T., Khanna, O. P., & Sen, V. (s.d.). « *Development and Environmental Economics and International Trade* ».
- Johansen, S. (1988). « Statistical Analysis of Cointegrating Vectors ». *in Journal of Economic Dynamic and Control*, 12, 231-254.
- Johansen, S. (1996b). « Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models ». *in Oxford University Press*.
- JORGENSEN, D. (1963). "Capital Theory and Investment Behavior". *American Economic Review*, 53(2), 247-259.
- Journal.Officiel. (2009, mai 12). Décret exécutif 09-182 du 12 mai 2009, article 2, du 20 mai 2009.

- Kabaka, P. I. (2016). ,(2016) « l'importance des dépenses d'investissement sur la croissance économique ». <hal-01306377>.
- Kaldor, N. (1957). A Model of Economic Growth . *The Economic Journal*(67), 268.
- Kaldor, N. (1966). *Causes of the Slow Rate of Economic Growth of the United Kingdom* ,. Cambridge University Press,: Cambridge.
- KALECKI, M. (1976). Essays on developing economies. *The Harvester Press, Hassocks*, 246.
- Kergueris, J. (2003). «Rapport d'information n° 35 (2002-2003)» fait au nom de la délégation du Sénat pour la planification.
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment Interest and Money*. New York: Harcourt, Brace & Company.
- Khan, M. S., & Reinhart, C. M. (1990, January). Private Investment and Economic Growth in Developing Countries. *World Development*.
- Khan, M. S., & Senhadj, i. A. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth . *IMF Staff Papers*,, 48(01), pp. 1-16.
- Khan, M., & Kumar, M. (1997). Public and private investment and the growth process in developing countries. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*,(59), 69-88.
- Kim.ji.Hong. (s.d.). " Expérience coréenne et implication politique pour les économies d'Afrique du nord". 231.
- Knight, M., Loyaza, N., & Villanueva, D. (1993). Testing the neoclassical theory of economic growth. *IMF Staff Papers*(40), 512-541.
- Koyck, L. (1954). Distributed Lags and Investment Analysis. *Amsterdam: North-Holland*.
- Krugman, P. (1988). FINANCING VS. FORGIVING A DEBT OVERHANG. *NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH Cambridge, MA 02138*, 253-268. doi:10.3386/w2486
- Kuttner, K. (2001). Monetary Policy Surprises and Interest Rates: Evidence from the Fed Funds Futures Market. *Journal of Monetary Economics*, 47(03), 523-544.
- Kuznets, S. (1957). Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations: II. Industrial Distribution of National Product and Labor Force. *Economic Development and Cultural Change*. (5), 1–111.
- Kuznets, S. (1973). « *Modern economic growth: findings and reflections* » (Vol. 63). *American Economic Review*.
- Laffont, J. (1982). *Cours d'analyse microéconomique*. Economica.

- Lall, S. (1990). Promouvoir la compétitivité industrielle dans les PVD, Centre de Développement de l'OCDE, Paris, (1994), "Industrial policy: the rôle of government in promoting industrial and technological development", *UNCTAD Review*.
- LEVINE, R. (1991). Stock Markets, Growth, and Tax Policy. *Journal of Finance*(46), 1145-1465.
- LEVINE, R. (1992, 02). Financial Structures and Economic Development. *The World Bank, Working Paper*(849).
- Levine, R., & Renelt, D. (1992). A sensitivity analysis of cross-country growth regressions., *American Economic Review*(82), 942-963.
- Lewis, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. 22, 139-191.
- Liabes, D. (1989). l'entreprise entre l'économie politique et société industrielle. *Edition Codesrai*.
- Lindsay, J., & Krugman, J. (2003). "The Budget Process in Bolivia," Contribution to the PER in Bolivia. *Mimeo. World Bank, Washington DC*.
- LORANGER, J. (1991). Modeling the Soft Budget Constraint: Inflation Explained by a Disequilibrium in the Circuit of Capital. *Metroeconomica*, 42(1), 71-92.
- Lordon, F. (juillet 1991). « Théories de la croissance :quelques développements récents Deuxième partie: La redécouverte des rendements croissants». (n°37). Département des études de l'OFCE.
- Lucas, R. (1973). Somme international evidence on output-inflation Tradeoffs. *American economic review*, 63, 326-334.
- Maddala, G. S., & Kim, I. (1998). « Unit Roots, Cointegration, and Structural Change », *Cambridge University Press*.
- Malinvaud, E. (1987). Profitability Capital productif, incertitudes et profitabilité. *Annales d'Economie et de Statistique*,(5), 1-36.
- Malthus, T. (s.d.). *Principales of Political Economy*. "Studies in Econ. Developmen Edit. Okun.
- Mankiw, G. (2010). *Macroéconomie*. (G. d. traduction par Jihad C.El Naboulsi, Trad.)
- Mankiw, G. N. (2003). *Macroéconomie* (éd. 3ème édition). Paris ,France: De boeck.
- MANKIW, N. G. (2012). *MACROECONOMICS*. United States of America: Harvard University. doi:ISBN-13: 978-1-4292-4002-4
- Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992, 03). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 107(02), pp. 407-437.
- Mankiw, R. (2004). *Ten principles of economics*.

- MARKUSEN, J., & VENABLES, A. (1999). Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development. *European Economic Review*, 43, pp. 335-356.
- Masoud, N., & Hardaker, G. (2012). The Impact of Financial Development on Economic Growth: Empirical Analysis of Emerging Market Countries. *Studies in Economics and Finance*. 29(03), 173-184.
- MAZIER, J., BASEL, M., & VIDAL, J. (1993). Quand les crises durent. *Economica*, 226.
- McKinnon, R. (1973). «Money and Capital in Economic Development» . *Brookings Institution. Washington, DC, USA*.
- Mills, T. C. (1999). « *The Econometric Modelling of Financial Time Series* », (éd. 2nd edition,).
- Mishkin, & Frederic, S. (1996). "Understanding Financial Crises: A Developing Country Perspective,". in *Michael Bruno and Boris Pleskovic, eds., Annual World Bank Conference on Development Economics 1996. Washington: World Bank*, 29-62.
- Mishkin, F. (1995). The Channels of Monetary Transmission: Lessons for Monetary Policy . *National Bureau Of Economic Research Working Paper*(5464).
- Morishima, M. (1973). Marx's Economics : A Dual Theory of Value and Growth. *Cambridge University Press ; New York ; USA*, 47.
- Muet, P. (1979, 03). "Les modeles Néo-classiques" , et L'impact du taux d'intert sur l'investissement". *Revue économique*, 30(02), 244-280.
- Murphy, K., Shleifer, A., & Vishny, R. (1989). Industrialization and the Big Push. *Journal of Political Economy*, 97, 1003-1026.
- Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1978). *Public finance in the theory and practice*. New York St. louis San Francisco Auckland Bogota Caracas Colorado Springs.
- Mylène Gaulard. (2009/04). « Les limites de la croissance chinoise », . *Revue Tiers Monde*(200), 875-893.
- Ne. Thi. Somashekar. (2003). Development and Environmental Economics. 70-71.
- Nell, K. (2013). " A Total Factor Productivity-Capital Accumulation Hypothesis of India's Growth Transitions". *Center for Economics and Finance, Faculty of Economics, University of Porto*.
- Nelson, M., & Singh, R. (1994). The deficit growth connection: Some recent evidence from developing countries, *Economic Development and Cultural Change*,. (43), 167-191.
- Nelson, R. R., & Phelps, E. S. (1966). Investment in Humans, Technological Diffusion, and Economic Growth. *American Economic Association*, 56(1/2), 69-75. Récupéré sur <https://www.jstor.org/stable/1821269>

- North, D. (2005). *Le processus de développement économique*. ed d'organisation Paris.
- NURKSE, R. (1952, 05). "Some International Aspects of the Problem of Economic Development". *American Economic Review*,, 42.
- OCDE. (2001). " LA Mesure des stocks de capital ,de la consommation de capital fixe et des services du capital ". *OCDE, Paris*.
- OCDE. (2007). Innovation, croissance et équité : l'équation de la prospérité. Palais Brongniart, Paris.
- OCDE. (2007). *Synthèse:Innovation et croissance*.
- Odedokun, M. (1997). Relative Effect of Public Versus Private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing Countries. *Applied Economics*, 29(10).
Récupéré sur <https://doi.org/10.1080/000368497000000023>
- ONS. (1er trimestre 2017). *LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS --*. Récupéré sur <http://www.ons.dz>
- ONS. (2016). *Rétrospective Statistiques 1962 – 2011 Finances Publiques CHAPITRE - XII - FINANCES PUBLIQUES*.
- ONS. (2017, Quatrième Trimestre). Consulté le 05 04, 2018, sur <http://www.ons.dz>
- ONS. (2017, 1er trimestre). Consulté le 03 01, 2018, sur <http://www.ons.dz>
- ONS. (2018). *ACTIVITE INDUSTRIELLE 2007- 2017*. ALGER: Série E : Statistiques Economiques N° 97 Site web : <http://www.ons.dz>.
- ONS. (2021, 1 1). *algerie en chiffre resultat 2016-2018*. Consulté le 2021, sur ONS.DZ: <http://ONS.dz>
- ONS. (2021). *Algerie en chiffre resultat 2016-2018*, 49. Récupéré sur <http://www.ons.dz>
- ONS, 2. (2016, 2ém trimestre). Consulté le 04 05, 2018, sur les comptes nationaux trimestrielle: <http://www.ONS.dz>
- PATRICK, H. (1966). Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries. *Economic Development and Cultural Change*,(14), pp. 174-189.
- Peach, T. (1993). Interpreting Ricardo. 130.
- Pereira, A. (2000). "Is All Public Capital Created Equal?", *Review of Economics and Statistics*,. *The Review of Economics and Statistics*, 82(03), 513-518.
doi:<https://doi.org/10.1162/rest.2000.82.3.513>
- Pereira, A. (2001). "On the Effects of Public Investment on Private Investment: What Crowds in What?". *Public finance review*, 29(1), 3-25.

- Pereira, A., & Flores, R. d. (1999). "Public Capital and Private Sector Performance in the United States". *Journal of Urban Economics*, 46(99), 300-322.
- Perkins, D., Radelet, S., & Lindauer, D. L. (2008). *Economie du développement*. (Traduction par Bruno Baron-Renault, Trad.) Groupe De Boeck s.a, 3^{ème} édition.
- perroux, F. (1990). , « *dictionnaire économique et social* ». hatier.
- Pesaran, M., & Pesaran, B. (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. *Oxford: Oxford University Press*.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). « Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships ». in *Journal of Applied Econometrics*, 16(03), 289-326.
- Phillips.Perron, C. (1987, march). « Time Series Regression with a Unit Root ». in *Econometrica*, vol.55(No.2), 277-301.
- Plossner, C. (1992). The search for growth in policies for long-run economic growth,. *Federal Reserve Bank of Kansas City, Kansas City, MO*.
- Podrecca, E., & Carmeci, G. (2001). "Fixed Investment and Economic Growth: New Results on Causality". *Applied Economics*, 33(02), 177-182.
- Pradel, P.-M. (1961). « *L'épargne et l'investissement* ». Presses Universitaires de France.
- prixdubaril.com*. (2020, mars 15). Récupéré sur [petrole-index/petrole-algerie.html](https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html): <https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html>
- PWT. (2021, 06). (R. C. Feenstra, I. Robert, & P. T.-3. Marcel, Producers) Retrieved from Penn World Table, version 10.0: www.ggd.net/pwt
- Raafat, M. (1985). "*Arab Development in Light of the Current Economic Crisis*". Kuwait: Arab Planning Institute.
- Raffinot, M., Jacquemont, P., & Maspéro, F. (1977). *le capitalisme de l'état algérien*. Paris, 92.
- Rainelli, P. (1967). «Le coefficient de capital : notions générales et application en agriculture. ». In: *Économie rurale*. N°72, 1967. *Le financement de l'agriculture dans les sociétés industrielles.*, 23-36.
- Rebelo, S. (1991). Long-run Policy Analysis and Long-run Growth. *Journal of Political Economy*, 99, 500-521.
- Ricardo, D. (1815). *Essai sur l'influence d'un bas prix du blé sur les profits*. Paris, Economica.
- Richardson, P. (1997). Globalisation and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities. *OECD Working Paper*, 97 (47)(181), 19.
- Rodrick, D., & Subramanian, A. (2003, 06). La primauté des institutions. *Finances & Développement*, 31-34.

-
- Rodriguez_Clare, A. (1996). Multinationals, Linkages, and Economic Development,. *The American Economic Review*, 86, pp. 852-873.
- Rodrik, D. (1991, octobre). Policy uncertainty and private investment in developing countries. *Journal of Development Economics*, 36(02), 229-242.
- Romer, P. (1986). Increasing Returns and Long Run Growth. *Journal of Political Economy*., 94(5), 1002–10037.
- Romer, P. (1990, octobre 5). "Endogenous Technological Changes,". *Journal of Political Economy*, 98(5), pt II, S71-S102.
- Romer, P. M. (1989). Capital Accumulation in the Theory of Long Run Growth. In *Modern Business Cycle Theories*, edited by Robert J. Barro. Cambridge, Mass.: Harvard Univ. Press.
- ROSENSTEIN-RODAN, P. (1943, juin-septembre.). "Industrialization of Eastern and South Eastern Europe". *Economic Journal*, 53.
- Roy, S. (2009). Capital Goods Imports, Catch-Up and Total Factor Productivity Growth. . *World Bank Economic review*9 -Connolly, M. (1999).North-South Technological Diffusion: A New Case for Dynamic Gains from Trade. *Duke University, Working Paper No. 99-08*.
- SACHS, J. (1989). « The debt overhang of developing countries », in FINDLAY R.(dir.), Debt, stabilization and development, essays in memory of Carlos F. DIAZ-ALEJANDRO, Oxford, Blackwell.
- Saidi, N.-E. (2005). *La privatisation des entreprises publiques en Algérie : objectifs, modalités et enjeux*, . Paris: l'Harmattan.
- SAINT-PAUL, G. (1992). Technological Choice, Financial Markets and Economic Development. *European Economic Review*(36), 763-781.
- Salama, P., Marques-Pereira, J., & Lautier, B. (2003). « Une protection sociale mutualiste et universelle en AmériqueLatine: la condition de l'efficacité de la lutte contre la pauvreté. *in* , (2003).
- Schumpeter, J. (1947). *Capitalism Socialism and Democracy*. (éd. (2nd ed.).). New York: Harper Brothers.
- Serju, P. (2003). Monetary Policy and the Jamaican Economy: A Sectoral Analysis. *Research Department, Bank of Jamaica*.
- Shaw. (1973). «Financial deepening in economic activity» . *Oxford University Press, New York*.

- Shioji, E., & Vu, T. K. (2012). " Physical capital accumulation in Asia 12: Past trends and future projections". *Japan and the World Economy*(24), 138-149.
- Sidrauski, M. (1967). Rational choices and patterns of growth in a monetary economy. *American Economic Review*, 57, 534-544.
- Silem, A. (1991). « *Encyclopédie de l'économie et de gestion* ». Hachette.
- SMITH, A. (1776). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*. Oxford, Oxford University Press, 1976.
- SOHBI, M. (2008, septembre 15). « Algérie : les entreprises étrangères rappelées à l'ordre ». *Le Point*.
- SOLOW, R. M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. *Quarterly Journal of Economics*, pp. 65-94.
- Stein, E., & Daude, C. (2001). «Institutions, Integration, and the Location of Foreign Direct Investment» ;. *Washington, DC, United States: Inter-American Development Bank, Research Department. Mimeographed Document*.
- Stevens, G. V. (2000). «Politics, economics and investments: explaining plants and equipment spending by us direct investors in Argentina, Brazil and Mexico». . *Journal of International Money and Finance, Vol. 19(02)*, 115-135.
- Stockman, A. C. (1981). "Anticipated Inflation and the Capital Stock in a Cash-in-Advance Economy,". *Journal of Monetary Economics*,, 8, 387–393.
- Summers, L. (2014). U.S. Economic Prospects: Secular Stagnation, Hysteresis, and the Zero Lower Bound . *Business Economics*, 49(02).
- Szirmai, A. ..., & Lavopa, A. (2014). Structural Modernization and Development Traps: An Empirical Approach. UNU-MERIT. Working Paper 2014-076.
- Szirmai, A. (2012). Industrialisation as an Engine of Growth in Developing Countries, 1950–2005. *Structural Change and Economic Dynamics*. (23), 406–420.
- TAYLOR, J. (1995). « The monetary transmission mechanism: An empirical framework». *Journal of Economic Perspectives*, 9(4).
- TEMMAR, H. (2011). *La Transition de l'économie émergente. références th"oriques, stratégies et politiques* (éd. 4.01.5196). ALGER: l'office des publications universitaires.
- Tobin, J. (1965). "Money and Economic Growth,". *Econometrica*,, 33, 671–684.
- Tobin., J. (1969). A general equilibrium approach to monetary theory. . *Journal of money, credit and banking*,, 1(1), 15-29.

- Ugwuegbe, S. U., & Uruakpa, P. C. (2013). « The Impact of Capital Formation on the Growth of Nigerian Economy ». *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(9), 36-40.
- UNECA.ORG. (2016). *Commission économique pour l'Afrique PROFIL DE PAYS*. Récupéré sur UNECA.ORG: [http : www.uneca.org](http://www.uneca.org)
- VEGANZONES, M. (2000, 01). Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches. *CERDI, Clermont Ferrand*.
- Villieu, p. (2007). *Macroéconomie :L'investissement* (éd. (2ème éd.)). Paris: La découverte.
- .England: Oxford Univeristy Press .*The Process of Economic Growth* .(1960) .W. W Rostow
- Wang, E. (s.d.). « Public Infrastructure and Economic Growth, cite par Marie Ange VEGANZONES: Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches. *CERDI*.
- Wang, E. C. (2002, August). "Public infrastructure and economic growth: a new approach applied to East Asian economies". *Journal of Policy Modeling, Elsevier*, 24(5), 411-435.
- WB. (2020, 01). *w.b*. Récupéré sur <https://data.worldbank.org>
- World.Bank. (2005). «*Where Is the Wealth of Nations?: Measuring Capital for the 21st century*».
- worldbank. (2021, 06). *worldbank*. Récupéré sur Inflation, GDP deflator (annual %) | Data - World Bank: <https://data.worldbank.org>
- Zekane, A. (2004). « Le rôle des infrastructures dans la croissance de l'économie algérienne : essai d'analyse économétrique », in *Revue des Sciences Commerciales et de Gestion, École Supérieure de Commerce d'Alge(03)*.

قائمة المراجع باللغة العربية

- C.N.E.S. (2001). *تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني*.
- ONS. (2016). *الديوان الوطني للإحصائيات الفصل 12:المالية العمومية حوصلة احصائية 2011-1962*.
- البشير. عبدالكريم. (23/22 افريل, 2003). *تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر و علاقته بالمردودية*. *الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد*.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (03, 2016 aout). العدد 46 ؛ يتعلق بترقية الاستثمار.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (03 اوت، 2016). قانون رقم 16-09 يتعلق بترقية الاستثمار. (46). الجزائر.
- القانون رقم 277-63. (بلا تاريخ). المؤرخ في 26 جويلية 1963 ، جريدة رسمية 53 ، صادرة في 2 أوت 1963.
- القانون رقم 90/21. (1990). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، القانون رقم 90/21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق ل 15 اوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية الجريدة الرسمية العدد 35.
- الكواز، أحمد. (2009). *بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع: المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية"*. تم الاسترداد من http://www.arab-api.org/conf_0309/p2.pdf
- برنامج طرابلس. (2005). النصوص الاساسية لثورة نوفمبر - 1954 بيان أول نوفمبر، قرارات الصومام، برنامج طرابلس،، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،، 43.
- بنك الجزائر. (جويلية، 2018). *التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.
- بوابة الوزير الاول. (ماي، 2014). مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. 10-15.
- بولعيد. بلعوج. (بلا تاريخ). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*. تصدر عن *مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا*، (04).
- 73.
- سامي. خليل. (1994). *"نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"* (الإصدار لكتاب الثاني). الكويت.
- صلاح الدين نامق. (1978). *"نظريات النمو الاقتصادي"*. جامعة الأزهر دار المعارف مصر.
- عادل. عبدالعظيم. (2002). ، تقدير دالة الاستثمار الخاص في مصر الكويت،، *المعهد العربي الكويت*، 66.
- عبدالحكيم سعيح. (2012-2013). *اثر المتغيرات الكمية و النوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة (1982-2008)*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ، جامعة الجزائر.
- عماد معوشي، و علي مكيد. (2013). *قياس اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر*. (13).
- عيسى. محمد. الغزالي. (نوفمبر، 2007). *"اقتصاديات الاستثمار: النظريات و المحددات"*. المعهد العربي للتخطيط بالكويت (67)، 9.
- مجلس الأمة. (2005). *البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009*، ص: 06.
- محمد بوتين. (1991). *المحاسبة العامة للمؤسسة*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

محمد عبد العزيز عجايمية، و اخرون. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق. *الدار الجامعية الاسكندرية*

، مصر، 71.

مؤسسة. التمويل. الدولية. . (1997). الاستثمار الاجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية. *صندوق النقد*

الدولي (صندوق النقد الدولي)، 9.

ميثاق الجزائر. (1964). *مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني 16-21 افريل*

1964. تم الاسترداد من <https://books.google.dz/books?id=XnxjNQEACAAJ>

ناجي بن حسين. (2009). ، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، *مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31. مجلة العلوم*

الانسانية، العدد 31، 59.

هر هيكل فهيم عبد العزيز. (1980). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية*. بيروت.

وليد. عبد الحميد. عايب. (2010). *الآثار الاقتصادية الكمية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج*

التنمية الاقتصادية. بيروت.

قائمة الملاحق

الملاحق

الوحدة: مليون د.ج

الملحق رقم (1-3) تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال الفترة 1970-2019

السنة	إجمالي عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الاسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
1970	14.55	24 011.52		1 650.27		1 192 417.52		81 952.90	
1971	14.96	24 942.36	3.88%	1 667.26	1.03%	1 057 296.12	-11.33%	70 674.36	-13.76%
1972	15.38	30 318.50	21.55%	1 971.67	18.26%	1 347 248.68	27.42%	87 614.00	23.97%
1973	15.80	34 504.85	13.81%	2 183.24	10.73%	1 398 621.65	3.81%	88 495.56	1.01%
1974	16.25	55 227.17	60.06%	3 399.20	55.70%	1 503 447.19	7.49%	92 536.27	4.57%
1975	16.71	61 444.51	11.26%	3 677.31	8.18%	1 579 301.24	5.05%	94 517.44	2.14%
1976	17.19	73 817.29	20.14%	4 294.14	16.77%	1 711 753.39	8.39%	99 577.06	5.35%
1977	17.69	86 966.28	17.81%	4 916.08	14.48%	1 801 767.41	5.26%	101 851.25	2.28%
1978	18.21	104 558.94	20.23%	5 741.11	16.78%	1 967 797.32	9.21%	108 047.56	6.08%
1979	18.76	128 096.88	22.51%	6 827.91	18.93%	2 114 945.79	7.48%	112 732.41	4.34%
1980	19.34	162 500.00	26.86%	8 403.27	23.07%	2 131 666.70	0.79%	110 233.64	-2.22%
1981	19.94	191 400.00	17.78%	9 597.03	14.21%	2 195 616.62	3.00%	110 090.94	-0.13%

3.13%	113 538.59	6.40%	2 336 136.17	5.13%	10 089.57	8.46%	207 599.99	20.58	1982
2.16%	115 990.86	5.40%	2 462 287.60	9.11%	11 008.89	12.57%	233 700.00	21.23	1983
2.39%	118 762.82	5.60%	2 600 175.62	11.02%	12 222.61	14.51%	267 600.00	21.89	1984
0.61%	119 489.20	3.70%	2 696 382.04	5.61%	12 908.86	8.86%	291 300.02	22.57	1985
-2.52%	116 481.04	0.40%	2 707 167.60	-0.17%	12 886.56	2.81%	299 500.01	23.24	1986
-3.51%	112 393.56	-0.70%	2 688 217.49	5.02%	13 533.80	8.08%	323 700.00	23.92	1987
-3.71%	108 221.79	-1.00%	2 661 335.17	5.01%	14 212.23	7.97%	349 500.01	24.59	1988
1.65%	110 003.57	4.40%	2 778 433.97	17.92%	16 759.26	21.12%	423 300.01	25.26	1989
-1.75%	108 082.04	0.80%	2 800 661.46	27.98%	21 449.22	31.30%	555 800.00	25.91	1990
-3.59%	104 203.48	-1.20%	2 767 053.51	48.27%	31 802.72	51.94%	844 499.98	26.55	1991
-0.55%	103 633.08	1.80%	2 816 860.53	21.26%	38 563.57	24.12%	1 048 200.02	27.18	1992
-4.23%	99 247.13	-2.10%	2 757 706.44	8.82%	41 963.19	11.24%	1 166 000.00	27.79	1993
-2.91%	96 356.49	-0.90%	2 732 887.18	25.32%	52 587.50	27.92%	1 491 500.01	28.36	1994
1.85%	98 142.39	3.80%	2 836 736.75	30.96%	68 868.65	33.46%	1 990 600.03	28.90	1995
2.31%	100 404.65	4.10%	2 953 042.91	26.88%	87 381.04	29.11%	2 570 000.01	29.41	1996
-0.51%	99 894.35	1.10%	2 985 526.38	6.46%	93 024.22	8.18%	2 780 199.91	29.89	1997
3.54%	103 435.39	5.10%	3 137 788.34	0.30%	93 305.81	1.81%	2 830 500.10	30.34	1998
1.76%	105 253.80	3.20%	3 238 197.61	12.81%	105 253.80	14.40%	3 238 197.61	30.77	1999
2.43%	107 809.23	3.82%	3 361 886.35	25.63%	132 233.16	27.34%	4 123 513.88	31.18	2000
1.68%	109 616.62	3.01%	3 463 025.19	1.19%	133 802.63	2.51%	4 227 113.12	31.59	2001
4.28%	114 307.62	5.61%	3 657 277.46	5.65%	141 358.55	6.99%	4 522 773.35	32.00	2002

5.85%	120 995.21	7.20%	3 920 669.91	14.67%	162 091.10	16.13%	5 252 321.11	32.40	2003
2.94%	124 556.38	4.30%	4 089 322.40	15.55%	187 295.50	17.07%	6 149 116.69	32.83	2004
4.45%	130 102.56	5.91%	4 330 911.03	21.29%	227 165.50	22.98%	7 561 984.35	33.29	2005
0.21%	130 377.04	1.68%	4 403 864.72	10.80%	251 692.14	12.43%	8 501 635.80	33.78	2006
1.80%	132 722.78	3.37%	4 552 401.58	8.34%	272 678.30	10.01%	9 352 886.35	34.30	2007
0.71%	133 670.36	2.36%	4 659 844.40	16.18%	316 795.09	18.08%	11 043 703.48	34.86	2008
-0.10%	133 534.55	1.63%	4 735 904.42	-11.28%	281 060.53	-9.74%	9 968 025.30	35.47	2009
1.76%	135 889.68	3.63%	4 908 014.07	18.13%	332 014.08	20.30%	11 991 563.89	36.12	2010
0.93%	137 153.93	2.89%	5 049 947.26	19.34%	396 228.82	21.66%	14 588 970.00	36.82	2011
1.32%	138 965.89	3.37%	5 220 371.30	8.90%	431 498.27	11.11%	16 209 598.00	37.57	2012
0.70%	139 933.58	2.77%	5 364 852.32	0.63%	434 234.31	2.70%	16 647 919.00	38.34	2013
1.73%	142 359.02	3.79%	5 568 133.08	1.44%	440 479.12	3.49%	17 228 597.80	39.11	2014
1.79%	144 907.61	3.76%	5 777 687.93	-4.84%	419 163.41	-3.06%	16 702 118.60	39.87	2015
1.43%	146 981.83	3.30%	5 968 351.63	2.96%	431 588.60	4.22%	17 406 826.20	40.61	2016
-0.15%	146 759.87	1.60%	6 063 985.26	4.27%	450 022.95	8.62%	18 906 560.00	41.32	2017
-1.20%	145267 .34	1.10%	5 834 230.56	4.95%	480 215.80	7.39%	20 303 524.00	42.28	2018
-0.81%	145435 .89	1.00%	5 673 875.45	-0.83%	476 215.05	0.97%	20 501 058.00	43.05	2019

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: 2020/03/21

الملحق (2-3) إيرادات ونفقات الميزانية (1970-2018)

الوحدة: مليون دج

السنة	ايرادات جبائيه	الجبایة البترولية	الجبایة العادية	الغبر جبائیه	المجموع	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
1970	5456	1350	4106	850	6306	4253	1623	5876
1971	5982	1648	4334	937	6919	4687	2254	6941
1972	8434	3278	5156	744	9178	5365	2832	8197
1973	9956	4114	5842	1111	11067	6270	3719	9989
1974	21399	13399	8000	2039	23438	9406	4002	13408
1975	23195	13462	9733	1858	25052	13656	5412	19068
1976	24976	14237	10739	1239	26215	13170	6948	20118
1977	31279	18019	13260	2200	33479	15282	10191	25473
1978	35379	17365	18014	1403	36782	17575	12531	30106
1979	44844	26516	18328	1585	46429	20090	13425	33515
1980	58020	37658	20362	1574	59594	26789	17227	44016
1981	76714	50954	25760	2670	79384	34205	23450	57655
1982	69448	41458	27990	4798	74246	37996	34449	72445
1983	74852	37711	37141	5792	80644	44391	40434	84825
1984	90809	43841	46968	10556	101365	50272	41326	91598
1985	93778	46786	46992	12072	105850	54660	45181	99841
1986	74095	21439	52656	15595	89690	61154	40663	101817
1987	78694	20479	58215	14290	92984	63761	40216	103977
1988	82200	24100	58100	11300	93500	76200	43500	119700
1989	110000	45500	64500	6400	116400	80200	44300	124500
1990	147300	76200	71100	5200	152500	88800	47700	136500
1991	244200	161500	82700	4700	248900	153800	58300	212100
1992	302664	193800	108864	9200	311864	276131	144000	420131
1993	300687	179218	121469	13262	313949	291417	185210	476627
1994	398350	222176	176174	78831	477181	330403	235926	566329
1995	578140	336148	241992	33591	611731	473694	285923	759617
1996	786600	495997	290603	38557	825157	550596	174013	724609
1997	878778	564765	314013	47890	926668	643555	201641	845196
1998	708384	378556	329828	66127	774511	663855	211884	875739
1999	874888	560121	314767	75608	950496	774695	186987	961682

1178122	321929	856193	1578161	55422	349502	1173237	1522739	2000
1321028	357395	963633	1505526	150899	398238	956389	1354627	2001
1550646	452930	1097716	1603188	177388	482896	942904	1425800	2002
1639265	516504	1122761	1974466	164566	524925	1284975	1809900	2003
1888930	638036	1250894	2229899	163789	580411	1485699	2066110	2004
2052037	806905	1245132	3082828	174520	640472	2267836	2908308	2005
2453014	1015144	1437870	3639925	205041	720884	2714000	3434884	2006
3108669	1434638	1674031	3687900	209300	766750	2711850	3478600	2007
4191053	1973278	2217775	2902448	221759	965289	1715400	2680689	2008
4246334	1946311	2300023	3275362	201750	1146612	1927000	3073612	2009
4466940	1807862	2659078	3074644	275000	1297944	1501700	2799644	2010
5731407	1934500	3797252	3403108	424810	1448898	1529400	2978298	2011
7058100	2275500	4782600	3804000	376400	1908600	1519000	3427600	2012
6024100	1892600	4131500	3895300	248400	2031000	1615900	3646900	2013
6995700	2501400	4494300	3927800	258600	2091500	1577700	3669200	2014
7656300	3039300	4617000	4552800	475000	2354900	1722900	4077800	2015
7297500	2711900	4585600	5011600	846800	2482200	1682600	4164800	2016
7277000	2600000	4677000	6134000	1411300	2600000	2127000	4722700	2017
8170000	3500000	4670000	6498700	1446153	2702547	2350000	5052547	2018

الملحق (3-3) رصيد راس المال لمختلف القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليون دج

السنة	مخزون راس المال للبناء والاشغال العمومية	مخزون راس المال اشغال عمومية للمحروقات	مخزون راس المال لوسائل النقل	مخزون راس المال للآلات والتجهيزات	مخزون راس المال للقطاع الفلاحي	مخزون راس المال للخدمات
1990	354 948.61	19 304.76	31 280.73	141 653.31	11 553.48	6 670.94
1991	467 795.08	22 466.32	41 455.10	197 134.24	7 935.21	16 133.90
1992	612 393.02	26 927.21	54 014.44	265 411.83	10 427.95	24 073.10
1993	812 089.07	36 800.85	67 410.02	315 092.84	11 201.25	25 126.05
1994	1 061 184.02	41 625.81	86 139.42	380 509.19	7 017.89	35 402.65
1995	1 347 941.52	53 922.91	113 580.85	498 269.94	6 244.29	53 151.51
1996	1 674 948.24	65 926.67	155 673.90	618 764.44	6 501.08	87 088.34
1997	2 011 830.03	78 948.54	188 133.81	721 133.42	7 676.83	108 854.62
1998	2 376 625.93	113 892.81	230 731.22	832 000.95	15 580.28	120 671.29
1999	2 758 564.43	166 556.67	272 173.16	933 441.80	26 536.67	137 553.12
2000	3 153 110.71	224 708.84	328 975.70	1 046 685.01	32 805.84	146 427.07
2001	3 578 741.28	265 790.99	408 082.61	1 195 932.86	36 052.64	166 939.72
2002	4 090 827.61	306 006.64	482 389.08	1 377 718.62	39 234.81	184 095.53
2003	4 620 311.73	350 414.41	591 136.13	1 619 687.98	43 165.87	196 707.15
2004	5 200 566.84	391 567.19	733 654.22	1 943 606.49	47 868.38	209 991.60
2005	5 824 151.00	441 611.73	968 508.31	2 256 357.86	49 031.36	252 872.02
2006	6 616 354.15	546 764.24	1 135 431.50	2 626 113.27	50 516.09	297 184.31
2007	7 573 951.44	707 551.23	1 358 969.92	3 072 629.70	53 230.49	404 537.00
2008	8 782 807.57	922 799.27	1 658 606.03	3 728 493.92	61 125.96	586 836.75
2009	10 180 730.79	1 175 181.21	1 975 547.42	4 563 997.92	67 281.76	802 316.11
2010	11 918 452.85	1 383 971.35	2 292 113.85	5 498 996.53	95 704.88	988 485.41
2011	13 726 084.31	1 608 125.48	2 635 645.96	6 425 226.50	121 505.63	1 169 953.54
2012	15 695 676.10	1 826 428.21	2 974 439.66	7 368 646.18	162 300.35	1 367 136.86
2013	17 888 217.29	2 106 238.80	3 487 312.08	8 370 220.17	207 414.33	1 556 387.02
2014	20 314 137.43	2 438 568.86	3 967 705.88	9 617 601.36	256 005.62	1 787 673.67
2015	22 982 890.56	2 829 559.41	4 418 820.18	10 911 123.69	309 052.34	2 073 420.98
2016	25 811 458.03	3 262 578.44	4 794 529.17	12 279 251.81	365 859.72	2 379 277.93
2017	28 789 124.13	3 654 931.52	5 139 309.31	13 406 510.42	417 122.73	2 738 970.04
2018	31 934 509.52	4 020 303.94	5 656 080.85	14 461 041.59	471 129.70	3 098 134.63
2019	35 219 030.04	4 300 448.75	5 823 696.81	15 394 326.52	524 887.21	3 301 361.90

الملحق (4-3) البيانات الخاصة بإنتاجيه العمل ورأس المال

السنة	القيمة المضافة خارج المحروقات والبناء و الاشغال العمومية VA	W الأجور	مخزون رأس المال خارج المحروقات والبناء والاشغال ال K عمومية	التركيب العضوي لرأس المال K/L	انتاجية العمل VA/W	انتاجية رأس المال VA/K	معدل الربح (VA-W)/K+W	معدل الاستغلال (VA-W)/W
1990	193 591.00	102 065.00	203 792.28	2.00	1.90	0.95	0.30	0.90
1991	289 496.00	146 507.00	268 990.87	1.84	1.98	1.08	0.34	0.98
1992	382 321.00	184 052.00	356 781.42	1.94	2.08	1.07	0.37	.08
1993	431 055.00	224 986.00	430 504.95	1.91	1.92	1.00	0.31	0.92
1994	533 307.00	252 680.00	515 292.31	2.04	2.11	1.03	0.37	.11
1995	676 666.00	300 277.00	672 017.99	2.24	2.25	1.01	0.39	1.25
1996	814 821.00	346 646.00	846 866.09	2.44	2.35	0.96	0.39	1.35
1997	813 075.00	370 061.00	995 892.59	2.69	2.20	0.82	0.32	1.20
1998	961 562.00	406 185.00	1 192 205.26	2.94	2.37	0.81	0.35	1.37
1999	1 038 973.00	426 936.00	1 398 708.29	3.28	2.43	0.74	0.34	1.43
2000	1 068 848.00	446 162.00	1 633 175.38	3.66	2.40	0.65	0.30	1.40
2001	1 189 652.00	477 906.00	1 905 859.11	3.99	2.49	0.62	0.30	1.49
2002	1 248 603.00	515 403.00	2 205 349.15	4.28	2.42	0.57	0.27	1.42
2003	1 405 259.00	548 107.00	2 604 404.40	4.75	2.56	0.54	0.27	1.56
2004	1 557 257.00	629 764.00	3 116 696.28	4.95	2.47	0.50	0.25	1.47
2005	1 652 225.00	675 629.00	3 715 509.26	5.50	2.45	0.44	0.22	1.45
2006	1 800 840.00	753 905.00	4 358 825.10	5.78	2.39	0.41	0.20	1.39
2007	2 055 738.00	846 484.00	5 192 381.35	6.13	2.43	0.40	0.20	1.43
2008	2 243 256.00	962 634.00	6 371 025.18	6.62	2.33	0.35	0.17	1.33
2009	2 665 738.00	1 048 781.00	7 782 008.32	7.42	2.54	0.34	0.18	1.54
2010	2 854 932.00	1 192 993.00	9 270 786.60	7.77	2.39	0.31	0.16	1.39
2011	3 021 556.00	1 313 803.00	10 790 503.57	8.21	2.30	0.28	0.14	1.30
2012	3 758 673.00	1 430 261.00	12 331 814.39	8.62	2.63	0.30	0.17	1.63
2013	4 208 339.00	1 627 914.00	14 171 185.37	8.71	2.59	0.30	0.16	1.59
2014	4 598 614.00	1 708 570.00	16 279 881.71	9.53	2.69	0.28	0.16	1.69
2015	5 016 769.00	1 860 964.00	18 468 555.62	9.92	2.70	0.27	0.16	1.70
2016	5 362 305.00	2 007 402.00	20 702 219.14	10.31	2.67	0.26	0.15	1.67
2017	5 331 609.00	2 098 604.00	22 617 873.98	10.78	2.54	0.24	0.13	1.54
2018	5 908 381.00	2 304 670.00	24 608 556.08	10.68	2.56	0.24	0.13	1.56
2019	6 003 665.00	2 455 619.00	26 043 359.28	10.61	2.44	0.23	0.12	1.44

الملاحق (4 – 1) نموذج يوضح علاقة اجمالي رصيد راس المال بالنمو الاقتصادي

الجدول 01: الوصف الاحصائي للمتغيرات

	RGDP	K1	EMP	INF
Mean	264797.3	42922.43	6.165010	2.160500
Median	221803.2	37768.25	5.542014	2.264635
Maximum	481677.1	94490.50	11.27345	3.985062
Minimum	85826.27	13251.03	2.151652	0.277887
Std. Dev.	112573.5	24384.99	2.957255	0.916634
Skewness	0.468298	0.793903	0.346014	-0.200351
Kurtosis	2.130589	2.540949	1.806924	2.281317
Jarque-Bera	3.334222	5.577546	3.883933	1.382348
Probability	0.188792	0.061497	0.143422	0.500988
Sum	12975068	2103199.	302.0855	105.8645
Sum Sq. Dev.	6.08E+11	2.85E+10	419.7772	40.33042
Observations	49	49	49	49

الجدول 02 اختبار جذر الوحدة (PP) UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		At Level			
		LOG(RGDP)	LOG(K1)	INF	LOG(EMP)
With Constant	t-Statistic	-1.7130	-1.4149	-4.8900	-1.5852
	Prob.	0.4185	0.5673	0.0002	0.4824
		n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9848	-1.5809	-5.2703	-1.2047
	Prob.	0.5949	0.7859	0.0004	0.8984
		n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.3654	1.2516	-3.1072	4.1897
	Prob.	1.0000	0.9443	0.0025	1.0000
		n0	n0	***	n0
		At First Difference			
		d(LOG(RGDP))	d(LOG(K1))	d(INF)	d(LOG(EMP))
With Constant	t-Statistic	-7.9376	-4.4101	-26.8072	-8.1252
	Prob.	0.0000	0.0009	0.0001	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4290	-4.3549	-27.8332	-8.4554
	Prob.	0.0000	0.0060	0.0000	0.0000
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1278	-4.2563	-23.2867	-5.1591
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الجدول 03: اختيار درجة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LOG(RGDP)
 Exogenous variables: C LOG(K1) INF LOG(EMP)
 Date: 10/11/22 Time: 21:10
 Sample: 1970 2019
 Included observations: 46

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	93.03925	NA	0.001220	-3.871272	-3.712259	-3.811705
1	121.3497	50.46644	0.000372	-5.058682	-4.859917	-4.984223
2	124.0889	4.763827*	0.000345*	-5.134300*	-4.895781*	-5.044949*
3	124.2661	0.300465	0.000358	-5.098526	-4.820254	-4.994283
4	124.4511	0.305629	0.000372	-5.063090	-4.745066	-4.943956

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول 04 نتائج اختبار ARDL للمدى القصير والطويل

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:51
 Sample: 1970 2019
 Included observations: 48

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(K1)	0.041644	0.020872	1.995153	0.0532
D(INF)	-0.000553	0.000196	-2.818138	0.0076
D(INF(-1))	0.000704	0.000199	3.545802	0.0011
DLOG(EMP)	0.278231	0.055277	5.033400	0.0000
DLOG(EMP(-1))	0.085321	0.063656	1.340331	0.1881
CointEq(-1)*	-0.488287	0.049112	-9.942303	0.0000
R-squared	0.764158	Mean dependent var		0.035936
Adjusted R-squared	0.736082	S.D. dependent var		0.035100
S.E. of regression	0.018032	Akaike info criterion		-5.076875
Sum squared resid	0.013656	Schwarz criterion		-4.842975
Log likelihood	127.8450	Hannan-Quinn criter.		-4.988484
Durbin-Watson stat	1.446655			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.88703	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:01
 Sample: 1970 2019
 Included observations: 48

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.014035	0.781263	6.417859	0.0000
LOG(RGDP(-1))*	-0.488287	0.078648	-6.208482	0.0000
LOG(K1(-1))	0.044767	0.011115	4.027822	0.0003
INF(-1)	-0.001437	0.000430	-3.344620	0.0019
LOG(EMP(-1))	0.356987	0.062366	5.724059	0.0000
DLOG(K1)	0.041644	0.022422	1.857286	0.0710
D(INF)	-0.000553	0.000268	-2.059931	0.0463
D(INF(-1))	0.000704	0.000259	2.715268	0.0099
DLOG(EMP)	0.278231	0.085612	3.249906	0.0024
DLOG(EMP(-1))	0.085321	0.079003	1.079968	0.2870

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

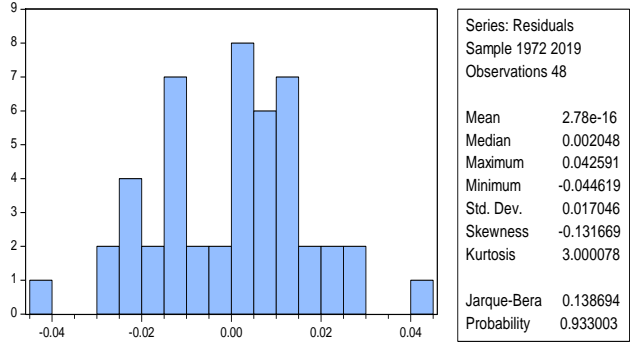
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(K1)	0.091682	0.014618	6.271934	0.0000
INF	-0.002943	0.001047	-2.810494	0.0078
LOG(EMP)	0.731101	0.016422	44.52042	0.0000
C	10.26862	0.159294	64.46336	0.0000

$$EC = LOG(RGDP) - (0.0917*LOG(K1) - 0.0029*INF + 0.7311*LOG(EMP) + 10.2686)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	17.88703	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=50				
Actual Sample Size	48	10%	2.538	3.398
		5%	3.048	4.002
		1%	4.188	5.328
Finite Sample: n=45				
		10%	2.56	3.428
		5%	3.078	4.022
		1%	4.27	5.412

الجدول 05: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ02			
Specification: LOG(RGDP) LOG(RGDP(-1))			
LOG(K1) LOG(K1(-1))			
INF INF(-1) INF(-2) LOG(EMP) LOG(EMP(-1))			
LOG(EMP(-2)) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.381645	37	0.7049
F-statistic	0.145653	(1, 37)	0.7049



Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.008690	Prob. F(9,38)	0.4503
Obs*R-squared	9.255963	Prob. Chi-Square(9)	0.4140
Scaled explained SS	5.801274	Prob. Chi-Square(9)	0.7596

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.721040	Prob. F(2,36)	0.1933
Obs*R-squared	4.188922	Prob. Chi-Square(2)	0.1231

الملاحق (02-4) يوضح اثر صيد راس المال للقطاع العام والقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.

الجدول 01: الوصف الاحصائي للمتغيرات واختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		<u>At Level</u>					
		LOG(RGDP)	LOG(KPRIV1)	LOG(KGOV1)	LOG(EMP)	INF	HC1
With Constant	t-Statistic	-1.7130	-1.0477	-1.9664	-1.5852	-4.8900	-1.5311
	Prob.	0.4185	0.7287	0.3002	0.4824	0.0002	0.5095
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9848	-1.2599	-2.0651	-1.2047	-5.2703	-1.8510
	Prob.	0.5949	0.8858	0.5515	0.8984	0.0004	0.6640
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.3654	0.4781	-0.4955	4.1897	-3.1072	0.2001
	Prob.	1.0000	0.8146	0.4963	1.0000	0.0025	0.7400
		n0	n0	n0	n0	***	n0
		n0	n0	n0	n0	***	n0
		<u>At First Difference</u>					
		d(LOG(RGDP))	d(LOG(KPRIV1))	d(LOG(KGOV1))	d(LOG(EMP))	d(INF)	d(HC1)
With Constant	t-Statistic	-7.9376	-6.6441	-7.2051	-8.1252	-26.8072	-6.6695
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4290	-6.6746	-7.1185	-8.4554	-27.8332	-6.5956
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1278	-6.6028	-7.2279	-5.1591	-23.2867	-6.6179
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول 02: اختيار درجة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LOG(RGDP)
 Exogenous variables: C LOG(EMP) LOG(HC1) LOG(KGOV1) LOG(KPRIV1) INF
 Date: 10/11/22 Time: 19:41
 Sample: 1970 2019
 Included observations: 46

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	73.28994	NA	0.003145	-2.925650	-2.687131	-2.836299
1	118.4132	76.51342*	0.000462	-4.844054	-4.565783*	-4.739812
2	120.0392	2.686291	0.000450*	-4.871268*	-4.553243	-4.752134*
3	120.7986	1.221752	0.000456	-4.860810	-4.503032	-4.726784
4	121.7067	1.421359	0.000458	-4.856814	-4.459283	-4.707896

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول 03 نتائج اختبار ARDL للمدى القصير والطويل

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 0, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:31
 Sample: 1970 2019
 Included observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(KPRIV1)	0.010401	0.005246	1.982755	0.0660
DLOG(KPRIV1(-1))	-0.023720	0.005699	-4.161795	0.0008
DLOG(KGOV1)	-0.007854	0.003127	-2.512077	0.0239
DLOG(KGOV1(-1))	-0.014567	0.003700	-3.936992	0.0013
DLOG(EMP)	0.339394	0.040055	8.473205	0.0000
D(INF)	8.73E-06	0.000173	0.050605	0.9603
D(INF(-1))	0.001621	0.000240	6.762030	0.0000
CointEq(-1)*	-0.814566	0.065193	-12.49472	0.0000
R-squared	0.810632	Mean dependent var		0.026542
Adjusted R-squared	0.750379	S.D. dependent var		0.020244
S.E. of regression	0.010114	Akaike info criterion		-6.126568
Sum squared resid	0.002251	Schwarz criterion		-5.752915
Log likelihood	99.89852	Hannan-Quinn criter.		-6.007033
Durbin-Watson stat	2.352158			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.30552	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1, 0, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:30
 Sample: 1970 2019

Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.791137	2.017648	4.357122	0.0006
LOG(RGDP(-1))*	-0.814566	0.186410	-4.369749	0.0005
LOG(KPRIV1(-1))	0.061000	0.017671	3.452033	0.0036
LOG(KGOV1(-1))	0.006262	0.008205	0.763114	0.4572
LOG(EMP(-1))	0.607017	0.151672	4.002177	0.0012
LOG(HC1)**	-0.058652	0.022348	-2.624530	0.0191
INF(-1)	-0.002441	0.000561	-4.348085	0.0006
DLOG(KPRIV1)	0.010401	0.009442	1.101581	0.2880
DLOG(KPRIV1(-1))	-0.023720	0.010256	-2.312649	0.0353
DLOG(KGOV1)	-0.007854	0.005530	-1.420207	0.1760
DLOG(KGOV1(-1))	-0.014567	0.006212	-2.344987	0.0332
DLOG(EMP)	0.339394	0.106280	3.193380	0.0060
D(INF)	8.73E-06	0.000379	0.023048	0.9819
D(INF(-1))	0.001621	0.000384	4.223212	0.0007

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(KPRIV1)	0.074887	0.013430	5.576011	0.0001
LOG(KGOV1)	0.007687	0.009255	0.830531	0.4193
LOG(EMP)	0.745204	0.056665	13.15110	0.0000
LOG(HC1)	-0.072005	0.028094	-2.563004	0.0216
INF	-0.002997	0.000763	-3.925745	0.0013
C	10.79242	0.092363	116.8484	0.0000

$$EC = LOG(RGDP) - (0.0749*LOG(KPRIV1) + 0.0077*LOG(KGOV1) + 0.7452*LOG(EMP) - 0.0720*LOG(HC1) - 0.0030*INF + 10.7924)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.30552	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

الجدول 04: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

<p>Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Specification: LOG(GDP) LOG(GDP(-1)) LOG(KGOV) LOG(KGOV(-1)) LOG(KPRIV) LOG(KPRIV(-1)) LOG(EMP) LOG(EMP(-1)) LOG(HC) LOG(HC(-1)) INF INF(-1) INF(-2) C Omitted Variables: Squares of fitted values</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Value</th> <th>df</th> <th>Probability</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>t-statistic</td> <td>0.394889</td> <td>34</td> <td>0.6954</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.155937</td> <td>(1, 34)</td> <td>0.6954</td> </tr> </tbody> </table>		Value	df	Probability	t-statistic	0.394889	34	0.6954	F-statistic	0.155937	(1, 34)	0.6954									
	Value	df	Probability																		
t-statistic	0.394889	34	0.6954																		
F-statistic	0.155937	(1, 34)	0.6954																		
<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1.439736</td> <td>Prob. F(12,35)</td> <td>0.1948</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>15.86339</td> <td>Prob. Chi-Square(12)</td> <td>0.1976</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>7.902062</td> <td>Prob. Chi-Square(12)</td> <td>0.7927</td> </tr> </tbody> </table>	F-statistic	1.439736	Prob. F(12,35)	0.1948	Obs*R-squared	15.86339	Prob. Chi-Square(12)	0.1976	Scaled explained SS	7.902062	Prob. Chi-Square(12)	0.7927	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>F-statistic</td> <td>2.137308</td> <td>Prob. F(2,33)</td> <td>0.1340</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>5.504592</td> <td>Prob. Chi-Square(2)</td> <td>0.0638</td> </tr> </tbody> </table>	F-statistic	2.137308	Prob. F(2,33)	0.1340	Obs*R-squared	5.504592	Prob. Chi-Square(2)	0.0638
F-statistic	1.439736	Prob. F(12,35)	0.1948																		
Obs*R-squared	15.86339	Prob. Chi-Square(12)	0.1976																		
Scaled explained SS	7.902062	Prob. Chi-Square(12)	0.7927																		
F-statistic	2.137308	Prob. F(2,33)	0.1340																		
Obs*R-squared	5.504592	Prob. Chi-Square(2)	0.0638																		

الملحق (3-4) اثر الاستثمار في القطاعات الاقتصادية و واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي.
الجدول 01: اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)									
At Level									
		LOG(PIB)	LOG(MA...)	LOG(IMP...)	LOG(ISM...)	LOG(SER)	LOG(AG)	LOG(TPP)	DEFFIB
With Cons...	t-Statistic	-1.2578	-2.1853	-4.7310	-2.8585	-1.7660	-2.1698	-1.5664	-0.0001
	Prob.	0.0000	0.2155	0.0007	0.0627	0.3891	0.2209	0.4865	0.9511
		***	n0	***	*	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.5025	-1.8212	0.1797	-1.9709	-3.5374	-4.4532	-1.6357	-2.4158
	Prob.	0.3246	0.6683	0.9966	0.5921	0.0539	0.0072	0.7534	0.3643
		n0	n0	n0	n0	*	***	n0	n0
Without C...	t-Statistic	4.3762	3.5141	4.0606	4.4381	2.2809	-0.0450	2.7512	2.9103
	Prob.	1.0000	0.9997	0.9999	1.0000	0.9931	0.6595	0.9978	0.9985
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference									
		d(LOG(PIB))	d(LOG(M...)	d(LOG(IM...)	d(LOG(IS...)	d(LOG(S...)	d(LOG(AG))	d(LOG(T...)	d(DEFFIB)
With Cons...	t-Statistic	-4.6356	-5.6485	-4.8865	-4.2777	-9.7511	-12.1325	-5.9112	-5.2164
	Prob.	0.0010	0.0001	0.0005	0.0024	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-12.8598	-5.8143	-7.5939	-6.3010	-9.3374	-14.7530	-6.4085	-5.0937
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0016
		***	***	***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.2544	-4.3528	-3.4922	-2.9502	-6.3436	-7.9636	-4.7105	-3.3205
	Prob.	0.0021	0.0001	0.0011	0.0047	0.0000	0.0000	0.0000	0.0018
		***	***	***	***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)									
At Level									
		LOG(PIB)	LOG(MA...)	LOG(IMP...)	LOG(ISM...)	LOG(SER)	LOG(AG)	LOG(TPP)	DEFFIB
With Cons...	t-Statistic	-4.4163	-1.9910	-3.9786	-2.3278	-1.7396	-0.7682	-3.8215	-0.2067
	Prob.	0.0016	0.2889	0.0060	0.1705	0.4016	0.8121	0.0086	0.9269
		***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.3946	-1.6814	-0.7557	-1.9115	-3.4542	-2.6019	-1.5713	-2.3375
	Prob.	0.3744	0.7336	0.9556	0.6228	0.0637	0.2823	0.7786	0.4021
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	5.4980	3.5141	4.3001	4.6860	1.3698	0.4708	2.5347	3.1738
	Prob.	1.0000	0.9997	1.0000	1.0000	0.9536	0.8099	0.9961	0.9992
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference									
		d(LOG(PIB))	d(LOG(M...)	d(LOG(IM...)	d(LOG(IS...)	d(LOG(S...)	d(LOG(AG))	d(LOG(T...)	d(DEFFIB)
With Cons...	t-Statistic	-4.5942	-5.6204	-4.8403	-4.3295	-6.6816	-7.7236	-5.9112	-4.7635
	Prob.	0.0011	0.0001	0.0006	0.0021	0.0000	0.0000	0.0000	0.0007
		***	***	***	***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-5.5533	-5.7230	-7.2928	-4.6162	-6.5433	-7.5173	-4.5550	-4.6769
	Prob.	0.0005	0.0004	0.0000	0.0051	0.0000	0.0000	0.0075	0.0044
		***	***	***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.2362	-3.0985	-3.4593	-2.9833	-6.3585	-7.7991	-4.5230	-3.3505
	Prob.	0.0022	0.0032	0.0012	0.0043	0.0000	0.0000	0.0001	0.0016
		***	***	***	***	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbah
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الجدول 02: اختيار درجة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LOG(PIB)
 Exogenous variables: C LOG(MAEQUI) LOG(IMPEQU) LOG(ISMEE) LOG(SER)
 LOG(AG) LOG(TPP) DEFPIB
 Date: 03/29/21 Time: 15:17
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	32.74159	NA	0.010165	-1.767256	-1.386626	-1.650894
1	39.66875	9.401145*	0.006705*	-2.190625*	-1.762416*	-2.059717*
2	39.89353	0.289002	0.007153	-2.135252	-1.659465	-1.989799

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول 03 نتائج اختبار ARDL للمدى القصير والطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(PIB)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
 Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
 Date: 03/29/21 Time: 15:20
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.213351	0.441717	7.274682	0.0000
@TREND	-0.028510	0.007953	-3.584775	0.0030
LOG(PIB(-1))*	-0.462036	0.059430	-7.774401	0.0000
LOG(MAEQUI)**	-0.063163	0.051604	-1.223991	0.2412
LOG(IMPEQU(-1))	0.384705	0.070875	5.427923	0.0001
LOG(ISMEE)**	-0.006370	0.055085	-0.115636	0.9096
LOG(SER(-1))	-0.076920	0.021887	-3.514419	0.0034
LOG(AG(-1))	-0.024253	0.008341	-2.907531	0.0115
LOG(TPP(-1))	0.090437	0.031824	2.841837	0.0131
DEFPIB(-1)	0.007554	0.001573	4.802016	0.0003
DLOG(IMPEQU)	0.179247	0.049303	3.635611	0.0027
DLOG(SER)	-0.029752	0.021234	-1.401152	0.1829
DLOG(AG)	-0.010475	0.005666	-1.848786	0.0857
DLOG(TPP)	0.054640	0.024086	2.268523	0.0396
D(DEFPIB)	0.012287	0.000973	12.63353	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(MAEQUI)	-0.136707	0.103363	-1.322581	0.2072
LOG(IMPEQU)	0.832631	0.103845	8.017989	0.0000
LOG(ISMEE)	-0.013786	0.119835	-0.115045	0.9100
LOG(SER)	-0.166481	0.040671	-4.093356	0.0011
LOG(AG)	-0.052492	0.015741	-3.334724	0.0049
LOG(TPP)	0.195737	0.056281	3.477876	0.0037
DEFPIB	0.016349	0.002519	6.489701	0.0000

EC = LOG(PIB) - (-0.1367*LOG(MAEQUI) + 0.8326*LOG(IMPEQU) - 0.0138
 *LOG(ISMEE) - 0.1665*LOG(SER) - 0.0525*LOG(AG) + 0.1957
 *LOG(TPP) + 0.0163*DEFPIB)

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.64781	10%	2.38	3.45
k	7	5%	2.69	3.83
		2.5%	2.98	4.16
		1%	3.31	4.63

الجدول 03 نتائج اختبار ARDL للمدى القصير والطويل

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: DLOG(PIB)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 1, 1)
 Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
 Date: 03/29/21 Time: 15:22
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 29

ECM Regression				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.213351	0.258935	12.40987	0.0000
@TREND	-0.028510	0.001890	-15.08635	0.0000
DLOG(IMPEQU)	0.179247	0.031690	5.656345	0.0001
DLOG(SER)	-0.029752	0.010566	-2.815889	0.0137
DLOG(AG)	-0.010475	0.001865	-5.617031	0.0001
DLOG(TPP)	0.054640	0.016393	3.333077	0.0049
D(DEFPIB)	0.012287	0.000648	18.95801	0.0000
CointEq(-1)*	-0.462036	0.039081	-11.82260	0.0000
R-squared	0.976820	Mean dependent var		0.124129
Adjusted R-squared	0.969093	S.D. dependent var		0.111220
S.E. of regression	0.019553	Akaike info criterion		-4.802423
Sum squared resid	0.008029	Schwarz criterion		-4.425238
Log likelihood	77.63514	Hannan-Quinn criter.		-4.684294
F-statistic	126.4196	Durbin-Watson stat		2.469750
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.64781	10%	2.38	3.45
k	7	5%	2.69	3.83
		2.5%	2.98	4.16
		1%	3.31	4.63

t-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-11.82260	10%	-3.13	-4.53
		5%	-3.41	-4.85
		2.5%	-3.65	-5.14
		1%	-3.96	-5.49

الجدول 04: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test</p> <hr/> <p>F-statistic 1.265121 Prob. F(1,13) 0.2810</p> <p>Obs*R-squared 2.571903 Prob. Chi-Square(1) 0.1088</p> <hr/>													
<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <hr/> <p>F-statistic 1.157061 Prob. F(14,14) 0.3944</p> <p>Obs*R-squared 15.55578 Prob. Chi-Square(14) 0.3412</p> <p>Scaled explained SS 4.925543 Prob. Chi-Square(14) 0.9868</p> <hr/>	<p>Ramsey RESET Test</p> <p>Equation: EQ01</p> <p>Specification: LOG(PIB) LOG(PIB(-1)) LOG(MAEQU) LOG(IMPEQU) LOG(IMPEQU(-1)) LOG(AG) LOG(AG(-1)) LOG(SER) LOG(SER(-1)) LOG(TPP) LOG(TPP(-1)) DEFPIB DEFPIB(-1) LOG(ISMEE) C @TREND</p> <p>Omitted Variables: Squares of fitted values</p> <hr/> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Value</th> <th>df</th> <th>Probability</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>t-statistic</td> <td>0.831496</td> <td>13</td> <td>0.4207</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.691386</td> <td>(1, 13)</td> <td>0.4207</td> </tr> </tbody> </table>		Value	df	Probability	t-statistic	0.831496	13	0.4207	F-statistic	0.691386	(1, 13)	0.4207
	Value	df	Probability										
t-statistic	0.831496	13	0.4207										
F-statistic	0.691386	(1, 13)	0.4207										

الملحق (40-4) يوضح أثر تراكم راس المال الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول 01: وصف المتغيرات واختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

	RGDP	K1	SFDI	EMP
Mean	333127.9	47520.80	9.400690	8.101635
Median	338474.3	37768.25	8.640000	8.133700
Maximum	481677.1	94490.50	18.68000	11.27345
Minimum	213683.3	15844.13	3.290000	4.979982
Std. Dev.	92656.36	29324.93	4.679516	2.209099
Skewness	0.179065	0.418791	0.470877	0.011096
Kurtosis	1.646762	1.590376	2.202345	1.463218
Jarque-Bera	2.367742	3.248708	1.840477	2.854314
Probability	0.306092	0.197039	0.398424	0.239990
Sum	9660708.	1378103.	272.6200	234.9474
Sum Sq. Dev.	2.40E+11	2.41E+10	613.1404	136.6433
Observations	29	29	29	29

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	LOG(RGDP)	LOG(K1)	LOG(EMP)	LOG(SFDI)
With Constant	t-Statistic	0.2187	-0.1975	-1.0865	-1.5945
	Prob.	0.9691	0.9279	0.7073	0.4725
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7360	-2.0112	-1.6646	-3.1115
	Prob.	0.2306	0.5702	0.7410	0.1225
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.1318	3.9867	4.7165	2.7840
	Prob.	1.0000	0.9999	1.0000	0.9979
		n0	n0	n0	n0

At First Difference

	d(LOG(RGDP))	d(LOG(K1))	d(LOG(EMP))	d(LOG(SFDI))	
With Constant	t-Statistic	-3.5781	-3.4603	-7.6721	-7.3074
	Prob.	0.0130	0.0174	0.0000	0.0000
		**	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3874	-3.3671	-7.7254	-7.1351
	Prob.	0.0734	0.0771	0.0000	0.0000
		*	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4633	-2.2778	-4.9863	-5.0365
	Prob.	0.1311	0.0245	0.0000	0.0000
		n0	**	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الجدول 02: تحديد فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LOG(RGDP)
 Exogenous variables: C LOG(K1) LOG(EMP) LOG(SFDI)
 Date: 10/11/22 Time: 19:32
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	53.53589	NA	0.000947	-4.127991	-3.931649	-4.075901
1	71.10343	27.81527	0.000239	-5.508619	-5.263191	-5.443507
2	72.43580	1.998552	0.000233	-5.536316	-5.241803	-5.458182
3	75.81098	4.781514*	0.000193	-5.734249	-5.390650	-5.643092
4	77.88171	2.760965	0.000178*	-5.823476*	-5.430791*	-5.719296*
5	77.92300	0.051614	0.000195	-5.743583	-5.301813	-5.626381
6	78.89042	1.128664	0.000198	-5.740869	-5.250013	-5.610645

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول 03 نتائج اختبار ARDL للمدى القصير والطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:28
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.974806	0.823623	4.826004	0.0001
LOG(RGDP(-1))*	-0.389152	0.089270	-4.359251	0.0002
LOG(K1)**	0.053135	0.034477	1.541181	0.1369
LOG(EMP)**	0.123019	0.061955	1.985610	0.0591
LOG(SFDI(-1))	0.078927	0.017023	4.636529	0.0001
DLOG(SFDI)	0.004234	0.022434	0.188724	0.8520

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(K1)	0.136540	0.068935	1.980706	0.0597
LOG(EMP)	0.316120	0.152285	2.075845	0.0493
LOG(SFDI)	0.202818	0.054135	3.746525	0.0011

EC = LOG(RDGP) - (0.1365*LOG(K1) + 0.3161*LOG(EMP) + 0.2028*LOG(SFDI))

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	9.158317 3	10%	2.72	3.77
		5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
Finite Sample: n=30				
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.359251	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: DLOG(RGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
 Date: 10/11/22 Time: 19:28
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 29

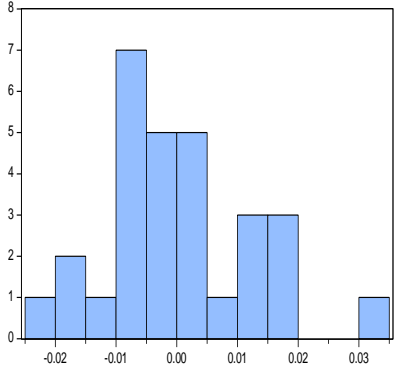
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.974806	0.613057	6.483582	0.0000
DLOG(SFDI)	0.004234	0.019791	0.213930	0.8325
CointEq(-1)*	-0.389152	0.060473	-6.435178	0.0000
R-squared	0.635073	Mean dependent var		0.027182
Adjusted R-squared	0.607001	S.D. dependent var		0.020290
S.E. of regression	0.012720	Akaike info criterion		-5.793583
Sum squared resid	0.004207	Schwarz criterion		-5.652139
Log likelihood	87.00695	Hannan-Quinn criter.		-5.749284
F-statistic	22.62354	Durbin-Watson stat		1.685272
Prob(F-statistic)	0.000002			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.158317	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-6.435178	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

الجدول 04: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.448669</td> <td>Prob. F(2,21)</td> <td>0.6445</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>1.188399</td> <td>Prob. Chi-Square(2)</td> <td>0.5520</td> </tr> </table>	F-statistic	0.448669	Prob. F(2,21)	0.6445	Obs*R-squared	1.188399	Prob. Chi-Square(2)	0.5520	 <p>Series: Residuals Sample 1991 2019 Observations 29</p> <p>Mean -8.72e-16 Median -0.002146 Maximum 0.030273 Minimum -0.020443 Std. Dev. 0.012257 Skewness 0.459241 Kurtosis 2.763680</p> <p>Jarque-Bera 1.086844 Probability 0.580758</p>												
F-statistic	0.448669	Prob. F(2,21)	0.6445																		
Obs*R-squared	1.188399	Prob. Chi-Square(2)	0.5520																		
<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.448669</td> <td>Prob. F(2,21)</td> <td>0.6445</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>1.188399</td> <td>Prob. Chi-Square(2)</td> <td>0.5520</td> </tr> </table>	F-statistic	0.448669	Prob. F(2,21)	0.6445	Obs*R-squared	1.188399	Prob. Chi-Square(2)	0.5520	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.182586</td> <td>Prob. F(5,23)</td> <td>0.9663</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>1.107140</td> <td>Prob. Chi-Square(5)</td> <td>0.9535</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>0.614118</td> <td>Prob. Chi-Square(5)</td> <td>0.9873</td> </tr> </table>	F-statistic	0.182586	Prob. F(5,23)	0.9663	Obs*R-squared	1.107140	Prob. Chi-Square(5)	0.9535	Scaled explained SS	0.614118	Prob. Chi-Square(5)	0.9873
F-statistic	0.448669	Prob. F(2,21)	0.6445																		
Obs*R-squared	1.188399	Prob. Chi-Square(2)	0.5520																		
F-statistic	0.182586	Prob. F(5,23)	0.9663																		
Obs*R-squared	1.107140	Prob. Chi-Square(5)	0.9535																		
Scaled explained SS	0.614118	Prob. Chi-Square(5)	0.9873																		

الملخص

تركز هذه الدراسة على إبراز أثر تراكم راس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد أعطت العديد من النظريات الاقتصادية أهمية كبيرة لتراكم راس المال في تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وفي هذا الشأن اعتمدت الجزائر على التراكم الموسع وهذا بزيادة وسائل الإنتاج (راس المال والعمل) ولم تصل بعد إلى مرحلة التكثيف وبالتالي الدخول في حلقة النمو المكثف، بالإضافة إلى ذلك من خلال تفكيك راس المال، كان لتراكم راس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تفسير النمو الاقتصادي لذلك توصي هذه الدراسة بالاهتمام أكثر بالقطاع الخاص وتهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي كما توصي بتحسين فعالية الاستثمار العام وهذا بتحديث وسائل الإنتاج أو عبر المشاركة مع القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، تراكم راس المال المادي، نموذج ARDL، الجزائر.

Résumé

Cette étude s'attache à mettre en évidence l'impact de l'accumulation du capital physique sur la croissance économique en Algérie. De nombreuses théories économiques ont accordé une grande importance à l'accumulation du capital pour expliquer la croissance économique à long terme. À cet égard, l'Algérie s'est appuyée sur l'accumulation extensive en augmentant les moyens de production (capital et travail). Ce pays n'a pas encore atteint le stade de l'intensification et ainsi l'entrée dans le cycle de croissance intensive. De plus, le démantèlement du capital, l'accumulation de capitaux privés et les investissements directs étrangers ont permis d'obtenir une explication de la croissance économique. Cette étude recommande donc d'accorder plus d'attention au secteur privé et de créer un climat propice à l'investissement étranger. Il est également recommandé d'améliorer l'efficacité de l'investissement public, soit par la modernisation des moyens de production, soit par le partenariat avec le secteur privé et les investisseurs étrangers.

Mots clés : croissance économique, accumulation de capital physique, modèle ARDL, Algérie.

Abstract

This study focuses on the impact of physical capital accumulation on economic growth in Algeria. Many economic theories have placed great importance on capital accumulation to explain long-term economic growth. In this respect, Algeria has relied on extensive accumulation by increasing the means of production (capital and labor). This country has not yet reached the stage of intensification and thus the entry into the cycle of intensive growth. In addition, the dismantling of capital, the accumulation of private capital and foreign direct investment have led to an explanation of economic growth. Therefore, this study recommends paying more attention to the private sector and creating a favorable climate for foreign investment. It is also recommended to improve the efficiency of public investment, either through the modernization of the means of production or through partnership with the private sector and foreign investors.

Keywords: economic growth, physical capital accumulation, ARDL model, Algeria.